





اسم الكتاب: التصورات السياسية في ليبيريا ١٩٤٥-١٩٩٦

تأليف: جعفر محمود سليمان عباس

الناشر: مركز الدراسات الأفريقية

الإخراج الفني: الحاج مسلم باش

المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة: الأولى

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

سنة الطبع: ١٤٤٥ هـ / ٢٠٢٣ م

رقم الایداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٩٨٣) لسنة ٢٠٢٣ م

جميع الحقوق محفوظة لمركز الدراسات الأفريقية

الجامعة العربية المفتوحة
مركز الدراسات الأفريقية

التطورات السياسية في ليبيريا
١٩٩٦ - ١٩٤٥

تأليف

جعفر محمود سلمان عباس

مراجعة وتدقيق
مركز الدراسات الأفريقية

مَقْدِمَةٌ مِّنْ مَّا
مَرَّ بِهِ الْبَرَزَانُ

بسم الله الرحمن الرحيم

احتلت الدراسات التاريخية أهمية في المسيرة الإنسانية، وعلى ضوء الفوائد التي تجنيها المجتمعات والأفراد من النظر في التاريخ كانت النتائج التي تجني من هذه النّظرة.

ولما كانت التجارب علمًا مستفادةً فما ذلك إلا انعكاسٌ لمحدودية المعرفة الذاتية للبشر و حاجتهم الدائمة للرُّفُد والإِنْمَاء من جهة، كما أن المعرفة البشرية - وبحكم تعدد مصادرها وأدوات الادراك - جاء التوجيه الديني لأهمية الاطلاع على تجارب الآخرين سواءً كانوا أئمَّاً أم أفرادًا.

وعلى ضوء هذا جاء في الموروث الدينيُّ يبيّن العلاقة الطردية بين التجارب والانخداع (من قَلَّت تجربتهُ خدعاً) وهذا النّص الديني لم يكن ليشير إلى حقيقة تعبدية أي وجوب الطاعة، لكنه توجيهًا دينيًّاً بل هي من التوجيهات التي تبني على بعد ارشادي يمتلك حقيقته و أهميته من السيرة العقلائية، أو من النّظرية الدقيقة للنفس الإنسانية وكشف خبایها تحقیقاً للأهداف الإلهیة في بناء المجتمعات الإنسانية.

وهذه الأهمية في الاطلاع على تجارب الأمم الأخرى مرهونة بأمررين: أولهما ضرورة حفظ التجارب و معرفتها، وثانيهما مراعاة هذه المعرفة للتجارب والاستفادة منها فيما تعرّض له الأمم والمجتمعات.

وهنا تأتي أهمية الدراسات التي تنقل أو تحلل أو تصف أحوال المجتمعات والأمم الأخرى، لتكون مادةً علميًّا يستفيد منها أصحاب القرار والباحثون؛ فاذا

نظرنا للتأثير الديني الذي جعل من الأخذ بالتجارب علامة العقل فإنه أيضاً جعل من علامات أصحاب القرار والرئاسة ان يستفيدوا بما ت تعرض أو تعرضت له الأمم والمجتمعات الأخرى فينقل القول بأنه (لا يطعن... القليل التجربة المعجب برأيه في رئاسة) وأنَّ (رأي الرجل على قدر تجربته).

ونحن معكم أمام دراسةٍ تتعلق بموضوعٍ يُعدُّ من محاور واحتضانات مركز الدراسات الأفريقية، وينسجم مع الأهداف والرؤى التي يعمل عليها، ويتوافق والمبادئ التي يرحب بإيصالها للقراء الكرام.

وفي الكتاب الذي بين يديك عدّة ميزاتٍ تحفز القارئ على قراءته منها:

١. أنه يتناول التعريف بدولة مهمة مثل ليبيريا - والتي تعد أول دول غرب إفريقيا استقلالاً - وفي حقبةٍ تاريخيةٍ مهمة.

٢. يعكس الكتاب العلاقة بين التطورات والحداثات السياسية وبين المكونات الاجتماعية والطبقات السياسية، وبذلك يمكن رصد تأثير أو تأثر أحدهما بالآخر.

٣. إن الفترة الزمنية مدار الدراسة شهدت حوادث تاريخية ذات أهمية في عصرنا الحاضر ومن أبرزها الحرب الأهلية، والتي منها يمكن الانطلاق لمزيد من الدراسات حول الأسباب والنتائج التي انتهت الحروب الأهلية إليها.

٤. يبيّن مقدار التأثير للقوى العالمية سواءً كانت دولية منها أو إقليمية في استقرار وتطور البلدان أو انهيارها.

٥. أهمية البعد الثنائي في الحراك السياسي للبلدان، ووقفه تظهر أهميته أيضاً في الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية.

٦. يوضح نوع الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الأمم المتحدة بشأن الحراك السياسي في الدول ومدى نجاعة هذه الأدوار وأسباب ذلك.

وغيرها الكثير مما نترك القارئ الكريم لإدراكه بغية الاستفادة منه في بناء حاضرٍ
يسير بخطى ثابتةٍ في ظلٌ رعاية الباري وقوانينه المقدّسة بعيداً عن وضع الإنسان أو
تأوّلاته.

والحمد لله رب العالمين.

مركز الدراسات الأفريقية

٢٠٢٣ / ٩ / ١٩

النجف الأشرف

المقدمة

نطاق البحث وتحليل المصادر

يُعد تاريخ دول غرب افريقيا الحديث والمعاصر من الموضوعات التي اثارت اهتمام العديد من المؤرخين والباحثين الاكاديميين المهتمين بالشأن الافريقي بغية التعرف على انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فانتج هذا الاهتمام دراسات اكاديمية متنوعة عالجت اغلبها الحقب الاستعمارية التي مرت بها تلك الدول من دون الخوض المعمق في طبيعة انظمتها السياسية بعد الاستعمار، ولا سيما، جمهورية ليبيريا التي تعد من اقدم الجمهوريات الافريقية، واول دولة ذات سيادة في غرب افريقيا، وعليه جاء اختيار عنوان الدراسة الموسومة بـ (التطورات السياسية في ليبيريا ١٩٤٥ - ١٩٩٦) لسلط الضوء على طبيعة النظام السياسي في ليبيريا واثرها على مجريات الحياة السياسية في البلاد.

اتسمت الحياة السياسية في ليبيريا بوضع خاص ميزها عن بقية بلدان افريقيا الاخرى، مرد هذه الخصوصية يعود الى ان جميع بلدان افريقيا امتلكت ارثاً استعمارياً واحداً تمثل باستعمارها واستغلال خيراتها من قبل القوى الاوروبية باستثناء ليبيريا التي امتلكت حقبة استعمارية كانت فيها الاقلية الحاكمة قبل الاستقلال وبعده غريبة في الاصل، ونمط الحياة والعادات والفكر تتكون من العبيد المحررين، التي بذلت جمعية الاستعمار الامريكية جهوداً كبيرة لتوطينهم في محاولة من قبل الولايات المتحدة الامريكية للتخلص من اعدادهم المتزايدة، فشكل هؤلاء العبيد جمهورية لهم في غرب افريقيا باسم ليبيريا تحت شعار (حب الحرية أتى بنا إلى هنا) فأنشأوا انظمتهم السياسية والاقتصادية والادارية على غرار الانظمة الامريكية، وبات هؤلاء العبيد ينظرون الى

سكان البلاد الأصليين بأنهم غير متحضرین فابعدوا نتيجة لذلك عن ادارة شؤون البلاد وعولمو بالطريقة نفسها التي عومل بها نظارؤهم في البلدان المجاورة التي استعمرتها القوى الاوربية الامر الذي انشأ فراغاً بين سكان ليبيريا الأصليين والعيبد المحررين، فأصبحت هذه الفجوة مصدراً كامناً للاضطرابات التي شهدتها ليبيريا طوال تاريخها السياسي المعاصر، وبعد انسحاب مستعمری بلدان افريقيا في منتصف القرن العشرين تركت للأغلبية الافريقية ادارة شؤونها، لكن مستعمری ليبيريا كانوا جزءاً لا يتجزأ من سكان ليبيريا وحكموا البلاد حکماً دیكتاتوریاً استبعد فيه السكان الأصليين من اية مشاركة فاعلة في ادارة البلاد سياسیاً واقتصادیاً واجتماعیاً.

حاول الرئيس ويليام فاكانارت شادراش توبمان الذي تولى الحكم خلال المدة (١٩٤٤-١٩٧١) اتباع سياسة من شأنها دمج السكان الأصليين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي حسنت من البنية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الداخلية التي يقطنها السكان الأصليون، وشروعه بسياسة التوحيد التي كان الغرض منها تحقيق المشاركة القبلية في صنع القرار السياسي في البلاد، الا ان توبمان لم يكن جاداً في تحقيق المساواة السياسية بين جميع اطياف الشعب الليبيري وتبين ذلك ب موقفه من المعارضة السياسية لحكومة التي جوهرت بالحبس تارة والنفي تارة اخرى.

وخلال حكم نائبه ويليام تولبرت الذي حكم ليبيريا للمدة (١٩٧١-١٩٨٠) ادرك هو الاخر ضرورة الاندماج الكامل للمجتمعات القبلية في الهيكل السياسي والاقتصادي للدولة كونه شرطاً اساسياً للاستقرار، الا ان تولبرت الذي كان يمتلك علاقات ودية بالسكان الأصليين اصطدم بمصالح العائلات الامريكية الليبيرية التي مارست سيطرة فعالة على المستويات العليا للكل من الحكومة والاقتصاد، وكانت غير مستعدة لقبول اي تغيير في الوضع السياسي حفاظاً على مصالحها فافتقرت ليبيريا للتعددية الحزبية بسبب سيطرة حزب المحافظين الحقيقی على السلطة لما يقارب من مائة وثلاثة وثلاثين عاماً، الامر الذي اثار السكان الأصليين فشرعوا في مساندة صمويل

دو للقيام بانقلاب الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٠ ، املاً في تحسين او ضاعهم الا ان دو هو الاخر استثار في السلطة، وقمع معارضيه، ومنع جميع اشكال التعبير عن الرأي، وبني اركان حكمه على اساس قبلي، فأدخلت سياسات دو ليبيريا في حرب اهلية استمرت للمدة (١٩٩٦-١٩٨٩) لم ينتج عنها سوى المؤس والحرمان بعد ان كلفت الحرب الاهلية الشعب الليبي الالاف من القتلى والجرحى والمرددين.

عرضت الدراسة العديد من التساؤلات والاشكاليات تمت الاجابة عليها في ثنايا الاطروحة وتمثلت بنـ ما طبيعة النظام السياسي الذي مارسه الامريكيون - الليبيون في حكم ليبيريا، وما موقفهم من المشاركة السياسية للسكان الاصليـن ؟ وما دور الرئيس وليام توبمان في ارساء اسس الدولة الحديثة وتحقيق الاندماج الوطني في ليبيريا، و موقفه من احزاب المعارضة، والمشاركة السياسية للمرأة ؟ وهـل نجـح نائـبه وخلفـه في الحكم ويلـيام تولـبرـت في مـواصلـة سيـاسـة سـلـفـة في تـحـقـيقـ الانـدـماـجـ الوـطـنـيـ ؟ و مـوقـفـهـ منـ اـرـسـاءـ اـسـسـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ السـيـاسـيـةـ فيـ لـيـبـيرـيـاـ ؟ وـمـاـ اـسـبـابـ الـتـيـ دـعـتـ صـمـوـيلـ دـوـ لـلـقـيـامـ بـاـنـقـلـابـ عـامـ ١٩٨٠ـ وـمـاـ طـبـيـعـةـ الـاجـرـاءـاتـ الـحـكـوـمـيـةـ الـتـيـ تـسـبـبـتـ فـيـ اـنـدـلـاعـ الـحـربـ الـاـهـلـيـةـ ؟ وـتـدـاعـيـاتـ الـحـربـ عـلـىـ الـاـوـضـاعـ الـدـاخـلـيـةـ وـالـمـوـاقـفـ الـاـقـلـيمـيـةـ وـالـدـوـلـيـةـ مـنـهـاـ ؟ وـمـاـ دـورـ الـجـمـاعـةـ الـاـقـصـادـيـةـ لـدـوـلـ غـرـبـ اـفـرـيـقـيـاـ وـالـاـمـمـ الـمـتـحـدـةـ فـيـ اـحـلـالـ السـلـامـ وـاـنـهـاءـ الـحـربـ ؟

حددت الدراسة بحدود زمنية، فقد تم اختيار عام ١٩٤٥ نقطة للشرعـ بالدراسة و ذلك لـمـوجـاتـ مـتـعـدـدـةـ مـنـهـاـ نـهـاـيـةـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الثـانـيـةـ وـتـوـقـيـعـ لـيـبـيرـيـاـ عـلـىـ مـيـثـاقـ الـاـمـمـ الـمـتـحـدـةـ، وـكـذـلـكـ شـرـوعـ الرـئـيـسـ وـلـيـامـ فـاكـانـارـتـ شـادـراـشـ تـوبـمانـ بـسـيـاسـيـ الـانـفـتـاحـ الـاـقـصـادـيـ وـسـيـاسـةـ التـوـحـيدـ، وـقـدـ تـوـقـفـتـ الـدـرـاسـةـ عـنـدـ الـعـامـ ١٩٩٦ـ، لـأـنـ هـذـاـ التـارـيـخـ يـمـثـلـ اـنـتـهـاءـ الـحـربـ الـاـهـلـيـةـ الـلـيـبـيـرـيـةـ الـاـوـلـيـةـ الـتـيـ اـخـتـمـتـ بـالـتـوـقـيـعـ عـلـىـ اـتـفـاقـ اـبـوـجـاـ الثـانـيـ فـيـ السـابـعـ عـشـرـ مـنـ اـبـ عـامـ ١٩٩٦ـ، وـنـزـعـ سـلاحـ الـفـصـائـلـ الـمـسـلـحـةـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ الـحـربـ الـاـهـلـيـةـ.

جاءت الدراسة بمقدمة واربعة فصول وخاتمة، اهتم الفصل الاول بالتطورات السياسية في ليبيريا ١٩٤٥-١٩٧١، وركز على جملة من الامور منها دور ليبيريا في تأسيس منظمة الأمم المتحدة، وسياسة التوحيد التي اتبعها الرئيس ويليام فاكانارت شادراش توبيان التي قدم من خلالها جهداً محدوداً لتحقيق المشاركة القبلية في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد وعدم اقتصارها على طبقة الامريكيين الليبيريين، ثم سلط الفصل الضوء على اثار سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعها توبيان والتي استحق بموجبها لقب صانع ليبيريا الحديثة، وطرق الفصل أيضاً إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي اجريت في ليبيريا إبان مدة الفصل ودور احزاب المعارضة فيها واختتم الفصل في تبيان دور ليبيريا السياسي على الصعيدين الدولي والاقليمي ١٩٤٥-١٩٧١، منها دور ليبيريا في تأسيس منظمة الامم المتحدة، واتفاقيات الليبيرية - الامريكية، ودور ليبيريا في تأسيس منظمة الوحدة الافريقية.

طرق الفصل الثاني للتطورات السياسية في ليبيريا خلال المدة ١٩٧١-١٩٨٨، ناقش خلالها التطورات السياسية في ليبيريا ابان مدة حكم الرئيس ويليام تولبرت الذي حاول منذ تسلمه السلطة تعزيز اواصر الوحدة الوطنية مستغلاً علاقته الودية بالسكان الاصليين واجراءات حكومة تولبرت في احتواء المشاكل الداخلية و موقفه من احزاب المعارضة، ثم ناقش الفصل حيث انتفاضة انقلاب الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٠، الذي قاده صمويل دو من حيث الاسباب والتائج والمؤلف الاقليمية والدولية من الانقلاب، واجراءات حكومة صمويل دو حتى عام ١٩٨٨.

وطبقاً لسلسل الاحداث وترتيبها الزمني تتبع الفصل الثالث الحرب الاهلية في ليبيريا والمؤلف الاقليمية والدولية منها ١٩٨٩-١٩٩٢، وطرق الى ظروف قيام الحرب الاهلية على المستويين الداخلي والخارجي، واندلاع الحرب الاهلية واهم حوادثها، والمتغيرات الاقليمية والدولية واثرها في الحرب الاهلية الليبيرية، لاسيما، تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في الحرب الاهلية، واتفاقيات السلام خلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٢، التي رعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في

الحرب الاهلية بدعم من الامم المتحدة في محاولة منها لإنها الحرب.

اما الفصل الرابع فقد فصل التطورات السياسية في ليبيريا و موقف القوى من احلال السلام ١٩٩٢-١٩٩٦ ، التي استهلها بعملية الاخطبوط التي قادتها الجبهة الوطنية الليبية عام ١٩٩٢ ، والتي عدت نهاية لجهود السلام التي اختتمت باتفاق ياموسوكرو الرابع وإعادة الصراع في ليبيريا الى المربع الاول، وجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لإعادة احلال السلام من خلال اتفاق كوتونو عام ١٩٩٣ ، وسلط الفصل الضوء على جهود بعثة الامم المتحدة لمراقبة وقف اطلاق النار عام ١٩٩٣ ، واتفاقيات السلام ابتداء من اتفاق اكوسومبو عام ١٩٩٤ ، انتهاء باتفاقى ابوجا الاول والثاني اللذين انهيا الحرب الاهلية الليبية الأولى عام ١٩٩٦ .

تحليل المصادر

اولاً: الوثائق المنشورة:

١ - وثائق وزارة الخارجية الامريكية:

كانت لوثائق وزارة الخارجية الامريكية المعونة بـ "العلاقات الخارجية للولايات المتحدة" (The Foreign Relations of the United States) اهمية كبيرة في اثراء الدراسة بالمعلومات الالازمة وتأتي اهمية هذه الوثائق من القيمة العلمية للتقارير اليومية المرسلة من سفراء الولايات المتحدة الامريكية الى وزارة الخارجية التي تناولت دور ليبيريا في تأسيس الامم المتحدة واجراءات الرئيس توبمان في تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتابعت خطوات تنفيذ سياسة التوحيد، واجراءات الحكومة الليبية في مجال التعديلات الدستورية، وتابعت الوثائق الامريكية اجراء الانتخابات الرئاسية و موقف المعارضة منها وحيثيات انقلاب الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٠ ، وافاد الباحث منها في الفصلين الاول والثاني.

٢- وثائق السياسة الخارجية الأمريكية :

شكلت وثائق السياسة الخارجية الأمريكية المعونة بـ «وثائق السياسة الخارجية الأمريكية الحالية» (American Foreign Policy Current Documents) عامي ١٩٩٠، ١٩٩١، مادة مهمة في اثراء مادة الفصل الثالث لاسيمها المتعلقة باتفاقية ياموسوكرو الثالث والرابع، إذ بينت هذه الوثائق اطراف النزاع المشاركة واهم ما تمخض عن الاتفاقيتين من نتائج واهما نزع سلاح الفصائل المسلحة وتشكيل الحكومة المؤقتة وتحديد موعد اجراء الانتخابات الرئاسية.

٣- وثائق المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا:

أسهمت وثائق الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا المعونة بـ «الجريدة الرسمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)» (Official Journal of the Economic Community of West African States (ECOWAS)) في اثراء مادة الدراسة المتعلقة بتدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في الحرب الاهلية، بدءاً من الاسباب التي دعتها الى التدخل في الحرب الاهلية وانتهاءً بدور الجماعة الاقتصادية في مؤتمرات السلام التي عقدت ابان المدة ١٩٩٢-١٩٩٠، ومنها اتفاق باماكو، واتفاق لومي، واتفاقيات ياموسوكرو، إذ تطرقت هذه الوثائق بالتفصيل إلى اهم الجهات التي شاركت في مؤتمرات السلام وقدمت صورة دقيقة عن اهم المخرجات التي تمخضت عنها وافاد الباحث منها في الفصل الثالث.

٤- وثائق الأمم المتحدة:

إن اقل ما يقال بشأن هذه الوثائق انها كانت من الاهمية وفرادة المعلومات بحيث بدا لنا ان تجاهلها والتغاضي عنها يكون بمثابة زهد في غير موضعه ونقص كبير في الدراسة، وذلك لأن وثائق الأمم المتحدة، لاسيمها، القرارات الصادرة من مجلس الامن، شكلت المادة الاساسية في التعرف على موقف الأمم المتحدة من الحرب الاهلية الاولى التي شهدتها ليبيريا خلال المدة ١٩٨٩-١٩٩٦، فقد بينت وثائق

الامم المتحدة الدور البارز الذي ادته في انتهاء الحرب ابتداء من تشجيع الامم المتحدة خطوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في انتهاء الصراع الليبي، مروراً بتدخل الامم المتحدة في الحرب عن طريق بعثتها في ليبيريا التي تابعت بشكل دؤوب خطوات احلال السلام بين الفصائل المتناحرة والزام الفصائل المسلحة المشتركة في الحرب الاهلية بنزع اسلحتها وتسريح عناصرها، وانتهاء بمؤتمرات المتابعة التي عقدتها الامم المتحدة بعد توقيع اتفاق ابوجا الثاني الذي انهى الحرب الاهلية الاولى، وافاد الباحث منها في الفصلين الثالث والرابع.

ثانياً: تقارير وكالة المخابرات المركزية: CIA:

زودت تقارير وكالة المخابرات الامريكية (Central Intelligence Agency) الفصل الثاني بمعلومات غاية في الاهمية عن انقلاب الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٠، لاسيما ساعات الانقلاب الاولى وتشكيل الحكومة الانقلابية برئاسة صمويل دو، وافاد الباحث منها في الفصل الثاني.

ثالثاً: تقارير مجلس الامن القومي:

تابعت تقارير مجلس الامن القومي (National Security Council) اسباب انقلاب الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٠، ومجريات الانقلاب وتشكيل مجلس الخلاص الشعبي برئاسة صمويل دو، كما سلطت الضوء على اهم الاجراءات التي اتخذتها القيادات الانقلابية في ادارة شؤون البلاد، وافاد الباحث منها في الفصل الثاني.

رابعاً: الكتب:

١ - الكتب الاجنبية:

أفادت الدراسة من مجموعة متنوعة من الكتب الاجنبية التي شكلت رافداً مهماً في اغناء فصول الدراسة بالمعلومات المهمة، لاسيما، كتاب دراسة دولة ليبيريا (Libe-

(Harold D Nelson) مؤلفه هارولد دي نيلسون (ria, a country study) الصادر عن الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة عام ١٩٨٤، ومرد أهمية هذا الكتاب يعود إلى تناوله الأحداث السياسية التي مرت بها ليبيريا منذ نشأتها إلى عام ١٩٨٠ بالتفصيل، وتناوله لحكم رؤساء ليبيريا على الصعيد كافة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وافاد منه الباحث في الفصلين الأول والثاني، وكذلك كتاب سيرة ذاتية للرئيس وليام في إس توبيان (A Biography of President William V. S.) (Doris Banks Henries) مؤلفه دوريس بانكس هنريز (Tubman) الصادر في لندن عام ١٩٦٧، الذي تناول سيرة الرئيس توبيان باستفاضة لاسيما ظروف تسلمه الحكم واجراءاته الحكومية في مجال سياسيي الباب المفتوح وتحديث ليبيريا، وسياسة التوحيد، والانتخابات الرئاسية، وافاد منه الباحث في الفصل الأول.

اما في موضوع الحرب الأهلية فقد افاد الباحث من كتب متعددة اهمها كتاب قناع الفوضى، تدمير ليبيريا والجذور الدينية للحرب الأهلية الافريقية (The De-structure of Liberia and the Religious Roots of an African Civil War) مؤلفه ستيفن إلليس (Stephen Ellis) الصادر في لندن عام ٢٠٠١، وقد افاد الباحث في الفصلين الثالث والرابع، وكتاب الحرب الأهلية في ليبيريا: نيجيريا، الایکواس والأمن الإقليمي في غرب إفريقيا (Liberia Civil War: Nige-) (ria, ECOMOG, and Regional Security in West Africa) مؤلفه أديكيي أديباجو (Adekeye Adebajo) الصادر في لندن عام ٢٠٠٢، الذي تتبع بالتفصيل ظروف قيام الحرب الأهلية الليبيرية والاطراف الفاعلة فيها، ودور الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في الحرب ومؤتمرات السلام التي عقدت حتى نهاية الحرب الأهلية الأولى عام ١٩٩٦، وافاد الباحث منه في الفصلين الثالث والرابع.

٢- الكتب العربية والمغربية:

على الرغم من ضآلة المعلومات الموجودة في الكتب العربية والمغربية حرص

الباحث على توظيفها للاستفادة من وجهات النظر المختلفة فيها يتعلّق بتطور الوضاع السياسي في ليبيريا، ومنها كتاب *توبیان* *أفريقيا* مؤلفه *یو جین . س.* *أجیوما* الذي ركز على اعتراض نخبة الامريكيين الليبيين على سياسة التوحيد التي اتبّعها *توبیان*، وافاد الباحث في الفصل الاول، وكتاب *مستقبل* *أفريقيا* *السياسي* مؤلفه *عبد الغني عبد الله* خلف الله، الذي قدم عرضاً موجزاً للتاريخ السياسي في ليبيريا، ومنها مدة حكم الرئيس *توبیان* و موقفه من المعارضة.

خامسًا: الرسائل والاطاريج الاكاديمية:

١- الرسائل والاطاريج الاجنبية:

قدمت الرسائل والاطاريج باللغة الانجليزية مادة مهمة اسهمت في اثراء الدراسة بالمادة العلمية القيمة وارشدت الباحث إلى بعض مواطن المصادر وفي مقدمتها اطروحة الدكتوراه الموسومة بـ رئيسة وليام واي إس توبمان، رئيس ليبيريا، ١٩٤٤-١٩٧١ The Presidency of William Y. S. Tubman, President of Liberia, 1944-1971 (Liberia, 1993)، للباحث غرينوود رالف (Greenwood Ralph) التي تناولت بشكل مفصل المدة الرئاسية للرئيس توبمان لاسيما سياسته الداخلية وافاد منها الباحث في الفصل الاول، وكذلك رسالة الماجستير الموسومة بـ الأمن الجماعي وقانونية تدخل الايكواس في الحرب الأهلية الليبيرية (Collective security and the legality of the Ecow- as intervention in the Liberian Civil War)، رسالة ماجستير، جامعة دالهاوسي، كندا، ١٩٩٩، للباحث إيكيشي مادوكا مغيوجي (Ikechi Maduka Mgbeoji)، التي عالجت الحرب الأهلية الأولى ومؤتمرات السلام التي تواكب مع احداثها، وافاد الباحث منها في الفصلين الثالث والرابع، وكذلك اطروحة المعونة بـ التعبئة العرقية وال الحرب الأهلية الليبيرية (Ethnic mobilisa- ١٩٨٩-٢٠٠٣) (tion and the Liberian civil war 1989-2003)، أطروحة دكتوراه، جامعة

أكسفورد، ٢٠١٤، مؤلفها أنتوي أنسورج (Antwi Ansorge) التي افاد منها الباحث في الفصل الثالث.

٢- الرسائل والأطروحات العربية.

أما الرسائل والأطروحات العربية فيأتي في مقدمتها مشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٢، للباحث هشام سيد ابو سريح التي تناولت بشكل مفصل سياسة التوحيد والعقبات التي وقفت حائلًا دون تحقيق الاندماج الوطني في ليبيريا، وافادت الاطروحة في الفصلين الاول والثاني، وكان لرسالة الماجستير الموسومة بـ الوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيريا ١٩٦٣-١٩٠٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنيا، ٢٠٠٧. للباحث هشام طه دردير، التي تناولت مجلل الوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيريا، إذ افاد الباحث منها في الفصل الاول، كما افاد الباحث من اطروحة الدكتوراه الموسومة بـ التطورات السياسية الداخلية في ليبيريا ١٨٤٧-١٩٤٥، اطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، للباحث صادق أحمد حامد، التي تناولت اهم الاحداث السياسية في ليبيريا، لاسيما موقف ليبيريا من الحرب العالمية الثانية، وسياسة الباب المفتوح التي تبناها الرئيس ولIAM توبيان، وافاد الباحث منها في الفصل الاول.

سادسًا: البحوث الأكاديمية:

١- البحوث الأجنبية:

عززت البحوث الأكاديمية مادة الدراسة بالمعلومات القيمة ومنها: سياسة الصراع والتهجير الداخلي: تقييم للأسباب الداخلية والخارجية للحرب الأهلية الليبيرية (The Politics of Conflict and Internal Displacement: An Assessment of the Internal and External Causes of the Liberian Civil War) الصادر عن المجلة العلمية الأوربية، الجامعة العربية المفتوحة، لبنان

المجلد. ١١ ، العدد ٤ ، ٢٠١٥ ، للباحث إيمانويل أولاتوند أوجو (Emmanuel Olatunde Ojo) الذي قدم تقييماً غاية في الأهمية للأسباب الداخلية والخارجية للحرب الأهلية ومسار احداث الحرب وافاد منه الباحث في الفصلين الثالث والرابع.

٢- البحوث العربية:

قدمت البحوث الأكاديمية مادة لا يأس بها لتعزيز مادة الدراسة منها البحث الموسوم بـ لييريا والتطور المستقل في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٨، ١٩٨٢ ، للباحث عباس رشدي العماري، مقدماً صورة موجزة لتاريخ لييريا السياسي منذ قيام العبيد المحررين إلى لييريا حتى وفاة الرئيس توبمان عام ١٩٧١ ، وافاد منه الباحث في الفصل الأول، وكذلك البحث الموسوم بالتطور التأريخي لمنظمة الوحدة الأفريقية، مجلة قاريونس العلمية، العدد الثالث والرابع، جامعة قاريونس، بنغازي، ٢٠١٠ ، للباحث عمر أحمد البرعصي، الذي افاد الباحث في تبيان دور لييريا في منظمة الوحدة الأفريقية، وافاد الباحث في الفصل الأول.

سابعاً: الصحف:

١- الصحف الأجنبية:

كان للعديد من الصحف الأجنبية دور في إثراء مادة الدراسة بالمعلومات ومنها (Chicago Tribune) و (Washington Post) و (The New York Times) و (Los Angeles Times) وغيرها من الصحف التي وابتت احداث السياسة في الفصلين الأول والثاني.

٢- الصحف العربية:

لم يهمل الباحث الافادة من الصحف العربية لاسيما جريدة الاهرام التي وابتت احداث انقلاب الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٠ ، ومواكتها لأحداث الحرب الأهلية الأولى في لييريا وافاد الباحث منها في الفصلين الثاني والثالث.

ثامنًا: الموسوعات والقواميس:

كانت للموسوعات والقواميس الأجنبية أهمية كبيرة في تعريف الشخصيات السياسية، منها الموسوعة البريطانية الموجزة (Britannica Concise Encyclo- pedia) الصادرة في لندن عام ٢٠٠٦، وقاموس السيرة الذاتية لقادة العالم الحديث، Biographical (المجلدان ١ و ٢ ، ١٩٠٠ إلى ١٩٩١ و ١٩٩٢ حتى الوقت الحاضر) Dictionary of Modern World Leaders, Volumes 1 and 2, 1900 John (to 1991 and 1992 to the Present) و القاموس التاريخي لليبيريا (C. Fredriksen Liberia) لجموعة من المؤلفين، الذي اعتمد عليه الباحث بشكل اساسي وذلك لصعوبة وجود الشخصيات الليبيرية في موسوعات اخرى، اما الموسوعات الاجنبية فهي بالإجمال موسوعات مهمة جدًا لما تحتوي عليه من معلومات عن الشخصيات والأحداث السياسية.

تاسعًا: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

استعان الباحث بشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بشكل محدود في البحث عن بعض الشخصيات الليبيرية التي تغدر الوصول إليها في الموسوعات والقواميس وتمت الاشارة إليها في ثنايا الاطروحة.

واجه الباحث بعض الصعوبات متمثلة بقلة المصادر التي تناولت تاريخ ليبيريا المعاصر، إذ ان اغلبها تناول حقبة التأسيس ودور جمعية الاستعمار الأمريكية في تأسيس ليبيريا لتوطين العبيد المحررين، الامر الذي اضطر الباحث الى الاستعانة بمندوبي بيع الكتب، لاسيما، في جمهورية مصر للحصول على المادة العلمية الازمة، وذلك لتعذر السفر بسبب جائحة كورونا التي مرت بها جميع بلدان العالم، الا انه بفضل من الله وتوجيه الاستاذ المشرف تمكنا من تجاوز هذه الصعوبات واتمام متطلبات الدراسة.

وفي ختام هذا العرض الموجز لمجمل ما ورد في الدراسة فإنني اشكر الله تعالى

على اتمام هذا العمل على وجه يحمد سبحانه عليه، ثم انه لا يسعني الا ان اتقدم بالشكر
الوافر والثناء العاطر لأضع هذا الجهد العلمي بين ايدي الرئيس واعضاء لجنة المناقشة
لإبداء ملاحظاتكم العلمية إغناءً وترصيناً للدراسة ولسان حالى يقول جئتكم ببضاعة
مزاجة فأوفوا لي الكيل والله من وراء القصد ومنه التوفيق والسداد.

الفصل الأول

التطورات السياسية في ليبيريا 1945-1971

- الخلفية الجغرافية لليبيريا
- التطورات السياسية في ليبيريا حتى عام 1945
- مشاركة ليبيريا في الحرب العالمية الثانية
- سياسة التوحيد
- سياسة الانفتاح الاقتصادي (سياسة الباب المفتوح)
- انتخابات أيار 1951
- مجالس الوحدة الوطنية 1954-1966
- انتخابات أيار عام 1955، ودور المعارضة حتى عام 1958
- التطورات السياسية في ليبيريا 1959-1971
- دور ليبيريا السياسي على الصعيدين الدولي والإقليمي 1945-1971

الخلفية الجغرافية لليبيريا:

تقع ليبيريا في إقليم غرب أفريقيا^(١)، تحدّها من الشمال الغربي سيراليون بطول (٣٠٦ كم) وشمالاً غينيا بحدود طولها (٥٦٣ كم)، ومن الناحية الشرقية تلتقي بحدودها مع ساحل العاج بحدود تبلغ (٧١٦ كم)، ويحدّها من الجنوب الغربي المحيط الأطلسي بساحل يبلغ طوله (٥٧٩ كم)، الامر الذي منح ليبيريا موقعًا استراتيجياً مهماً^(٢).

تبلغ مساحة جمهورية ليبيريا (٣٧٠ كم^٢، ١١١ كم^٣)، تتمتع بطوبوغرافيا متنوعة ما بين الجبال والهضاب والسهول والصحاري والأرض الخصبة والأنهار الكبرى، اذ تؤلف هضبة متعرجة يحتجازها أربعة أنهار رئيسة تنبع من مرتفعات كينيا وتصب في المحيط الأطلسي بعد اخترافها الأراضي الليبيرية^(٤)، تتصف ليبيريا بتساقط الامطار على مدار السنة بسبب موقعها في الاقليم الاستوائي، اذ تُعد من اكثر بلدان غرب

(١) يمتد إقليم غرب أفريقيا من مصب نهر السنغال عند خط عرض (١٦) شمال خط الاستواء، حتى الحدود الشرقية لنيجيريا، ويضم الأقاليم كلاً من غانا وغينيا وسيراليون وساحل العاج وبنين ونيجيريا، فضلاً عن، ليبيريا. ينظر: فيج جي دي، تاريخ غرب افريقيا، ترجمة يوسف نصر، الطبعة الاولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٥.

(٢) عبد الناصر الفكي، الثقافة المجتمعية ومعدلات الاصابة بالأمراض في ليبيريا، دار المنظومة، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم، د.ت، ص ١٠٦.

(٣) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الخامس، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص ٥٦٨.

(٤) فتحي محمد ابو عيانه، جغرافية افريقيا، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٩٨، ص ٢١٦.

افريقيا بتساقط الأمطار، وهذا ما انعكس على وجود الغابات الكثيفة فيها وتربيتها الخصبة^(١).

تخر ليبيريا بثروات عديدة، إذ تشكل الزراعة (٧٥٪) وأبرز متوجهاتها الأرز والذرة والكافا والمطاط والكسافا والبن وقصب السكر^(٢)، وعلى الرغم من التنوع الكبير في متوجهاتها الزراعية لا تسهم الا في (٣٥٪) من الناتج القومي، أما الثروة المعدنية، فليبيريا تحتوي على خامات عديدة منها الحديد الموجود في الشمال الغربي بالقرب من الحدود الغينية، فضلاً عن، وجود كميات كبيرة من الذهب والماس، وتشغل الثروة المعدنية مكاناً مهماً في الاقتصاد الليبيري فإن تاجه يعادل (١٤٪) من الناتج القومي^(٣).

ينقسم شعب ليبيريا اثنياً على مجموعتين، تمثل الأولى بأحفاد العبيد المحررين ويعرفون باسم (الأمريكيين - الليبيريين)^(٤)، يرتكز وجودهم في المدن الساحلية ويشكلون نسبة (٥٪) من مجموع السكان، أما المجموعة الثانية فتتمثل بالسكان الأصليين الذين يشكلون نسبة (٩٥٪) من سكان ليبيريا، عاشوا تأريخياً في المنطقة، وينقسمون على ست عشرة مجموعة عرقية لكل منها لغتها وعاداتها وتقاليدها الخاصة بها^(٥).

(١) هشام طه دردير، الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيريا ١٩٠٩-١٩٦٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنيا، ٢٠٠٧، ص ٣٢٠.

(٢) محمد عبد الغني سعودي، افريقيا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٧٥.

(٣) مسعود الحوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الثامن عشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٨٨.

(٤) الامريكيون - الليبيريون : هم العبيد الذين تم تحريرهم من مختلف مدن الولايات المتحدة الامريكية وعرفوا بهذا الاسم من اجل خلق هوية تميزهم عن السكان الأصليين، وسكنوا على سواحل المحيط الأطلسي مكونين مجتمعاً مغلقاً خاصاً بهم. ينظر:

Benjamin G. Dennis and Anita K. Dennis, Slaves to Racism: An Unbroken Chain From America to Liberia, Algora Publishing, New York , 2008,p.12.

(٥) قسم السكان الأصليون على ست عشر مجموعة رئيسة وهم (باسا، وداي، وغاندي جيو، وغليبو، وغولا، وكيسي، وكيلي، وكراهن، وكرهو، وكوروا، ولوما، ومانو، ومانديغوا، ومندي، وفاي).

أما على المستوى الديني فليبيريا دولة مسيحية، إذ يقدر عدد المسيحيين فيها بنحو (٤٠٪)، في حين يشكل المسلمون ما نسبته (٦٪)، فضلاً عن، ديانات أخرى (الكاثوليكية والهندوسية والبوذية والكونفتشيونية) الذين يشكلون (٤٪). أما اللغة السائدة في ليبيريا فهي اللغة الانكليزية، اللغة الرسمية للبلاد والأكثر انتشاراً، فضلاً عن، وجود لغات محلية عدّة تصل إلى أكثر من عشرين لغة يستعملها السكان الأصليون^(١).

التطورات السياسية في ليبيريا حتى عام ١٩٤٥:

يرجع اكتشاف ليبيريا إلى عهد الملك البرتغالي الفونسو الخامس (Afonso V^(٢)، الذي أرسل مبعوثه بيدرو سينترا (Pedro Sintra^(٣)، لاكتشاف الساحل المطل على

ينظر:

Abiodun Alao, John MacKinlay and Funmi Olonisakin, Peacekeepers, Politicians, and Warlords: The Liberian Peace Process, United Nations University Press, Tokyo, 1999, p. 5.

(١) محمد فاضل علي وسعيد ابراهيم كريديه، المسلمين في غرب افريقيا (تاريخ وحضارة)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٨.

(٢) الفونسو الخامس (١٤٣٢-١٤٨١) ولد في سينترا، وهو الابن الثاني للملك البرتغالي إدوارد من زوجته إيليانور من أراغون، تولى الحكم ملكاً للبرتغال في المدة (١٤٣٨-١٤٨١)، وفي بداية حكمه وضع تحت وصاية والدته لأنه كان يومها طفلاً، بعد بلوغه سن الرشد قام بالعديد من الاعمال منها غزو أقاليم شمال افريقيا عام ١٤٥٨. ينظر:

Colum Hourihane, The Grove Encyclopedia of Medieval Art and Architecture, Volume 1, Aache to Cecco DI Pietro, New York 2012, „P. p. 217-218.

(٣) بيدرو سينترا: مستكشف برتغالي أصبح أول أوروبي يستكشف ساحل غرب إفريقيا في منطقة ما يعرف الآن بليبيريا وسيراليون، عمل تحت رعاية «المدرسة» الملاحية التي أنشأها الأمير هنري الملاح (١٣٩٤-١٤٦٠)، سافر إلى ساحل غرب إفريقيا في عام ١٤٦١، ووصل إلى الساحل الليبيري عام ١٤٦٢. ينظر:

Joseph Kaifala, Free Slaves, Freetown, and the Sierra Leonean Civil War,

المحيط الأطلسي في أثناء المدة (١٤٦١-١٤٦٥)، والذي أطلق عليه اسم مالاغوتيا (Malagotia)^(١)، الذي يعني حبوب الفلفل الأخضر التي تنمو بكثرة في تلك المناطق، ثم تغير اسمها إلى الساحل الأخضر (Green coast) أو ساحل الحبوب (Gran coast) من الهولنديين والبريطانيين الذين توافدوا إلى المنطقة لأغراض تجارية^(٢).

أسست ليبيريا في عشرينيات القرن التاسع عشر نتيجة لجهود جمعية الاستعمار الأمريكية (American Colonization Society)^(٣)، التي أوكلت إليها مهمة

The Jeneba Project Inc. , New York , 2017, P.p. 1 - 2.

(١) تعد البرتغال من أوائل الدول الاستعمارية التي قامت بالاستكشافات الجغرافية، إذ قامت بإنشاء العديد من المراكز التجارية على سواحل المحيط الأطلسي لغرض تكوين إمبراطورية مترامية الأطراف. ينظر: سلاماتي عبد القادر، الاستعمار وظاهرة الرق في إفريقيا الغربية السنغال انموذجاً ١٨٥٤-١٨٦٠، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاسلامية، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٨١.

(٢) عباس صالح عباس كانة، الإسلام والنشاط التنصيري في ليبيريا، أطروحة دكتوراه، كلية الدعوة واصول الدين، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٠، ص ١٩.

(٣) جمعية الاستعمار الأمريكية: وهي جمعية غير حكومية أسست في واشنطن عام ١٨١٦، من روبرت فينلي لغرض نقل العبيد المحررين من الولايات المتحدة الأمريكية إلى إفريقيا، ضمت في عضويتها العديد من الشخصيات البارزة في المجتمع الأمريكي، واختير القاضي بوشRod واشنطن رئيساً لها، وحصلت على الترخيص بالعمل في كانون الأول عام ١٨١٦، وباشرت بأعمالها في تشرين الثاني ١٨١٧. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Claude Andrew Clegg, Texts The price of liberty: African Americans and the making of Liberia, University of North Carolina Press, 2004, p.25; Alex Lovit, "The Bounds of Habitation": The Geography of the American Colonization Society, 1816-1860-, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy History, University of Michigan, 2011, P.p.2 -7

إيجاد مأوى للزنوج المحررين، فقد عانت الولايات المتحدة الأمريكية من تزايد أعدادهم، وكان هدفها من وراء ذلك فضلاً عن التخلص من أعدادهم المتزايدة تشجيع تحرير العبيد، وإلغاء العبودية فيها عن طريق إيجاد وطن قومي لهم في إفريقيا^(١).

أقام الزوج المحررون بمساعدة جمعية الاستعمار، مستوطناً لهم على طول ساحل المحيط الأطلسي^(٢)، التي أطلق عليها اسم الكومونولث، ثم تقرر في اجتماع الجمعية الأولى في العشرين من شباط عام ١٨٢٤، إطلاق تسمية ليبيريا التي تعني أرض الحرية على المستوطنات الجديدة^(٣).

ولوضع أسس الحكومة الجديدة تم دمج جميع المستعمرات في كومونولث واحد، وعقد مجلس إدارة الكومونولث أول اجتماع له عام ١٨٣٧، سن خلاله دستوراً للكومونولث مستوحى من دستور الولايات المتحدة الأمريكية، وبموجبه أصبحت الحكومة تتالف من ثلاث سلطات: تشريعية، وتنفيذية، قضائية، وتم تعيين ابن عم الرئيس الأمريكي جيمس بوكنان(James Buchanan)^(٤)، أول حاكم للكومونولث،

(١) وهبي غبريا، ليبيريا دولة إفريقية مستقلة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٩؛ إيمان رجب زكي، العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيريا ١٩٤٤-١٩٨١، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بنى سويف، ٢٠١١، ص ١٠.

The American Journal of International Law, Documents Relating to the United States and Liberia, Act of March 3., 1819, Relative to The Slave Trade, Publisher, Vol. 4, Washington, 11910 /7/, P.p.190 -191.

(2) First Annual Report of the American Society for Colonizing the Free People of Colour of the United States and the Proceedings of the Society At Their Annual Meeting in the City of Washington on the First Day of January, 1818, p.8.

(٣) عباس رشدي العماري، ليبيريا والتطور المستقل في إفريقيا، السياسة الدولية(مجلة)، العدد ٦٨٢، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٣٧.

(٤) جيمس بوكنان (١٧٩١-١٨٦٨) الرئيس الخامس عشر للولايات المتحدة (١٨٥٧-١٨٦١).

ثم خلفه نائبه جوزيف جنكيز روبرتس (Joseph Jenkins Roberts)^(١)، في الحكم بعد وفاته عام ١٨٤١، فبدل روبرتس جهوداً كبيرة في شراء الأراضي على الساحل الأفريقي، بغية توسيع المستعمرة تمهيداً لإعلان الاستقلال^(٢)، وذلك لأن المستعمرات التابعة للكومنولث، التي كانت تدار من وكلاًء جمعية الاستعمار، واجهت مشاكل سياسية تمثلت برفض الدول الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا الاعتراف بالمنطقة إقليلًا له سيادة وأحقية في فرض الضرائب على السلع والبضائع، فشكلت هذه الاعتراضات حيزاً كبيراً للتفكير بالاستقلال بغية الاعتراف بكيانهم الجديد^(٣)، فبادر جوزيف

تم قبوله في نقابة المحامين في عام ١٨١٢، وسرعان ما أسس مكتباً قانونياً ناجحاً، انتخب في الهيئة التشريعية في بنسلفانيا عام ١٨١٤ وعمل لاحقاً في مجلس النواب الأمريكي للمرة (١٨٢١-١٨٣١)، ثم وزيراً للشؤون الروسية (١٨٣٢-١٨٣٤)، وفي مجلس الشيوخ الأمريكي (١٨٣٤-١٨٤٥)، شغل منصب وزير الخارجية للمرة (١٨٤٥-١٨٤٩)، ثم وزيراً للشؤون بريطانيا (١٨٥٣-١٨٥٦). ينظر:

Britannica Concise Encyclopedia, London, 2006, p.287.

(١) جوزيف جنكيز روبرتس (١٨٠٩-١٨٧٦) وهو من مواطني فيرجينيا، ابن «السود» الأحرار، في سن العشرين هاجر إلى ليبيريا مع والدته واخته، أصبح تاجراً، ثم مساعداً غير رسمي للحاكم الأبيض للمستعمرة توماس إتش بوكانان عضو جمعية الاستعمار الأمريكية، التي سعت إلى عودة الأمريكيين الأحرار إلى إفريقيا. عند وفاة بوكانان في العام ١٨٤١، تم تعيين روبرتس أول حاكم أسود للمستعمرة وفي جهوده المبذولة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للمستعمرة، سعى روبرتس إلى عقد معاهدات مع القبائل الأصلية والاعتراف بها من بريطانيا والولايات المتحدة، في عام ١٨٤٧ أعلنت جمهورية ليبيريا الجديدة وتم انتخاب روبرتس أول رئيس لليبيريا في عام ١٨٤٧، كما شغل منصب رئيس كلية ليبيريا الجديدة، خدم مرة أخرى رئيساً للجمهورية من عام ١٨٧٢ إلى عام ١٨٧٦. ينظر:

Timothy J. Stapleton, Encyclopedia of African Colonial Conflicts [2 volumes I-Z], ABC-CLIO., Santa Barbara, 2017, p.559.

(٢) Harold D Nelson, Liberia, a country study, Foreign Area Studies the American University (Washington, D.C.) 1984, P.p.16 -18.

(٣) محمد إسماعيل محمد، سيراليون وليبيريا، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٥٤.

جنكizer روبرتس في تشرين الأول عام ١٨٤٦، بإجراء استفتاء شعبي لعرفه رأي الشعب فيما إذا كان على استعداد لتحمل مسؤولية الحكم، انتهى هذا الاستفتاء بتأييد إعلان الاستقلال^(١).

شرع روبرتس بتنفيذ مقررات الاستفتاء، فتم عقد مؤتمر دستوري في الخامس من تموز عام ١٨٤٧، حضره اثنا عشر مندوبياً يمثلون جميع مقاطعات الكومونولث، صدر عن المؤتمر قرار بتأليف لجنة من النواب لوضع صيغة الاستقلال، وبعد انتهاء عمل اللجنة أعلن رئيسها استقلال ليبيريا في السادس والعشرين من تموز ١٨٤٧، بوصفها جمهورية مستقلة ذات سيادة تحت اسم جمهورية ليبيريا^(٢).

أصبحت ليبيريا أول جمهورية أفريقية تحصل على استقلالها^(٣)، وتم انتخاب جوزيف جنكizer روبرتس أول رئيس لها، وبasher مهام عمله الرسمي يوم الاثنين الأول من كانون الثاني عام ١٨٤٨^(٤).

بعد تأسيس الجمهورية الليبيرية، استمر الأميركيان ذوو البشرة البيضاء في حكم البلاد، بسبب احتكار الحزب الجمهوري الليبيري للسلطة في ظل عدم وجود أحزاب منافسة على الساحة السياسية، إلا أن تأسيس حزب ترو ويعي الحقيقي

(1) Harold D Nelson, op . cit., P.p.16 -18.

(2) John-Peter Pham, Liberia: Portrait of a Failed State, New York, 2004,p.18;

هنا سيد، ملف معلومات اساسية عن جمهورية ليبيريا، آفاق أفريقية (مجلة)، المجلد السادس، العدد التاسع عشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٠٧.

(3) Matthew F. K. McDaniel, Emigration to Liberia: From the Chattahoochee Valley of Georgia and Alabama, 18531903-, Thesis (M.A.), Louisiana State University,2007, p.6.

(4) Thomas McCants Stewart, Liberia: the Americo-African Republic, New York, 1886, P.p.84 -85.

(the True Whig Party) عام ١٨٦٩^(١)، من أصحاب البشرة السمراء قلب الموازين السياسية في ليبيريا، إذ أصبح إدوارد جيمس رو (Edward James Roye)^(٢)، أول رئيس من أصل أفريقي يحكم البلاد عام ١٨٧٠^(٣).

منذ بداية حكم الرئيس رو، انتهج حزب ترو ويع الحقيقى، سياسة قائمة على دمج المناطق الداخلية في ليبيريا مع مناطقها الساحلية، بعد أن كانت المناطق الداخلية غير خاضعة لسيطرة الحكومة المركزية، عن طريق السماح للسكان الأصليين بإرسال ممثلين عنهم إلى البرلمان الليبيري مقابل بدل مالي قدره (١٠٠) دولار، غير أن مشاركة السكان الأصليين في حكم البلاد كانت شكلية، إذ لم يسمح لهم ببحث القضايا الخاصة بمناطقهم، كما لم يسمح لهم بالتصويت على القرارات والمشاريع الحكومية، إلا أن هذا الوضع لم يلبث أن تغير عام ١٨٨٠، فقد سمح لهم بالتصويت على القضايا الخاصة بمناطقهم، وتم دفع مرتباتهم السنوية أسوة بأقرانهم من الأمريكيين -الليبيريين^(٤).

(١) حزب ترو ويع الحقيقى: وهو من أقدم الأحزاب السياسية الليبيرية، أسس عام ١٨٦٩، من النخبة الأمريكية - الليبيرية، ونجح في احتكار السلطة لمدة مئة وعشرين عاماً إذ لم يتخلى عن السلطة إلا في عام ١٩٨٠. ينظر:

Emeka Okolo Julius, Liberia: The Military Coup and Its Aftermath, The World Today (Journal), Volume:37, United Kingdom, 1981, p. 149.

(٢) إدوارد جيمس رو (١٨١٥ - ١٨٧٢) سياسي ليبيري والرئيس الخامس للبييريا، ولد في مدينة نيويورك بولاية أوهايو - الولايات المتحدة الأمريكية في الثالث من شباط عام ١٨١٥، وصل كمهاجر جديد في العام ١٨٤٦، قبل عام واحد من إعلان الاستقلال، أصبح رو رئيساً عام ١٨٧٠، وكان أول شخص أسود يصبح رئيساً للبييريا لكنه أُطيح به في العام التالي في أول انقلاب في أقدم جمهورية في إفريقيا في ٢٦ تشرين الأول عام ١٨٧١، توفي في منروفيا في الثاني عشر من شباط ١٨٧٢ ينظر:

John Seh David ,The American Colonization Society: And The Founding of the First African Republic, United States of America, 2014, p.186.

(3) Abiodun Alao, John MacKinlay, Funmi Olonisakin, op . cit., p.15.

(4) Felix Gerdes, The Evolution of the Liberian State A Study in Neo-

افتقرت الحكومة الليبية للقوة العسكرية الفعالة والى الفنيين الإداريين المدربين والاموال الكافية فانعكس ذلك سلباً على أداء الحكومة التي عجزت عن بسط سيطرتها على أجزاء ليبيريا كافة، فلم يكن باستطاعتها مد السكك الحديد لربط المناطق الداخلية بالمنطقة الساحلية أو إقامة المراكز العسكرية والإدارية أو إنشاء مستوطنات جديدة، فضلاً عن، خسارتها لمساحات كبيرة من أراضيها بسبب تكالب الاوربيين على استعمار القارة الافريقية^(١).

واجهت ليبيريا محاولات منتظمة لضم أراضيها ووضعها تحت وصاية دولية بلغت ذروتها بانعقاد مؤتمر برلين (Berlin Conference)^(٢)، في المدة (١٨٨٤-١٨٨٥) فلم تتم دعوة ليبيريا لحضور المؤتمر، على الرغم من كونها الجمهورية الوحيدة المستقلة في القارة الافريقية، وكان شاغل الحكومة الليبية في أثناء انعقاد المؤتمر الحفاظ على ما بحوزتها من أراضٍ، وعلى الرغم من محاولات الحكومة ثني الدول الاوربية عن المساس بأراضيها، فقدت ليبيريا أجزاءً كبيرة من أراضيها، الامر الذي

patrimonial State Formation and Political Change, Universität Hamburg, 2013. P.23.

(١) م . ب. أكيان، تاريخ افريقيا العام، المجلد الثامن، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٩٠ ص ٢٥٦-٢٥٨.

(٢) مؤتمر برلين: عقد بدعوة من المانيا للمدة (١٥ شرين الثاني ١٨٨٤ - ٢٦ شباط ١٨٨٥) من اجل وضع حد للتنافس بين القوى المنصاعة في القارة الافريقية، فُعد المؤتمر نقطة تحول في تاريخ القارة الافريقية نتيجة لتقسيمها بين الدول الاستعمارية، بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، البرتغال، المانيا، ايطاليا، النمسا، الدنمارك، هولندا، السويد، فضلاً عن ممثلين للدولة العثمانية والولايات المتحدة الامريكية. ينظر:

Carl Cavanagh Hodge, Encyclopedia of the Age of Imperialism, 1800-1914-, Two Volumes, Greenwood, United States of America, 2008, p.83;

مروه خالدي وسهمية برياني، مؤتمر برلين الثاني وأثره في العلاقات الاوربية (١٨٨٤-١٩١٤) رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٢٣-٣٤.

أُسهم في تقليل حدوتها بشكل كبير^(١).

تناوب على حكم ليبيريا عدد من الرؤساء، ومثلت مدة حكم الرئيس أرثر باركلي (Arthur Barclay)^(٢)، نقطة تحول مهمة في سياسة ليبيريا الداخلية، إذ شرع بإنشاء مناطق داخلية، وأقام نظاماً موحداً للإدارة مكوناً من رؤساء القبائل ورؤساء البلديات، لضمان سيطرة الدولة على هذه المناطق عن طريق فرض سيطرة زعماء القبائل على رعاياهم، وأوكل لهم مهمة جمع الضرائب وحشد الأيدي العاملة الضرورية لزراعة المطاط^(٣).

(1) Felix Gerdes, op . cit., p.19.

(٢) أرثر باركلي (١٨٥٤ - ١٩٣٨) ولد في بريديج تاون عاصمة باربادوس احدى جزر الهند الغربية البريطانية في الحادي والثلاثين من توز عاصمة باربادوس من إثني عشر طفلاً من والديه، أنتوني وسارة باركلي، جاءت عائلة باركلي إلى ليبيريا عندما كان آرثر في الحادية عشرة من العمر في العام ١٨٦٥، استقروا في مونروفيا حيث انخرط الشاب آرثر في التجارة الصغيرة في شوارع العاصمة، تلقى تعليمه في كلية ليبيريا ودرس القانون وأصبح مستشاراً في القانون عام ١٨٧٧، بعد ثلاث سنوات انضم إلى المحكمة العليا، عمل مدة رئيساً بالنيابة لأعلى مؤسسة للتعليم العالي في ليبيريا، كانت لديه أفكار صريحة للغاية عن التاريخ الاقتصادي للبلاد ومستقبلها، وإسهام المستعمرين وكذلك دور القبائل الليبيرية المهمة، تم تنصيبه رئيساً لليبيريا في ٤ كانون الثاني ١٩٠٤ وأعيد انتخابه مرتين. خلفه دانيال هوارد عام ١٩١٢، بعد رئاسته التي استمرت ٨ سنوات، شارك آرثر باركلي في مناسبات مختلفة في الحكومة (وزيراً الخارجية، الخزانة، الحرب والداخلية). في عام ١٩٢٩ مثل ليبيريا في لجنة عصبة الأمم المكونة من ثلاثة أعضاء، التي حققت في فضيحة العمل الجبri في الجمهورية. ينظر :

Caree A. Banton, More Auspicious Shores: Barbadian Migration to Liberia, Blackness, and the Making of an African Republic, Cambridge University press, United Kingdom, 2019, P.p.293, 296,304, 322.

(3) Felix Gerdes, op . cit., p.26;

سماح دياب عبد السميع سيد، العلاقات الليبيرية الإسرائيلية (١٩٧٤-١٩٤٨)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٩، ص .٨

جاء تنظيم المناطق الداخلية، عن طريق الحكم غير المباشر كردة فعل على التجاوز البريطاني - الفرنسي على حدود ليبيريا، ومن أجل حماية حدودها أسست ليبيريا عام ١٩٠٨ جيشاً وطنياً تحت مسمى قوة الحدود الليبيرية (Liberian Frontier Force) وتعرف اختصاراً بـ (LFF) مكونة من (٥٠٠) جندي، أوكلت لها مهمة حراسة حدود ليبيريا وإجهاض الانتفاضات القبلية في المناطق الداخلية من البلاد^(١).

لم تقتصر مشاكل ليبيريا على التدخل البريطاني - الفرنسي والانتفاضات القبلية في المناطق الداخلية، فليبيريا لم تكن بمنأى عن تداعيات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، فقد ارتبط الرئيس الليبيري دانيال أدوارد هوارد (Daniel Ed-ward Howard^(٢))، بعلاقات اقتصادية معmania في أثناء الحرب، الأمر الذي قabil بازعاج من بريطانيا التي فرضت حصاراً على الساحل الليبي لمنع دخول البضائع الالمانية، على الرغم من إعلان ليبيريا حيادها في الحرب. ومع استمرار الضغط البريطاني - الأمريكي على الحكومة الليبيرية لكسر حيادها وإعلان الحرب على دول الوسط، إمثلت ليبيريا للضغط، بسبب انقطاع المساعدات الاقتصادية التي كانت تحصل عليها، فأعلنت الحرب علىmania في الرابع من آب ١٩١٦، وألقت القبض على

(1) Harold D Nelson, op . cit., p.37.

(2) دانيال أدوارد هوارد (١٨٦١-١٩٣٥) سياسي ليبيري والرئيس السادس عشر لليبيريا ولد في بلدة بوكانان، مقاطعة غراند بasa في الرابع من آب عام ١٨٦١ ، تلقى تعليمه في مدارس ليبيريا الكنسية، شغل مناصب عدة منها السكرتير الخاص للرئيس هيلاري جونسون عام ١٨٨٤ ، وسكرتيراً لحزب التروفيغ عام ١٩٠٠ ، ثم أصبح مشرفاً عاماً على مقاطعة مونتيرادو للمرة (١٩٠٠-١٩٠٤) واميناً للخزنة للمرة (١٩١٢-١٩٠٤)، انتخب رئيساً لليبيريا للمرة (١٩١٢-١٩٢٠)، توفي في منروفيا في التاسع من تموز عام ١٩٣٥ . ينظر :

Elwood Dunn and others, Historical Dictionary of Liberia, United States of America, 2001, P.p. 226227-; Teah Wulah, Back to Africa: A Liberian Tragedy, Author House, United States of America, 2009, p.439.

جميع الالمان الموجودين في ليبيريا والاستيلاء على ممتلكاتهم^(١).

ألقت الحرب العالمية الاولى بظلالها على أوضاع ليبيريا الداخلية. فبسبب تداعياتها الاقتصادية، تدهورت العلاقات بين الحكومة وسكان البلاد الأصليين، وبلغت ذروتها في أثناء حكم الرئيس تشارلز كينغ (Charles King)^(٢)، إذ اتّهمت حكومته بمارسه الرق والعمل الإجباري والسخرة وقيام الحكومة الليبيرية بتصدير الرقيق للدول الأوروبية، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع ليبيريا وإيقاف دعمها الاقتصادي^(٣).

وللوقوف على حقيقة ما أشيع عن ممارسة ليبيريا للرق، عينت عصبة الأمم لجنة لقصي الحقائق^(٤)، فأجرت اللجنة تحقيقاتها وأصدرت توصية بـإلغاء الرق وإيقاف تصدير الأيدي العاملة وإعادة تنظيم الحكومة، فأجبر كينغ ونائبه على الاستقالة^(٥)، وتشكلت حكومة برئاسة أدوين جيمس باركلي (Edwin James Barclay)^(٦).

(1) Felix Gerdes, op . cit., p.27.

تشارلز كينغ (1875-1961) سياسي ليبيري والرئيس السابع عشر لليبيريا ولد في مدينة فري تاون في سيراليون، اكمل دراسته الاولية فيها ثم سافر مع والديه إلى ليبيريا، شغل مناصب عدة منها النائب العام لوزارة الخارجية للمدة (1907-1912)، ثم وزيراً للخارجية للمدة (1920-1920)، ثم رئيس لليبيريا للمدة (1930-1920) توفي في منروفيا عام 1961. ينظر: Elwood Dunn and Others, op . cit., p.253.

(3) هشام طه دردير، المصدر السابق، ص ٥٢.

(4) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States, 1929, Volume III, Telegram The Secretary The Secretary of State to the Minister in Liberia (Francis), Washington, June 5, 1929, Washington: 1944, p.274.

(5) محمد علي القوزي، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٠٤.

(6) أدوين جيمس باركلي (١٨٨٢-١٩٥٥) سياسي ليبيري والرئيس الثامن عشر لليبيريا. ولد

كان أول قراراتها تنفيذ توصيات لجنة عصبة الأمم ومبادرتها بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وفرض سيطرة الدولة على المناطق الداخلية، وإجراء تعديلات دستورية في العام ١٩٣٥، تمثلت بتمديد مدة رئاسة الجمهورية من أربع إلى ثانية سنوات ولولايتين فقط، فأسهمت الاجراءات التي قام بها باركلي بتأييد الأميركيين - الليبيين لحكومته، وإعادة ليبيريا لحاضنتها الدولية^(١).

بعد اقتراب ولاية باركلي الثانية من نهايتها رشح حزب الترو وينج كلاً من القاضي ويليام فاكانارت شادراش توبمان^(٢)، William Vacanarat Shadrach Clar^(٣)، وزير الخارجية في حكومة باركلي كلارنس لورنزو سمبسون (Tubman

في مقاطعة مونتسيرادو في الخامس من كانون الثاني ١٨٨٢، أكمل دراسته فيها ثم التحق بكلية ليبيريا وحصل على درجة البكالوريوس في الحقوق عام ١٩٠٣، شغل مناصب عدة منها قاضي محكمة الدائرة الأولى والنائب العام لوزارة الخارجية، ثم أصبح وزيراً للخارجية، ثم رئيساً للجمهورية للمرة (١٩٣٠-١٩٤٤)، اعتزل السياسة عام ١٩٤٣، ثم عاد ورشح في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٥٥، لكنه خسر فيها واتهم بالخيانة والفساد وفرضت عليه الاقامة الاجبارية حتى وفاته أواخر عام ١٩٥٥. ينظر :

Elwood Dunn and Others, op . cit., p.73.

(١) هشام طه دردير، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٢) للتفاصيل حول الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم ليبيريا ابان مدة الدراسة ينظر ملحق رقم (١).

(٣) ويليام فاكانارت شادراش توبمان (١٨٩٥-١٩٧١)، سياسي ليبيري ولد في مقاطعة ماريلاند، أكمل دراسته فيها ثم أصبح ضابطاً في الجيش الليبي، درس القانون وتخرج محامياً في العام ١٩١٧، عمل قاضياً في محكمة العدل في هارير، أصبح عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٢٣ ليصبح بذلك أصغر سيناتور في تاريخ ليبيريا، أعيد انتخابه عام ١٩٢٩، رشح لرئاسة ليبيريا من الرئيس باركلي وأصبح رئيساً للجمهورية للمرة (١٩٤٤-١٩٧١)، عمل خلال مدة رئاسته على تحديث ليبيريا عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية لبلاده. ينظر:

Bridgette Kasuka, prominent african leaders, New Africa Press, 2013, P.p.

ence Lorenzo Simpson (١). ولتجنب انقسام الحزب الى فصائل متعددة، ابرم المرشحون اتفاقاً شفهياً مفاده إذا رشح المؤتمر الوطني للحزب ايًّا من الشخصيتين، فإن على الآخر الانسحاب ودعم رفيقه (٢)، وبدأت النقاشات من أجل ترشيح شخصية مقبولة لدى جميع أعضاء الحزب، وفي أثناء النقاشات تبين ان توبمان يمتلك مقومات تفوق سمبسون، نتيجة لما يتمتع به توبمان من دعم قبلي، لاسيما، من قبيلة جربو (Jur-bu)، الى جانب خلفيته الدينية وعدالته في أثناء عمله في القضاء الليبيري، وما يمتلكه من شخصية قوية وتغليبه المصلحة العامة على مصالحه الشخصية (٣).

طالبت أعداد كبيرة من أعضاء حزب ترو ويع مسؤولي الحزب بأن يكون الرئيس التالي من مقاطعة ساحلية جديدة، لأن جميع رؤساء ليبيريا جاؤوا من مقاطعة (مونتسيرادو) باستثناء الرئيس جوزيف جيمس شيزمان (Joseph James Chee-seaman) (٤)، فتمنى دعوة كل من توبمان وسمبسون الى القصر التنفيذي بالعاصمة

(١) كلارنس لورنزو سمبسون (١٨٩٦-١٩٦٩)، سياسي ليبيري ولد في رويسفيل في مقاطعة مونتسيرادو، اكمل دراسته فيها ثم التحق بكلية غرب افريقيا في السنغال، تخرج فيها بحصوله على شهادة الحقوق عام ١٩١٩، انضم الى نقابة المحامين عام ١٩٢١، ثم اصبح محامي مقاطعة مونتسيرادو للمرة (١٩٢٦-١٩٢٨)، ثم عضواً في مجلس النواب للمرة (١٩٣١-١٩٣٤) - واميناً عاماً لحزب ترو ويع للمرة (١٩٣١-١٩٤٥)، ووزيراً للخارجية للمرة (١٩٣٤-١٩٤٣)، ثم نائباً لرئيس الجمهورية للمرة (١٩٤٤-١٩٥٢)، وسفيراً لدى الولايات المتحدة الامريكية للمرة (١٩٥٢-١٩٥٦) وسفيراً للبييريا في بريطانيا للمرة (١٩٥٦-١٩٥٩)، توفي في منوفيا في الثاني والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٦٩. ينظر: Elwood Dunn and others, op . cit., p.384.

(2) Tuan Wreh, Love of Liberty: The Rule of President William V.S. Tubman in Liberia 19441971-, Universe Pub, Monrovia , Liberia, 1976, p.31.

(3) Robert A Smith, William V. S. Tubman;: The life and Work of an African President and statesman, (Liberian writers series), Providence Publications, California, 1971, P.p. 65,66, 69.

(٤) جوزيف جيمس شيزمان (١٨٤٣ - ١٢ تشرين الثاني ١٨٩٦) سياسي ليبيري ولد في إدينا،

منروفيا لعقد اجتماع خاص للملاكيات المتقدمة بالحزب برئاسة باركلي، الذي دعم بقوة فكرة ترشيح الرئيس من مقاطعة جديدة^(١).

بعد نقاشات عدة داخل اجتماعات الحزب، تم اختيار توبيان ليكون مرشحًا لحزب ترو ويع لانتخابات الرئاسية المقبلة، على أن يحتفظ سمبسون بمنصب وزير الخارجية في حكومة توبيان المقبلة، أو تعيينه رئيسًا للقضاء في المحكمة العليا الليبيرية بدلاً عن توبيان، أو نائباً لرئيس الجمهورية^(٢).

فضل توبيان بعد مناقشات مطولة اختيار سمبسون لمنصب نائب الرئيس، ودخول الانتخابات مرشحين لحزب ترو ويع لمنصب الرئيس ونائبه في مذكرة واحدة^(٣)، فيما رشح الحزب الديمقراطي المعارض جيمس كوبر (James Cooper)، مرشحًا منافسًا لتوبيان، و اختيار السناتور ر. شيرمان (R. Sherman) من مقاطعة جراند كيب نائباً لكوربر. حظي كوبر بدعم كبير من طبقة النخبة الأمريكية - الليبيريين، ومن المثقفين، في وقت جاء دعم توبيان من الجماهير الريفية، لاسيما، في

مقاطعة غراند باسا، أتم تعليمه في كلية ليبيريا (جامعة ليبيريا الان)، انتخب عضواً في مجلس النواب عن مقاطعة غراند باسا، (١٨٧٥-١٨٧٩)، ثم شغل منصب الرئيس الثاني عشر ليبيريا للمرة (كانون الثاني ١٨٩٢ - ١٢ تشرين الثاني ١٨٩٦): ينظر:

Elwood Dunn and others, op. cit., p.110

(1) Robert A Smith, op. cit., p.73.

(2) Greenwood Ralph, The Presidency of William Y. S. Tubman, President of Liberia, 1944-1971-, A Dissertation, Northern Arizona University, 1993, p. 51.

(3) Robert A Smith, op. cit., P.p. 6566-.

(٤) جيمس كوبر: عضو في الحزب الوطني الليبيري ينتمي إلى السكان الأصليين، قاد المعارضة ضد توبيان من خلال منافسته في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٤٣. ينظر:

United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Volume IV, , No. 41, Monrovia, February 20, 1943, Washington, 1964, p.659.

المناطق النائية الداخلية من البلاد^(١).

بدأت الحملة الانتخابية بين المرشحين ورفاقتها عمليات اغتيال لبعض الشخصيات البارزة من كلا الحزبين. في الثالث من ايار عام ١٩٤٣، توجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع في مقاطعات الجمهورية كافة للإدلاء بأصواتهم وتمت عملية الانتخابات بسلامة حسب تصريح لجنة الانتخابات، وقد اظهرت نتائج العد والفرز فوزاً ساحقاً لتوبيان، الأمر الذي دعا أعضاء الحزب الديمقراطي إلى الاعتراض على نتائج الانتخابات، مطالبين الرئيس باركلي بإعادة الانتخابات بدعوى تزويرها من حزب ترو وينغ، لكن باركلي رفض الطلب، الأمر الذي أثار ضجة ودعا الحزب الديمقراطي للقيام بانتقاد الانتخابات عبر صحفته في مقالاتها الافتتاحية طوال شهر ايار^(٢).

بعد حسم ملف الانتخابات لصالحه أجرى توبيان زيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية برفقة الرئيس السابق باركلي في السادس والعشرين من ايار ١٩٤٣، ناقش فيها مع الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت (Franklin Delano Roosevelt)، تداعيات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وتوطيد العلاقات

(1) Tuan Wreh, op . cit., p.33.

(2) Thomas Kaydor , Liberian Democracy, Author House, Bloomington, Indiana, 2014, p. 21; Tuan Wreh, op . cit., p.33.

(3) فرانكلين ديلانو روزفلت (١٨٨٢-١٩٤٥) ولد في قرية هايد بارك شمالي نيويورك، تخرج في جامعة هارفارد في العام ١٩٠٣، التحق عام ١٩٠٤ بمدرسة كولومبيا للحقوق في مدينة نيويورك، بدأ نشاطه السياسي في الحزب الديمقراطي عام ١٩٠٥، عين عضواً في مجلس الشيوخ للمرة (١٩١٣-١٩١٠) ونائباً لوزير البحريـة للمرة (١٩١٣-١٩٢٠)، رشح عام ١٩٢٠ نائباً للرئيس إلا ان اصابـه بالشلل حـالت دون ذلك، أصبح مـحافظـاً لمـديـنةـ نيـويـورـكـ للـمـدـةـ (١٩٢٩-١٩٣٣)، ثم أصبح الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية لأربع دورات (١٩٣٢، ١٩٣٦، ١٩٤٠، ١٩٤٤). يـنظـرـ :

الثنائية، لاسيما، الاقتصادية منها^(١).

سلم الرئيس أدوين باركلي أعباء السلطة إلى رئيس الجمهورية الجديد توبيمان في الثالث من كانون الثاني ١٩٤٤، في حفل تنصيب رسمي، القى فيه توبيمان خطبة افتتاحية ثم أدى اليمين الدستورية التقليدي المتمثل برفع يده اليمنى لتحية الجماهير وترديده القسم بعد وضع يده على الانجيل ليصبح بذلك الرئيس التاسع عشر للجمهورية^(٢).

مشاركة ليبيريا في الحرب العالمية الثانية:

كان موقع ليبيريا المطل على الساحل الغربي للمحيط الأطلسي ذو أهمية استراتيجية لجميع الدول المشاركة في الحرب، لاسيما، الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كانت ليبيريا تمثل قاعدة جوية وبرية تربط الشرق الأقصى بالأوسط، فضلاً عن، عدّها أقرب الدول الأفريقية للولايات المتحدة الأمريكية^(٣).

أعلنت ليبيريا حيادها عند اندلاع الحرب، و أكد باركلي أن ليبيريا ستبقى معزّل عن مجريات الحرب. سايرت طرف النزاع من أجل تحقيق بعض المكاسب، لاسيما، الاقتصادية منها، تكللت بتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية^(٤).

Facts on File, New York, 2005, P.p.263 -272.

(1) History of Bills and Resolutions - Congressional Record (Bound Edition), Volume 89, Part 13 (January 6, 1943 to December 21, 1943) 27 May 1943 ,p.4923.

(2) Robert A Smith, op . cit., p.75.

(3) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States 1951, Volume V, The Near East and Africa, Department of State Policy Statement, No. 611. 761051-1/, Washington, January 10, 1951, Washington, 1982,p.1277.

(4) معايدة الدفاع المشترك: تم توقيعها في الثامن من حزيران عام ١٩٤٣ ، بين الحكومتين الليبيرية

حاولت دول الحلفاء إقناع ليبيريا بدخول الحرب الى جانبها، وأجرت محاولات دبلوماسية عدة للضغط عليها، لاسيما، من بريطانيا التي حاولت ايجاد اسناد لقواتها المرابطة في سيراليون المجاورة لليبيريا، لكن محاولاتها باعدت بالفشل وحافظت ليبيريا على حيادها حتى عام ^(١) ١٩٤٤، بسبب تردد باركلي في اتخاذ قرار حاسم بالدخول للحرب حتى تقلد توبمان مقاليد الحكم ^(٢). وأمام الحاجة الماسة لمطار (روبرتس فيلد)، الذي كان يعمل لخدمة تصدير المطاط فقط، والذي تحولت خدماته لصالح خدمة القوات الجوية للولايات المتحدة الأمريكية، أصبح واحداً من أبرز المطارات الدولية للحلفاء في افريقيا ^(٣)، فتوبمان رفض التردد الذي ابنته الحكومة السابقة وقرر في السابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٤٤، الانضمام الى جانب دول الحلفاء في الحرب ^(٤)، واتخذ قراراً بإخراج ليبيريا من منطقة الجنيه الاسترليني وجعل الدولار

والامريكية نصت على الدفاع عن ليبيريا من الولايات المتحدة الأمريكية مقابل اعطائهما الحق في إنشاء مناطق دفاع لقواتها العسكرية وبناء منشآت عسكرية ومطار وميناء في منروفيا تستعمله البحرية الأمريكية، كما منحت حق الدفاع عن تلك القواعد وغيرها من المصالح الاستراتيجية في ليبيريا، وتم الاتفاق على طرد القوات الالمانية من البلاد، وخروج الجيش الأمريكي بعد انتهاء الحرب. ينظر:

United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers 1943, Volume IV, The Near East and Africa, The Charge in Liberia (Hibbard) to the Secretary of State, No.15, Monrovia, January 28, Washington: 1964, 1943,P.p.656 -659.

(1) A. Doris Banks Henries, A Biography of President William V. S. Tubman, London, 1967, p.34.

(2) Lawrence A. Marinelli, Liberia's Open-Door Policy, The Journal of Modern African Studies, volume 2, Issue 1 ,1964,p. 74.

(3) Robert M. Farnsworth, The Life of Leon Mercer Jordan and the Shaping Memories of His Father and Grandfather, N.D, p.101.

(4) صادق أحمد حامد، التطورات السياسية الداخلية في ليبيريا ١٨٤٧-١٩٤٥، اطروحة دكتوراه،

الامريكي العملة الرسمية للبلاد، ووافق على استعمال قوات الحلفاء للقواعد الجوية الليبيرية. وعلى الرغم من ان ليبيريا لم تكن مستعدة لخوض غمار الحرب العالمية الثانية لعدم امتلاكها جيشاً قوياً ارادت أن تؤكد نفسها كقوة فاعلة بإعلانها الحرب على المانيا واليابان^(١).

زادت اهمية ليبيريا لدول الحلفاء، لاسيما، الولايات المتحدة الامريكية، بعد احتلال اليابان لمناطق إنتاج المطاط في الشرق الاقصى كونها أبرز المناطق المتاحة لإنتاج المطاط الطبيعي، فقادت ليبيريا بتزويد دول الحلفاء بالمطاط، وادت دوراً كبيراً في مسرح العمليات العسكرية في افريقيا عن طريق استعمال مطاراتها لضرب القوات الالمانية. وكردة فعل معاكسة قامت الغواصات الالمانية في المحيط الاطلسي بقصف السواحل الليبيرية ومنها العاصمة منروفيا^(٢)، الامر الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية الى تحويل ميناء منروفيا الى قاعدة لغواصات دول الحلفاء لتتولى الدفاع عن مناطق جنوب المحيط الاطلسي، فضلاً عن، استعماله خطأ للإمداد والتمويل في جنوب ووسط غرب افريقيا^(٣).

أرسلت الولايات المتحدة الامريكية (٥٠٠٠) جندي الى ليبيريا في أثناء

كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص ٢٢١.

(1) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.34.

(2) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States Diplomatic Papers 1944, Volume Volume V, The Near East, South Asia and Africa The Far East , Telegram The Minister in Liberia (Walton) to the Sec1'etary of State, No. 740, Monrovia, January 16, 1944, Washington: 1965, P.p. 504 -505.

(3) علي متولي احمد، افريقيا في الاستراتيجية الامريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية (مجلة) العدد ٢٢، القاهرة، ٢٠١٥. وعلى الموقع

الحرب وقامت ببناء الطرق والموانئ لتسهيل عمل القطاعات العسكرية^(١)، ومطار في (مارشال) (على بعد خمسة عشر كيلومترًا من العاصمة منروفيا سمته (روبرتس فيلد الجديد)، وعملت على إنشاء ثكنات عسكرية تسع لخمسة آلاف جندي بالقرب من العاصمة منروفيا، كما تم بناء معسكرات لتدريب القوات الليبيرية وبناء ميناء في منروفيا تحت إشراف القوات البحرية الأمريكية التي أوكلت إليها مهمة حماية السواحل الليبيرية من هجمات القوات البحرية الالمانية، وتأمين خط اتصال مباشر بين مقر الحكومة المركزي في منروفيا ومقر قوات الجيش الأمريكي فيها^(٢).

قدمت ليبيريا كثيًراً من التضحيات إبان الحرب، إذ كان لوجود (٥٠٠٠) جندي أمريكي على اراضيها تأثير كبير على اقتصاد البلاد، واعطاها ميزة للولايات المتحدة في السماح لها ببناء محطة إرسال استعملتها الولايات المتحدة في الحرب الباردة^(٣)، إلا أن الوجود الأمريكي كان له جانب ايجابي وسلبي في الوقت نفسه، اما الجانب الايجابي فتمثل بتحطيم الحدود الاصطناعية المرسومة بين المقاطعات الليبيرية وهجرة الالاف من العمال من المناطق الداخلية الى المناطق الساحلية، لا سيما، الى العاصمة منروفيا بحثاً عن العمل، فاتيحت لهم الفرصة للعمل بإشراف المهندسين العسكريين الأمريكيين، الأمر الذي اكسبهم خبرات متعددة؛ أما الجانب السلبي فتمثل ب تعرض هؤلاء العمال لإطلاق نار مستمر راح ضحيته العشرات، وسُوّغت الولايات المتحدة الأمريكية الامر بأن الإطلاقات النار كانت تحذيرية لمنعهم من الاقتراب من المعدات العسكرية إلا أن كثيًراً منهم تجاهلوها ففقدوا حياهم^(٤).

(1) Rupert Emerson , Africa and United States police prentice – Hall, INC, New Jersey, 1967, p.20.

(2) Benjamin G. Dennis, Anita K. Dennis, op . cit., p.45.

(3) Gwendolen M. Carter, African one-party states , Cornell University Press, New York,1962,P.p.341 -342.

(4) Niels Stephan Cato Hahn, Two Centuries of US Military Operations in

يتبيّن مما سبق أن قرار ليبيريا الدخول في الحرب إنما جاء بسبب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على القرار السياسي الليبي الذي كان يعتمد في وجوده على الدعم المادي والمعنوي للولايات المتحدة الأمريكية، فاستطاعت ليبيريا استغلال الموقف في أثناء الحرب برفع امكاناتها الاقتصادية عن طريق تصدير المطاط، وبناء العديد من المطارات والموانئ بفضل التمركز العسكري للحلفاء، الا ان الخسائر البشرية وانهك الليبيريين بالضرائب لتغطية نفقات الحرب كانت من ابرز مساوئها.

- سياسة التوحيد:

كشف توبيمان في خطبته الافتتاحية ابان تسلمه مقايد الحكم عن برنامجه الحكومي والمتمثل بتحسين أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقليل الفوارق بين السكان الأصليين ونخبة الأمريكيين - الليبيريين، وقدم اقتراحات عدّة للنهوض بواقع البلاد وانشاله من واقعه المتردي^(١)، مؤكداً أن حكومته الجديدة هي حكومة الشعب بقوله: " يجب ان تكون الحكومة في ايدي الشعب الذي يجب ان يكون ملخصاً وقدراً على الحفاظ عليها"^(٢).

وبعد انتهاء مراسم التكليف، دعا توبيمان مجلس الأمة للاجتماع في الحادي عشر من كانون الثاني عام ١٩٤٤، للشرع بتنفيذ البرنامج الحكومي، ومناقشة السبل الكفيلة بتحجّيب البلاد تداعيات الحرب العالمية الثانية^(٣)، وشكل حكومة ائتلافية ضمت جميع الاحزاب التي شاركت في الانتخابات، واختار وزراءه من فئة الشبان

Liberia Challenges of Resistance and Compliance, Air University Press, Alabama, 2020, P.p.50 - 51.

(١) توماس باتريك ميلادي، شخصيات زعماء غرب افريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦١، ص ٤١.

(٢) Quoted in: Tuan Wreh, op. cit., p.36.

(٣) Ibid.

على أساس الكفاءة^(١)، إذ ضمت حكومة توبمان كلاً من كلارنس سمبسون نائب الرئيس وكابينة وزارية متكونة من غابرييل ل دنيس وزيراً للخارجية، وويلكتنر ه. تايلر وزيراً للدفاع، وويليام اي دينيس وزيراً للخزانة، ودينيس س. وايبومي كاسيل وزيراً للعدل، وصموئيل ديفيد كولمان (samuel david coleman)^(٢) وزيراً للداخلية، وجون دبليو. بيرسون وزيراً للتعليم العام، ووالتر اف ووكر وزيراً للاشغال العامة و جيمس تي فيليس وزيراً للزراعة، ثم ضم عند نهاية ولايته كلاً من هنري بي. دنكان وزيراً للأشغال، وماكينلي أ. ديشيلد وزيراً للدفاع، وارنسن سبي. وزيراً للزراعة^(٣). كان توبمان على قناعة تامة بأن كابنته الوزارية مؤهلة للتعامل مع خطط الحكومة الاصلاحية، ولأجل وضع خطط الحكومة موضع التنفيذ، قام توبمان بزيادة أعداد الموظفين في جميع ولايات الجمهورية، وافتتح دورات تدريبية سريعة لتأهيل الموظفين الجدد، وكسب الخبرة الازمة لتنفيذ المشاريع، وزرع الثقة والشعور بالمسؤولية تجاه بلادهم، وحرص على التعامل مع جميع مواطني الجمهورية على قدم المساواة في الحقوق والواجبات^(٤).

أعطى توبمان الأولوية في أعماله لاستعادة ثقة الشعب بالحكومة، لإنه أدرك أن

(1) Quoted in, Tuan Wreh, op, cit, p, 36.

(2) صموئيل ديفيد كولمان: سياسي ليبيري ولد، في مدينة كلاي اشلاند في منوفيا في الخامس عشر من كانون الثاني ١٨٩٤ ، شغل مناصب عدة منها مساعد لوزير الخارجية للمرة ١٩٢٨-١٩٣٢ في عهد الرئيس ادوين باركلي، ورئاسة حزب ترو ويخ الحقيقي، لكن الخلاف مع باركلي ادى الى استقالته من منصبه ليساند توبمان في الحكم ليصبح احد اكثر مقربيه، شغل في رئاسة توبمان منصب وزير للداخلية للمرة (١٩٤٤-١٩٥٢)، الا ان كولمان عاد وساند باركلي في مواجهته ضد توبمان الا ان الاخير سحق المعارضة بلا رحمة وكان مصير كولمان ان قتل بلا رحمة على يد قوات الامن في السابع والعشرين من حزيران ١٩٥٥ . ينظر:

Elwood Dunn and others, op . cit., p125 -126.

(3) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.35.

(4) Ibid.

نجاحه في الحكم يعتمد على عوامل عده منها^(١):

- ١- إعادة الاستقرار السياسي وثقة الشعب بالحكومة.
- ٢- رفع معنويات سكان المدن الساحلية بمعونات اقتصادية بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة لتداعيات الحرب العالمية الثانية.
- ٣- السماح للسكان الأصليين بالمشاركة السياسية.
- ٤- البحث عن إيرادات جديدة لتمويل مشاريع البنية التحتية.

بعد مدة وجيزة من تسلمه السلطة، أعلن توبمان في الرابع عشر من شباط عام ١٩٤٤، بدء العمل بسياسة التوحيد، ووضع خططاً من أجل تنفيذ سياسة التوحيد التي اعتمدت على الآتي^(٢):

- ١- إعادة تنظيم إدارة المناطق النائية.
- ٢- تشكيل لجنة لإعادة صياغة قوانين الانتخابات.
- ٣- تشكيل لجنة لوضع خطط مستقبلية للتعليم والصحة تشمل جميع مناطق الجمهورية.

بدأ توبمان بتنفيذ سياسة التوحيد بخطى حثيثة شملت جميع أنحاء الجمهورية، شملت تشديده على العدالة الاجتماعية، لاسيما، فيما يتعلق بالسكان الأصليين، لإزالة الفوارق المتجذرة منذ نشوء الجمهورية التي تركتهم في عزلة تامة^(٣)، وقد تابع توبمان شؤونهم ووضع خططاً لتطوير المناطق الداخلية للتغلب على المشكلة الأزلية لليبيريا المتمثلة بدمج السكان الأصليين في الحياة العامة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وصرح قائلاً: "إن الجمهورية الليبيرية لا يمكنها أن تصبح دولة قوية وموحدة من دون

(1) Robert A Smith, op . cit., p.79.

(2) Robert A Smith, op . cit., p. 80.

(3) Felix Gerdes, op . cit., p.33.

مشاركة جميع أبنائها وفرض مبدأ المساواة بين الجميع"^(١).

وواجهت خطة توبمان لتوحيد البلاد عقبة تمثلت في أن طبقة النخبة الأمريكية - الليبيرية التي وقعت عليها مهمة تنفيذ برنامج التوحيد كانت ناقمة من خطى توبمان، خوفاً على مصالحها التي عدوها من حقوقهم الطبيعية من جهة، واحتقارهم للسكان الأصليين من جهة أخرى، فلم يكونوا جادين في تقديم الدعم الكامل له في مشواره^(٢)، لكن توبمان أكد المضي ببرنامجه الاصلاحي لدمج السكان الأصليين مع النخبة الأمريكية - الليبيرية، وانهاء نظام العزل الاجتماعي وتقليل الفوارق الطبقية في ليبيريا^(٣)، مؤكداً أن للسكان الأصليين الحق في ممارسة تراثهم التقليدي، فبادر إلى رفع جميع الكلمات التي تورد في خطاباته الرسمية القائمة على التمييز بين أبناء الوطن الواحد كالعنصر الآخر والشعب المتحضر^(٤)، وشدد كذلك على ضرورة جمع صنوف الشعب على صعيد واحد، المتمثل بحب الوطن أولاً ثم القبيلة، الواحد من الكراهية والعداء بين أبناء الوطن الواحد^(٥).

شرع توبمان في وضع خطط التوحيد موضع التنفيذ، وقد وجه دعوة لعقد اجتماع خاص لكتاب رجال الدولة في العاصمة مونروفيا لأجل مناقشة سياسة التوحيد، ووجه أعضاء حكومته الجديدة إلى اعتماد سياسة قائمة على رفع مكانة السكان الأصليين وجعلهم نظرة للنخبة الأمريكية - الليبيرية، وأصدر أوامره بمنع الانتهاكات والمهارات العنصرية ضد السكان الأصليين^(٦).

(1) Quoted in: Robert A Smith, op . cit., p.100.

(2) Harold D Nelson, op . cit., p.48.

(٣) هشام سيد ابو سريع طلحه، مشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٢، ص ١٠٣ .

(4) Gwendolen M. Carter, op . cit.,P.p. 339 -340.

(٥) يوجين . س. أجيوما، توبمان أفريقيا، ترجمة خليل حسن خليل، د.م. ١٩٦٩، ص ٢٤ .

(6) Greenwood Ralph, op . cit., p.127.

طلب توبمان من الهيئة التشريعية في البلاد في الأول من آذار عام ١٩٤٤، إجراء تعديل دستوري وسنّ قانون جديد ينص على تمثيل رجال القبائل في المناطق الداخلية في المجلس التشريعي، وسن قانون جديد يمنح حق الاقتراع للسكان الأصليين الذين وقعت على كاهلهم ضرائب مضنية من دون أن يمثلوا تمثيلاً حقيقياً في المجلس التشريعي، فوافقت الهيئة التشريعية في كانون الأول عام ١٩٤٥، على إصدار قانون ينظم الانتخابات في الجمهورية، ويمنح حق الاقتراع لجميع المواطنين من يمتلكون العقارات، أو الأكواخ في المناطق الداخلية شريطة أن يكونوا من داعي الضرائب، وحدد القانون الجديد سن الحادي والعشرين من العمر سنّاً قانونيةً للمقترعين^(١).

تعهد توبمان بأنه سوف يستمر بإجراء التعديلات الدستورية الكفيلة بالسماح لجميع المواطنين للمشاركة في الانتخابات، بصرف النظر إن كانوا من داعي الضرائب أم لا، في خطوة منه الرأب الصدع بين السكان في المجتمع الليبيري^(٢).

كان هدف توبمان من وراء هذه التعديلات الدستورية، جعلها مقدمة لدمج السكان بتخفيف شروط الاقتراع وتوسيع دائرة المشاركة السياسية لجميع الليبيريين بما يضمن له تأييد شرائح واسعة من المجتمع الليبيري، لاسيما، اذا ما أخذنا بالحسبان الكثافة العالية للسكان الأصليين مقارنة بالنخبة الأمريكية الليبيرية.

لم تقتصر اجراءات توبمان في متابعة سياسة الاندماج على القضايا السياسية فقط بل شرع في تنفيذ خطة خمسية في المناطق الداخلية تضمنت ما يأتي^(٣):

(1) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States 1951, Volume V, The Near East and Africa, Memorandum of Conversation, by the Director of the Office of African Affairs (Bourgerie), No. 876.26143151-5/, [Washington,] May 31, 1951, Washington, 1982, p. 1300.

(2) Robert A Smith, op . cit., p.109.

(3) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States Diplomatic Papers 1945, Volume VIII, The Near East and

- ١- إقامة شبكات للمياه والمجاري.
- ٢- بناء محطات للطاقة الكهربائية.
- ٣- بناء سكة حديد لتطوير المناطق الداخلية.
- ٤- بناء ملاعب لكرة القدم بتكلفة (٣٠٠٠٠) دولار.
- ٥- إقامة مشاريع عدّة في المناطق الداخلية.

أدت خطة التنمية الخمسية في المناطق الداخلية، إلى افتتاح ابناء القبائل على الثقافة الغربية، وارتباط كثير منهم بوظائف حكومية بعد انتشار التعليم في مناطقهم، لكن الأميركيين الليبيين بقوا ينظرون إلى السكان الأصليين نظرة استعلاء وتمييز، وحقيقة الصراع هنا هو صراع ثقافي وحضاري، فقد ارتبط مفهوم الحضارة عندهم بال المسيحية التي أوكلت لهم مهمة نشرها في ليبيريا، والتخلف بالوثنية التي يعيش في ظلّها السكان الأصليون^(١).

وكخطوة لتعزيز الثقة مع السكان الأصليين، قام بعزل الموظفين والمسؤولين الاداريين الذين لا يحسنون التعامل معهم، وبذل توبهان وإدارته جهوداً كبيرة من أجل تصحيح المسارات المغلوطة من جانب مسؤولي المناطق النائية^(٢).

Africa, Memorandum by the Acting Secretary of State to the Vice President of Liberia (Simpson), No. 882.00445-7/, Washington, July 4, 1945, ... op . cit., p.594.

(١) عباس رشدي العماري، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٢) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States Diplomatic Papers 1945, Volume VIII, The Near East and Africa, Memorandum by the Acting Secretary of State to the Vice President of Liberia (Simpson), No. 882.00445-7/, Washington, July 4, 1945, ... op . cit., p.591.

بعد عودة المندوبيين الليبيين من الاجتماع الأول للأمم المتحدة، وافق توبمان على قرارات الاجتماع التي نصت على عدم التمييز بين السكان على أساس الجنس او العرق، وأصدر أوامره الى الهيئة التشريعية لإصدار قانون يمنح المرأة الليبيرية حق الاقتراع، فأصدرت الهيئة التشريعية، للمرة الاولى في تاريخ الجمهورية قانوناً يسمح للمرأة بحق المشاركة في الانتخابات عام ١٩٤٦، كما سمح توبمان بمشاركة النساء في الشؤون الحكومية، الأمر الذي أعاد للنساء حقهن بالمشاركة في الحياة العامة أسوة بالرجال^(٣)، بعد تجاهل الحكومات الليبيرية السابقة مشاركة المرأة ومنعها من الادلاء بصوتها، واكد توبمان ضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وطالب باحترام الحقوق الأساسية للمرأة والالتزام بمقررات الأمم المتحدة^(٤).

لم تقتصر إجراءات توبمان على توسيع مشاركة الشعب الليبيري في الانتخابات، بل ضم التعديل الدستوري فقرات نصت على تقسيم المقاعد البرلمانية على جميع مقاطعات البلاد، فحصلت مقاطعة (مونتسيرادو) على خمسة مقاعد، ومقاطعة (غراندباباسا) على اربعة مقاعد، ومقاطعة (سينوي) على اربعة مقاعد ايضاً، أما مقاطعة (ماريلاند) فحصلت على مقعد واحد، فضلاً عن، إعطاء مقعد لكل مقاطعة من المقاطعات الداخلية بواقع مقعد لكل عشرة آلاف نسمة^(٥).

أثارت التعديلات الدستورية الجديدة تمثيل السكان الأصليين في مجلس النواب، وإن حرموا من التمثيل في مجلس الشيوخ، كما قام توبمان بإجراء تعديلات على القوانين واللوائح الإدارية في المناطق الداخلية^(٦).

(3) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.79.

(4) Roland Tuwea Clarke, Postwar Reconstruction in Liberia: The Participation and Recognition of Women in Politics in Liberia, Degree. MA, Portland State University, 2013, P.p.15 -16.

(5) Greenwood Ralph, op . cit., P.p. 80 -81.

(4) John-Peter Pham, op . cit., p. 43.

صرح توبمان بعد إجراء التعديل الدستوري بأن الشعار الوطني (حب الحرية)، يجب أن لا يتغير ولا ينتهي، على الرغم من إدراكه أنه يشير إلى صغار العبيد المحررين فقط الذين هاجروا من الولايات المتحدة الأمريكية، واستقروا في ليبيريا أوائل القرن التاسع عشر، ولم يرَ دستور الجمهورية الليبيرية لعام ١٨٤٧، سكان البلاد الأصليين، كما رفض توبمان تعديل فقرة (نحن شعب جمهورية ليبيريا كنا أصلاً سكان الولايات المتحدة الأمريكية) ^(١).

في العام ١٩٤٧، تم اختيار ستة نواب من أصل تسعه وثلاثين نائباً في مجلس النواب يمثلون الأقاليم الثلاثة النائية من البلاد بواقع مقعدين لكل إقليم كما نص عليه التعديل الدستوري الجديد. وعلى الرغم من أن هذا التمثيل لم يكن يتناسب مع أعداد السكان في الأقاليم الداخلية عدداً خطوة مهمة نحو الاندماج والتعايش بين السكان الأصليين والنخبة الأمريكية - الليبيرية، لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن ممثلي الأقاليم الداخلية افتقدوا التأثير داخل المجلس النيابي، لأسباب تعود إلى محدودية ثقافتهم وعدم قدرتهم على التحدث باللغة الانكليزية فاصبح دورهم غير فعال بشكل عام ^(٢).

وفي خطوة من توبمان لدمج السكان الأصليين في الحياة العامة، قام بتعيين عدد من أبناء المناطق الداخلية في المناصب الحكومية، وأقام علاقات شخصية مع عدد من رؤساء القبائل الكبيرة لتعزيز أواصر الاندماج في البلاد، نظراً لما يمتلكه هؤلاء الرؤساء من مكانة وثقل في المجتمع الليبيري ^(٣).

تابع الرئيس توبمان سياسة التوحيد بعقد اجتماعات متكررة للوقوف على

(1) Tuan Wreh, op . cit., p. 43.

(2) Gwendolen M. Carter, op . cit., p. 356.

(3) Amos Sawyer author, The Emergence of Autocracy in Liberia: tragedy and challenge, San Francisco, 1992, p. 281.

المشاكل التي تعترض سياسة التوحيد^(١)، وقام بمتابعتها بنفسه عن طريق السفر إلى المناطق النائية مؤكداً في لقائه مع السكان الأصليين أن هدفه يتمثل بإزالة الفوارق الطبقية بين السكان^(٢).

وتعزيزاً لسياسة التوحيد، قام توبيان بافتتاح مدارس عديدة في المناطق الداخلية، وجعل التعليم فيها مجاناً، وافتتح العديد من المستشفيات التي افتقرت إليها تلك المناطق في العهد السابق^(٣)، وشق العديد من الطرق واقامة الجسور لجعل سكان المناطق الداخلية على اتصال بعضهم مع بعض من جانب، واتصالهم بالمدن الساحلية ذات الغالبية من سكان النخبة الامريكية - الليبيرية من جانب آخر، فأتاح شق الطرق تسهيل مهمة وصول المعلمين والاطباء والمهندسين والفنين إلى المناطق الداخلية، كما اسهم شق الطرق باستغلال واسع للموارد الطبيعية في هذه المناطق^(٤).

قام توبيان بتأسيس مجالس موحدة لجميع انحاء البلاد، وحث المجالس التنفيذية على عقد اجتماعات دورية لدراسة تقدم سياسة التوحيد، واعتمد في متابعة تنفيذها على مستشارين وفنين أجانب لإبعاد تنفيذ هذه السياسة عن المؤامرات الخزية^(٥)، كما عين حكام المدن في المناطق النائية بعد التشاور مع زعماء القبائل، ووجه قوات الحدود(LFF) بمساعدتهم في فرض القانون^(٦)، بالتعاون مع المسؤولين المحليين

(1) Harold D Nelson, op . cit., p.48.

(2) Greenwood Ralph, op . cit., P.p.128 - 129.

(3) Jerome J Verdier, Final Report of the Truth and Reconciliation Commission of Liberia, (Volume II), Republic of Liberian Truth and Reconciliation Commission, Press Union of Liberia, 2009, p. 91.

(4) Gwendolen M. Carter, op . cit., p.339.

(5) Harold D Nelson, op . cit., p.48.

(6) Greenwood Ralph, op . cit.,p.81.

بتعزيز سيطرة الحكومة على جميع أنحاء البلاد^(١).

ان سياسة التوحيد التي اتبعها توبمان كانت نابعة من إيمانه الصادق بضرورة جعل جميع سكان ليبيريا متساوين في الحقوق والواجبات، وإزالة الفوارق الطبقية، الأمر الذي أسهم في زيادة شعبية توبمان داخلياً وخارجياً، واضعاً ليبيريا على اعتاب مرحلة جديدة.

- سياسة الانفتاح الاقتصادي (سياسة الباب المفتوح):

بدأ توبمان سياسة الباب المفتوح (Open door policy)، في بداية تسلمه مقايد الحكم؛ بسبب التخلف الاقتصادي في بلاده التي تفتقر إلى رأس المال والمعروفة الفنية الازمة، وقد رأى أن السبيل الوحيد لتطوير ليبيريا اقتصادياً يكمن في تشجيع الاستثمار الأجنبي فيها^(٢)، فقرر توبمان لغرض تطوير الاقتصاد الليبيي السماح لجميع الدول بالاستثمار عدا دول الكتلة الشيوعية^(٣).

شرح توبمان فلسفة الاقتصادية في اجتماعات مجلس النواب، إذ كان يعتقد منذ مدة طويلة بأن الاراضي المرتفعة في ليبيريا تحتوي على ثروة معدنية كبيرة، وأكده مراراً أن مسؤولية الحكومة تكمن في الترويج لسلح وتطوير ثروات البلاد من أجل المفعمة العامة، و أكد في خطاباته أن الثروات المدفونة تحت الأرض لا قيمة لها مالم يستطع

(1) Jerome J Verdier, op. cit., p. 91.

(2) الاستثمار الأجنبي: قيام مواطن او مجموعة مواطنين او مجموعة دول بحيازة حصة كبيرة من الملكية والادارة في بلد آخر، وتقاس هذه الحصة بما لا يقل عن ١٠٪ من أسهم رأس المال، والقائم بالاستثمار الأجنبي قد يكون فرداً او مؤسسة، وقد يكون الاستثمار ملوكاً بالكامل للأجانب او يكون مشتركاً مع مواطني الدولة التي يتم فيها الاستثمار. ينظر: سلامة عبد الله الحولي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي ١٩٧١-١٩٨٩، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص. ٥.

(3) Greenwood Ralph, op . cit.,p.119.

الشعب الاستفادة منها^(١).

بناء على توجيهات توبمان، تم مسح جميع اراضي البلاد جيولوجياً، فأظهرت النتائج ان ليبيريا غنية بمواردها المعدنية، لاسيما، خامات الحديد، فضلاً عن، امتلاكها ثروة هائلة من الاخشاب المتنوعة التي يمكن ان تصبح من أبرز واردات البلاد^(٢).

نظر الشعب الليبيري الى الشركات الاجنبية بحذر وتروٍ، لكن توبمان استطاع ان يغير هذه النظرة عن طريق توجيه خطاب في البرلمان قال فيه: "سننصح رؤوس الاموال الاجنبية لتطوير ثروة بلادنا، وسوف نقدم لهؤلاء الذين سيفدونينا للبحث والتنقيب كل المساعدة والحماية"^(٣)، كما أكد أن هذه الاستثمارات سوف تسمح للاقتصاد بأن يصبح أكثر تنوعاً، كما ستتوفر الآلاف من فرص العمل للبييريين، وستسهم الاستثمارات في فتح المناطق الداخلية، عن طريق شق طرق جديدة، وبناء سكك حديد وموانئ ومطارات ومدارس ومستشفيات وبنى تحتية أخرى^(٤).

كان هدف الحكومة الليبيرية من سياسة الباب المفتوح وتشجيع الاستثمارات الاجنبية، جمع الاموال اللازمة لغطية نفقات الحكومة في ظل غياب الصناعة الوطنية الانتاجية، فجعلت التنمية الاقتصادية أداة لتحقيق أهداف سياسية، إذ اعتقد توبمان بأن سياسة التوحيد ستكون عديمة الجدوى بدون تنمية اقتصادية، فدعا الى الاشراف على الشركات الاجنبية، وفرض الضرائب على اعمالها وتنظيم اعداد العمال الاجنبية والسيطرة عليها^(٥).

(1) Lawrence A. Marinelli, op. cit., P.p.92 -93.

(٢) يوجين. س. أجيوما، المصدر السابق، ص ٣١.

(٣) مقتبس في: محمد إسماعيل محمد، المصدر السابق، ص ١٦٩.

(4) Harold D Nelson, op . cit., P.p.50 -51.

(5) Tukumbi Lumumba-Kasongo, The Dynamics of Economic and Political Relations Between Africa and Foreign Powers: A Study in International Relations, United States of America , 1999,p.50.

جذبت سياسة الباب المفتوح العديد من رؤوس الاموال الاجنبية، لأنها ضمنت للشركات دخول وخروج رؤوس الاموال وخروجها من دون قيود، فضلاً عن، عدم وجود قيود تسمح بمصادرة أموال وأملاك المستثمرين الاجانب فيها، فوصل عدد الامتيازات المنوحة نتيجة لذلك (٢٢) امتيازاً شمل كبريات الشركات العالمية^(١).

أثرت سياسة الباب المفتوح بشكل اكبر مما كان يتوقعه الليبيون، نتيجة للشروط والعروض السخية التي قدمتها الحكومة الليبيرية للشركات^(٢)، فقد وفرت الاستشارات رؤوس اموال كبيرة للحكومة الليبيرية غطت نفقاتها، ويعود الفضل في ذلك الى حكومة ليبيريا وشعبها الذي اثبت احترامه للمؤسسات الاجنبية بعدم تعرضها للضغوط، والتزام الحكومة الليبيرية بشروط الاتفاقيات والامتيازات^(٣).

احتكرت الولايات المتحدة الامريكية الحياة الاقتصادية في ليبيريا، فلم تستطع الحكومة الليبيرية أن تعمل بما ينافي آراء المستشار الامريكي الذي يمنع التصاريف بأعمال التنقيب للشركات الاوربية بحسب رغبته، او بما لا يتعارض مع مصالح الشركات الامريكية العاملة في ليبيريا مع اعطاء الاولوية لشركات الولايات المتحدة للعمل فيها^(٤).

نمت الانشطة الاقتصادية في القطاع العام والخاص بسرعة كبيرة، بسبب زيادة الصادرات أمام تراجع الواردات، لاسيما، من المطاط والحديد^(٥)، وأصبحت ليبيريا بفضل سياسة الباب المفتوح من الدول البحريه المهمة بسبب تزايد انشطتها الاقتصادية وارتباطها بالعالم الخارجي، بعد ان فتحت الحكومة الليبيرية ابواب البلاد

(١) يوجين. س. أجيوما، المصدر السابق، ص ٣١، صادق أحمد حامد، المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(٢) Robert W. Clower, *Growth Without Development: an Economic Survey of Liberia*, Northwestern University Press, 1966, p.27.

(٣) Ibid., p.119.

(٤) محمد إسماعيل محمد، المصدر السابق، ص ١٧٢.

(٥) سلامة عبد الله الحولي، المصدر السابق، ص ٢٥.

على مصراعيها أمام الاستثمارات، الأمر الذي أدى إلى زيادة ثروات البلاد، وإيجاد مناخ استثماري واقتصادي، بفضل الاستجابة الدولية السريعة من المستثمرين الذين أغرتهم الامتيازات طويلة الأمد والضرائب المنخفضة التي فرضت على أرباح الشركات^(١).

عادت سياسة الباب المفتوح بنتائج كبيرة على التنمية الاقتصادية في ليبيريا، فتم إنشاء الطرق الحديثة وبناء الجسور الخرسانية التي ربطت العاصمة منروفيا بجميع مقاطعات البلاد، بعد أن كان السفر إلى المناطق الداخلية التي تبعد عشرات الكيلومترات صعباً للغاية وتسبب بعزل تلك المناطق عن العاصمة، فضلاً عن، ربط ليبيريا بشبكة من الطرق مع الدول المجاورة كسيراليون وغينيا وساحل العاج^(٢)، كما عادت سياسة الباب المفتوح بنتائجها على تطور معيشة السكان، وتحفيز الضرائب التي كانت تفرض عليهم^(٣).

استفادت الحكومة الليبيرية من سياسة الباب المفتوح في مجالات الصحة والتعليم والاسكان، إذ وفرت الشركات الأجنبية للحكومة الليبيرية خدمات كثيرة، منها تشييد المدارس واستقدام المعلمين لتعليم العمال وبنائهم وابناء القبائل في المناطق الداخلية، كما أسهمت الشركات الأجنبية في مجال الاسكان عن طريق بناء العديد من الوحدات السكنية للعاملين فيها، فشركة فايرستون للمطاط The Firestone (Rubber Co)، قامت ببناء أكثر من عشرة آلاف وحدة سكنية، كما قامت الشركات الاستثمارية ببناء المستشفيات والمرافق الصحية واستقدام الأطباء من الخارج^(٤).

أسهمت سياسة الباب المفتوح التي انتهجها الرئيس توبمان في بداية تسلمه الحكم إسهاماً كبيراً في إنعاش الاقتصاد الليبيري، وعادت بفوائد مالية كبيرة للدولة

(١) هشام طه دردير، المصدر السابق، ص ٣٦٦.

(2) Greenwood Ralph, op . cit.,p.118.

(3) Harold D Nelson, op . cit., p. 50.

(4) Greenwood Ralph, op . cit.,p.107.

من دون تبعية الشعوب القبلية من السكان الأصليين بأعمال السخرة وفرض الضرائب الباهظة عليهم، وإنما جاءت لتزيد دخلهم عن طريق زجهم في أعمال الشركات التي تدفقت على البلاد من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وسويسرا وهولندا والمانيا وأسبانيا، كما أن وفود الجنسيات الأجنبية على البلاد أسلهم في تعليم وتنمية السكان، سواء بفتح المدارس أم بطريق الاختلاط بهم.

ـ انتخابات ايار ١٩٥١ :

قضى توبمان مدة الرئاسية الأولى في توطيد قاعدة سلطته، فحقق ابان ولايته الأولى نتائج كبيرة، لاسيما، في ما يتعلق بسياسة التوحيد وسياسة الباب المفتوح، الأمر الذي اكسبه شعبية كبيرة بين أوساط السكان سواء في الأجزاء الداخلية من البلاد أم في أوساط المثقفين في المناطق الساحلية^(١).

كان الدعم الشعبي لتوبمان كبيراً إلى الحد الذي دفع عدداً من المواطنين لتشكيل وفود، وحث الرئيس توبمان على إعادة ترشيحه وانتخابه لولاية ثانية بعد أن شارفت مدة الثنائي سنوات على الانتهاء، على الرغم من معرفة المثقفين بأن القيود الدستورية لا تسمح لتوبمان بالترشح لولاية ثانية، إلا أنهم أكدوا أن عدم السماح لتوبمان بولاية ثانية سيتسبب بوقف تقدم الأمة، لذلك طالبوا بإجراء تعديل دستوري يسمح لتوبمان بالترشح لولاية ثانية عن طريق استفتاء شعبي، فتم إجراء الاستفتاء في شباط عام ١٩٤٩، وجاءت نتائجه لصالح اصدار قانون جديد يجيز لتوبمان الترشح لولاية ثانية^(٢).

وفي إطار المنافسة الانتخابية قام ريتشارد ناثانييل هولدر (Richard Nathan Holder)، في نيسان عام ١٩٤٩، بتنظيم حزب سياسي باسم (حزب الاصلاح) لخوض انتخابات ايار ١٩٥١، وكان هولدر يحظى بدعم العديد من كبار الشخصيات

(1) Jerome J Verdier, op . cit., p.92.

(2) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.122.

الحكومية، فضلاً عن، قاعدة شعبية لا بأس بها في أوساط السكان الأصليين، وأخذ هولدر يشن هجمات صحفية على طريقة ادارة توبمان للبلاد^(١).

شرع توبمان، من جانبه، بتنفيذ ما اقره استفتاء عام ١٩٤٩، اذ قام في العام ١٩٥٠، بإجراء تعديل دستوري عن طريق الهيئة التشريعية التي كان يسيطر عليها حزب ترو ويع الحقيقى، بتعديل المادة الثالثة من القسم الاول المعدل من الرئيس باركلي^(٢)، التي نصت على شغل رئيس الجمهورية المنصب لمدة ثماني سنوات فقط، وعلى وفق التعديل الجديد، أصبح بإمكان الرئيس شغل منصبه لمدة ثماني سنوات تليها مدد متتالية لمدة أربع سنوات شريطة اجراء الانتخابات كل اربع سنوات^(٣).

بعد التصديق على التعديل الدستوري من قبل المجلس التشريعي، ظهرت على مسرح الاحداث الخلافات القديمة بين الامريكيين - الليبيين الذين يمثلهم توبمان، وبين المثقفين من السكان الأصليين الذين عارضوا التعديلات الدستورية، لكن توبمان قمع جهودهم في تأسيس احزاب سياسية معارضة لحكمه^(٤)، ثم قامت الصحف المحلية بحملة تأييد لتعديل عام ١٩٥٠، من الصحفيين والمحررين الموالين لتوبمان، كما ايد التعديل الدستوري أغلب اعضاء حزب ترو ويع الحقيقى^(٥).

(1) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States 1951, Volume V, The Near East and Africa, The Ambassador im Liberia (Dudley) to the Department of State, No. 380, Monrovia, May 15, 1951, ... op . cit., p.1297.

(2) Robert A Smith, op . cit., p.122.

(3) Harold D Nelson, op . cit., p. 201.

(4) Jerome J Verdier, op . cit., p.89.

(5) Carl Patrick Burrowes, Modernization and the Decline of Press Freedom: Liberia, 1847 to 1970 (Journalism & mass communication monographs), Association For Education in Journalism and Mass Communication ,1996, p.26.

شكل مثقفو السكان الأصليين المعارضين للتعديلات الدستورية حزبًا باسم (حزب الشعب المتحد) بزعامة ديدوو توي (Didwo Tew)^(١)، المدعوم من قبيلة الكرو، وقدمت قيادات حزب الشعب طلبًا إلى لجنة الانتخابات للاعتراف بالحزب والسماح له بخوض انتخابات أيار ١٩٥١^(٢)، إذ كان قانون الانتخابات الليبيري ينص على ضرورة تسجيل الأحزاب الجديدة قبل الشروع بالانتخابات بمدة ستة أشهر، وتسجيل المرشحين المرتقبين للأحزاب أو المستقلين قبل ستين يومًا من تاريخ إجراء الانتخابات، فأخذ توبيان ومناصروه بالبحث عن خطة كفيلة بمنع حزب الشعب المتحد من الولوج للانتخابات، لاسيما، بعد أن ادرك توبيان الشعبية التي يتمتع بها الحزب، وتحديداً بين أوساط السكان الأصليين^(٣).

رفضت لجنة الانتخابات الطلب المقدم من حزب الشعب المتحد في تموز عام ١٩٥٠، وسُوّغت عدم قبول الحزب بأن الحزب لا يمتلك العدد الكافي من الأعضاء الكفيل بتسجيل الحزب^(٤)، لكن عضو مجلس الشيوخ سمول وود (Smallwood) ،

(١) ديدوو توي: ولد في منروفيا في الرابع عشر من نيسان عام ١٨٧٩، بدأ تعليمه في منروفيا تحت إشراف الآنسة ماري شارب عضو البعثة التبشيرية الأمريكية ثم تلقى تعليمه العالي في هارفارد وكولومبيا، قبل دخوله السياسة، كان مفوّضًا ورجلًا ثريًا، يمتلك العديد من الأفدنة من الأراضي في المنطقة التي كانت تسمى آنذاك مزرعة منروفيا، كطالب في أمريكا، تم رعايته من عضو مجلس الشيوخ وصموئيل كليمتس، أصبح عضواً في منظمة العلوم السياسية الأمريكية، ويعد توبي أول مواطن ليبيري يسعى للرئاسة الليبيرية، توفي عام ١٩٧٥ . ينظر : Tuan Wreh, op . cit., p.48.

(2) Amos Sawyer author, op . cit., p.282.

(3) Tuan Wreh, op . cit., p.48.

(4) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States 1951, Volume V, The Near East and Africa, The Ambassador in Liberia (Dudley) to the Department of State, No. 380, Monrovia, May 15, 1951, Washington: 1983, p.1298.

اعتراض على قرار لجنة الانتخابات، لأنه لم يكن هناك سند قانوني يحizin رفض تسجيل حزب الشعب المتحد، وان عدم السماح للحزب محاولة من لجنة الانتخابات للتخلص منه، لأنها وجدت فيه حزبًا منافسًا لحزب ترو ويع الحقيقى، ولغرض التخلص من الضغط تحججت لجنة الانتخابات بأن الحزب لم يقدم طلب التسجيل في الوقت المحدد لقانون اللجنة الانتخابية^(١).

ألقت قوات الشرطة في آب ١٩٥٠ القبض على توبي، وروجت السلطات الليبيرية ان اعتقاله جاء بسبب انشطته المثيرة للفتنة، وأن توبي يعلم سبب اعتقاله الحقيقى، قام بإبلاغ توبيان بعده عن الترشيح، وطلب منه السماح له بالسفر الى الولايات المتحدة الامريكية لغرض تلقي العلاج بسبب سوء حالته الصحية، فوافق توبيان على طلب توبي الذي غادر البلاد متوجها الى الولايات المتحدة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٥٠^(٢).

لم يرضخ قادة حزب الشعب المتحد للضغوط التي مورست ضدهم، فنفت قيادته تأخر تسجيل الحزب، وقدمت التهائًا الى توبيان طالبت فيه بتسجيل الحزب والسماح له بالمشاركة في الانتخابات، إلا أن توبيان رفض الالتماس، فدفع رفض توبيان حزب الشعب المتحد الى الانضمام الى حزب الاصلاح ليشكلا ائتلافا باسم (حزب الاصلاح) المؤلف من مثقفي السكان الاصليين ومن المعارضين لحكم توبيان من الامريكيين - الليبيريين^(٣).

(1) Tuan Wreh, op . cit., p.49.

(2) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States 1951, Volume V, The Near East and Africa, The Ambassador im Liberia (Dudley) to the Department of State, No. 380, Monrovia, May 15, 1951... op . cit., p.1298.

(3) The New York Times, Vole . C, No. 34,097, United States of America, 2/ 5/1951, p.11.

اعلن هولدر في اوائل شباط عام ١٩٥١، أن الائتلاف سيعقد مؤتمره الوطني في السابع والعشرين من شباط عام ١٩٥١، لكن هولدر لم يلبث أن انسحب من رئاسة الائتلاف بعد لقائه بتوبمان قبيل انعقاد المؤتمر، فتسرب هذا الانسحاب بإلغاء المؤتمر وترشح توبي لرئاسة الائتلاف على الرغم من عدم وجوده في البلاد. قبل توبي رئاسة الائتلاف فعاد إلى Liberia في السابع من نيسان عام ١٩٥١، وعقد الائتلاف مؤتمره الوطني في العاشر من نيسان ١٩٥١^(١).

قدم ائتلاف الاصلاح برئاسة توبي برنامجه الانتخابي في مؤتمره الوطني، الذي عد أول تحدي سياسي لتوبمان، ودعا ائتلاف الاصلاح إلى ما يأتي^(٢):

- ١- اصلاح النظام الانتخابي من دون املاءات.
- ٢- إعطاء حقوق التجار الليبيين وحمايتهم من الابتزاز.
- ٣- تقليل نقل ايرادات المقاطعات إلى منروفيا.
- ٤- إلغاء مصادرة رواتب الموظفين المدنيين لأغراض الحملة الانتخابية لحزب ترويغ الحقيقي.
- ٥- وضع خطط للتنمية الاقتصادية في البلاد.
- ٦- الحرية السياسية والمساواة بين الجميع في الحصول على فرص العمل.
- ٧- انتخاب القضاة من الشعب.

قدم ائتلاف الاصلاح الجديد طلباً إلى لجنة الانتخابات في منتصف نيسان

(1) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States 1951, Volume V, The Near East and Africa,, The Ambassador im Liberia (Dudley) to the Department of State, No. 380, Monrovia, May 15, 1951... op . cit., p.1298.

(2) Amos Sawyer author, op . cit., p.282.

عام ١٩٥١ ، من أجل تسجيل مرشحيه قبيل ثلاثة اسابيع فقط من اليوم المحدد للانتخابات ، خلافاً لما نص عليه قانون الانتخابات الليبيرية الذي يشترط ان لا تقل مدة تسجيل المرشحين عن ستين يوماً^(١) .

رفضت لجنة الانتخابات تسجيل ائتلاف حزب الاصلاح للمشاركة في الانتخابات بسبب تأخر تسجيله ، فارسل توبيان رسالة الى توبيان في السادس عشر من نيسان ١٩٥١ ، ثم ارسل نسخة منها الى الأمم المتحدة طالب فيها بتمديد مدة الانتخابات لمنح الشعب الليبيري فرصة عادلة لاختيار ممثليه وتسجيل حزب الاصلاح واعطائه فرصة المشاركة بالانتخابات ، وقع على الطلب ثمانون عضواً من اعضاء حزب الاصلاح ، فكانت إجابة توبيان أن القانون لا يسمح له بأن يطالب لجنة الانتخابات المستقلة بتأخير موعد اجراء الانتخابات^(٢) .

بدأ توبيان بالبحث عن وسيلة من أجل القضاء على توبي ، ووُجد في رسالته الى الأمم المتحدة طريقة قانونية لاتهامه بالخيانة ، وعزز ذلك بعريضة كتبها أعضاء حزب الشعب المتحد في السابع عشر من نيسان ١٩٥١ ، الى الأمين العام للأمم المتحدة تحت عنوان (نداء من أجل العدالة والاغاثة) تطالبه بتدخل الأمم المتحدة لإنقاذ الديمقراطية في ليبيريا^(٣) .

رد توبيان في الثامن عشر من نيسان ١٩٥١ ، على رسالة توبي واعطى الاسباب المنطقية لاتهام توبي واعضاء حزب الاصلاح بالخيانة قائلاً: "لأي مجموعة من المواطنين الحق بتنظيم احزاب سياسية معارضة لحزب ترو ويع الحقيقى ، لكن يجب

(1) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States 1951, Volume V, The Near East and Africa, The Assistant Secretary of State for United Nations Affairs (Hickerson) to Eleanor Roosevelt ,No. 776.00/7-2351, Washington, August 9, 1951,... op . cit., p.1304.

(2) عبد الغني عبد الله خلف الله، المصدر السابق، ص ٣٤٧.

(3) Tuan Wreh, op . cit.,P.p.52-53.

ان يتم ذلك ضمن الحدود الدستورية والقانونية ... عند قيام توي واتباعه بالدعوة للتدخل الدولي في الشؤون الداخلية لهذه الامة دون سبب عادل، انتهكوا بعملهم جميع قوانين الجمهورية^(١).

اجريت الانتخابات الرئاسية في الاول من ايار ١٩٥١، في ظل عدم وجود اي منافس لتوبيان في الانتخابات^(٢)، وحقق فوزاً ساحقاً بحصوله على (١٥٥، ٧٩٢) صوتاً، بنسبة ٩٩٪ من اصوات الناخين المسجلين في لجنة الانتخابات، وفاز وليام ريتشارد تولبرت (William Richard Tolbert)^(٣)، بمنصب نائب الرئيس، بعد اعلان الفوز بالانتخابات أقيمت مسيرة من اعضاء حزب ترو ويع ضمت (٤٠٠٠) عضو من جميع المقاطعات حملت لافتات سجلت عليها نتائج الانتخابات^(٤).

المفلت للنظر في انتخابات ايار ١٩٥١، مشاركة المرأة في الانتخابات وفقاً

(1) Quoted in: Greenwood Ralph, op . cit., p.76.

(2) The Manchester Guardian Weekly (Newspaper), No. 32,619, England, 1/ 5 / 1951, p.6.

(3) وليام ريتشارد تولبرت (١٩١٣-١٩٨٠) سياسي ليبيري ولد في مدينة بنسونفيل في مقاطعة موتسيرادو، اكمل دراسته الابتدائية فيها ثم التحق بمدرسة كرومبل هول الاسقفية الثانوية، تخرج في جامعة ليبيريا عام ١٩٣٤، انتخب عضواً في مجلس النواب الليبي للمرة (١٩٤٣-١٩٥٢) مثلاً عن حزب ترو ويع، تولى منصب نائب الرئيس للمرة (١٩٥٢-١٩٧١) ثم اصبح رئيساً للتحالف العالمي المعمداني عام ١٩٦٥، هو اول افريقي تولى هذا المنصب، ثم اصبح رئيساً لليبيريا بعد وفاة توبيان للمرة (١٩٧١-١٩٨٠) ورئيساً لمنظمة الوحدة الافريقية للمرة (تولى ١٩٧٩-١٩٨٠ نيسان)، اغتيل في انقلاب عسكري بتاريخ الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٠. ينظر:

Teah Wulah, op. cit., p. 518.

(4) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States 1951, Volume V, The Near East and Africa,, The Acting Secretary of State to the Embassy in Liberia, No. 776.5/11-2851, Washington, November 28, 1951, op . cit., p. 1310.

للقانون الجديد، وكذلك مشاركة السكان الأصليين في الانتخابات الرئاسية، على الرغم مما شاب الانتخابات من قمع للأحزاب المعارضة^(١).

ولغرض سحق المعارضة، واجه توبي واتباعه تهمة الخيانة العظمى للوطن بسبب طلبه الذي قدم للأمم المتحدة، وأتهم توبي بالتحريض على الثورة من أجل التأثير على استقرار البلاد، فضلاً عن، اتهامه بالفساد، فاضطر توبي إلى الفرار إلى سيراليون بعد إصدار هيئة المخلفين الكبار لائحة اتهام ضده، واصدرت اوامرها بالقبض عليه وحكم بالسجن ثلاث سنوات غيابياً، فقدم توبي طلب لجوء سياسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية في السابع من كانون الأول عام ١٩٥١، فرفضت الولايات المتحدة الأمريكية طلبه في الثامن عشر من كانون الأول ١٩٥١، خشية من تأثير العلاقات الأمريكية - الليبيرية^(٢).

بعد اجراء الانتخابات اراد توبيان ان يتم تنصيبه باحتفال رمزي، الا ان المقربين منه رفضوا ذلك واصروا على ان التنصيب يجب ان يعكس الانجازات الكبيرة التي تحققت في ليبيريا تحت قيادته في ولايته الاولى، فألقى توبيان خطابه الافتتاحي في السابع من كانون الثاني ١٩٥٢، اذ استغرقت كلمته الافتتاحية اربعين دقيقة، تطرق فيها الى أبرز الانجازات التي حققت ابان ولايته الاولى، الأمر الذي قوبل باستحسان الشعب الليبيري والوفود الدولية التي دهشت بالتطور الذي حدث في ليبيريا وحسن

(1) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States 1951, Volume V, The Near East and Africa, The Ambassador im Liberia (Dudley) to the Department of State, No. 776.00/5-1551, Monrovia, May 15, 1951, op. cit., p. 1299.

(2) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States 1951, Volume V, The Near East and Africa, The Acting Secretary of State to the Embassy in Liberia, No. 776.5/11-2851, Washington, November 28, 1951, op. cit., p. 1310.

الاستقبال والخدمة التي توافرت لهم أثناء الاقامة^(١).

أكَدَ توبمان في خطابه الافتتاحي الخطط للأربع السنوات التالية، اذ تعهد بالتعاون مع جميع الدول الديمقراطية المتمسكة بالحرية والتسامح والمساواة والعدالة، وتعهد بالتعاون مع جميع الدول الأفريقية الخاضعة لسيطرة الاستعمار، ثم اعرب عن سعادته بتصفية ديون ليبيريا الداخلية والخارجية، واقتراح توبمان تشرع قانون للتجنيد الالزامي لجميع الذكور الذين تراوح اعمرهم بين (٤٥-١٦) عاماً لمدة ثلاث سنوات، اما طلاب الكليات والمعاهد والمدارس فيتم تدرييهم في أثناء مدة الاجازة السنوية البالغة اربعة اشهر لمدة خمس سنوات متتالية. وفي ختام الخطاب شكر توبمان حضور الوفود الدولية لحفل التنصيب^(٢)، وبعد الانتهاء من الحفل شكل توبمان حكومته الجديدة في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٥٢، وضمت كلاً من غابرييل ل. دينيس وزيراً للخارجية، ووليام أ. دينيس وزيراً للخزانة، وايومي كاسيل وزيراً للعدل، وجونز ماكينلي وزيراً للبريد، ودتشيلد هاريسون وزيراً للداخلية، وأرنست ج. يانسي وزيراً للتعليم العام، وهنري ب. دنكان وزيراً للأشغال العامة، وجون و. كوبر وزيراً للزراعة، وارنست سي. جونز وزيراً للحرب، فضلاً عن نائب رئيس الجمهورية المنتخب وليام تولبرت، ولم تختلف الكابينة الحكومية عن سابقتها، إذ تم اختيار الوزراء من فئة الشبان القادرين على العمل الجاد لمواجهة المهام الموكلة اليهم^(٣).

- مجالس الوحدة الوطنية ١٩٥٤-١٩٦٦ :

دعا الرئيس توبمان الى تنظيم مجالس الوحدة الوطنية (National Unifi-
cation council)، لغرض تقرير وجهات النظر بين الحكومة المركزية والسكان

(1) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.122.

(2) Joseph Saye Guannu , The Inaugural Addresses of the presidents of Liberia From Joseph Jenkins Roberts to William Richard Tolbert, Jr. 1848 to 1976 , New York, 1980, p. 331.

(3) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.135.

الاصليين، فضلاً عن، متابعة برنامج التوحيد وتسويه النزاعات القبلية ورفع الظلم عن السكان الذين تقدموا بدعوى ضد المسؤولين الحكوميين الذين اساؤوا استعمال السلطة في المناطق الداخلية النائية^(١).

انعقدت أولى مجالس الوحدة الوطنية في حزيران عام ١٩٥٤ في مقاطعة ماريلاند(Maryland) مسقط رأس توبمان، وعقدت الاجتماعات في مدينة هاربر (Harper) التابعة للمقاطعة وسط حضور كبير من رؤساء القبائل الليبيرية من مقاطعات البلاد كافة، وأعضاء الهيئة التشريعية ورؤساء الهيئات ومدراء المقاطعات والرئيس الاسبق تشارلز كينغ. قدر عدد الحاضرين بخمسة الاف شخص من مقاطعات البلاد كافة وترأس توبمان تلك الاجتماعات الى جانب نائبه ولIAM تولبرت، ورئيس مجلس النواب الليبيري^(٢).

استمرت اجتماعات المجلس الاول ستة اسابيع، اكده توبمان في الخطاب الافتتاحي لتلك الجلسات وجوب إنهاء جميع الايديولوجيات التي تكون سبباً في الانقسام والفرقة، كما شدد على نبذ المسميات التي تشير إلى انقسام الشعب الواحد كالنخبة الامريكية الليبيرية وغيرها من المسميات، والعمل على تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لكل مواطني الجمهورية بصرف النظر عن الانتماء القبلي والديني والوضع الاقتصادي، وعد توبمان أي قرار يخالف سياسة توحيد الامة عدواً للدولة^(٣).

ركز توبمان في الاجتماعات على ضرورة معالجة العديد من المشاكل ووجوب توحيد الشعب لتجاوزها ودفن الاحقاد والضغائن بين أبنائه، ودعا إلى ضرورة ان يغير المسؤولون الاداريون أساليبهم في التعامل مع الناس في جميع مقاطعات البلاد

(١) هشام سيد ابو سريع، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(2) Lawrence A. Marinelli, The New Liberia; a Historical and Political Survey, New York, 1964, p. 69.

(3) Lawrence A. Marinelli, op . cit., p.69.

ومتابعة اعمالهم بمهنية تامة بما يتوافق مع رؤية الدولة، بالمقابل تعهد رؤساء القبائل في المناطق الساحلية والداخلية بدعم البرنامج الحكومي، وتعهدوا بتجنيد ابنائهم لضمان تنفيذ مقرراته، لاسيما، في مجال شق الطرق التي تربط العاصمة بالمناطق الداخلية وغيرها من مشاريع التنمية في مجالات الزراعة والصحة والتعليم^(١).

طلب رؤساء القبائل في المجتمعات، تمكينهم وابناء قبائلهم من الاشتراك في قرارات الدولة المهمة وفي اعمالها، وبضرورة توفير الاموال الازمة لشق الطرق وبناء الجسور والمدارس والمستشفيات في مناطقهم وتوفير انواع جديدة من المحاصيل الزراعية، وتعيين خبراء زراعيين للإشراف على الزراعة، وتحسين مراقب الشحن على الانهار والسواحل^(٢).

أما مجلس التوحيد الثاني فعقد في المدة (٩-٥) شباط ١٩٥٩، في مدينة سانكيلي (Sankely) في مقاطعة نيمبا(Nimba)^(٣) الواقعة بالقرب من الحدود الليبيرية - الغانية، لمناقشة نتائج المجلس التوحيد الاول، والوقوف على نقاط القوة والضعف التي اعتبرت اعماله. وألقى توبمان خطاباً حدد فيه أهداف المجلس الثاني المتمثلة بوجوب التحلي بالطموح والاجتهاد والثابرة في بناء الوطن، ودعا القبائل إلى الاعتزاز بشخصيتها والمحافظة على عاداتها وتقاليدها، وطلب من ابناء الشعب الليبيري في جميع مقاطعات البلاد التلاحم والتكاتف من اجل وحدة الوطن وارداف

(1) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.126.

(2) Greenwood Ralph, op . cit., p.132.

(٣) مقاطعة نيمبا: مقاطعة ليبيرية تم انشاؤها عام ١٩٦٤ ، تقع في القسم الشمالي من البلاد، عاصمتها الادارية مدينة (سانيكولي)، وتعد موطنًا للمعارضة الليبيرية وغالبية سكانها من قبائل الجيو والمانو. ينظر:

قائلاً: "ان السلاح الذي نشره بوجه عدونا هو رمز لحيويتنا والطريقة التي ناضل فيها آباؤنا واجدادنا الذين قدموا ارواحهم فداء لهذا الوطن" ^(١).

حضر المجلس التوحيد الثاني عدد كبير من سكان البلاد قدر بثلاثة آلاف مواطن ضم رؤساء قبائل السكان الأصليين وعدداً كبيراً من المسؤولين الحكوميين، وعدداً من الشخصيات الأجنبية، واطلقت تسمية (تكامل العناصر الموحدة في ليبيريا) على المؤتمر الثاني، وأشار توبمان إلى أن هذه التسمية تنطلق من مرتکز التكامل الذي يلغي الدور القبلي في الانتهاء، ويعتمد على القيم المتمثلة بالصدق والتزاهة والقدرة على العمل المثمر والولاء للوطن مع حفظ المكانة القبلية والانتهاء القبلي ولكن من منطلق الوطن اولاً ^(٢).

في سلسلة الاجتماعات المستمرة للمجالس التوحيدية، انعقد المجلس الثالث في مدينة لوفا (Lofa) في المدة (١٤-١٩٦٣) شباط عام ١٩٦٣، حضرته وفود من مقاطعات البلاد كافة متمثلة برؤساء القبائل والمسؤولين الحكوميين ورؤساء المقاطعات، فضلاً عن، وفود من الدول الأفريقية والأوروبية للوقوف على عجلة التقدم الحاصل في ليبيريا. في هذا الاجتماع طالب توبمان بتشكيل لجنة وطنية لإنقاذ البلاد وذلك بتلقي التقارير التي يعدها رؤساء القبائل عن الوضع العام في مقاطعاتهم كي تتضمن دراسة المشاكل التي تعيق تقدم سياسة التوحيد، كما تضمن الاجتماع الثالث تقريباً عاماً لسياسات الحكومة الليبيرية منذ انعقاد المجلس الثاني، وقد دعا توبمان إلى ضرورة ان يكون هذا الاجتماع الأخير الذي تكون فيه ليبيريا مقسمة على مقاطعات داخلية وساحلية واعتماد سياسة من شأنها الغاء المقاطعات الداخلية ^(٣).

في الاجتماع الرابع المنعقد في مقاطعة غراندباسا (Grandpasa) في كانون

(1) Quoted in: Greenwood Ralph, op . cit., p.134.

(2) بوجين س. اوجيوما، المصدر السابق، ص ٢٥-٢٦.

(3) Greenwood Ralph, op . cit., p.135.

الثاني عام ١٩٦٦، أعاد الرئيس توبمان تأكide المبادئ الاساسية لسياسة الوحدة التي تم وضعها في الاجتماعات السابقة، وفي هذا الاجتماع تمت اضافة برنامج جديد تمثل بإقامة معارض زراعية اختيرت بنايات كبيرة لإقامة لها لغرض عرض المحاصيل الزراعية في المقاطعات من أجل ايجاد اسواق لتصريفها، وعند انعقاد المعرض الزراعي، حصلت مدينة لوفا على المرتبة الاولى، وصرح توبمان في نهاية المعرض الوطني للزراعة بأنه اظهر دليلاً ملماً لقدم البلاد الاقتصادي نتيجة لسياسات التوحيد وتكافط جميع سكان ليبيريا في تحقيق النهضة الاقتصادية^(١).

يتبين من انعقاد اجتماعات مجالس التوحيد الوطنية، انها كانت فرصة كبيرة للعمل على توحيد القبائل من جميع المقاطعات، وتقريب وجهات النظر بينهم عن طريق الحوارات الجانبية التي حدثت بينهم، لاسيما، بين قبائل الساحل وقبائل السكان الاصليين، وتأكيدهم وجوب حل المشاكل الحدودية بالطرق السلمية، كما كان حضور المسؤولين الحكوميين ورؤساء المقاطعات، وتأكيدات توحيد المسئولة ضرورة المعاملة الحسنة لجميع السكان، أسمهم في تغيير اساليبهم القديمة، فكان لانعقاد المجالس التوحيدية اثر كبير في تقليل الهوة بين السكان الاصليين والذلة الامريكية - الليبيرية من جهة والسكان الاصليين والمسؤولين الحكوميين من جهة اخرى، فضلاً عن، ادراك الجميع بأنهم متساوون بالحقوق والواجبات وحقوق المواطن في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي غالباً ما أكدها مجالس الوحدة الوطنية منذ انعقاد اول مجلس لها.

انتخابات أيار عام ١٩٥٥، ودور المعارضة حتى عام ١٩٥٨:

عند نهاية ولاية توبمان الثانية، شكلت وفود من غالبية مقاطعات البلاد الموالية لحزب ترو ويع الحقيقي، لاسيما، غراندباسا عام ١٩٥٢، التي قامت بزيارة منرو فيا لغرض حث الرئيس توبمان على الترشح لولاية ثالثة، إلا إن توبمان عَدَ هذا الطلب

(١) يوجين س، او جيو ما، المصدر السابق، ص ٢٧.

سابقاً لأوانه^(١)، وأنه يفكر بالتقاعد، إلا إن رغباته الشخصية تصادمت مع رغبات مناصريه، فاستجاب توبمان للمطالب الشعبية للترشح لولاية ثالثة^(٢).

لم تكن الرغبة الشعبية في ترشح توبمان لولاية ثالثة كافية لخوض الانتخابات من دون معارضة حقيقة لتوبمان، فقرر وزير الداخلية صموئيل ديفيد كولمان، تأسيس حزب سياسي جديد باسم حزب الترو ويغ المستقل (Independent True Whig Party) لخوض الانتخابات، ونجح في اقناع الرئيس السابق أدوين باركي بخوض الانتخابات الرئاسية، لتبدأ واحدة من أعنف الحملات الانتخابية المعاصرة لتوبمان^(٣).

عقد حزب الترو ويغ المستقل، أول مؤتمر له في السادس والعشرين من تموز عام ١٩٥٤ في مدينة كاكاتا(kakata)، تحدث باركلي مرشح الحزب في المؤتمر ونوه إلى خرق المبادئ الديمقراطية في البلاد في عهد توبمان، وشجب سياسة الانفاق الكبيرة للدولة، وانتقد سياسة الباب المفتوح كونها ادت إلى سيطرة الشركات الأجنبية على مقدرات البلاد، وأعطى مثالاً حياً على دور الولايات المتحدة في السيطرة على اقتصاد البلاد بسيطرتها على زراعة وتسويق المطاط، واستيلائها على البنوك الرئيسية في البلاد وسيطرتها على سكك الحديد، وسيطرة (الإيطاليين) على شركات التخزين، و(الاسرائيليين) على شركات البناء، و(الالمان) على زراعة النخيل والبن والوز، والاسبان على الفنادق ودور السينما، وحثّ الحضور على القتال من أجل اخراج توبمان من السلطة^(٤).

بدأت مشاورات سرية في العاصمة منروفايا تعارض ترشح توبمان لولاية ثالثة، وبدأوا بتوزيع منشورات تروج لمعارضة الولاية الثالثة، لكن توبمان ندد بمعارضيه

(1) Robert A Smith, op . cit., p.170.

(2) Tuan Wreh, op . cit., p.65.

(3) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.137.

(4) Robert A Smith, op . cit., p.172.

ووصفهم بمجموعة مشاغبين صغيرة ولا يمثلون رأي الشعب^(١).

كانت هنالك اسباب عدة لعارضة باركلي لتوبيان يمكن ايجازها بالأتي^(٢):

١- قيام توبيان بتعيين قادة الجماعة المسلحة المتهمة بمحاولة اغتيال باركلي بمناصب حكومية مهمة.

٢- الغاء توبيان لسياسة باركلي الخارجية المعتمدة على الحياد في الحرب العالمية الثانية.

٣- وصف توبيان لسياسة باركلي الاقتصادية بالباب المغلق، والتي استبدلها سياسة الباب المفتوح.

٤- قيام توبيان بإجراء تعديل دستوري مدد فيه المدة الرئاسية التي حددها باركلي بثمان سنوات فقط غير قابلة للتجدد.

نجح كولمان في حث نيت . س. براونيل (Nete Sie Brownell^(٣)، على اعادة تنظيم حزب الاصلاح، والائتلاف مع حزب الترو ويع المستقل لضرب حزب ترو ويع الحقيقي، إذ تم ترشيح براونيل لمنصب نائب الرئيس في انتخابات عام ١٩٥٥، ونجح الائتلاف الجديد بجمع عدد لا يأس به من المناصرين، قدم باركلي الدعم المالي

(1) Tuan Wreh, op . cit., p.64.

(2) Ibid, p.44.

(3) نيت . س. براونيل (١٩٧٩-١٨٩٤) سياسي ليبيري ولد في مقاطعة ماريلاند ينتمي الى قبيلة جربو، اكمل دراسته في ماريلاند ثم التحق بكلية ليبيريا التي حصل فيها على درجة البكالوريوس في الحقوق عام ١٩١٣، انضم الى نقابة المحامين عام ١٩٢٠، عمل محاضراً في كلية ليبيريا للمرة (١٩٢١-١٩٢٤)، شغل منصب قاضي مشارك وقاضي الصلح للمرة (١٩٢٤-١٩٢٢) ثم اصبح قاضياً للدائرة القضائية الاولى عام ١٩٣٤، ثم مدعياً عاماً عام ١٩٣٩، اتهم بالخطف لاغتيال توبيان عام ١٩٥٥، وحكم عليه بالسجن ثم عفا عنه توبيان عام ١٩٥٩، عين رئيساً للجنة الاعمار عام ١٩٧٩، وتوفي في العام نفسه. ينظر:

Elwood Dunn and others, op . cit., P.p. 93 -94.

لتمويل الحملة الانتخابية التي ازدادت حدتها مع اقتراب موعد الانتخابات^(١).

بدأ حزب ترو ويع المستقل بقيادة حملة انتخابية ضخمة على شكل مظاهرة في منروفييا بحضور قوة الحدود الليبيرية (LFF)، القى فيها باركلي خطاباً جاء فيه: "إذا أجريت الانتخابات بطريقة ديمقراطية فلن واثقون من النصر الكاسح"^(٢)، ووعد باركلي في الخطاب بخدمة الشعب. وبعد كلمة باركلي القى براونيل كلمة موجزة، ثم تلاه ديفيد كولمان مقابل هتافات مؤيدة للقيادة الجديدة، الأمر الذي دفع توبمان إلى اتخاذ إجراءات صارمة بحق معارضيه تمثلت بالفصل من الوظائف الحكومية، واعتقال عدد كبير من مناصري حزب ترو ويع المستقل بتهمة الفتنة بسبب اللافتات التي رفعت في أثناء الحملة الانتخابية، ومنها صور مقلوبة لتوبمان كتبت تحتها شعارات (إلى الجحيم يا توبمان)، التي قوبلت بالمثل من حزب ترو ويع الحقيقي برفع صور كاريكاتيرية لكونولان وباركلي، فأدت إجراءات توبمان إلى تحجيم دور المعارضة ومنعهم من مد نفوذهم في أغلب مناطق البلاد^(٣)، وشنَت الصحف المحلية هجوماً على الأحزاب المعارضة في محاولة منها لتسقيطهم قبيل الانتخابات^(٤).

توافدت حشود كبيرة على صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم من جميع مقاطعات البلاد في الثالث من أيار عام ١٩٥٥، جاءت نتائجها فوزاً ساحقاً لتوبمان وتولبرت، إذ حصل توبمان على ٩٩٪ من أصوات الناخبين، بينما حصل باركلي على صوت واحد فقط^(٥)، فاتهم الأخير توبمان وحزبه بتزوير الانتخابات، وقدم حزب ترو ويع المستقل طعناً إلى مجلس النواب في السادس من أيار عام ١٩٥٥، اتهم فيه لجنة الانتخابات بالتلاء في نتائج الانتخابات، فضلاً عن تعرُض مناصري الحزب للترهيب وعدم

(1) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.137.

(2) Quoted in: Tuan Wreh, op . cit., p.67.

(3) Quoted in: Tuan Wreh, op . cit., p.67.

(4) Robert A Smith, op . cit., p.178.

(5) Ibid.

السماح لهم بالإدلاء بأصواتهم، وانتهاءً توبیان لجميع الاعراف الدستورية في البلاد ومصادرة ارادة الشعب الليبي عن طريق تحجيم مسلحین لترهیب الناخین، وعدم سماحة لممثلي الاحزاب المعارضة بالمشاركة في لجنة الانتخابات واقتصارها على اعضاء حزب ترو ویغ الحقيقی خلافاً للدستور^(١)، وأکد بارکلی أن عدد الاصوات التي تم فرزها تجاوزت عدد الناخین المسجلین في قاعدة البيانات الانتخابية^(٢).

رداً على الطعون المقدمة من الاحزاب المعارضة، عقدت الهيئة التشريعية في الثالث عشر من ایار عام ١٩٥٥ جلسة خاصة للنظر فيها، وبعد مناقشات مطولة بين اعضاء الهيئة التشريعية ردت برفض الطعون لعدم امتلاک بارکلی دليلاً ملماً على تزوير الانتخابات، فتم تبليغ توبیان في الثاني والعشرين من حزیران من العام نفسه، رسمیاً بفوزه رئيساً للجمهوریة واعلان فوز تولبرت نائباً له^(٣)، حسب الاعراف الدستورية التي تنص على وجوب تبليغ الرئيس الفائز في الانتخابات^(٤).

اما سبق يظهر جلیاً ان حزب ترو ویغ الحقيقی استطاع السيطرة على العملية الانتخابية طوال مدة حکم الرئيس توبیان، وذلك لأن تعيین اعضاء اللجنة الانتخابية من اختصاص رئيس الجمهوریة حصرًا، الأمر الذي جعل من الصعب على احزاب المعارضة ضمان نزاهة الانتخابات، فضلاً عن، سطوة توبیان وقيامه بعمليات الترهیب والاعتقال والفصل من الوظائف الحكومية، جعلت من الانتخابات بعيدة عن النزاهة والمصداقیة.

بعد فوزه في الانتخابات، دعا توبیان اعضاء المجلس التشريعي وأعضاء مجلس الوزراء وأعضاء المحکمة الاتحادية ودبلوماسيین اجانب وكبار الشخصیات في البلاد

(1) Tuan Wreh, op . cit.,p.69.

(2) Harold D Nelson, op . cit., p.54.

(3) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.139.

(4) Tuan Wreh, op . cit.,p.70

لحضور عرض فيلم وثائقي مساء الثاني والعشرين من حزيران عام 1955، في قاعة الجناح التنفيذي في شارع اشمون بالعاصمة منروفيا، وفي اثناء وجود توبمان في القاعة، تعرض لمحاولة اغتيال نجا منها توبمان بعد تدخل حراسه⁽¹⁾، تم القاء القبض على بول دنبار(Paul Dunbar) من حراس القاعة⁽²⁾، وبعد تحقيقات مطولة مع بول دنبار، تم تسليمه الى هيئة المحلفين الكبرى، ووجه اتهام لأربعة وعشرين شخصاً بتهمة الخيانة، وأُجبر دنبار على الاعتراف بأن كولمان دعا الى عقد عدد من الاجتماعات السرية وضعت فيها خطط لاغتيال الرئيس توبمان وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين⁽³⁾، الا ان الاعترافات التي انتزعت منه كانت قسرية، وتحت استعمال العنف المفرط إذ لم يسمح لدنبار حتى بتوكيل محام للدفاع عنه⁽⁴⁾.

أصدرت هيئة المحلفين في الثالث والعشرين من حزيران عام 1955، أوامرها باعتقال كل من ديفيد كولمان وابنه جون(john) والرئيس السابق باركلي ونيت س. براونيل، فحاول باركلي الالتحفاء عن الانظار بعد ان وصل الى مسامعه صدور مذكرة الاعتقال، فيما حاول ديفيد كولمان وابنه الفرار الى سيراليون⁽⁵⁾.

توعد توبمان بسحق جميع احزاب المعارضة، لاسيما، الذين عارضوه ابان انتخابات ايار 1955 والانتقام منهم، الا ان توبمان لم يشأ التحرك ضد باركلي نتيجة لما تربطه به من علاقات عائلية فزوجة توبمان هي بنت اخ باركلي، فضلاً عن، علاقة الصداقة التي كانت بين الشخصين، وخصوصاً من قيام ثورة ضدته في مقاطعة منتسيرادو المناصرة لباركلي، ففضل توبمان توجيه ضربة لمعارضيه الضعفاء، لاسيما، ديفيد كولمان الذي حاول الهرب مع اسرته الا انه قتل هو وابنه في احدى مزارع قصب السكر في

(1) Robert A Smith, op . cit., p.178.

(2) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.141.

(3) Ibid, p.141.

(4) Tuan Wreh, op . cit.,P.p. 77-78.

(5) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.141.

مدينة كلاي (Clay) الحدودية مع سيراليون بعد تبادل لإطلاق النار بين قوات الامن وكورمان في السابع والعشرين من حزيران عام ١٩٥٥، وتم نقل جثتيهما الى مستشفى كلاي الحكومي، ودفنتها فيما بعد من دون اي تعاطف حتى من المقربين منهم^(١).

في اعقاب قتل كولمان وابنه، بدأت حملة اعتقالات شملت أربعة وعشرين متهمًا بالتخطيط لاغتيال الرئيس، وفي أثناء المحاكمة ادين ستة اشخاص وحكم عليهم بالإعدام، إلا أن توبيمان لم يوقع على مذكرة الاعدام^(٢)، اما باركلي فقد ادين وتم فرض الاقامة الاجبارية عليه في منزله حتى وفاته في تشرين الثاني عام ١٩٥٥، وبوفاة الاخير انهارت المعارضة القوية ضد توبيمان^(٣).

بعد إعادة الامور الى نصابها الطبيعي واستقرار الاوضاع في البلاد، جرت الاستعدادات لحفل تنصيب توبيمان، ووجهت دعوات الى ثلاث وثلاثين دولة لحضور الحفل المذكور. حضر (١٤٢) وفداً اجنبياً الى ليبيريا في الحادي والثلاثين من كانون الاول عام ١٩٥٥، ثم بدأت احتفالات التنصيب في كانون الثاني عام ١٩٥٦، في قاعة الجناح المئوي في منروفيا، وفي أثناء الاحتفال وجه توبيمان كلمة حمد الله فيها على تخلصه من المؤامرات، وقدم شكره للوفود الاجنبية، مؤكداً استمراره بعملية التنمية في المجالات الصحية والتعليمية والثقافية و أكد التزامه بسياسة الباب المفتوح^(٤)، وتحقيق العدالة والمساواة لجميع فئات الشعب الليبيري والتعاون مع جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة، واتباعه سياسة حسن الجوار^(٥)، كما أكد توبيمان ضرورة حماية امن البلاد عن طريق حماية سواحل ليبيريا، وبعد خطابه المطول بدأت مراسم الاحتفال

(1) Tuan Wreh, op . cit.,P.p.79-81.

(2) Robert A Smith, op . cit., p.179.

(3) Tuan Wreh, op . cit.,P.p.83-84.

(4) Joseph Saye Guannu , op . cit.,P.p.333-335.

(5) Ibid., P.p. 335-338.

واستمرت لثمانية أيام متالية^(١).

كان وفد الاتحاد السوفيتي من ضمن الوفود التي حضرت مراسم تنصيب توبيان، إذ اكمل الوفد في السابع من كانون الثاني ١٩٥٦، استعداد بلاده لتقديم المساعدات الاقتصادية لليبيريا، الأمر الذي قوبل بازدحام شديد من الوفد الأمريكي، إلا أن توبيان طمأن الوفد الأمريكي، وبعث برسالة إلى الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور (Dwight Eisenhower^(٢)، في الثامن من كانون الثاني ١٩٥٦، جاء فيها: "معالي السيد الرئيس اني اتقدكم بشعور عميق الامتنان بالشكر والتقدير لما حظيت به حكومة ليبيريا من تكريمه ابان حفل تنصيب الثالث بحضور وفد امريكي رفيع المستوى"^(٣)، فاعرب الرئيس الأمريكي عن سروره لرفض ليبيريا عرض الاتحاد السوفيتي القاضي بتبادل التمثيل الدبلوماسي^(٤).

(1) The New York Times, Vole . CV, No. 35,773, United States of America, 3/ 1/ 1956, p.6.

(2) دوايت أيزنهاور (١٨٩٠-١٩٦٩) ولد في دينيسون - تكساس، تم قبوله في الأكاديمية العسكرية الأمريكية عام ١٩١١، في العام ١٩١٥ تولى قيادة مدرسة التدريب على الدبابات، وأصبح عام ١٩٣٣ سكرتيراً لرئيس أركان الجيش الجنرال دوغلاس ماك آرثر ورافقه إلى الفلبين التي عاد منها عام ١٩٤٠، وبعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب عمل مساعداً لرئيس الأركان الجنرال جورج سي. مارشال ثم قائداً لجهود الحلفاء في أوروبا، شغل منصب الرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة لمدة (١٩٥٣-١٩٦١). ينظر:

John C. Fredriksen, Biographical Dictionary of Modern World Leaders, Volumes 1 and 2, 1900 to 1991 and 1992 to the Present, New York, 2004, P.p. 136 -137.

(3) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Volume XVIII, Africa, Telegram From the Embassy in Liberia to the Department of State, No. 137, Monrovia, January 9, 1956, Washington 1989, p.393.

(4) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the

بعد انتهاء احتفالات التنصيب، بدأ توبمان إعادة تنظيم حكومته، فسمح لمجلس وزرائه السابق بالعمل لولاية ثانية، الأمر الذي أصاب الجميع بالدهشة، لاسيما، المقربون من توبمان كون بعض الوزراء لم يدعموا توبمان في حملته الانتخابية الثالثة^(١)، ولعل ذلك عائد إلى انبمار المعارضة، إذ لم يعد هنالك حزب معارض منظم في ليبيريا، فبعد اطلاق سراح السجناء السياسيين المعارضين في السادس من آذار عام ١٩٥٨، وجهت لهم مرة أخرى تهم الخيانة العظمى وحكموا بالسجن مدى الحياة^(٢).

التطورات السياسية في ليبيريا ١٩٥٩-١٩٧١:

بعد نجاح توبمان في إبعاد معارضيه عن الساحة السياسية، تسلم رئاسة الجمهورية لولاية رابعة نتيجة للانتخابات التي أجريت عام ١٩٥٩، وفي الرابع من كانون الثاني عام ١٩٦٠، أصبح توبمان أول رئيس ليبيري يحكم لأربع دورات متتالية، وأجريت مراسيم توليه الرئاسة في الجناح المئوي وسط حضور كبير من جانب الشخصيات السياسية الليبيرية، وكذلك سفراء الدول الأجنبية، والقى توبمان خطاباً للحاضرين أكد فيه تبنيه لمشروع جديد كان الغرض منه رفع مستوى البلاد على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتم بث خطاب التنصيب لأول مرة عبر الراديو ليصل إلى مسامع الليبيريين جميعاً، إذ حثهم على الإسهام في تمية موارد البلاد، ودعا في خطابه المواطنين الليبيريين إلى إثبات وطنيتهم عن طريق التضحية بالغالي والنفيس لخدمة الوطن^(٣)، واردف قائلاً: "إذا أردنا بناء دولة عظيمة يجب أن نؤمن بها

United States, 1955-1957, Volume XVIII, Africa, Telegram From the Embassy in Liberia to the Department of State, No. 138, Monrovia, January 24, 1956, op. cit., p. 394.

(1) Ibid., P.p.394-395.

(2) Tuan Wreh, op . cit., p.85.

(3) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.159.

في قلوبنا وفي عقولنا^(١).

تم تشكيل حكومة توبمان الرابعة في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٠، ضمت شخصيات عدّة، اذ تم اختيار مجلس وزراء شبان من لم يتجاوزوا الثلاثين من العمر، وغالبيتهم حصيلة برامج المنح الدراسية التي بعثت بها ليبيريا الى الخارج، مقابل دعم الوزراء للرئيس توبمان، وتقديم افضل ما لديهم من اجل النهوض ليبيريا، وتشكل مجلس الوزراء من رودولف ج. غريم، وشارلز دينبار شيرمان، وستيفن أ. تولبرت، وجوزيف غاربر، وماكنيلي ج. ديشليد، وتوماس أ. بوكانان، وصموئيل ميلتون، وجوزيف شيسون، وجون باين ميشيل، وجوزيف بوایو، مع البقاء على اربعة وزراء من الحكومة السابقة، كما شهدت الانتخابات مفارقة تاريخية فلأول مرة في تاريخ ليبيريا يتم انتخاب امرأة عضواً في مجلس النواب، وهي ألين ميلز سكاربو^(٢) (Ellen Mills Scarborough)، واتسمت الدورة التشريعية بعدم وجود معارضة برلمانية، فأغلب النواب من الحزب الحاكم^(٣).

واجهت الحكومة الجديدة حركة طلابية باسم (حركة تضامن الشباب) عام ١٩٦٢، قوامها مجتمع من طلاب الجامعات والمدارس الثانوية وعقدت اجتماعات سرية عدّة في اماكن مختلفة من البلاد بناء على طلب من مسؤولي الحركة المرتبطين بالسفارة الغانية، بهدف نشر الشيوعية بين الطلبة، والتخطيط للقيام بالثورة من اجل

(1) Quoted in: Joseph Saye Guannu , op . cit., p.354.

(2) ألين ميلز سكاربو (١٩٠٠ - ١٩٨٣) سياسية ليبيرية ولدت في مقاطعة مونسترادو في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٠٠، اكملت دراستها فيها ثم حصلت على درجة الماجستير والدكتوراه من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الامريكية، عملت مدرسة في مدارس عدّة ثم سكرتيرة في وزارة التعليم عام ١٩٤٨، ثم شغلت وكيل وزارة التعليم عام ١٩٥٢، رشحت مجلس النواب عام ١٩٥٩، وفازت فيها وعدت اثر ذلك اول امرأة في البرلمان الليبي للمرة ١٩٦٤-١٩٦٠، توفيت في ايار ١٩٨٣ . ينظر:

Elwood Dunn and others, op . cit., P. p.375 -376.

(3) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.163.

الاطاحة بتوبمان^(١)، إلا أن المخطط كشفته السلطات الليبيرية والقي القبض على قادة الحركة ورجتهم بالسجون^(٢).

بعد القضاء على اصوات المعارضة، رشح توبمان ونائبه تولبرت لولاية خامسة بعد مطالبات من أعضاء حزب ترو ويفغ ومناصريه للترشح، فأجريت الانتخابات الرئاسية في الثاني من ايار عام ١٩٦٣، حقق فيها توبمان ونائبه نصراً كاسحاً بسبب عدم وجود منافس لهما على الساحة السياسية، وواصل توبمان ابان ولايته الخامسة برنامجه المكثف للتنمية والوطنية وتعزيز سياسة التوحيد والتكامل الوطني وسياسة الباب المفتوح^(٣).

الغاء نظام الحكم غير المباشر:

بعد النجاح الذي حققه توبمان في سياساته التوحيدية، بدأ العمل في المرحلة الثانية من سياسة التوحيد المتمثلة بالاندماج، إذ طالب الهيئة التشريعية مراجعة التقسيمات الادارية في البلاد، فشكل المجلس التشريعي لجنة لمراجعة التقسيمات الادارية، انيطت متابعتها بالرئيس توبمان الذي قرر بعد التشاور مع أعضاء حكومته تغيير نظام الحكم غير المباشر في المقاطعات النائية التي وصفها بأنها قائمة على النمط الاستعماري في بعض الدول الافريقية، وقد وجب الغاؤه والاستعانة بنظام المقاطعات الساحلية المعمول فيه بالمقاطعات الساحلية^(٤).

(1) Tuan Wreh, op . cit., P.p.4546-.

(2) عند اجراء المحاكمات ادين عشرة طلاب بتهمة التحريض على الفتنة وحكم عليهم بالسجن لخمسة عشر عاماً، الا ان الحكومة الليبيرية استأنفت محاكمة المتهمين وحكموا بالإعدام في التاسع من كانون الثاني عام ١٩٦٥، بسبب تحوف الحكومة الليبيرية من حركات التغيير السياسي تبعتها اجراءات حدت من تكوين الجمعيات والاحزاب وقيدت الصحافة ومنع الطلبة من الدراسة في الدول الشيوعية . ينظر: Ibid., p.46

(3) A. Doris Banks Henries, op . cit., P. p.171-172.

(4) Greenwood Ralph, op . cit., p.218.

حول المجلس التشريعي في الخامس والعشرين من نيسان عام ١٩٦٣، اقتراحات اللجنة إلى قانون تم فيه إنشاء أربع مقاطعات جديدة هي (نيمبا، ولوفا، وبونغ، وغراند جيدة) من الأقاليم الثلاثة؛ الشرقي والوسط والغربي^(١). وبموجب القانون الجديد تم التخلص من مندوبي الأقاليم وزعماء القبائل، وتم تعيين موظفين إداريين ومسرفيين وقضاة ومحامين من السكان الأصليين بدلاً منهم، وتم إنشاء محاكم الدائرة الخاصة بهم على غرار محاكم المقاطعات الساحلية الخامسة^(٢).

كان الغاء نظام الحكم غير المباشر من قبل توبمان عام ١٩٦٤، يهدف إلى الغاء التمييز العنصري والسياسي بين المواطنين الليبيريين، إذ قسمت ليبيريا على وفق هذا القانون على تسع مقاطعات بعد الغاء الأقاليم الثلاثة في المناطق الداخلية، قوبل هذا القرار بترحيب من المواطنين كونه عُدّ بداية النهاية للعلاقات شبه الاستعمارية بين الأقاليم الداخلية والمقاطعات الساحلية، إذ أعطى السكان الأصليين شعوراً أكبر بالهوية الوطنية وزيادة فرص السكان الأصليين في المشاركة السياسية لتصبح المناطق الداخلية جزءاً من الهيكل السياسي الليبيري وانهاء العزلة السياسية للسكان الأصليين^(٣).

كان تأسيس المقاطعات الجديدة بداية لسياسة التكامل والتوحيد بين جميع مقاطعات البلاد، إذ عُدّ النظام الجديد من أعظم اعمال توبمان وحكومته، فبموجبه رفع مستوى السكان الأصليين من المشاركة السياسية؛ لأن الدستور الليبيري خصص لكل مقاطعة مقددين في مجلس الشيوخ، وعدد مقاعد يتناسب وحجم السكان في

(١) للمزيد من التفاصيل حول الخارطة السياسية لليبيريا قبل عام ١٩٦٣، وبعدة ينظر ملحق رقم (٢).

(٢) M. B. Akpan, Black Imperialism: Americo-Liberian Rule Over the African Peoples of Liberia, 1841-1964, Canadian Journal, Vol. 7, No. 2, Canadian, 1973, p.326.

(٣) هشام سيد أبو سريع، المصدر السابق، ص ١٠٦.

مجلس النواب، وبهذا اتاحت الحكومة الليبيرية امتيازات التصويت لأغلبية السكان الاصليين في المناطق الداخلية^(١).

لقد جاء قانون الغاء الحكم غير المباشر، والاتجاه الى نظام الحكم المباشر لجميع مقاطعات البلاد، ليخفف من القمع والمعاناة التي عانها السكان الاصليون في ظل نظام الحكم غير المباشر.

الانقلاب العسكري لعام ١٩٦٣:

لم تشهد ليبيريا طوال تاريخها أية محاولة انقلابية من الجيش على السلطة الحاكمة، ولعل ذلك عائد بشكل اساسي الى المراقبة الحكومية المشددة على اي نشاط من هذا النوع، إلا أن استئثار حزب ترو ويع الحقيقى بالسلطة وقمع معارضيه أدى الى دعوة العقيد ديفيد ي طوسون(David E. Tusun)، في متتصف كانون الثاني عام ١٩٦٣، عدداً من الضباط لاجتماع سري لمناقشة اوضاع البلاد التي سيطر عليها حزب ترو ويع الحقيقى، وتمت مناقشة عدد من الامور في الاجتماع، منها القيام بانقلاب عسكري للإطاحة بنظام توبمان^(٢). كان دافع العقيد القيام بانقلاب عسكري كالذى قام في جمهورية توغو^(٣) في الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٣، وخطب العقيد ديفيد بالضباط قائلاً: "إذا كان ٢٥٠ جندياً توغياً استطاعوا قتل رئيسهم والاطاحة

(1) Greenwood Ralph, op . cit., p.135.

(2) Tuan Wreh, op . cit.,p.102.

(3) توغو: تقع دولة توغو التي تعد اصغر البلدان في افريقيا شمال خط الاستواء في غرب إفريقيا، وعاصمتها لومي، وتوغو لها ساحل قصير على المحيط الأطلسي، وتحيط بها كل من غانا وبوركينا فاسو وبنين، وت تكون توغو من مجموعتين عرقيتين هما الإيوي في الجنوب وكيري في الشمال، اما دياناتهم فيغلب عليها المسيحية ثم الاسلام والديانات الافريقية الأخرى، وتعد الفرنسية لغتهم الوطنية، تعرضت توغو عام ١٨٨٤ للاستعمار الالماني، ثم للاستعمار الفرنسي في اعقاب الحرب العالمية الاولى، وحصلت على استقلالها عام ١٩٦٠ . ينظر:

Britannica Student Encyclopedia, Volume 1, London, 2010, p.74.

بحكمته أليس بإمكان الجيش الليبي المكون من ٥٠٠٠، ان يفعلوا ذلك" إلا أن العقيد ديفيد واجه مقاومة شرسة من الضباط الموالين لتوبيان وحكومته، الأمر الذي ادى الى كشف الانقلاب قبل وقوعه^(١).

صرح توبيان بأن قواته الامنية اكتشفت مؤامرة داخل الجيش، وأصدر اوامره في العشرين من كانون الثاني عام ١٩٦٣ ، بإلقاء القبض على العقيد ديفيد طوسون بتهمة التخطيط لقتل الرئيس وقلب نظام الحكم^(٢)، كما تم القاء القبض على عدد من الضباط وجميعهم من اصل قبلي، الامر الذي اشار الى انهاء حركة تهدف الى تحرير السكان الاصليين، الا ان الحكومة سوّغت الحركة الانقلابية بالاستياء من جانب نخبة صغيرة من الضباط داخل الجيش^(٣).

أصدرت الاوامر في الخامس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٦٣ ، بإلقاء القبض على المجموعة العسكرية التي خططت للانقلاب، وتم بث دعاية من الحكومة بأن هنالك أيدي خفية وراء التخطيط للانقلاب، فهز خبر محاولة الانقلاب مقاطعات البلاد ووصفت محاولة الانقلاب من الشعب بأنها محاولة لتهديد الامن والاستقرار الوطني، اما توبيان فقد صرّح بالقول: "أنا على يقين من ان الضباط المتورطين في هذه الجريمة لم يكن همهم منصب الرئيس، فالحكومة الليبيرية يمكن تغييرها عن طريق الشعب والوسائل الدستورية، لذلك لم تكن هنالك حاجة للتخطيط لانقلاب يطيح بالحكومة"^(٤).

يتبيّن من خطاب توبيان أنه أراد إيهام الشعب بأن نية الانقلابيين ليست السلطة

(١) محمد عبود الفرج، دور العسكريين في أفريقيا، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٤١.

(2) Christopher Clapham, Liberia and Sierra Leone: An Essay in Comparative Politics (African Studies), Cambridge University press , 2009, p. 12.

(3) Harold D Nelson, op . cit., p. 55.

(4) Quoted in: A. Doris Banks Henries, op . cit., p.168.

بقدر ما كان تحقيق اهداف خارجية لتهديد الامن القومي الليبي، اما حديثه عن تغيير الحكومة من الشعب وبالوسائل الدستورية، فلم يكن الا مخض ادعاء، فتوبيان وحزبه امسكوا البلاد بقبضة من حديد عن طريق تغييب المعارضة الحقيقة في البلاد.

ادعت الحكومة الليبيرية بأن العقيد ديفيد طوسون تلقى مبلغ (٤٠,٠٠٠) دولار لتنفيذ الانقلاب، من دون ذكر مصدر التمويل، فقدم طوسون الى المحاكم، كما عين توبيان مجلساً عسكرياً في تشرين الاول عام ١٩٦٣، للنظر في التهم الموجهة اليه، فأدين طوسون بتهمة التآمر والخيانة، وتم وضعه في الحبس الانفرادي تحت وطأة التعذيب للكشف عن الجهات الممولة له، وامضى ثلاث سنوات ونصف السنة في السجن ليطلق سراحه بأمر من توبيان في حزيران عام^(١) ١٩٦٦.

دفعت محاولة الانقلاب توبيان الى إنشاء قسم للشرطة السرية، ثم قام بتوسيع نطاق جهاز الامن لغرض تشكيل شبكة امنية واسعة تساعد في الكشف عن الافكار المناهضة لحكمه، لاسيما، بعد انتشار الافكار الشيوعية بين اساتذة وطلبة الجامعات الليبيرية^(٢).

قام توبيان باستحداث جهاز للمخابرات والامن الوطني والمكتب الوطني للتحقيقات ونظام للأمن الخاص ومكتب للإجراءات التنفيذية، فضلاً عن، قيامه بتأسيس منظمة تجسسية تحت مسمى (العلاقات العامة) (Public Relations Of-ficers^(٣)، تكون مهمتها الابلاغ عن المواطنين والاجانب الذين يقومون بأعمال مثيرة للريبة والكشف عن المؤامرات والاعمال التخريبية، وتغلغل جهاز العلاقات

(1) Tuan Wreh, op . cit., P.p. 104-106.

(2) Amos Sawyer author, op . cit., p.282.

(3) جهاز امني اسس بعد محاولة اغتيال الرئيس توبيان عام ١٩٥٥، يهدف الى منع النشاط التخريبي والدعائية الخطرة ثم استخدم كأداة لتصفية المعارضين لحكم توبيان، وفرضه الرقابة الصارمة في جميع دوائر الدولة. ينظر:

Elwood Dunn and Others, op . cit., p.222.

العامة في جميع دوائر الدولة والمدارس والجامعات والمصانع، بل تعددى ذلك الى دخوله بين صفوف مجلس النواب ومجلس الوزراء واجهزة حزب الترو ويع الحقيقى، وبهذه الاجهزة الامنية احکم توبیمان قبضته على جميع مفاصل الشعب الليبيري^(١).

اصدرت الحكومة الليبيرية عام ١٩٦٦، قانون الطوارئ وتم تجديده عام ١٩٦٧، من اجل سيطرة الدولة على اوضاع البلاد السياسية، وردع الحركات الانقلابية داخل المؤسسة العسكرية، واقدمت الحكومة الليبيرية على زيادة عديد افراد الحرس الوطني الى (٥٠٠٠) عنصر وتبعدة المواطنين القادرين على حمل السلاح من الذين تراوح اعماهم بين (٤٥ - ٦٦) عاماً للالتحاق بالخدمة العسكرية للدفاع عن كيان الدولة، واتخذت الحكومة الليبيرية اجراءات اضافية منها زيادة عديد قوات الشرطة وتحديد أماكن اقامة الاجانب^(٢).

- انتخابات عام ١٩٦٧ وقضية فانبولله:

بعد انتهاء ولاية توبیمان الخامسة زعم توبیمان أنه تلقى طلبات عديدة من المواطنين لترشيحه لولاية سادسة بعد النجاحات التي حققها، لاسيما، في مجال توحيد الشعب الليبيري^(٣)، وفي الحادي والعشرين من شباط ١٩٦٧، أعلن توبیمان ترشحه للانتخابات، وعند اجرائها في الثالث من ايار عام ١٩٦٧، حصل توبیمان على اغلبية اصوات الناخبين نظراً للعدم وجود احزاب سياسية معارضة في البلاد، واسع حزب ترو ويع، ان انتخاب توبیمان انما جاء برغبة شعبية لمواصلة تقدم البلاد في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونجاح توبیمان في تحقيق السلام والازدهار اللذين وضعاً ليبيريا في موقع مشرف بين الامم^(٤).

(1) Tuan Wreh, op . cit., P.p. 27-28

(2) Tuan Wreh, op . cit.,p.42.

(3) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.176.

(4) Ibid.

في حفل التنصيب، شكر توبيان الشعب الليبي على منحه الثقة، ووعد بمواصلة أعباء ومسؤوليات ادارة البلاد والعمل على خدمة المواطنين وخدمة ليبيريا والمحافظة عليها، وفي المجال الخارجي، اكد توبيان الحفاظ على علاقات ودية مع جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية^(١)، الا ان تداعيات الحرب الباردة ازعجت ليبيريا ممثلة برئيسها توبيان، ففي الوقت الذي كان فيه توبيان يؤمن بالتعاون السلمي مع جميع دول العالم رفض التدخل السوفيتي الساعي الى فرض الايديولوجية الشيوعية على القارة الافريقية، وانحيازه الى ما توصف بـ «الديمقراطيات الغربية»^(٢).

بقيت الحكومة الليبيرية ابان ولاية توبيان السادسة في حالة تأهّب لأية معارضة او انشطة تخريبية من داخل البلاد وخارجها، كشفت فيها عن طموح السفير الليبي في تنزانيا هنري بويمة فانبوله (Henry Boimah Fahnbulleh)^(٣)، لتولي رئاسة الجمهورية الليبيرية، وذلك حينما تحدث فانبوله في مقر السفارة في نيسان عام ١٩٦٨، بعض مقربيه عن طموحاته للرئاسة، فتمت الوشاية به، الامر الذي جعل الحكومة

(1) Joseph Saye Guannu , op . cit., p.372.

(2) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.177.

(3) هنري ف فانبوله (١٩٢٥-١٩٩٠) سياسي ليبيري ولد في مدينة كينيما بمقاطعة غراند كيب ماونت في الثاني عشر من شباط عام ١٩٢٥ ، اكمل تعليمه فيها ثم التحق بكلية ليبيريا، ودرس الحقوق وتخرج فيها عام ١٩٥٦ ، شغل مناصب عدة منها مساعد اداري لبعثة اليونسكو في ليبيريا للمرة (١٩٥٢-١٩٥٤)، ومدير مكتب المشورات في وزارة الخارجية للمرة (١٩٥٤-١٩٥٦)، وسكرتير اول في السفارة الليبيرية في بريطانيا للمرة (١٩٥٦-١٩٦٤)، وسفير ليبيريا في شرق افريقيا متخدّا من نيروبي مقرّا لاقامته للمرة (١٩٦٤-١٩٦٧)، تم استدعاؤه الى ليبيريا عام ١٩٦٨ ، ليتم القاء القبض عليه بتهمة الخيانة والفساد وحكم عليه بالسجن لمدة عشرين عاماً، أطلق سراحه عام ١٩٧١ بعد وفاة توبيان، عمل في حكومة توبورت حتى عام ١٩٨٠، توفي في مسقط رأسه عام ١٩٩٠ . ينظر:

الليبيرية تقوم باستدعاء جميع سفراها في الخارج، وادعت أن الغرض من الاستدعاء هو لإقامة حفل على شرف تسلم توبمان لولايته السادسة، وبعد خطاب توبمان في الاحتفال دعا سفراء ليبيريا للعودة إلى مزاولة أعمالهم باستثناء من كان يخطط للإطاحة به، ثم دخلت قوات الأمن ملقية القبض على فانبو الله^(١).

وجهت اتهامات عدّة إلى فانبو الله، منها القيام بأنشطة مثيرة للفتن، وقيامه بأعمال تخريبية في الداخل، منها إنشاء منظمة سرية هدفها الإطاحة بالحكومة الشرعية وقادته لحركة قبلية من السكان الأصليين، ووجهت إليه تهم التخابر مع البلدان الأجنبية، لاسيما، سفارات الدول الشيوعية في كينيا وغينيا، وارسال رسائل إلى السفارتين (الإسرائيلية) والنيجيرية، تدين النظام السياسي بأنه نظام اقطاعي فاشٍ^(٢).

قدم فانبو الله في أيار عام 1968، للمحكمة الجنائية في مقاطعة مونتسيرادو، واتهم بالخيانة العظمى من قبل هيئة المحلفين، وحكم عليه بالسجن لعشرين عاماً مع الاشغال الشاقة، ومصادرة جميع املاكه المنقوله وغير المنقوله مع تأكيد أن أحكامها غير قابلة للاستئناف^(٣). شرعت الحكومة الليبيرية بفصل جميع من وردت معلومات بحقهم في قضية فانبو الله من نواب وحكام واداريين، وإجبار سكان مقاطعة غراند كيب ماونت مسقط رأس فانبو الله على الخروج بمظاهرات تستنكر أعمال فانبو الله، وإعلان براءتهم منه ومن أعماله وافكاره وتأييد سياسة الحكومة الليبيرية الداخلية والخارجية^(٤).

اجحت محكمة فانبو الله الوضاع في ليبيريا، لاسيما، المثقفون والطلاب

(1) Tuan Wreh, op . cit.,p. 108.

(2) Ibid., p.168.

(3) Harold D Nelson, op . cit., p.56.

(4) Tuan Wreh, op . cit.,p.111.

الليبيرون الذين قرأوا مؤلفات فانبوالله^(١)، فأقدموا على تشكيل تنظيم بين صفوف الطلبة أطلقوا عليه (جمعية تحرير السكان الأصليين)، ضمن التنظيم العديد من الطلبة، لاسيما، العائدين من الخارج، فضلاً عن، طلبة الداخل وجلهم من السكان الأصليين، هدفه التخلص من توبمان واحتكار طبقة الأميركيين - الليبيريين للسلطة، قامت المنظمة بإرسال منشورات في الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦٩ ، إلى جميع السفارات الأجنبية في البلاد على شكل خطاب موجه إلى حكامها وقادتها العسكريين ينادونهم للتعاون معهم لإنقاذ ليبيريا من نظامها الديكتاتوري، وارفقت في الخطاب هنافات بحياة كينيث كاوندا (Kenneth Kaunda)^(٢)، وعدد من الرؤساء الأفارقة الشيوعيين، وخطب المنظمة المؤسسة العسكرية الليبيرية للغرض نفسه^(٣).

بدأ الشعب الليبيري يفكر بجدية في تغيير النظام السياسي، لاسيما، المثقفون وابناء السكان الأصليون، لأن نظام توبمان لم يترك أي مجال للتعبير عن الرأي، وحكم

(١) قام فانبوالله بتأليف العديد من الكتب استقطبت العديد من القراء منها كتب تدعو إلى التخلص من النظام عن طريق القيام بثورة من أجل الخلاص من حكم طبقة الأميركيين - الليبيريين، من أشهر مؤلفاته (ليبيري داخل إفريقيا المستقلة) و (المشاكل التي تواجه ليبيريا) و (رئيس القادر يا ليبيريا) كما نظم قصيدة تحت عنوان (استيقظ أيها القبطان) ينظر: عباس رشدي العماري، المصدر السابق، ص ٣٠٩.

(٢) كينيث كاوندا زعيم سياسي وأول رئيس لزامبيا (١٩٦١-١٩٩١) ولد في شينسالي، الإقليم الشمالي من روديسيا الشمالية في الثامن والعشرين من نيسان عام ١٩٢٤ ، بُرز كاوندا في المدة (١٩٥٩-١٩٦٠) في الحركة لمنع بريطانيا من إنشاء اتحاد شمال وجنوب روديسيا ونياسالاند، ساعد في تجنب حرب أهلية في أواخر السبعينيات لكنه انتهى بفرض حكم الحزب الواحد، وفي السبعينيات قاد دول الجنوب الأفريقي الأخرى في مواجهة حكومتي الأقلية البيضاء في روديسيا وجنوب إفريقيا. زاد من اعتماد زامبيا على صادرات النحاس وعلى المساعدات الخارجية مقابل ضعف في الزراعة والتعليم والخدمات الاجتماعية، سحق العديد من محاولات الانقلاب في أوائل السبعينيات وعام ١٩٩٠ ، الامر الذي اجبره على تقويم أحزاب المعارضة. ينظر: Britannica Concise Encyclopedia, p. 1020

(٣) عباس رشدي العماري، المصدر السابق، ص ٣٧٩.

شعبه بالحديد والنار وعلى الرغم من الاصلاحات التي قام بها، لم تصل اصلاحاته الى الجانب السياسي، فقد بقيت ليبيريا طيلة مدة حكمه ذات حزب واحد، فقطع الطريق أمام أي تعددية حزبية في البلاد، فتحتم على طبقة المثقفين، لاسيما، الطلبة العائدون من الخارج الذين اطعوا على الانظمة السياسية وقضايا التحرر، ان يقودوا ثورة تغيير للنظام السياسي في ليبيريا^(١).

نجح الموت بما لم ينجح به معارضو توبمان، فقد تدهورت حالة توبمان الصحية بعد اصابته بمرض في عينه، وكذلك اصابته بمرض غدة البروستات^(٢)، فغادر الى لندن لغرض العلاج، وأجريت له عملية الاولى في كانون الاول عام ١٩٧٠ لاحدي عينيه ثم بعد سبعة اشهر، اجريت له عملية ثانية للبروستات في لندن ايضاً، فتدهورت حالته الصحية بعد اجراء العملية ليتوفى في الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٧١ اثر نزيف حاد، فترك رحيله ردود فعل متباعدة داخلياً وخارجياً غلب عليها الحزن على رحيله، كونه شخصية اصلاحية وقائداً سياسياً بارزاً في غرب افريقيا على الرغم من ديككتاتوريته^(٣).

دور ليبيريا السياسي على الصعيدين الدولي والاقليمي ١٩٤٥-١٩٧١ :

دور ليبيريا في تأسيس منظمة الامم المتحدة:

بدعوة من الرئيس توبمان اجتمع مجلس الدولة المكون من ممثلين من جميع مقاطعات البلاد، ووافق على قرار مجلس الوزراء للتصويت لصالح الانضمام الى

(١) فاز توبمان ونائبه توبيرت في انتخابات أيار عام ١٩٧١ بولاية سابعة لكن لم يتقلد توبمان السلطة بسبب وفاته. ينظر: A. Doris Banks Henries, op . cit., p.65.

(2) Los Angeles Times Newspapers, VoL. XC, Los Angeles 24 / 7 / 1971,p.5.

(3) Laurie Lanzen Harris, Modern African Leaders, Volume 2, Detroit, Michigan, United States, 1997,p.176.

الاعمال التحضيرية ل الهيئة الامم المتحدة في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٤٤^(١). شاركت ليبيريا في جميع الاجتماعات التي عقدت لتأسيس الامم المتحدة، وساعدت الوفود الدولية في وضع خطط تشكيلها في مؤتمرها التأسيسي، وجاءت مشاركة ليبيريا في مؤتمرات التأسيس بعد ان وجد قادة ليبيريا ميل موازين الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء، ولذلك فأن مشاركتهم في الحرب وفي تأسيس المنظمة، سيسمح بحصول ليبيريا على مقعد فيها كونها من اعضائها المؤسسين^(٢).

عقد مؤتمر يالطا(Yalta Conference) في شباط عام ١٩٤٥^(٣)، وتم الاتفاق على انشاء منظمة دولية تعمل على حفظ الامن والسلام الدوليين، ومنع استخدام القوة وفض النزاعات بالطرق السلمية، وتم تحديد موعد لعقد مؤتمر في سان فرانسيسكو(San Francisco Conference)^(٤)، في الخامس والعشرين من نيسان

(1) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers 1944, Volume V, The Near East, South Asia and Africa The Far East,: Telegram The Secretary of State to the Minister in Liberia (Walton), No. 74tl.0011 European War 1939/32808, January 28, 1944, Washington, 1965,p. 505.

(2) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.43.

(٣) مؤتمر يالطا: عقد ابان الحرب العالمية الثانية في اوكرانيا للمرة (٤-١١) شباط ١٩٤٥، بحضور الرؤساء روزفلت وترشل وستالين، وتمت مناقشة العديد من القضايا، لاسيما، حالة السلام العالمي بعد الحرب وتشكيل منظمة بديلة لعصبة الام التي فشلت في ارساء السلام العالمي. ينظر: William R. Smyser , From Yalta to Berlin: The Cold War struggle Over Germany , Palgrave Macmillan , United States of America , 1999, p.13.

(٤) مؤتمر سان فرانسيسكو: وهو من ابرز مؤتمرات الحرب العالمية الثانية، عقد في ولاية كاليفورنيا الامريكية خلال المدة (٢٥ نيسان - ٢٦ حزيران ١٩٤٥) اشتراك فيه خمسون دولة من جميع قارات العالم من اجل إنشاء منظمة عالمية لها القدرة الكافية في اتخاذ قراراتها ومنع قيام الحروب، وفرض الامن والسلام العالميين. ينظر:

Edmund Jan Osmańczyk, Encyclopedia of the United Nations and Interna-

عام ١٩٤٥، حضره ممثلون عن خمسين دولة من أنحاء العالم كافة لأجل صياغة ميثاق الأمم المتحدة على أساس المقترنات التي اتفق عليها ممثلو الدول الكبرى، فأدى ممثلو ليبيريا^(١) دوراً مهماً في المؤتمر، إذ ساعدو الوفود الدولية على إعداد الميثاق الذي نص على فرض نظام الامن والسلام ومراعاة حقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية لجميع المواطنين من دون تمييز بسبب العرق واللغة والدين^(٢).

أعربت الوفود المشاركة في المؤتمر بمن فيها الوفد الليبيري عن أن الصالحات الممنوحة لمجلس الأمن أوسع مما ينبغي، الأمر الذي دعا الدول الصغيرة إلى إعادة ترتيب خياراتها بسبب منح حق النقض (الفيتو) ووضعت مقترنات لإلغائه، إلا أن المقترنات جوهرت بالرفض من الدول الكبرى، فانتقلت الدول غير دائمة العضوية ومنها ليبيريا إلى خط دفاع ثان تضمن عدم ادراج بعض القضايا التي لا تتعلق بالأمن والسلام في نطاق الفيتو، إلا أن اقتراحاتها رفضت هي الأخرى^(٣).

اقتراح وفد ليبيريا تعديل عدد من البنود التي تم الاتفاق عليها في المؤتمرات التأسيسية، منها وضع مبدأ المساواة التمثيلية في مجلس الأمن لجميع الدول، كونه الهيئة الرئيسة لصنع القرار داخل المنظمة، كما اقترح تناوب الأعضاء حسب الحروف الابجدية للدول غير دائمة العضوية لضمان مشاركة جميع الدول في المجلس.

tional Agreements: A to F, Routledge, 2017, p.1960.

(١) مثل ليبيريا وفدرراليفي المستوى ضم كلاً من نائب الرئيس كلارينس سمبسون، ووزير الخارجية غابرييل ل. دنيس، والسيناتور ليموويل ج. جيسون وعضو مجلس النواب ريتشارد أ. هنري، والعقيد موسن ن. غرانت. ينظر:

A. Doris Banks Henries, op . cit., p.85.

(2) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers 1945, Volume V, The Near East and Africa Memorandum by the Acting Secretary of State to the Vice President of Liberia (Simpson), No. 882.00/7-445, ... op . cit., p.592.

(٣) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٨، ص ٦٩.

جوهت المقررات المقدمة بالرفض من وفود الدول الكبرى ولم تحصل على التأييد اللازم، لكن وفد ليبيريا نجح في تعديل عدد من نصوص الميثاق، لاسيما، توسيع صلاحيات الجمعية العامة، كما نجح أيضاً في توسيع الصلاحيات المنوحة للأمين العام للأمم المتحدة^(١).

وقع وفد ليبيريا في السادس والعشرين من حزيران عام ١٩٤٥، على ميثاق الأمم المتحدة بعد الاتفاق على صيغته النهائية، ودخل حيز التنفيذ في الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٥. بعد قيام أغلبية الدول المؤسسة والدول الدائمة العضوية بوضع أوراق التصديق الخاصة بها، تألف ميثاق الأمم المتحدة من ديباجة ومئه وإنحدى عشرة مادة موزعة على تسعه عشر باباً. يؤلف النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءاً من هذا الميثاق، وأصبحت ليبيريا عضواً في جميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة؛ كمنظمة الصحة العالمية والتعليم والعمل وإنحدى عشرة منظمة أخرى، وقد حافظت ليبيريا على علاقاتها الودية مع جميع الدول الأعضاء داخل المنظمة^(٢).

شكلت لجنة تحضيرية لاتخاذ الخطط الالزمة بشأن نشاط وعمل المنظمات المشكّلة، عقدت أول اجتماعاتها في العاشر من كانون الثاني عام ١٩٤٦، في لندن بمشاركة وفد من ليبيريا تم الاتفاق فيه على أن تصبح نيويورك مقراً دائمًا للمنظمة^(٣).

اتسم موقف ليبيريا داخل الأمم المتحدة بدفاعها عن قضايا الحرية وحقوق

(١) D. Elwood Donn, The foreign policy of the republic of Liberia as Reflected in Selected Political Questions in the United Nations, Ph.D, The American University, Washington, D.C., 1972, p.77.

(٢) رسول حسين الجميلي، مقارنة بين نظام عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة، الدراسات الدولية (مجلة)، العدد ١٥، مركز البحوث والدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ١٨٦ - ١٨٦

. ١٨٧

(٣) حسن نافعة، المصدر السابق، ص ٧٣.

الدول المستعمرة^(١)، ودعم قرارات الجمعية العامة من أجل الحفاظ على السلام وحق تقرير المصير والوقوف بوجه الدول الاستعمارية، واتخذت مواقف ايجابية بشأن العديد من القضايا التي تتعلق بالسلام العالمي، إذ استعملت نفوذها لممارسة الضغط على جمهورية جنوب افريقيا بسبب سياسات التمييز العنصري، فقد انتقدت سياسات جمهورية جنوب افريقيا العنصرية ضد السكان الاصليين، كما طالبتها بإنهاء ولاليتها واحتلالها لناميبيا، ودعت محكمة العدل الدولية إلى التحقيق في اوضاع ناميبيا الداخلية^(٢).

وقفت ليبيريا الى جانب استقلال ليبيريا في الرابع والعشرين من كانون الاول عام ١٩٥١، ووقفت الى جانب استقلال الجزائر، واتخذت موقفاً ايجابياً فيما يتعلق قضيتها المصيرية، ودعمت حركات التحرر لجميع الدول الخاضعة للدول الاستعمارية، ووقفت الى جانب الكونغو، وعملت بكل ماتملك من طاقات لإنهاء الحكم الاستعماري الاوربي في افريقيا، لاسيما، معارضة حكم البرتغاليين في انغولا^(٣)، ونتيجة لجهودها في الدفاع عن الدول الافريقية منحت ليبيريا اعترافاً رمزيًّا في كانون الثاني عام ١٩٦٠، باختيارها أول دولة افريقية تحصل على مقعد في مجلس الامن الدولي^(٤).

الاتفاقيات الليبيرية- الامريكية:

طلبت الحكومة الليبيرية مساعدة حكومة الولايات المتحدة الامريكية لتحويل قوة الحدود المحلية الى وحدة عسكرية حديثة وتحسين ادائها العسكري والدفافيكي تكون قادرة على فرض الامن والاستقرار الداخلي في البلاد، وحماية مواطناتها ومصالح الاجانب على اراضيها، فضلاً عن، حماية الاستثمارات الامريكية في ليبيريا

(١) بوجين س. أجيوما، المصدر السابق، ص ٢٢.

(2) Greenwood Ralph, op . cit., p.230.

(3) Gwendolen M. Carter, op .cit., p. 384.

(4) D. Elwood Donn, op .cit., p.78.

والتي اخذت بالتزايد بفعل سياسة الباب المفتوح ^(١).

ان قربها من المستعمرات البريطانية والفرنسية، خلق ليبيريا مشاكل تمثلت ببعدي هذه الدول على اراضيها، الأمر الذي تطلب تدخل الولايات المتحدة الامريكية للحفاظ على السيادة الليبيرية بسبب عدم وجود جيش قوي يمكنه الدفاع عن اراضي الجمهورية ^(٢).

ولغرض حث الولايات المتحدة الامريكية على تشكيل جيش وطني ليبيري، زار وفد يمثل الحكومة الليبيرية برئاسة وليام تولبرت الولايات المتحدة الامريكية في شباط عام ١٩٤٩، وعقد اجتماعات متعددة مع المسؤولين الامريكيين لغرض التباحث في الطلب المقدم من الحكومة الليبيرية، وسُوّغ الوفد الليبيري الطلب بسبب تزايد الاخطار على ليبيريا بسبب موقعها الاستراتيجي، لاسيما، بعد بناء عدد من الموانئ في منوفيا وتطور مصانع المطاط وتطور اعمال شركة ليبيريا للتعدين التي استغلت خام الحديد في البلاد، وبناء مطار روبرتس فيلد الجوي، الأمر الذي يتطلب انشاء قوة عسكرية منظمة لحماية هذه المنشآت، لاسيما، بعد ازدياد النفوذ الشيوعي في الدول المجاورة كغينيا وساحل العاج ^(٣)، وقدمت البعثة الليبيرية طلباً الى الحكومة

(1) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States, 1950, Volume V, The Near East, South Asia, and Africa, The Liberian Charge (Bright) to the Secretary of State, No. 776.5/8-1050, Washington, August 10, 1950, Washington: 1978, p. 1722.

(2) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States, 1951, Volume V, The Near East and Africa , Department of State Policy Statement, No. 611. 76/1-1051, Washington, January 10, 1951, Washington: 1982,p. 1281.

(3) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States, 1950, Volume V, The Near East, South Asia, and Africa, The Liberia Charge(Bright) to the Secretary of State, No. 776.5/8-1050, Wash-

الامريكية في الرابع عشر من شباط عام ١٩٤٩، لشراء الاسلحة المتطورة والذخيرة وتضمن الطلب ارسال بعثة عسكرية لتنظيم وتدريب قواتها^(١).

نظرت وزارة الخارجية الأمريكية في الثامن والعشرين من آذار عام ١٩٤٩، في طلب الوفد الليبيري وأكدت في بيانها عدم موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي على إرسال بعثات عسكرية إلى البلدان التي لم تحصل على الموافقات الرسمية بمن فيها ليبيريا، الا ان التطورات السياسية التي حدثت في شرق اسيا المتمثلة بالحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) جعلت الحكومة الأمريكية تعيد النظر في الطلب الليبيري الذي ناقشه السفير الأمريكي لدى ليبيريا دودلي(Dudley) مع الرئيس هاري ترومان(Harry S. Truman)^(٢)، فأصدر الأخير قراراً في التاسع عشر من تشرين الاول عام ١٩٥٠، بمساعدة الحكومة الليبيرية في تعزيز امنها، كون ليبيريا منطقة مهمة للأمن القومي الأمريكي^(٣).

كانت موافقة الرئيس الأمريكي ترومان على ارسال بعثة عسكرية إلى ليبيريا

ington, August 10, 1950, op. cit., p.1723.

(1) Ibid., p.1723.

(٢) هاري ترومان (١٨٨٤-١٩٧٢) سياسي أمريكي، ولد في مدينة لامار في ولاية ميزوري، انتخب قاضياً في مدينة كنساس للمرة (١٩٢٢-١٩٢٤) ثم رئيساً لمحكمة المقاطعة للمرة (١٩٢٦-١٩٣٤) وسيناتور عن الحزب الديمقراطي، ونائباً للرئيس روزفلت للمرة (١٩٤٤-١٩٤٥) ثم الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية للمرة (١٩٤٥-١٩٥٢). ينظر:

Neil A. Hamilton , Presidents: A Biographical Dictionary, Second Edition , New York, 2010, P.p. 276-282.

(3) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States, 1950, Volume V, The Near East, South Asia, and Africa, The Acting Secretary of State to the Secretary of Defense (Marshall) No. 776.5/9-2750, Washington, September 27, 1950, op . cit., p.1728.

أسباب عدة منها الآتي:

- ١- المعلومات التي حصلت عليها الادارة الامريكية بشأن النشاط الشيوعي في غينيا وساحل العاج.
- ٢- رغبة الولايات المتحدة الامريكية بتأمين قاعدة روبرتس فيلد الجوية التي تعد حلقة وصل حيوية لاتصالاتها بالكونغو وبقية مناطق غرب افريقيا.
- ٣- حماية الاستثمارات الامريكية التي وصلت قيمتها الى (٧٥) مليون دولار^(١).

واشترط الرئيس الامريكي ترومان استمرار التعاون العسكري بين البلدين بما يأقى:

- ١- ان تكون مدة الاتفاقية ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ توقيعها.
- ٢- استدعاء اي عضو من اعضاء البعثة في اي وقت شريطة ان يتم استبداله بعضو يحمل الكفاءة نفسها.
- ٣- يكون اعضاء البعثة مسؤولين امام الرئيس الليبي ونائبه حضرًا.
- ٤- يشترط تعيين رئيس البعثة من قبل الحكومة الامريكية.
- ٥- حصول اعضاء البعثة على امتيازات مماثلة للضباط الليبيين.
- ٦- تعاون الضباط الليبيين مع اعضاء البعثة^(٢).

بعد قبول اعضاء الوفد الليبي شروط ترومان، بدأت سلسلة من المفاوضات بين الجانبين لعقد اتفاقية ارسال بعثة عسكرية الى ليبيريا. تم التوقيع عليها في الحادي

(1) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States, 1950, Volume V, The Near East, South Asia, and Africa, President Truman to the President of Liberia (Tubman) No. 811.05176/11-350, Washington, November 3, 1950, op . cit., p. 1735.

(2) هشام طه دردير، المصدر السابق، ص ٢١٦

عشر من كانون الثاني عام ١٩٥١ في واشنطن، ودخلت حيز التنفيذ في ذات اليوم نفسه بناء على رغبة الحكومة الليبيرية، وتكونت البعثة من ضباط وموظفين حددت لهم مهمة تدريب وتنظيم القوات الليبيرية وتعزيز كفاءتها في الحفاظ على الامن الداخلي وحماية حدود ليبيريا^(١)، كما حددت مدتتها بثلاث سنوات قابلة للتجديد باتفاق الطرفين^(٢).

بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، تم تعيين خبير من الشرطة الأمريكية باشر عمله بإعادة تنظيم قوات حرس الحدود والشرطة الليبيرية، وقادت البعثة الأمريكية بإجراء اختبارات متعددة لأفراد قوات الحدود الليبيرية بإرسالهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لغرض التدريب واكتساب المهارات القتالية، وتم تدريب من وقع عليه الاختيار في أكاديمية الشرطة في نيويورك ثم إعادتهم إلى ليبيريا لتولي مهمة تدريب القوات الليبيرية بعد اكتسابهم المهارات الالازمة، وقد حثت البعثة الحكومة الليبيرية على فتح باب التطوع لرفد المؤسسة العسكرية بأعداد اضافية^(٣).

جددت ليبيريا مهمة البعثة الأمريكية مرات عدّة؛ في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٥٤، ثم في العام ١٩٥٧ ولثلاث سنوات أخرى^(٤)، إلا أن ليبيريا رغبت في تطوير العمل العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية^(٥)، فدخل الجانبان في مفاوضات تمخض عنها توقيع معايدة للدفاع المشترك في الثامن من تموز عام ١٩٥٩

(1) United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States, 1951, Volume V, The Near East and Africa , Department of State Policy Statement, No. 611. 76/1-1051, Washington, January 10, 1951, op. cit., p.1278.

(2) Robert A Smith, op . cit., p.87.

(3) A. Doris Banks Henries, op . cit., p.78.

(4) هشام طه دردير، المصدر السابق، ص ٢١٧.

(5) Harold D Nelson, op . cit., p.279.

نصت على ما يأتي^(١):

- ١- في حالة شن عدوان على ليبيريا يدخل الجانبان في مشاورات تحدد فيها لرد المناسب.
- ٢- تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم المستمر للحكومة الليبيرية بما يضمن أمنها واستقلالها ووحدة أراضيها.
- ٣- تحديد مدة المعاهدة بعشر سنوات.
- ٤- تدخل المعاهدة حيز التنفيذ حال توقيعها.

تم التوقيع على المعاهدة في واشنطن في تموز ١٩٥٩، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتدريب القوات الليبيرية، وتجهيزها بالمعدات العسكرية، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مركزين للاتصالات الاستخباراتية، انيط بها رصد التحركات الشيوعية، ومراقبة البث الاعاري في المنطقة، وبذلك تكون ليبيريا أول دولة افريقية توقيع على معاهدة دفاع مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية^(٢).

- دور ليبيريا في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية:

يُعد كواامي نكروما(Kwame Nkrumah)^(٣)، من ابرز الداعين الى تأسيس

(١) هشام طه دردير، المصدر السابق، ص ٢١٥-٢١٦.

(2) Greenwood Ralph, op . cit., p.108.

(٣) كواامي نكروما (١٩٠٩-١٩٧٢) سياسي غاني ولد في الثامن عشر من ايلول ١٩٠٩ في قرية نيكرومول، التحق بمدارس الارساليات التبشيرية الكاثوليكية المارونية التي تخرج فيها عام ١٩٣٠، عمل معلمًا في ذات المدرسة، سافر الى الولايات المتحدة لاكمل دراسته وحصل على البكالوريوس والماجستير والدكتوراه من جامعة لتكولن في ولاية بنسيلفانيا، سافر الى لندن عام ١٩٤٥، شارك في مؤتمر الشعوب الافريقية في مانشستر، عاد الى غانا عام ١٩٤٧، اصبح رئيساً للوزراء في لامانيا عام ١٩٥٢، قاد بلاده نحو الاستقلال عام ١٩٥٧، انتهى حكمه عام ١٩٦٦، اثر انقلاب عسكري، توفي في رومانيا ثم اعيد إلى بلاده واقيم له تشيع رسمي. ينظر:

منظمة الوحدة الأفريقية، وقد ساعدت نتائج الحرب العالمية الثانية على بروز حركات التحرر الأفريقية من الاستعمار، التي بلغت اوجها في ستينيات القرن العشرين، إذ حصلت عشر دول افريقية على استقلالها تلتها موجة من الاجتماعات والمؤتمرات ضمت رؤساء الدول الأفريقية المستقلة وكبار المسؤولين فيها حتى بلغ عدد الاجتماعات في المدة (١٩٥٨-١٩٦٠) ثمانين اجتماعاً ومؤتمراً تمخض عنها انشاء عدد من المنظمات الأقليمية وشبيهها (١).

عادت حركة الجامعة الأفريقية بعد حصول عدد من الدول الأفريقية على استقلالها إلى داخل أفريقيا ناقلة معها افكارها التي تضمنت النهضة الاقتصادية والثقافية وغرس مفهوم القومية الأفريقية بدلاً من القبلية، ونبذ العنف والتضامن بين الشعوب السوداء، داعية إلى ضرورة تصفية الاستعمار، ورافعة شعار أفريقيا للأfricanين لإنهاء مظاهر التفرقة العنصرية التي كانت متأصلة بين الشعوب الأفريقية، ولاسيما، في جنوب أفريقيا ورواندا، كما شجعت التعاون بين الدول الأفريقية واحترام السيادة الوطنية للدول الأفريقية وسلامة اراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومنع الحروب والتعاون في مجال الامن والدفاع، كانت من ابرز الاهداف التي سعت المنظمة إلى تحقيقها (٢).

لم تكن ليبيريا تملك علاقات ودية مع دول غرب أفريقيا، إذ إن سياساتها كانت

David Rooney, Kwame Nkrumah. Vision and Tragedy, Sub-Saharan Publishers, Ghana, 2007, p. 21.

احمد محمد جاسم عبد، السياسة البريطانية تجاه غانا ١٩١٤-١٩٥٧، اطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ٩١.

(١) بطرس بطرس غالى، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ١، ص ٧.

(٢) محمد علي القذافي، التطورات والتحولات السياسية في العمل الأفريقي المشترك، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣، ٢٠٠٣، ص ١٠.

قائمة على عدم الثقة المتبادلة واقتصرت علاقتها مع الحكومات الاستعمارية في تلك البلدان، ورأى القيادة السياسية في ليبيريا في نكروما والدول الأفريقية المستقلة حديثاً، خطراً يهدد وجود الدولة الليبيرية، إلا أن المخاوف المتبادلة سرعان ما تبدلت، لاسيما، بعد تقارب وجهات النظر بين نكروما وتوبمان، بعد اتفاق الجانبيين على ضرورة إيجاد اتحاد سياسي يجمع الدول الأفريقية لمواجهة الحركات الاستعمارية^(١).

في إطار تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، برزت مدرستان فكريتان تتمثلت الأولى بغانا ورئيسها كومي نكروما، والثانية مركزها ليبيريا ممثلة بالرئيس توبمان، فنكروما اقترح إيجاد حكومة مركبة موحدة للقاراء الأفريقية بأكملها فجوبه اقتراحه بالرفض من جانب توبمان الذي رأى أن أي اتحاد سياسي شامل سيكون خطأ فادحاً يرتكب في بداية التأسيس، وأكّد وجوب احتفاظ كل دولة باستقلالها في المرحلة الراهنة، ومن ثم التوجه إلى إقامة علاقات ودية بين دول الاتحاد الأفريقي قبل اعلان الاتحاد السياسي، وقدم خطة بديلة تتمثل بتأسيس رابطة صغيرة من الدول المستقلة والدخول بمعاهدات واتفاقيات تعزز اسس الاتحاد السياسي قبل الشروع به^(٢).

لم يقتصر الخلاف في وجهات النظر على شكل الوحدة السياسية بل تعدتها إلى مسألة قيادة الاتحاد، وقد برزت ثلاثة توجهات، فقد رشح عدد من الدول ليبيريا لقيادة الاتحاد كونها أقدم الجمهوريات المستقلة وذات باع طويل في التجربة السياسية، فيما رشحت أخرى دولة غانا كونها أكثر الدول الأفريقية تطوراً وذات مساحة أكبر، ورأى دول أخرى في ترشيح مصر لها من تاريخ عريق^(٣)، فجوبت الآراء الثلاثة المذكورة آنفًا بالرفض من جانب ليبيريا التي سوّقت رفضها بعدم امكانية تحديد قيادة لاتحاد من دون التوصل إلى اتفاق على شكل الاتحاد عن طريق اجتماع عام يضم

(1) Chandra R. Dunn, Africa and Liberia in world politics, dissertation , American University ,Washington, D.C, 2016, P.p. 232-233.

(2) Greenwood Ralph, op . cit., p.227.

(3) Elwood D. Dunn, op . cit., p.72.

غالبية الدول الأفريقية^(١).

اولاًً: مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة عام ١٩٥٨ :

دعا الرئيس الغاني كوامي نكروما الدول الأفريقية المستقلة إلى عقد مؤتمر في أكرا (Accra)^(٢)، لمناقشة المشاكل والتحديات التي تمر بها القارة الأفريقية في المدة (١٥-٢٢ نيسان عام ١٩٥٨)، والذي ضم كلاً من ليبيريا وأثيوبيا والسودان وغانا ومصر وتونس والمغرب، وليبيا^(٣).

لبت ليبيريا دعوة الحكومة الغانية لعقد المؤتمر، وأرسلت وفداً ترأسه توبهان بمعية وفد من أعضاء مجلس النواب الليبي، اسهم الوفد إسهاماً فاعلاً في المناقشات التي دارت على المشاكل التي تواجه الدول الأفريقية. ألقى توبهان خلال المؤتمر خطاباً، أكد فيه ضرورة دفن الاحقاد السياسية وفتح صفحة جديدة في التاريخ الأفريقي لمواجهة الامبراليّة والاستعمار، وضرورة اقامة اتحاد ينضوي تحت لوائه جميع البلدان الأفريقية المستقلة التي سيناط بها دور تحرير بقية البلدان الأفريقية المستعمرة وحماية حرية تلك الدول، وأكّد الوفد الليبي في المناقشات التي دارت في المؤتمر، تدارك نقاط الضعف بين الدول المشاركة في المؤتمر التي يجب أن تقف صفاً واحداً في مواجهة القوى الاستعمارية التي تسعى إلى تشتت الدول الأفريقية في سبيل عدم وحدتها^(٤).

(1) Greenwood Ralph, op . cit., p.197.

(2) اكرا: عاصمة غانا، تتد على طوال ساحل المحيط الاطلسي، كانت خلال المدة (١٨٧٧-١٩٥٧) عاصمة لمستعمرة ساحل الذهب، وبعد استقلال ساحل الذهب أصبحت عاصمة لغانا، وتعد اكرا من اكبر المدن الغانية من حيث عدد السكان، وتحتوي على العديد من المعالم التاريخية منها جامعة غانا والمتاحف الوطني الغاني والنصب التذكاري لكومي نكروما. ينظر: Britannica Concise Encyclopedia, p.10.

(3) سارة مالك حميد الشوالي، منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٧٣، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ٢٦.

(4) Chandra R. Dunn, op . cit., P.p. 238-239.

في أثناء المؤتمر توافق كل من توبيان ونكرودما على ضرورة ايجاد اتحاد بين الدول الافريقية في المستقبل القريب، على الرغم من اختلاف وجهات النظر على الطريقة التي سيتم فيها الاتحاد، مقابل تأييد أغلب الدول المشاركة في المؤتمر لآراء توبيان في الوحدة كونها تشكل طریقاً امناً نحو الوحدة الافريقية^(١).

تخص مؤتمر اكرا عن قرارات عدة أبرزها^(٢):

- ١- احترام ميثاق وقرارات منظمة الامم المتحدة.
- ٢- التمسك بالمبادئ التي تخص عنها مؤتمر باندونغ.
- ٣- مطالبة الدول الكبرى بإيقاف و蒂رة التسلح النووي.
- ٤- المحافظة على سيادة واستقلال الدول الافريقية المستقلة.
- ٥- الاهتمام بالتنمية الاقتصادية للدول الافريقية.
- ٦- تأييد كفاح الشعب الجزائري ونضاله لنيل حريته واستقلاله.
- ٧- التنديد بأساليب التفرقة العنصرية التي تنتهجها بعض الدول الافريقية.

يتبيّن من الاسس الواردة في اعلاه، ان مؤتمر اكرا ارسى الاسس التي ستسير عليها خطة الوحدة الافريقية مع تأكيده استقلال الدول الافريقية، وحيادها في الصراع الدائر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ابان الحرب الباردة بتأكيدها مبادئ مؤتمر باندونغ لعدم الانحياز، كما ان قرارات المؤتمر بينت للعالم جدية الدول الافريقية المستقلة في متابعة حصول الدول الافريقية المستعمرة على استقلالها. وعلى الرغم من كل النقاط الايجابية التي تخللها المؤتمر الا انه فشل في وضع آلية دائمة للوحدة الافريقية كتشكيل امانة عامة تتولى مسؤولية إعداد خطط كفيلة بتقريب

(1) Greenwood Ralph, op . cit., p.228.

(2) رأفت غنيمي الشيخ، أفرقيا في التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩١ ص ٢٧٨-٢٧٩.

وجهات النظر لإتمام الاتحاد.

ثانيًا: مؤتمر سانكيلي عام ١٩٥٩ :

في اعقاب مؤتمر اكرا، دعا الرئيس الليبي توبهان كلاً من الرئيس الغاني نكروما والرئيس الغيني أحمد سيكوتوري (Ahmed Sekotory)^(١)، إلى لقاء في سانكيلي شمالي ليبيريا لمناقشة التعاون الاقليمي وتقريب وجهات النظر بين توبهان ونكروما على الوحدة الافريقية، فعقد المؤتمر في المدة (١٥-١٩) توز عالم ١٩٥٩، اعلن توبهان في خطابه الافتتاحي ان القيادة المسئولة تنطوي على تنفيذ سياسات سليمة وصحيحة والاعلان عنها في اطار التعاون والتشاور مع الدول والشعوب الافريقية، وسعى توبهان في المؤتمر إلى اقناع نكروما بالتأني في اعلان الوحدة الافريقية، وايقاف مساعي نكروما في توحيد الدول الافريقية تحت مظلة حكومة مركبة^(٢).

في أثناء انعقاد المؤتمر، تمت مناقشة العديد من القضايا، من بينها قضية الاستعمار ودعم حركات التحرر الافريقية، كما برزت في المؤتمر وجهات نظر عديدة، فأحمد سيكوتوري دعم وجهة نظر نكروما على الاتحاد الافريقي في بادئ الامر، إلا إنه تراجع عن دعمه في اليوم الثالث لانعقاد المؤتمر ليؤيد توبهان مرجحاً رأي توبهان على وجهة نظر نكروما كونها غير واقعية وغير عملية^(٣).

(١) أحمد سيكوتوري (١٩٢٢-١٩٨٤) سياسي غيني حفيد الزعيم الاسلامي ساقوري توري، نشأ في جو محافظ دينياً وثقافياً، بعد تعليمه الديني التحق بالمدارس الفرنسية عام ١٩٣٦، عمل محاسباً في شركة النيجر الفرنسية عام ١٩٤٠، قام بتأسيس أول نقابة عمال في غينيا عام ١٩٤٥، واصبح أميناً العام عام ١٩٤٦، عين عضواً في المؤتمر التأسيسي لحزب التجمع الديمقراطي، ثم سكرتيراً له عام ١٩٥٢، استقلت بلاده عام ١٩٥٨، ليتخب أول رئيس لغينيا. ينظر:

Kevin Shillington Encyclopedia of African History, Volume Set 3, Routledge ,New York, P.p. 602-603.

(2) Chandra R. Dunn, op . cit., p. 241.

(3) Greenwood Ralph, op . cit.,P.p.191-192.

أعلن توبيان في مؤتمر سانكيلي أن الوحدة والحرية والتعاون تعد أهدافاً نبيلة لجميع الشعوب الأفريقية، لكن تحقيق هذه الأهداف سيصعب تحقيقها في حال الفشل في إتمام الوحدة الأفريقية بالوجه السليم، وعكس البيان الختامي للمؤتمر رجحان آراء توبيان بمنع الاتحاد السياسي المباشر التي تعززت بدعم الدول الأفريقية لآرائه و جاءت نتائج المؤتمر كالتالي^(١):

- ١- الاتفاق على تسمية المنظمة بمجتمع الدول الأفريقية المستقلة.
- ٢- للدول الأفريقية الحق في الاستقلال وتقرير المصير الوطني وتحديد شكل الحكومة التي يرغبون فيها.
- ٣- احتفاظ كل دولة من دول إفريقيا ب الهوية الوطنية وبنيتها الدستورية.

بعد انتهاء المؤتمر صرخ نكرهوما لوسائل الإعلام في العاصمة أكرا بأن نتائج مؤتمر سانكيلي حققت نجاحاً لسياسة الرئيس توبيان وأفكاره في إقامة الوحدة وحقق نتائجين لصالحه، تمثلت الأولى بإحباط المشروع المتبني من القيادة السياسية في غانا بشأن مسألة الوحدة، والثانية اقناع الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري بالوقوف إلى جانبه وتأييد أفكاره^(٢).

كانت الوحدة الأفريقية حلمًا يراود قادة الدول الأفريقية، على الرغم من اختلاف وجهات النظر على الطريق الذي ستسلكه الوحدة فُعدت الأطروحات التي قدمت بشأن الوحدة تطورًا مهمًا للقيادة السياسية في إفريقيا^(٣).

(1) Elwood D. Dunn, op . cit., p.74.

(2) Greenwood Ralph, op . cit., p.191.

(3) جاسم خيري عبد الرزاق جاسم، الاتحاد الأفريقي النشأة الهيكلية التحديات، دراسات دولية (مجلة)، المجلد الثامن، العدد ٣١-٣٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦ / ١٢ / ٤٣.

ثالثاً: المنظمات الأفريقية الدولية شبه القارية:

تأثرت آراء الزعامات الأفريقية بمختلف الاتجاهات الفكرية والثقافية للنظم الاستعمارية، نتيجة للافاق الفكرية التي اكتسبتها الزعامات عن طريق احتكاكها بثقافات متعددة خارج القارة الأفريقية، فظهرت نتيجة لذلك تكتلات سياسية تمثلت بما يأتي:

١- مجموعة برازافيل^(١).

٢- مجموعة الدار البيضاء^(٢).

٣- مجموعة منروفيا.

كان هنالك عدد من الدول الأفريقية لم تنضم إلى أي من المجموعات في أعلاه، ومثلت هذه المجاميع اتجاهين مختلفين؛ فالأولى تمثل إلى الاعتدال في سياستها الخارجية، أما الثانية فسياستها ثورية، وكان لكل مجموعة رؤى سياسية تختلف عن الأخرى، فحاولت ليبيريا تقريب وجهات النظر وانهاء الخلاف بين المجموعتين المتنافستين

(١) مجموعة برازافيل: تألفت من دول المجموعة الفرنسية التي حصلت على استقلالها في صيف عام ١٩٦٠، وهي كل من السنغال، إفريقيا الوسطى، الكونغو برازافيل، الغابون، موريتانيا، داهومي، ساحل العاج، النيجر، الكاميرون، عقدت اجتماعها الأول في كانون الأول عام ١٩٦٠ واتفقت في الاجتماع على توقيع ميثاق (الاتحاد الدول الأفريقية) الذي هدف إلى تنظيم التعاون بين أعضائه وجعل الاتحاد مفتوحاً لكل دولة ترغب بالانضمام. ينظر: أحمد نبيل جوهر، قرارات منظمة الوحدة الأفريقية النظرية والتطبيق، منشأة المعارض، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ٢٣.

(٢) مجموعة الدار البيضاء: ضمت كلاً من غانا، غينيا، مصر، ليبيريا، مالي، حكومة الجزائر المؤقتة، انعقد مؤتمرها التأسيسي في الدار البيضاء في كانون الثاني عام ١٩٦١، ووجه نداء إلى الدول الأفريقية المستقلة المشاركة في دعم حرية القارة لبناء صرح لوحدتها ومحاربة الاستعمار، ترجم أهمية هذه المجموعة إلى أن الأهداف والمبادئ التي جاءت بها وثيقة التأسيس قد تم الاستعانة بها في ميثاق إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية. ينظر: رأفت غنمي الشيخ، المصدر السابق، ص ٢٨١.

المتعلقة بتكوين منظمة سياسية في القارة الافريقية^(١).

في محاولة من ليبيريا لإنهاء الخلاف، اعلنت عن نيتها عقد مؤتمر الذي تم عقده في منروفا في المدة (٨-١٢) ايار ١٩٦١، بمشاركة اثنى عشر دولة افريقية بما فيها مجموعة برازافيل، وبمشاركة ست دول افريقية لا تنتهي الى اية مجموعة وهي كل من نيجيريا، واثيوبيا، والصومال، وتونس، والتوغو، فضلاً عن، ليبيريا، في ظل غياب مثلي مجموعة الدار البيضاء التي لم تشارك في المؤتمر^(٢)، طرحت مجموعة ليبيريا ابان المؤتمر رؤيتها فيما يتعلق بالوحدة الافريقية القائمة على مبدأ أن الوحدة الافريقية لا يمكن ان تمثل بالوحدة السياسية مباشرة وانما تفعيل التضامن الاقتصادي والاجتماعي بين دول القارة الاوربية سيكون منطلقاً نحو الوحدة السياسية في المستقبل^(٣). اعربت ليبيريا عن املها في انضمام مجموعة الدار البيضاء الى اسرة الأمم الافريقية، وتحدث توبيان في كلمته الافتتاحية عن النجاحات التي حققت في المؤتمرات السابقة التي اولت الاهتمام بالمشاكل التي تواجه القارة الافريقية، وحث الوفود على المضي قدماً في قضية الحرية الافريقية^(٤).

كان غرض ليبيريا من المؤتمر تقارب وجهات النظر بين الزعماء الافارقة، وحثهم على اتباع سياسة حسن الجوار، واتباع سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية^(٥)، وقد أكد توبيان ضرورة احترام سيادة واستقلال جميع الدول الافريقية

(١) سارة مالك حميد الشواك، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٢) امنة سلمى، منظمة الوحدة الافريقية ودورها في حل النزاعات الحدودية النزاع السنغالي الموريتاني انماذجاً، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣، ص ١٥.

(٣) جاسم محمد عبد وباسم زغير محمد هندي، منظمة الوحدة الافريقية النشأة والتطور، جامعة الانبار للعلوم الانسانية (مجلة)، العدد ١، كلية الآداب، جامعة الانبار، ايلول ٢٠١٥، ص ١٩١.

(4) Chandra R. Dunn, op . cit., p.254.

(٥) امنة سلمى، المصدر السابق، ص ١٥.

ونوّه بأن الوحدة والتفاهم بين هذه الدول الوحيدة لتحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي، مؤكداً ان الوحدة هي شعار مؤتمر منروفيا، وبين الاستفادة من التاريخ النضالي للشعوب الأفريقية وتوظيفها للحصول على مستقبل أفضل للأجيال اللاحقة^(١).

حقق المؤتمر نجاحاً كبيراً، لاسيما، إنه ضم الدول الأفريقية غير المتممة للمجاميع سالففة الذكر، وإنه قرب وجهات النظر بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية والدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية، فيما أخفق المؤتمر في تقرير وجهات نظر المجاميع المعتدلة والثورية، بسبب عدم مشاركة مجموعة الدار البيضاء في المؤتمر^(٢). حصلت ليبيريا في المؤتمر على قبول أكبر بشأن افكارها الخاصة بالوحدة الأفريقية، إذ نجحت في إقناع القادة الأفارقة بخطتها الوحدوية، وتمكن من إيجاد توافق عام بشأن إنشاء المنظمة التي تقرر إنشاؤها بقبول جميع الدول الحاضرة في المؤتمر^(٣).

جاء في البيان الختامي للمؤتمر اتخاذ عدد من القرارات التي أصبحت، فيما بعد، أساساً للعلاقات بين الدول الأفريقية منها^(٤):

١- المساواة بين جميع الدول الأفريقية بصرف النظر عن المساحة والكثافة السكانية.

٢- احترام سيادة الدول الأفريقية.

٣- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٤- شجب الحركات الهدامة الموالية لأطراف خارجية.

٥- تغيير الحدود بين الدول سلمياً وينطبق الامر نفسه على الاندماج بين دولتين

(1) Chandra R. Dunn, op . cit., p.255.

(2) امنة سلمى، المصدر السابق، ص ١٥.

(3) Greenwood Ralph, op . cit., p.199.

(4) عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، موسوعة التاريخ والسياسة في افريقيا، المكتب المصري للتوزيع والمطبوعات، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١١.

بشكل طوعي.

٦- السعي لتحقيق التضامن الافريقي.

٧- إقامة تعاون بين الدول الافريقية يستند إلى علاقات حسن الجوار.

قامت الدول المشاركة في المؤتمر بمناقشة عدد من القضايا المهمة كالقضية الجزائرية والقضية الأنغولية والاتحاد جنوب أفريقيا ومشكلة الكاميرون وحق تقرير مصيره، وأوصى المؤتمرون بتشكيل لجنة خبراء مهمتها العمل على وضع الخطط الكفيلة بالتعاون بين أعضاء المجموعة في المجالات الاقتصادية والتعليمية والثقافية^(١).

يتضح مما سبق ان قرارات مؤتمر منروفا أيدت نهج ليبيريا ورئيسها توبيان فيما يتعلق بمسألة الوحدة الافريقية، وأضحت قرارات المؤتمر نسخة شبيهة برؤية ليبيريا للوحدة ونتيجة لذلك تقدمت حظوظ الوحدة في المؤتمر تقدماً كبيراً.

تشكيل منظمة الوحدة الافريقية^(٢):

نتيجة لمقررات المؤتمرات السابقة والوعي الذي عم العديد من الدول الافريقية وايمانها بضرورة الوحدة، أنشئت منظمة الوحدة الافريقية، بانعقاد قمة الدول الافريقية المستقلة في العاصمة الإثيوبية اديس أبابا في ايار عام ١٩٦٣، نتيجة لقرار اتخذه وزراء الدول الاعضاء في مؤتمر لاغوس (Lagos)^(٣)، فانعقد مؤتمر اديس ابابا

(١) عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، المصدر السابق، ص ١١.

(٢) حل الاتحاد الافريقي محل منظمة الوحدة الافريقية بعد ان عرضت ليبيريا هذه الفكرة في قمة (سرت الاولى) في التاسع من ايلول عام ١٩٩٩، بإقامة اتحاد فيدرالي نال تأييد الدول الافريقية من اجل معالجة المشاكل التي لم تستطع منظمة الوحدة الافريقية حلها، وقدم مشروع الاتحاد في قمة (لومي) بالتوغو عام ٢٠٠٠، وتم التوقيع على الوثيقة من (٢٧) دولة في السادس والعشرين من ايار عام ٢٠٠١، بعد أن وقعت نيجيريا أعلن عن قيام الاتحاد، دخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢. ينظر: عمر حمد البرعصي، التطور التاريخي لمنظمة الوحدة الافريقية، قاريونس العلمية (مجلة)، العددان الثالث والرابع، جامعة قاريونس، بنغازي، ٢٠١٠، ص ٣٠-٣١.

(٣) مؤتمر لاغوس: عقد في نيجيريا، حضره عشرون دولة افريقية بما فيها ليبيريا مثله بوزير

على مرحلتين؛ الاولى مؤتمر تمهدى لوزراء الخارجية في المدة (٢٣-١٥) ايار ١٩٦٣، اما المرحلة الثانية فتمثلت بانعقاد مؤتمر لرؤساء الدول الذي انتهى بالتوقيع على ميثاق المنظمة في الخامس والعشرين من ايار عام ١٩٦٣، وحضرت المؤتمر ثلاثون دولة بما فيها ليبيريا التي مثلت بريئتها توبمان، وناقش المؤتمرون فضلاً عن تأسيس المنظمة، مشاكل القارة الافريقية ودورها في الاحداث العالمية ودعم التعاون فيما بينها^(١).

نجحت ليبيريا بعد سنوات من العمل المتواصل في اتمام الوحدة الافريقية التي تُعد نقطة تحول في تاريخ القارة الافريقية، على الرغم من جميع الصعوبات التي تخللت الجهود الرامية لتشكيلها.

حظيت مشاركة الرئيس الليبي ولIAM توبمان الفاعلة بتأسيس منظمة الوحدة الافريقية بالاحترام والتقدير من جانب التخب الافريقية، واعطت ليبيريا دوراً قيادياً كبيراً في حل المشاكل والصراعات الافريقية، فقد اسهمت ليبيريا إسهامات فاعلة في التوسط حل الخلاف بين غانا وغينيا اوائل عام ١٩٦٦، وتقريب وجهات النظر بين البلدين^(٢)، واتخذت ليبيريا موقفاً مؤيداً للحكومة العسكرية الاتحادية ابان الحرب الاهلية النيجيرية (١٩٦٧-١٩٧٠)^(٣)، وعارضتها لانفصال الاقليم الشرقي، إذ

خارجيتها للمرة (٢٥-٣٠) كانون الثاني ١٩٦٢، قاطعت مجموعة الدار البيضاء المؤتمر بسبب عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة لحضور المؤتمر، وعلى الرغم من ذلك نجح المؤتمرون في إصدار مشروع الاقامة لمنظمة الوحدة الافريقية التي كان من المفترض ان تتم المصادقة عليه نهاية عام ١٩٦٢. ينظر: امنة سلمى، المصدر السابق، ص ١٥.

(١) عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الاقليمية الفرعية الافريقية ودوره في تحقيق الوحدة الافريقية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بكر بالقайд، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٥٥.

(2) Greenwood Ralph, op . cit., p.207.

(٣) الحرب الاهلية النيجيرية: تعرف ايضاً بحرب بيافرا (Biafra)، وهو نزاع مسلح اندلع خلال المدة (١٩٦٧-١٩٧٠) بين حكومة نيجيريا برئاسة الجنرال ياكوبو جون و الانفصاليين من بيافرا بقيادة المقدم اودوميجو اوجوكو في محاولة من ولايات الجنوب الشرقي للانفصال

دعا الرئيس توبمان للتوصل إلى حل سلمي وانهاء الحرب بين ابناء البلد الواحد، الا ان دعوات توبمان لم تجد اذاناً صاغية، الامر الذي دفع ليبيريا بالتحرك لإيجاد حل سلمي للحرب الاهلية من خلال منظمة الوحدة الافريقية على الرغم من معارضه الحكومة العسكرية الاتحادية للتدخل بعدَ الحرب الاهلية شانَا داخلياً^(١).

وبناء على طلب توبمان عُقد مؤتمر القمة الافريقية الرابع في الكونغو خلال المدة (١٤-١١) ايلول عام ١٩٦٧، وشكلت خلاله لجنة استشارية برئاسة هيلاسلاسي (Haile Selassie)^(٢)، وعضوية رؤساء خمس دول هي كل من ليبيريا وغانا والكاميرون والنيجر وزائير، وحدد هدف اللجنة الاستشارية بالتشديد على الحكومة العسكرية الاتحادية برغبة الدول الافريقية الحفاظ على وحدة وسلامة نيجيريا، الا ان اللجنة الاستشارية فشلت بعد لقاءات متعددة في تحقيق السلام المشود

والاستقلال عن الحكومة الاتحادية نتيجة للتوترات السياسية والاقتصادية والعرقية والثقافية والدينية والعنف العرقي والديني والمذابح المعادية للإيغبو في نيجيريا. ينظر:

Peter Baxter, Biafra: the Nigerian Civil War, 1967-1970-, Helion & Company, Eastern Nigeria, 2014, P.p.11, 1860 ,19-.

(١) حنان طلال جاسم، التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا (١٩٦٠-١٩٧٩) اطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، ٢٠١٤ ، ص ١٣٣ .

(٢) هيلاسلاسي (١٩٧٥-١٨٩٢) اخر أباطرة اثيوبيا ولد في مدينة هرار بأثيوبيا، واكمل تعليمه فيها، اصبح إمبراطوراً لإثيوبيا خلال المدة (١٩٣٠-١٩٧٤)، سعى خلال مدة حكمه إلى تحديد بلاده وتوجيهها لتصبح فاعلاً رئيساً في السياسة الافريقية، فنجح في جلب إثيوبيا إلى عصبة الأمم والأمم المتحدة وجعل أديس أبابا مركزاً لتنظيم الوحدة الافريقية (الاتحاد الأفريقي)، أطيح به في انقلاب قاده منجيستو هيلا مريبل عام ١٩٧٤ وتم وضع هيلاسلاسي رهن الإقامة الجبرية. ينظر:

Asfa-Wossen Asserate, King of Kings: The Triumph and Tragedy of Emperor Haile Selassie I of Ethiopia, Translation Copyright, London, 2015, P.p. 11, 260, 278.

وتوقفت اعمالها بشكل مؤقت^(١).

بعد توقف اعمال اللجنة الاستشارية لمدة تسعه اشهر؛ استأنفت اعمالها في تموز عام ١٩٦٨ ، وبذلت جهوداً كبيرة في تقرير وجهات النظر بين الطرفين لكن من دون جدوى بسبب استمرار المعارك بين اطراف النزاع، الامر الذي دعا اللجنة الاستشارية الى عقد اجتماع استثنائي في منروفيا ابان المدة (٢٠-١٧) نيسان عام ١٩٦٩ ، وتم خلال الاجتماع تشكيل لجان للتفاوض مع اطراف النزاع، وحثهم على العمل من اجل مصلحة القارة الافريقية، ورفض تحجزة نيجيريا وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين^(٢).

(١) حنان طلال جاسم، المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٦-١٣٨.

الفصل الثاني

التطورات السياسية في ليبيريا 1971-1988

- تسلم وليام تولبرت الحكم عام 1971
- اجراءات حكومة تولبرت في احتواء المشاكل الداخلية
- اجتماع منظمة الوحدة الافريقية في منروفيا عام 1979
- انقلاب الثاني عشر من نيسان 1980
- الموقف الافريقي والدولي من انقلاب الثاني عشر من نيسان عام 1980
- التطورات الدستورية في ليبيريا 1981-1984
- انتخابات الخامس عشر من تشرين الاول عام 1985
- محاولة انقلاب عام 1985، واجراءات حكومة صمويل دو حتى عام 1988

-. وسلم وليام تولبرت الحكم عام ١٩٧١:

بعد وفاة الرئيس توبمان تولى نائبه وليام تولبرت رئاسة الجمهورية^(١)، بموجب الدستور الليبيري الذي نص في مادته الثالثة الفقرة الثانية على أنه: "في حالة وفاة الرئيس أو استقالته أو عزله يتولى نائب الرئيس رئاسة الجمهورية حتى نهاية مدة سلفه، على أن لا تعدد ولاية لمن يخلفه"^(٢)، وعلى هذا الأساس أكمل تولبرت المدة القانونية لولاية الرئيس توبمان السادسة^(٣)، فعكس الانتقال السلمي للسلطة صورة الاستقرار الحكومي في ليبيريا وهو امر غير معتمد في معايير القارة الافريقية، إذ كان انتقال السلطة من رئيس الى اخر في الدول الافريقية غالباً ما يتم عن طريق الانقلابات العسكرية وليس من خلال الانتقال السلمي للسلطة^(٤).

حاول تولبرت منذ تسلمه رئاسة الجمهورية تعزيز اواصر الوحدة الوطنية في البلاد. فعلى الرغم من ان تولبرت كان ينتمي الى طبقة الامريكيين - الليبيريين

(1) United States, Department of State, Bureau of Intelligence and Research, World Strength of the Communist Party Organizations, Washington , D . C ., 1972, p.118.

(2) Constitution of the Republic of Liberia with the Laws of the Republic, enacted by the Senate and House of Representatives at their First Session, held in Monrovia, January and February, 1848. Printed at the Herald Office, by Authority, March, 1848, p.895.

(3) Harold D Nelson, op . cit., p.60.

(4) Colin M. Waugh, Charles Taylor and Liberia: Ambition and Atrocity in Liberia's Lone Star State, London, 2011, p.19.

وعضواً في حزب ترو ويه، كان يمتلك علاقات ودية مع السكان الأصليين منذ أن كان نائباً للرئيس، فانعكست تلك العلاقة على سلوكه، فدأب منذ توليه رئاسة الجمهورية في الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٧١، على ارتداء الزي التقليدي للبييريين والتكلم باللغة المحلية في خطوة هي الأولى من نوعها يقوم بها رئيس ليبيري منذ اعلان الجمهورية في منتصف القرن التاسع عشر^(١).

واجهت حكومة تولبرت المؤقتة مشكلات عدّة تثّلّت بالجهل والفقر وسوء الوضع الصحي في البلاد، الامر الذي حتم على الحكومة الشروع بإصلاحات داخلية بغية معالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع الليبيري^(٢)، فقادت حكومة تولبرت بتبني برنامج اصلاح شامل ينبعاش الجانب الصحي للبلاد عن طريق بناء العديد من المستشفيات والمراکز الصحية، وأولت اهتماماً بالغاً بالجانب التعليمي من خلال فتح العديد من المدارس في المناطق النائية، وتوفير فرص للطلبة لإكمال دراستهم الجامعية في المدارس الاوربية والامريكية، كما عملت الحكومة على بناء العديد من الوحدات السكنية منخفضة الكلفة وشق الطرق وبناء الجسور وتأسيس شبكات للمياه والصرف الصحي، وأولت الحكومة اهتماماً كبيراً بدعم الفلاح الليبي وتوفير المستلزمات الضرورية من بذور واسمدة وموكائين حديثة^(٣).

لم تقتصر اجراءات حكومة تولبرت المؤقتة على إعادة هيكلة البنية التحتية للبلاد بل تعدّتها إلى إصلاح النظام السياسي فقد تعهد تولبرت بمشاركة جميع الليبيريين في بناء الدولة وألزم حكومته بحماية الحريات المدنية المتمثلة بحرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة، وبادر إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين تم اعتقالهم إبان عهد الرئيس توبمان، وشجع تولبرت النقاش الحر داعياً الليبيريين إلى توجيه النقد

(1) Peter Dennis, A Brief History of Liberia, The International Center for Transitional Justice, 2006, P.p. 1-2.

(2) عباس رشدي العماري، المصدر السابق، ص ١٣٩.

(3) Jerome J Verdier, op. cit., p.99.

لأي مسؤول حكومي لا يقوم بواجباته^(١)، ودخل تعديلاً على نظام اختيار موظفي الدولة قائماً على أساس الكفاءة، وقدم على الغاء نظام ضباط العلاقات العامة، والذي يعرف اختصاراً بـ (PRO) والشبكات السرية للمخربين الموروثة عن حكومات توبهان السابقة، كما قامت حكومته بتسريح العديد من الضباط والجنود المسنين من الخدمة العسكرية بغية استيعاب الطاقات الشبابية في المؤسسة العسكرية، ولاسيما، إبناء السكان الأصليين^(٢).

ولغرض تخفيف حدة التوتر السياسي في البلاد عملت حكومة تولبرت على الغاء جهاز توبهان الامني واستبداله بنظام الادارة المدني، واصدر قراراً بإلغاء نظام المدفوعات المفروضة على الموظفين التي كانت تستخدم لتمويل اجهزة الحزب الحاكم، وبيع اليخت الرئاسي الذي كان عائداً للرئيس توبهان وتحويل امواله الى مشاريع البنية التحتية للبلاد^(٣).

نصب تولبرت رئيساً لليبيريا بشكل رسمي في الثالث من كانون الثاني عام ١٩٧٢، بحضور وفود من خمسين دولة ابرزها وفد الولايات المتحدة الامريكية^(٤) برئاسة زوجة الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون(Richard Nixon)^(٥)، وافتتح

(1) The New York Times, No. 44552, United States of America, 13/4/1980.

(2) هشام سيد ابو سريع، المصدر السابق، ص ١١٥.

(3) The New York Times, United States of America, No/no, Nov. 1, 1971, p.14.

(4) The New York Times, United States of America, No/no, January 3, 1972, P. 1.

(5) ريتشارد نيكسون (١٩١٣-١٩٩٤) الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة الامريكية إبان المدة (١٩٦٩-١٩٧٤) ولد في مدينة (في يوربا لنده) بولاية كاليفورنيا، اكمل تعليمه فيها ثم التحق بكلية الحقوق في جامعة روك بفاليفورنيا والتي تخرج فيها عام ١٩٣٧، مارس مهنة المحاماة ثم خدم في قوات البحرية الامريكية خلال الحرب العالمية الثانية، انتخب عضواً في مجلس النواب الامريكي ممثلاً عن ولاية كاليفورنيا عام ١٩٤٦، ثم عضواً في مجلس الشيوخ

تولبرت حفل التتويج بعد اداء اليمين بشرح برنامجه الحكومي المتمثل باستمرار العمل بسياسة الباب المفتوح وجذب الاستثمارات الاجنبية والاهتمام بالصحة والتعليم والخدمات^(١).

شكل تولبرت حكومته الاولى في كانون الثاني عام ١٩٧٢، استبعد خالها الشخصيات التي تولت مناصب وزارية في عهد توبيان^(٢)، وتألفت حكومته من جيمس اي جرين (James A. Gree) نائباً لرئيس الجمهورية، وستيفن تولبرت (Stephen R. Toibert) اخ الرئيس وزيراللهمالية، وسيشل دينيس (William Dennis) وزيراللخارجية، وولIAM دينيس (Seshelles Dennis) وزيراللخارجية، ووليام دينيس (McKinley Rothschild) وزيرالللاتصالات والبريد، وفرانكلين نيل (Franklin Neil) وزيراللاقتصاد والتخطيط، وأوليفر برايت (Guy Bernard Blamu) وزيراللصحة، وجوبي برنارد بلامو (Oliver Bright) وزيراللدفاع^(٤).

عام ١٩٥٠، واصبح نائباً للرئيس ايزنهاور للمدة (١٩٥٣-١٩٦١)، توفي في نيويورك عام ١٩٩٤. ينظر:

اوedo زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٨٩ حتى اليوم، ترجمة ابو عبد الرحمن الكردي، الطبعة الاولى، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦، ص ٢٦٩-٢٦٢.

(1) The New York Times, No. 41619, United States of America, 5/1/1972.

(2) H. Boima Fahnbulleh, Voices of Protest: Liberia on the Edge, 1974-1980, Universal Publishers, California, 2005, p.7.

(٣) ستيفن تولبرت (١٩٧٥-١٩٢١) سياسي ليبيري والاخ اصغر لوبيلام تولبرت ولد في منوفيا، اكمل دراسته فيها ثم التحق بكلية ليبيريا وحصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام ١٩٤١، اصبح استاذاً في جامعة هوارد عام ١٩٤٤، ثم نائباً لوزير التجارة عام ١٩٥٠، ثم وزيراللهمالية عام ١٩٧٢. ينظر:

Elwood Dunn and Others, op . cit., P.p.409410-.

(4) F.R.U.S., 1977-1980, Volume XVII, Part 2, Sub-Saharan Africa,

بعد تشكيل الحكومة تعهد تولبرت بمحاربة الفساد عبر العمل على اصلاح نهج الحكومات السابقة، ووجه دعوة الى القوى المعارضة لحزب ترو ويف للمشاركة في العملية السياسية^(١)، إذ حاول تولبرت عبر تلك الخطوة تبني مسار عمل يظهر حكومته بمظهر متسامح ازاء المعارضين بعد سياسات التنكيل التي تعرضت لها القوى المعارضة إبان عهد الرئيس بويمان^(٢).

وبغية توسيع المشاركة الشعبية في الانتخابات الرئاسية أمر تولبرت بإجراء تعديل دستوري يتم من خلاله تخفيض سن الاقتراع من (٢١ - ١٨) عاماً، فتم اعتماد ذلك التعديل عبر استفتاء شعبي أجري في الرابع من نيسان عام ١٩٧٢. وجعل التعديل الدستوري أكثر واقعية وذا مغزى، أوصى بمزيد من التعديلات على الدستور، منها إلغاء النص الذي يجعل حيازة الممتلكات العقارية شرطاً مسبقاً لحق الاقتراع وفقاً للتوصية الواردة في رسالته السنوية الأولى^(٣).

وفي إطار التعديلات الدستورية نوه الرئيس تولبرت في خطاب يوم الاستقلال في السادس والعشرين من تموز عام ١٩٧٢، إلى ضرورة اجراء بعض التعديلات الدستورية التي اغفلها الرؤساء السابقون منها فقرة (حب الحرية جلبنا هنا)، مشدداً على وجوب استبداله بشعار (الوحدة والعدالة والمساواة)، لأن الشعار القديم يدل

Memorandum of Conversation1, Washington, October 2, 1979, Washington, 2018, p.147; John Dunn, West African States: Failure and Promise: A Study in Comparative Politics (African Studies), Cambridge University Press, UK, 1978, P.p. 121-122.

(1) H. Boima Fahnbulleh, op . cit., p.7.

(2) Chandra R. Dunn, op . cit., p.273.

(3) wood Dunn, The Annual Messages of the Presidents of Liberia 1848-2010 Slate of the Nation Addresses to the National Legislature, Volume 1, New York, 2011,p.1607.

على ان الامريكيين - الليبيين الذين هاجروا من الولايات المتحدة الى ليبيريا هم المواطنون الحقيقيون لليبيريا مستبعداً سكان البلاد الاصليين، الامر الذي تسبب بمشاكل عجزت الحكومات السابقة عن احتواها. فقد استبعد السكان الاصليين عن المشاركة في ادارة البلاد التي بقيت حكراً على المواطنين الذين ينحدرون من نسل المهاجرين فشكل تولبرت لجنة لدراسة تلك التعديلات، واوصى كذلك باستبدال العلم والنشيد الوطني كونهما لا يعكسان الصورة المناسبة لتراث اول جمهورية افريقية^(١).

واجهت حكومة تولبرت تحديات متعلقة بامنها القومي بعد اتساع رقعة الانقلابات العسكرية التي شهدتها القارة الافريقية في عقد السبعينيات، والتي باتت تشكل تحدياً كبيراً لحكومة تولبرت، فعمد الاخير الى الاهتمام بالمؤسسة العسكرية كونها الدعامة الاساسية للنظام، فوجه بزيادة مرتبتات الجنود والضباط وقام بزيارات دورية للوحدات العسكرية ومنشآتها، وابدى اهتماماً بتسلیح الجيش وتعاقدت الحكومة مع مدرسين امريكيين واوربيين للتدريب^(٢). وعلى الرغم من اهتمام الحكومة بالمؤسسة العسكرية وتفضيلها على بقية مؤسسات الدولة، تم الكشف مطلع عام ١٩٧٣، عن وجود مخطط لاغتيال الرئيس تولبرت واخويه بهدف الاطاحة بالحكومة كان يقوده براون (Brown) مساعد وزير الدفاع بمعية ضابطين في الجيش الليبي، الا إن محاولة الاغتيال احبطت قبل تنفيذها وسيق المتهمون الى محاكمة عسكرية حكمت عليهم بالإعدام، على الرغم من عدم وجود ادلة على محاولة الاغتيال ونكران الاطراف المتهمة للتهم الموجهة اليهم^(٣).

تعهد تولبرت بإبان تشكيل حكومته الاولى بدعم احزاب المعارضة في ليبيريا

(1) Chandra R. Dunn, op . cit., p.276.

(2) Harold D Nelson, op . cit., p.261.

(3) محمد عبود الفرج، المصدر السابق، ص ٢٤٢.

وانهاء حقبة حكم الحزب الواحد والتأسيس لعملية سياسية ديمقراطية، الا أن تعهاته لم تُعد كونها حبراً على ورق غير قابلة للتنفيذ، فبدلاً من تنفيذ تعهاته شرع تولبرت بإقامة تجمع شبابي قدمه للجمهور على انه حركة معارضة، عقد مؤتمرها الأول في القصر التنفيذي في العاصمة متروفيا نتج عنه تأسيس منظمات شبابية كالاتحاد الشبابي الليبيري كان الهدف من إنشائه الترويج لحكومة تولبرت وسياساتها الاصلاحية^(١).

ان ما أقدم عليه تولبرت انقلب وبالاً عليه، فقد أصيب الشبان بمرور الوقت بخيبة امل ازاء اعمال الحكومة الليبيرية التي فشلت في تحقيق كثير من الوعود التي قطعتها على نفسها والتي تضمنها البرنامج الحكومي، فضلاً عن، عدم احترام تولبرت لتعهاته فيما يتعلق التعبير عن الرأي وحرية الصحافة وحرية المعتقد الديني، إذ واجه الشعب الليبيري سياسة قائمة على تكميم الافواه، فقد تم إلقاء القبض على روافوس داربواه^(٢)، مراسل صحيفة نجم ليبيريا (Liberia Star) بسبب مقالاته الصحفية التي انتقد من خلالها اداء الحكومة، تبعه اعتقال احد أساتذة كلية ليبيريا بعد القائه محاضرة على طلبة الدراسات العليا ندد خلالها باحتكار حزب ترو ويع للسلطة، كما تم اعتقال الصحفي البرت بورتي (Albert Porte)^(٣)، عام

(1) Greenwood Ralph, op . cit., p. 236.

(2) روافوس داربواه (١٩٣٧-١٩٩٤) صحفي غاني ولد في مدينة اكرا عاصمة غانا، انتقل مع والديه الى ليبيريا وهو في سن الحادية عشر، وتلقى تعليمه في مدرسة سانت باتريك ثم حصل على شهادة الدبلوم عام ١٩٥٨ ، وعمل في مجال الصحافة لثلاث عقود، ثم عمل مديرًا للصحافة والنشرات في وزارة الاعلام وقام بتحرير صحيفة ليبيريا الجديدة (Liberia New) ثم قام بتدريس الصحافة في جامعة ليبيريا، تعرض للاعتقال مرات عدّة بسبب انتقاده للحكومة في مقالاته الصحفية، انتقل الى غانا ابان الحرب الاهلية وتوفي في مدينة اكرا عام ١٩٩٤ . ينظر: Elwood Dunn and Others, op . cit., P.p.146 -147.

(3) البرت بورتي (١٩٠٦-١٩٨٦) سياسي وناقد ليبيري ولد في مدينة كروفيل في مقاطعة سينوي، أكمل دراسته الاولية فيها ثم التحق بكلية غرب افريقيا، اصبح مدرساً وصحفياً وناقداً، كتب عشرات المقالات في الصحف المحلية والاجنبية التي بسببها حكم عليه بالسجن

١٩٧٤، بسبب نشره لمقال انتقد فيه الأساليب المالية التي قام بها وزير المالية ستيفن تولبرت الذي كان يمتلك مجموعة شركات ميساردو (Mesurado) الإحتكارية مستغلًا منصبه للقضاء على العديد من الشركات المنافسة، فقدم بورتي البرت إلى المحكمة وأدين بتهمة التشهير وحكم بالسجن لمدة عشرين عامًا ودفع غرامة مالية قدرها (٢٥٠٠٠) دولار^(١).

اتاحت الاجراءات القمعية التي قامت بها الحكومة فرصة لنمو حركات المعارضة فالحكومة الليبيرية لم تنجح في التوفيق بين اراء الشبان الليبيريين المثقفين الذين كان غالبيتهم من سكان البلاد الاصليين، واراء النخبة الامريكية - الليبيرية وحزبها الحاكم الذي كان يسعى لإدامة سيطرته على السلطة والثروة في البلاد، ونتيجة لذلك ظهرت حركات معارضة لحكومة تولبرت تمثلت بحركة العدالة في افريقيا (Movement for Justice in Africa) ^(٢)، في عام ١٩٧٤، التي دعت الى احترام حقوق الانسان والدفاع عن حقوق العمال، والمساواة في فرص العمل لجميع السكان وتقليل الفوارق الطبقية بين الريف والمدينة واحترام الحقوق المدنية للمواطنين^(٣)، والتحالف التقدمي الليبيري (Progressive Alli-ance of Liberia) ^(٤)، الذي أسس عام ١٩٧٤، برئاسة غابرييل باكوس مايوز

عشرين عامًا، اصبح عضواً في لجنة صياغة الدستور بعد انقلاب عام ١٩٨٠، توفي في منروفيا عام ١٩٨٦. ينظر: Elwood Dunn and Others, op . cit., P.p. 345 -346

(1) Greenwood Ralph, op . cit., p.237.

(٢) تعود بدايات تأسيس حركة العدالة في افريقيا الى الحادي والعشرين من اذار عام ١٩٧٣، قوامها الطلبة واساتذة الجامعات، هدفت الى التخلص من حكم الحزب الواحد في ليبيريا، افتتحت فروعًا لها في نيجيريا وغانا وزامبيا والجزائر وكينيا وغامبيا. ينظر:

Elwood Dunn and Others, op . cit., P.p.308309-.

(3) Amos Sawyer author, op . cit., p.290.

(٤) أسس التحالف في ٣١ كانون الاول عام ١٩٧٤، من الطلاب الليبيريين في الولايات المتحدة الامريكية غالبيتهم من الطلاب الذين فقدوا منحهم الدراسية، نقل التحالف نشاطه الى داخل

التقلدية مع الولايات المتحدة الامريكية التي هيمنت على الحكومة الليبيرية وسلطتها في اتخاذ القرارات منذ تأسيسها^(٢).

باتت حركات المعارضة تشكل تحدياً كبيراً للنظام الحاكم في ليبيريا، الامر الذي دفع الحكومة للإيعاز الى السلطة التشريعية بسن قانون الطوارئ^(٣)، الذي خول الحكومة بزيادة أنشطة قوات الامن لمراقبة رجال الدين واساتذة الجامعات ومحرري الصحف، وخول القانون الحكومة بإلقاء القبض على الصحفيين وقادة الحركات الطلابية، في انتهاك صريح للحريات العامة وحرية الرأي والتعبير^(٤).

لم تقتصر اجراءات الحكومة الليبيرية لضرب الاحزاب المعارضة على سن قانون الطوارئ بل اتھمت اعضاء حركة العدالة في افريقيا باستخدام مشروع الأرز الذي قامت بإنشائه منظمة سوسوكو^(٥)، لقبائل البوتو لتدريب اعضاءها على

ليبيريا في العام نفسه. ينظر: Elwood Dunn and Others, op . cit., P.p.60-61.

(١) غابرييل باكوس ماثيوز (١٩٤٨ -) سياسي ليبيري ولد في منروفا وأكمل دراسته فيها ثم التحق بجامعة غرب افريقيا التي حصل فيها على دبلوم في العلوم السياسية عام ١٩٦٥، اكمل البكالوريوس في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٢، ليعين قنصلاً في كندا والولايات المتحدة الامريكية للمرة (١٩٧٥-١٩٧٢)، أسس التحالف التقديمي الليبيري في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٤، اصبح وزيراً للخارجية في حكومة انقلاب عام ١٩٨٠، واعفي عام ١٩٨١. ينظر: Elwood Dunn and Others, op . cit., P.p.294-295.

(2) Jerome J Verdier, op. cit., p.102.

(3) Ibid.

(4) Amos Sawyer author, op . cit., p.291.

(٥) منظمة جماهيرية أُسست في ليبيريا عام ١٩٧١، بهدف مكافحة الفقر والعمل على توفير الخدمات للعمال والفقراء وتقديم برامج تعليمية ومشورة زراعية وادارية للفلاحين، ومن ضمن جهودها لمكافحة الفقر شرعت في بناء مزارع تعاونية واستخدام عائداتها لبناء المدارس وشق الطرق وبناء المستشفيات في المناطق النائية. ينظر:

حرب العصابات بمساعدة مدربين من الكتلة الشيوعية، لاسيما، الاتحاد السوفياتي وكوبا، فقادت الحكومة الليبية بإرسال فرقة امنية لتدمر المشروع واعتقال اعضاء المنظمة. وعلى الرغم من اساليب القسوة والبطش التي اتبعتها القوات الليبية بحق السكان، لم تتمكن من القبض على اعضاء المنظمة، الامر الذي زاد من مخاوف الحكومة تجاه تلك المنظمات ذات الميول اليسارية^(١).

دفعت ضغوط المعارضة الرئيس تولبرت إلى حد الهيئة التشريعية لإجراء بعض التعديلات الدستورية نهاية عام ١٩٧٤ ، منها دخول قانون تخفيض سن التصويت من (٢١-١٨) حيز التنفيذ، وتحديد مدة ولاية الرئيس بولاية واحدة مدة ثمان سنوات على ان لا يقل عمر المرشح للرئاسة عن الخمسة والثلاثين عاماً، وان يكون ليبيريًّا بالولادة ومن ابويين ليبيريين، او مواطنًا مجنًّسا مضى على تجنيسه مدة لا تقل عن خمسة وعشرين عاماً، وان يملك عقارًا بقيمة لا تقل عن الفين وخمسين ألف دولار^(٢).

اسهمت الاجراءات القمعية للرئيس تولبرت تجاه المعارضة في تحجيم دورها وعدم تمكّنها من المشاركة السياسية. ففي انتخابات الرئاسة التي اجريت في السابع من تشرين الاول عام ١٩٧٥ ، دخل تولبرت الانتخابات من دون منافس وتمكن من الحصول على سبعين ألف صوت، وبعد إعادة انتخابه أكد تولبرت أن إدارته ستتابع برنامج التنمية الريفية المتكاملة الذي أهتم بشكل خاص ببناء الطرق والمدارس والمباني العامة^(٣).

Andrew Osei Asibey, Liberia: Political Economy of Underdevelopment and Military «Revolution continuity or Change, Canadian Journal of Development Studies/Revue canadienne d'études du développement, volume 2, issue 2, 1981, 400.

(1) Andrew Osei Asibey, op . cit., p.401.

(2) Harold D Nelson, op . cit., p.201.

(3) Election results of Liberia, 1975, Antiparliamentary Union for

ـ اجراءات حكومة تولبرت في احتواء المشاكل الداخلية:

واجهت حكومة تولبرت العديد من المشاكل الداخلية، لاسيما، في المجال الاقتصادي. فقد وقعت على عاتقها تركة ثقيلة في مجال عمل الشركات الأجنبية العاملة في البلاد التي ورثتها عن سياسة الباب المفتوح لسلفه توبمان، فبادر إلى إعادة تنظيم الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية التي تلقت في دفع المستحقات الحكومية وتنصلها عن دفع الضرائب وعدم انصاف العمال الليبيريين من ناحية الأجر، فقام وزير المالية ستيفن تولبرت بإجراء مفاوضات مع شركة ليبيريا للتعدين ونجح باستحصال مبلغ مليوني دولار من المدفوعات المتأخرة التي كانت بذمة الشركة^(١)، ثم دخل في مفاوضات مع شركة فايرستون للمطاط بهدف الغاء العديد من الاعفاءات الضريبية التي كانت تتمتع بها الشركة، واجبارها على دفع اجرور عادلة للمزارعين وطالبها بتصنيع المطاط داخل ليبيريا، وبعد مفاوضات مطولة امتنعت الشركة لطالب الحكومة الليبيرية^(٢).

لم تقتصر المشاكل الاقتصادية على الشركات الأجنبية بل تعدتها إلى الجهاز الحكومي الذي استشرى فيه الفساد على نطاق مرتفع الامر الذي دفع تولبرت إلى إنشاء لجنة في متصف عام ١٩٧٥ تحت اسم (القوة الوطنية للقضاء على الفساد) تمثلت مهمتها بما يأتي:

Democracy for everyone. 1975.P. p.51, 83.

(1) Andrew Osei Asibey, op . cit., p.397.

(2) Clifford Casper, Tragic Pragmatism: Liberia and the United States, 1971-1985, A thesis submitted to the Graduate Faculty of North Carolina State University in Partial Fulfillment of The requirements for the Degree of Master of Arts, 2012, p.22.

١- القضاء على جميع اشكال الفساد.

٢- اجراء تحقيق في العقود الحكومية التي تدور حولها شبكات فساد.

٣- تقديم جميع القضايا التي تسببت فيها شبكات فساد الى وزير العدل^(١).

وعلى الرغم من الاجراءات المتشددة للرئيس تولبرت وجديته بالقضاء على آفة الفساد، لم يتمكن من وضع حد لهذه الآفة بل استشرى الفساد والكسب غير المشروع بين المسؤولين الحكوميين على نطاق واسع في مؤشر على ضعف حكومة تولبرت، الى الحد الذي دفع الصحف الليبيرية لوصف لجنة القوة الوطنية للقضاء على الفساد بلجنة القوة الوطنية لتشجيع الفساد، الامر الذي تسبب بغضب الاوساط الشعبية على تولبرت وحكومته. فقد تعرضت حكومته لانتقادات حادة لفشلها في معالجة التفاوتات الاقتصادية العميقة بين قطاعات مختلفة من السكان، لاسيما، بين الليبيريين - الامريكيين الذين سيطروا على البلاد منذ الاستقلال و مختلف الجماعات العرقية الأصلية التي يشكلون غالبية السكان^(٢).

وفي محاولة منه للتخفيف من التوتر السياسي الذي فاقمته الوضاع الاقتصادية المتردية دعا تولبرت في كانون الثاني ١٩٧٧ ، قادة الحزب التقدمي الليبيري للعودة الى البلاد والاسهام في الحياة السياسية، فلبي قادة الحزب التقدمي الليبيري دعوة تولبرت وبدأوا العمل تحت مظلة الحكومة الليبيرية، بانتظار الفرصة المناسبة للشرع بالعمل المعارض. فقد قدم قادة الحزب تقريراً لحكومة تولبرت ذكروا فيه أن الوضاع في ليبيريا شهدت تحسناً ملحوظاً إبان مدة حكمه داعية اياه الى الشروع بمزيد من الاصالحات، فتلتقت الحكومة تقرير الحزب المعارض بارتياح كبير الى الحد الذي طلب فيه تولبرت من قادة الحزب البقاء في ليبيريا وتسجيل حزبهم بشكل رسمي في

(1) Greenwood Ralph, op . cit., p.238.

(2) Greenwood Ralph, op . cit., p.238.

العام نفسه كحزب قانوني منافس لحزب ترو وينغ^(١).

يتبيّن مما ذكر في اعلاه ان سياسة تولبرت لم تختلف عن سياسة سلفه بشأن عمل الاحزاب المعارضة، فتولبرت تبني سياسة مزدوجة في تعامله مع تلك الاحزاب، مشدداً في تصريحاته على العمل السياسي الديمقراطي وضرورة التعددية الحزبية طالما كانت الانتخابات الرئاسية بعيدة، وباقترابها نجده يشن حملة شعواء على المعارضة متهمّاً ايها بالعمالة للشيوعية ومحاولة قلب النظام السياسي، ثم يعاود بعد حصوله على الرئاسة وتفاهم المشاكل الداخلية للحكومة دعوة الاحزاب للعودة الى ليبيريا والاسهام في العمل السياسي بغية تخفيف التوتر السياسي في البلاد.

توجهت حكومة تولبرت الى الولايات المتحدة الامريكية بغية الحصول على المساعدة لاحتواء الوضاع الداخلية المضطربة بسبب تردي الوضاع الاقتصادية، فقد طلبت الحكومة الليبيرية من السفارة الامريكية في منروفيا مخاطبة البيت الابيض لغرض حث الرئيس جيمي كارتر(Jimmy Carter)^(٢)، على زيارة ليبيريا إذ لم يكن في خطط الرئيس زيارة ليبيريا خلال جولته الى افريقيا، فتمت الموافقة على طلب الحكومة ووصل الرئيس كارتر الى مطار روبرتس فيلد في الثالث من نيسان عام ١٩٧٨، وكان في استقباله الرئيس تولبرت بمعية اكثر من (١٥٠)، مسؤولاً حكومياً، فشكر الرئيس كارتر جميع المسؤولين الليبيريين الذين استقبلوه واثنى على الحكومة الليبيرية على ترحيبها، ولاسيما، الرئيس تولبرت، واعرب عن امله في تحسين الوضع

(1) Clifford Casper, op . cit., p.34.

(2) جيمي كارتر (١٩٢٤ -) ولد في بليز جورجيا في الولايات المتحدة، تخرج في أنابوليس وخدم في البحرية الأمريكية حتى عام ١٩٥٣، خدم في مجلس شيوخ الولاية من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٦، ثم حاكماً لولاية جورجيا لمدة (١٩٧٥-١٩٧١)، ثم الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية للفترة (١٩٧٧-١٩٨١)، حصل على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٢. ينظر:

الداخلي للبلاد^(١).

ناقش الرئيس تولبرت مع كارتر الوضع الداخلي في ليبيريا وأبدى تولبرت قلقه من زيادة الانشطة الشيوعية في البلاد، لاسيما، في صفوف طلبة الجامعات والعمال والمتقين من أبناء البلاد الأصليين، ثم طلب الرئيس تولبرت من الحكومة الأمريكية الوقوف إلى جانب الحكومة الليبيرية في مجال المساعدات الاقتصادية، محاولاً ربطها بال موقف الليبيري المساند للولايات المتحدة الأمريكية في المحافل الدولية وما جلبته عليها هذه المساندة من سخط أغلب الدول الأفريقية، فأبدى الرئيس كارتر تجاوباً مع مطالب الحكومة الليبيرية وبعد عودته عرضت طلبات الحكومة الليبيرية في جلسات الكونغرس وحصلت الموافقة على تقديم مساعدات ومعونات اقتصادية لليبيريا^(٢)، كما تمت الموافقة على طلب الرئيس تولبرت الحصول على دعم عسكري للقوات المسلحة الليبيرية بهدف مواجهة الأخطار الخارجية والداخلية ،لاسيما، الحركات الشيوعية^(٣).

لم تسهم المساعدات الاقتصادية الأمريكية في انتشار ليبيريا من ازمنتها الاقتصادية، إذ واجهت العاصمة منروفايا أزمة بطاله شملت (٥٠٪) من سكانها، وتصاعد التضخم في البلاد إلى مستويات غير مسبوقة^(٤)، وفي ظل تلك الظروف أقدمت الحكومة الليبيرية على خطوة عقدت الموقف، فقد اقترحت وزيرة الزراعة فلورنسا أليتا تشينو(Florence Alletta Chenoweth)، اوائل عام ١٩٧٩

(1) Clifford Casper, op . cit.,P.p.36-37.

(2) Clifford Casper, op . cit., p.37.

(3) F.R.U.S., 1977-1980, Volume XVII, Part 2, Telegram From the Embassy in Liberia to the Department of State, No. 34, Monrovia, April 7, 1978, ... op . cit., P. p.107-108.

(4) Clifford Casper, op . cit., p.39.

(5) فلورنسا أليتا تشينو(١٩٤٥ -) ولدت في مقاطعة غراند كيب ماؤنتن واتكملت دراستها

رفع اسعار الارز من (٣٠-٢٢) دولاراً للكيس الواحد، فقد أدى الاهمال الحكومي لمزارعي الارز الى ترك اغلب الفلاحين لأراضيهم والهجرة الى المدن، فاتجهت الحكومة الى استيراد الارز من الولايات المتحدة الامريكية، إذ بلغت نسبة الاستيراد (٢٥٪) من الاستهلاك المحلي الامر الذي حتم على الحكومة زيادة نفقاتها ما أدى إلى وقوع عبء الاهمال الحكومي على أغلب فئات الشعب الليبيري، الذي يعد الارز مصدر غذاء للمليين منهم^(١).

كان هدف الحكومة الليبيرية من رفع اسعار الارز مساعدة الحكومة على سداد الدين الخارجي ووسيلة لإثراء افراد العائلة الحاكمة فقد كان تولبرت واقاربه المحتكرين الرئيسيين لتجارة استيراد الارز، الامر الذي اثار الشعب الليبيري ضد الحكومة وإجراءاتها في مواجهة الازمة الاقتصادية^(٢)، ولغرض بحث ازمة الارز التقى وفد من الحزب التقدمي الليبيري في الثامن والعشرين من اذار ١٩٧٩ ، بالرئيس تولبرت في مقر الحكومة في القصر التنفيذي، وتمت خلال اللقاء مناقشة اوضاع البلاد السياسية والاقتصادية المتردية، وقدمت اقتراحات عددة من اعضاء الحزب التقدمي الليبيري الى الرئيس تولبرت من اجل تجنب المشاكل الاقتصادية التي تعصف بالبلاد، ومن ابرز تلك المقتراحات مقترن رئيس الحزب مايوز بتقديم مساعدات

فيها، التحقت بجامعة ليبيريا عام ١٩٦٣ ، وحصلت فيها على درجة البكالوريوس في العلوم الزراعية، ثم اكملت الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الزراعي في الولايات المتحدة الامريكية، عملت ماضرة في كلية ليبيريا ثم وزيرة للخطط عام ١٩٧٠ ، ومديرة للخطط الاقتصادي للندة (١٩٧٣-١٩٧٧) ثم وزيرة للزراعة للندة (١٩٧٩-١٩٧٧). ينظر:

Elwood Dunn and Others, op . cit., P.p.110 -111.

(1) James Clement , op . cit., p.189.

(2) Timothy D. Nevin, Politics and Popular Culture the Renaissance in Liberian Music, 1970-1989, A dissertation Presented to the Graduate School of the University of Florida in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, 2010, p.43.

مالية ومعدات زراعية وتوفير التسهيلات كافة لمزارعي الارز، وشدد ماثيوز على ضرورة ان تكون اسعار الشراء من الفلاحين مرضية، وتعهد الحكومة الليبيرية بدفع فرق السعر لغرضبقاء اسعار الارز على ما يعادل (٢٢) دولاراً للكيس عند وصولها للمستهلكين، لكن تولبرت ومستشاري حكومته رفضوا الاقتراح المقدم من ماثيوز، الامر الذي دفع اعضاء الحزب التقدمي الليبيري التخطيط للقيام بمظاهرات حاشدة في العاصمة منروفيا، ولغرض الالتزام بنصوص الدستور الليبيري الذي يكفل حق التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي، قدم اعضاء الحزب التقدمي الليبيري طلباً الى وزارة الداخلية للحصول على موافقة رسمية كون التظاهر حقاً كفله الدستور الليبيري ألا إن وزارة الداخلية رفضت اعطاء موافقتها^(١).

ولَدَ رفض تولبرت ومستشاريه للمقترحات المقدمة من الحزب التقدمي الليبيري وعدم تقديم الحكومة اية حلول لتلك الازمة، كالتخلّي عن الزيادة المقترحة او تعليقها ورفض وزارة الداخلية التصرّح للمظاهرات استياءً عميقاً لدى الشعب الليبيري الذي بات يدرك ان زيادة اسعار الارز محاولة من السلطات الحاكمة وشركاتها الاحتكارية للهيمنة على تلك التجارة التي تدر ارباحاً طائلة على تولبرت ووزير زراعته وقاربهما المهيمنين على شركات الاستيراد^(٢).

استغل الحزب التقدمي الليبيري الوضائع المتردية في ليبيريا وسخط الجماهير واستياءها من الاجراءات الحكومية لكسب شرائح كبيرة من الشعب الليبيري، لاسيما، الطبقات الفقيرة الى جانبها، فقام الحزب التقدمي الليبيري بدعاوة للتظاهر وتحديد يوم الرابع عشر من نيسان ١٩٧٩، الذي صادف خلال يوم عيد الفصح موعداً للخروج بمظاهرة كبيرة احتجاجاً على زيادة الاسعار المقترحة^(٣)، فرددت الحكومة الليبيرية على دعوات الحزب التقدمي الليبيري المعارض ببيان رسمي بث عبر الاذاعة الرسمية

(1) James Clement , op . cit., p.190.

(2) Jerome J Verdier, op. cit., p.104.

(3) James Clement , op . cit., p.190.

أبدت فيه رفضها الشديد لإجراءات المعارضة، وحضرت الجماهير من الامتثال للدعوات المعارضة مهددة بإطلاق النار على أي شخص يكون موجوداً في ساحات التظاهر وبدأت الهوة تزداد بين المعارضة والحكومة، على الرغم من صدور دعوات للتهذئة بين الطرفين قادها رجال الدين في كنيسة منرو فيا عبر مفاوضات سرية قامت بها بين الحكومة والمعارضة^(١).

بدأت الحكومة الليبيرية بتجهيز قواتها الامنية ونشرتها في الشوارع والساحات الرئيسية في العاصمة منرو فيا حول القصر التنفيذي (مقر الحكومة) ودوائر الدولة المهمة، في الساعات الاولى من صباح يوم الرابع عشر من نيسان عام ١٩٧٩، على الرغم من تراجع زعيم الحزب التقدمي الليبي ماثيوز عن قراره قبل ساعات معدودة من موعد انطلاق المظاهرات نتيجة للضغوط التي تعرض لها، وعلى الرغم من تراجع الحزب التقدمي الليبي تجمعت حشود الجماهير الغاضبة في مقر الحزب قدرت اعدادهم بأكثر من (٢٠٠٠) متظاهرين الاجراءات الامنية المشددة التي اقدمت عليها الحكومة^(٢)، ثم انضم اليهم طلبة جامعة ليبيريا اليساريين^(٣)، الامر الذي دفع ماثيوز الى ارسال بعض اعضاء الحزب لتفريق الحشود الغاضبة خشية تفسير تلك المظاهرات بانها مدعومة من الاتحاد السوفيتي، الا ان الحشود أصرت على المضي بمعظها ما استدعي قوى الامن الى محاصرة مقر الحزب التقدمي الليبي وفض المظاهرة بالقوة^(٤).

بعد تفريقها من امام مقر الحزب التقدمي الليبي، توجهت حشود المتظاهرين

(1) Jerome J Verdier, op. cit., p.104.

(2) James Clment , op . cit., p.191.

(3) F.R.U.S., 1977-1980, Volume XVII, Part 2, Telegram From the Department of State to the Embassy in Liberia, No. 44, Washington, May 1, 1979,... op . cit., p.133.

(4) James Clment , op . cit., p.191.

الى مقر الحكومة رافعة شعارات ادانت فيها رفع سعر مادة تعد المصدر الغذائي الرئيس للفقراء، وتفشي البطالة وتدني الاجور، وانعدام التعليم والخدمات، الا ان المظاهرات المطلية سرعان ما انحرف مسارها بعد انضمام نحو (١٠,٠٠٠) من سكان الاحياء الفقيرة الذين خرجوا على اوامر قادة التظاهر، وبدأوا بنهب وحرق المحلات التجارية والشركات ومخازن الارز وسط فوضى لم تشهدها العاصمة منروفيا في تاريخها، فاضطررت قوات الامن الى محاولة تفريق المتظاهرين بالغاز المسيل للدموع وخراسيم المياه الا ان محاولاتها لم تنجح الامر الذي استدعى تدخل الجيش لتعزيز وحدات الامن الداخلي بسبب عدم كفاءتها وسوء تدريبيها، وتسببها بمقتل (٤٠) وجرح (٥٠٠) متظاهر واعتقال المئات، فضلاً عن، الخسائر المادية التي قدرت بأكثر من (٤٠) مليون دولار^(١).

بعد خروج الامور عن السيطرة واستدعاء الجيش الليبي، رفض الاخير الانضمام الى قوى الامن الداخلي في قمع الجموع الغاضبة واظهر الجيش تعاطفاً كبيراً مع المتظاهرين برفضه الامتنال الى الاوامر، وانضم الى المتظاهرين حتى في اعمال التخريب الامر الذي أشار الى افتقار الجيش للانضباط العسكري، أدى الى تفاقم المشاكل التي عصفت بحكومة تولبرت التي انعدمت موثوقيتها بالمؤسسة العسكرية^(٢).

يمكن القول إن الجيش الليبي رفض قمع المظاهرات التي كانت تطالب بتأمين قوت الشعب، كون المؤسسة العسكرية حامية للشعب وحقوقه، الا ان قادة الجيش استغلوا الفرصة بغية القضاء على حكومة تولبرت وسلطنة حزب ترو ويع الذي سيطر على الحياة السياسية منذ نشوء الجمهورية.

ونتيجة لتدهور الوضع في العاصمة منروفيا استدعى الرئيس تولبرت قادة

(1) Harold D Nelson, op . cit., p. 65.

(2) Amos Sawyer author, op . cit., p.292.

احزاب المعارضة الى القصر التنفيذي ومن فيهم عاموس سوير (Amos Sawyer)^(١)، زعيم حركة العدالة في افريقيا، واستهل الاجتماع بتوجيه الحاضرين محلاً اياهم مسؤولية فقدان الامن في العاصمة، فرد عليه عاموس سوير الذي ابدى تعاطفاً مع المتظاهرين بأن القوات الامنية كانت قليلة الخبرة في تعاملها مع المتظاهرين الامر الذي ادى الى تصعيد الموقف، وحمل سوير وزارة العدل مسؤولية اعطاء الاوامر لقوات الامن بإطلاق النار على المتظاهرين الذي راح ضحيته المئات من القتلى والجرحى، فأغضبت حجج عاموس سوير تولبرت وبدلاً من معاقبة المسؤولين عن اعطاء الاوامر بإطلاق النار، طالب وزارة العدل بإعداد قائمة بالمسؤولين عن أعمال الشغب وطالب بإلقاء القبض عليهم، لاسيما، زعيم الحزب التقدمي الليبي ماشيوز^(٢)، إذ حملت حكومة تولبرت قادة الحزب التقدمي الليبي مسؤولية احداث الشغب والتدمير التي قام بها المتظاهرون في العاصمة منوفيا، فتم القاء القبض على اربعين شخصاً من بينهم رئيس الحزب ماشيوز، وتم توجيه تهمة الخيانة العظمى بحق اثنى عشر عضواً من اعضاء الحزب ليتوقف بذلك نشاط الحزب التقدمي الليبي^(٣).

ووجه تولبرت اصابع الاتهام الى المؤسسة العسكرية متهمًا اياها بعدم مهنيتها، والقى تولبرت اللوم على الجامعات واتهمها بالتحريض، واصفاً اياها بانها ارض خصبة للأفكار الثورية اليسارية بدعم من الاتحاد السوفياتي والصين، وأشار الى دور

(١) عاموس سوير (١٩٤٥ -) سياسي ليبيري ولد في مدينة غرونوبل في مقاطعة سينوي، ثم انتقل الى مقاطعة ماريلاند واتم دراسته فيها وحصل على شهادة البكلوريوس في العلوم السياسية في جامعة ليبيريا عام ١٩٦٦، ثم اكمل الماجستير والدكتوراه في جامعة نورث وسترن، عمل استاذًا في جامعة ليبيريا، وعمل كذلك مدرساً متقطعاً في المدارس المسائية، اعتقل مرات عددة بسبب انشطته السياسية، تم اختياره رئيساً للجنة صياغة الدستور عام ١٩٨١، ثم رئيساً للحكومة المؤقتة لمدة (١٩٩٠ - ١٩٩٤). ينظر:

Elwood Dunn and Others, op . cit., p.375.

(2) James Clement , op . cit., p.191.

(3) Clifford Casper, op . cit., p.41; James Clement , op . cit., p.192.

اساتذة الجامعات بالترويج لأفكار كهذه^(١)، لذا وجه تولبرت اوامرہ بإغلاق كلية ليبيريا واعتقال العديد من الأساتذة والطلبة الذين وجهت لهم تهمة نشر الأفكار الشيوعية^(٢).

وامام تطور الاحداث طلبت الحكومة الليبيرية المساعدة العسكرية من غينيا طبقاً لاتفاقية السلام الموقعة بين الجانبيين^(٣)، بعد عجز قواتها الامنية وتعاطف جيشها مع المتظاهرين ومثيري الشغب على حد سواء، فاستجابت الحكومة الغينية وارسلت قوات عسكرية تقدر بـ(٣٠٠) جندي الى منروفيا في الثامن عشر من نيسان ١٩٧٩^(٤)، من اجل استعادة النظام وفرض الامن والاستقرار في البلاد^(٥).

ومن ضمن الاجراءات لاحتواء المظاهرات خول مجلس النواب الليبيري الرئيس تولبرت صلاحيات العمل بقانون الطوارئ في الرابع والعشرين من نيسان عام ١٩٧٩^(٦)، لمدة عام قوشت من خلاله الحريات الممنوحة للمواطنين، كحرية

(1) Timothy D. Nevin, op . cit., p.152.

(2) James Clement , op . cit., p.192.

(٣) وقعت اتفاقية السلام بين ليبيريا وغينيا في اذار ١٩٧٩، بين الرئيس تولبرت واحمد سيكتوري، تضمنت ميثاقاً لعدم الاعتداء والدفاع المتبادل بين البلدين، فضلاً عن سبع اتفاقيات خصصت للتجارة وصيد الاسماك، وتسليم المجرمين والاتصالات السلكية واللاسلكية. ينظر: Anthony J. Hughes, , op . cit., p.6.

(٤) اصبحت القوة الغينية بعد فض المظاهرات كحرس للقصر الرئاسي وانسحبت بعد مرور عاماً على تواجدها قبيل انقلاب عام ١٩٨٠ . ينظر: James Clement , op . cit., p.197

(5) F.R.U.S., 1977-1980, Volume XVII, Part 2, Memorandum From Gerald Funk of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski), No. 43, Washington, April 27, 1979, ... op . cit., p.131.

(6) Julius Emeka Okolo, Liberia: The Military Coup and Its Aftermath, The World Today, Vol. 37, No. 4 ,Apr., 1981, p.152.

التجمع والتعبير عن الرأي، وعمل على الغاء التعديلية الحزبية، ووجهت ادارة تولبرت الاتهام الى الاتحاد السوفيتي بالعمل على بث الافكار الشيوعية في البلاد وتشجيع اعمال الشغب، ونتيجة لذلك اصدرت حكومة تولبرت امراً بطرد الموظفين غير الاساسين في السفارة السوفيتية في منروفيا والابقاء على خمسة دبلوماسيين فقط، وطلب تولبرت من ادارة الرئيس كارتر المزيد من المساعدات المالية لمواجهة الشيوعية فحصلت موافقة الكونغرس في الثامن والعشرين من نيسان عام ١٩٧٩ ، على ارسال المساعدات المالية للحكومة الليبيرية، التي وصلتها في الثامن من ايار عام ١٩٧٩ بمبلغ قدره (٥) مليون دولار منحت من صندوق الدعم الاقتصادي الا ان الحكومة الليبيرية اصبت بخيبة امل كبيرة بسبب قلة الاموال المرسلة^(١).

شكلت الحكومة الليبيرية في السادس والعشرين من ايار عام ١٩٧٩ ، لجنة اعادة الاعمار برئاسة نيت سي. براونيل وعضوية ماري براونيل(Mary Brownell)^(٢) وهنري بيوما فانبوله لتقسيي الحقائق والوقوف على الاسباب الحقيقة التي تكمن وراء احداث الشغب فخرجت اللجنة بنتيجة مفادها ان الفوارق السياسية والاقتصادية بين سكان البلاد الاصليين وطبقة النخبة الامريكية - الليبيرية منذ اكثر من مائة عام، واحتياط حزب ترو وينغ للسلطة كانت من ابرز الاسباب التي ادت الى الاصدات

(1) Clifford Casper, op . cit., p.43.

(2) ماري براونيل: ولدت في منروفيا عام ١٩٢٦ ، وامضت تعليمها فيها ثم التحقت بكلية الحقوق بجامعة ليبيريا وحصلت على شهادة البكالوريوس عام ١٩٤٧ ، ثم الماجستير عام ١٩٤٩ ، من جامعة رادكليف، ثم الدكتوراه من جامعة كورنيل عام ١٩٦٧ ، بدأت حياتها المهنية بالتدريس في جامعة ليبيريا عام ١٩٥٠ ، واصبحت عميداً لكلية المعلمين في الجامعة للمدة (١٩٥٨ - ١٩٧٥) ، ثم نائباً لرئيس الجامعة للمدة (١٩٧٥-١٩٧٨) ، تم اختيارها في لجنة اعادة الاعمار الوطني للتحقيق في احداث الرابع عشر من نيسان عام ١٩٧٩ ، وبعد الانقلاب اصبحت رئيساً لجامعة ليبيريا للمدة (١٩٨٠-١٩٨٤) ، تم نفيها الى الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٨٦ . ينظر: Elwood Dunn and Others, op . cit., p.454

التي شهدتها ليبيريا^(١). وفي تقريرها الذي قدمته للحكومة الليبيرية اشارت اللجنة إلى انه بعد دراسة مطولة اثبتت وجود فساد في جميع دوائر الدولة فضلاً عن المحسوبية التي يتعامل بها موظفو الدولة مع المواطنين وعلى اعلى المستويات^(٢)، وقدمت اللجنة توصيتها المتمثلة بتقليل المصالح التجارية لعائلة الرئيس تولبرت واقاربه، ومنح العفو العام لجميع المعتقلين، وكشف الذمم المالية ومتلكات جميع مسؤولي الحكومة الليبيرية قبل تسليمهم المنصب وبعدة، من جانبلجنة تتصف بالنزاهة والعدالة والمصداقية^(٣).

عقد الرئيس تولبرت اجتماعاً في اوائل حزيران عام ١٩٧٩، لمجلس الوزراء واللجان التنفيذية لمجلس الشيوخ والنواب، وناقش خلال الاجتماع تقريرلجنة براونيل لغرض اتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة، وابلغ المجتمعين بضرورة عرض قرار اللجنة واهم التوصيات التي توصلت اليها على الشعب بغية تخفيف التوتر في البلاد^(٤).

أعلن الرئيس تولبرت في الثاني والعشرين من حزيران عام ١٩٧٩، قبول توصيات اللجنة، وأصدر قراراً بالعفو العام عن جميع المتظاهرين الذين اتهموا بإثارة الشغب مقابل حصول الحكومة على ضمانات بعدم القيام بأعمال غير قانونية، واعفاء وزيرة الزراعة فلورنسا أليتا تشينو، والغاء السعر المقترن للارز والبقاء على سعر(٢٢) دولاراً للكيس الواحد، ثم اصدر قراراً فيما بعد بتخفيفه الى (٢٠) دولاراً، ثم اصدر قراراً بإعادة افتتاح كلية ليبيريا، وتشكيل لجنة لإحصاء ممتلكات المسؤولين برئاسة وزير الخارجية الاسبق جوزيف رودولف غرايمز

(1) Jerome J Verdier, op. cit., p.106.

(2) عبد الرزاق مطلوك الفهد، البدايات الاولى للوجود الامريكي في افريقيا ليبيريا أنموذجاً، الطبعة الاولى، دار الفراهيدى للتوزيع والنشر، بغداد ٢٠١٦، ص ٣٧.

(3) Jerome J Verdier, op. cit., p.107.

(4) Harold D Nelson, op . cit., p.66.

(Joseph Rudolph Grimes)^(١)، فأسهمت هذه الاجراءات في تخفيف حدة التوتر في ليبيريا^(٢).

يتبيّن أن الرئيس تولبرت اخطأ في تعامله المزدوج مع المعارضة كما أخطأ في اسناد المناصب الحكومية للمقربين منه وكذلك موافقته على اقتراح وزيرة الزراعة برفع اسعار الارز، فأسهمت أخطاء ادارة تولبرت هذه في تأجيج الوضع الداخلي الأمر الذي استفادت منه المعارضة ذات التوجهات الشيوعية، فكان الزاماً على الرئيس تولبرت إعادة النظر بإجراءاته الحكومية بعد فورة الغضب الشعبية التي اجتاحت ليبيريا بسبب سياسات الحكومة المغلوطة في احتواء المشاكل التي يعاني منها المجتمع الليبي.

ـ اجتماع منظمة الوحدة الافريقية في منروفيا عام ١٩٧٩ :

بعد استقرار الاوضاع السياسية في ليبيريا وعوده الحياة الى طبيعتها، ضيّقت ليبيريا اجتماع قمة منظمة الوحدة الافريقية السادس عشر في دورته العادمة الثالثة والثلاثين في المدة (٢٢-٦) توز عام ١٩٧٩^(٣)، وتم خلال الاجتماع تعيين الرئيس تولبرت رئيساً للمنظمة لمدة عام لغاية اجتماع القمة المقرر عقده في توغو، وخلال ترؤسه اجتماعات القمة حث قادة الدول الافريقية الأعضاء على ايلاء المزيد من

(١) جوزيف رودولف غرايمز (١٩٢٣-٢٠٠٧) سياسي ليبيري تلقى تعليمه في كلية غرب إفريقيا وحصل على درجة البكالوريوس في الآداب، ثم التحق غرايمز بكلية الحقوق بجامعة هارفارد في الولايات المتحدة وحصل فيها على شهادة في القانون، شغل منصب وزير الخارجية للمرة (١٩٦٠-١٩٧٢). ينظر:

Elwood Dunn and Others, op . cit.,p.412; Jesse N. Mongrue, Liberia: America's Footprint in Africa: Making the Cultural, Social, and Political Connections, I Universe. INC, United States of America, 2011, p.31.

(2) Harold D Nelson, op . cit., p.66.

(3) UN, General Assembly, A/34/552, 11 October 1979, p.7.

الاهتمام بحقوق الانسان، لاسيما، في دولة جنوب افريقيا، وتطرق تولبرت خلال اجتماعات القمة الى العديد من القضايا التي تهم المنظمة مثل مسألة تطوير الهيكل التنظيمي والاداري للأمانة العامة للمنظمة وتعديل ميثاقها من اجل مواجهة التحديات التي ت تعرض لها الدول الافريقية ومواكبة التغيرات السريعة التي يشهدها العالم^(١).

كلف تضييف ليبيريا لاجتماعات القمة الافريقية الحكومة اكثر من (١٠٠) مليون دولار، إذ عملت الحكومة الليبيرية على بناء قاعات كبيرة خصصت لفعاليات اجتماعات القمة، فضلاً عن بناء العديد من الوحدات السكنية لاستقبال الوفود المشاركة في القمة، كما خصصت الحكومة الليبيرية اموالاً طائلة لطباعة لوحات لصور رؤساء الدول الافريقية وتوزيعها على شوارع منروفيا وصولاً الى قاعات المؤتمر، الأمر الذي أرهق ميزانية الدولة في وقت كانت فيه البلاد بأمس الحاجة لهذه الاموال للنهوض ببنيةتها التحتية وتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها بدلاً من انفاق هذه المبالغ الكبيرة على مؤتمر لم يسهم في تلبية الاحتياجات الاساسية للبلاد^(٢).

لم يمض وقت طويل على انتهاء اجتماعات القمة الافريقية التي شدد الرئيس تولبرت خلالها على حقوق الانسان حتى اقدمت الحكومة الليبيرية في ايلول عام ١٩٧٩، على تشديد قبضتها على المعارضة السياسية وخنق الحريات الاساسية للمواطنين واغلاق الصحف المعارضة لتوجهات الحكومة بدعوى التحرير من العنف، واقدمت على تشديد الرقابة على اساتذة الجامعات، ثم استحدثت الحكومة وزارة للأمن القومي تعمل بصلاحيات استثنائية، وتمثل مهامها بتقديم المشورة بشأن الامن القومي بشكل مباشر للرئيس تولبرت، وسن مجلس النواب في تشرين الاول عام ١٩٧٩، قانون العمل الذي نص على محاكمة العمال المسؤولين عن الاضطرابات

(١) احمد يوسف، مؤتمر منروفيا وتطور منظمة الوحدة الافريقية، السياسة الدولية (مجلة)، العدد ٢٧، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٣٧.

(٢) Timothy D. Nevin, op . cit., p.45

التي تنشأ في المعامل والمصانع والمزارع، وتكتلif مرؤوسيهم بمراقبة العمال والابلاغ عن اي عمل غير قانوني، وحدد القانون عقوبة الطرد من العمل حال ثبوت تورط اي عامل في تحريض العمال على الاضطرابات^(١).

بعد انتهاء مؤتمر القمة الافريقية عاد الصراع بين الحكومة الليبيرية وقوى المعارضة الى الواجهة بعد قرار عاموس سوير في تشرين الاول عام ١٩٧٩، الترشح لمصب رئيس بلدية منروفيا مرشحًا مستقلًا منافسًا لمرشح حزب ترو ويع شو تشو هورتون (Chu Chu Horton)، وعلى الرغم من التهديدات التي تعرض لها بالسجن في حال ترشحه اصر عاموس سوير على الترشح قائلاً: "لقد كنا ننتظر لمدة مائة وخمسين عاماً لإنصافنا"، الامر الذي زاد من التوترات السياسية في البلاد^(٢)، وازاء ذلك قدم الرئيس تولبرت طلباً الى مجلس النواب اقتراح فيه أن يقتصر التصويت في الانتخابات البلدية المقرر اجراؤها في تشرين الثاني عام ١٩٧٩، على مالكي العقارات الذي تم ايقاف العمل به بعد صدور قانون الحكم غير المباشر من ادارة توبمان، في خطوة من تولبرت لإبعاد عاموس سوير عن الانتخابات، فنال مقترح تولبرت اغلبية مجلس النواب الذي يسيطر عليه حزب ترو ويع، الامر الذي ولد موجة من الاستياء والغضب بين صفوف الشعب الليبيري بعامة واحزاب المعارضة تحديداً^(٣).

طالبت احزاب المعارضة المتمثلة بحركة العدالة في افريقيا والحزب التقدمي الليبيري بتنفيذ جميع الاجراءات القانونية التي تم العمل بها في الانتخابات الرئاسية وتطبيقها في الانتخابات البلدية، كتسجيل وتمثيل احزاب المعارضة في لجنة الانتخابات، وطالبت كذلك بضرورة وجود مراقبين دوليين وإجراء عملية العد والفرز اليدوي بشكل علني^(٤)، الامر الذي دفع تولبرت في الخامس عشر من تشرين

(1) Harold D Nelson, op . cit., P.p. 67, 281.

(2) Quoted in: James Clement , op . cit., p.93.

(3) عبد الرزاق مطلوك الفهد، المصدر السابق، ص ٤٨.

(4) Amos Sawyer author, op . cit., p.293.

الاول عام ١٩٧٩ ، الى تأجيل الانتخابات البلدية في منروفيا الى شهر حزيران من عام ١٩٨٠ ، كما نجح تولبرت في الحصول على موافقة مجلس النواب على إلغاء التعديل الدستوري الذي كان ينص على شرط الملكية للمشاركة في الانتخابات ، بغية السماح لأكبر عدد من السكان للمشاركة في الانتخابات^(١) .

وبغية تحجيم دور الاحزاب المعارضة ، وجهت الحكومة الليبيرية تهـماً متعددة للحزب التقدمي الليبيري ، إذ صرحت الحكومة بأن الحزب التقدمي الليبيري يخطط لاغتيال الرئيس وعدد من المسؤولين الحكوميين وتفجير بعض الوزارات وعدد من الدوائر الحكومية ، في خطوة من الحكومة الليبيرية لإبعاد الحزب التقدمي الليبيري من تقاديم نفسه بديلاً للحزب الحاكم في الانتخابات البلدية والانتخابات الرئاسية^(٢) .

لم تستسلم المعارضة للإجراءات الحكومية ، فقد قدم الحزب التقدمي الليبيري برئاسة مايثوز طلباً الى وزارة العدل في الاول من كانون الثاني عام ١٩٨٠ ، بإعادة نشاط الحزب تحت اسم حزب الشعب التقدمي (Progressive People's Party) ، طبقاً للدستور الليبيري ، إذ لم يكن هنالك اي قانون يحظر عمل الاحزاب السياسية في ليبيريا^(٣) ، الا ان طلب تشكيل الحزب جوبه بالرفض من مسؤولي وزارة العدل بحجة عدم نضوج أعضائه سياسياً ، فلنجأ الحزب التقدمي الليبيري الى التهديد بإعادة المظاهرات في منروفيا الامر الذي ادى الى عدول مسؤولي وزارة العدل عن قرارهم^(٤) ، واجازة الحزب في الثامن من كانون الثاني عام ١٩٨٠ ، وتظاهر تولبرت ومسؤولي حزب ترو ويع بأن الهدف من اجازة الحزب انها جاء من اجل توسيع المشاركة في الحياة السياسية ، في خطوة من الرئيس تولبرت لإظهار نفسه بمظهر الرئيس الديمقراطي

(1) Harold D Nelson, op . cit., p.75.

(2) هشام سيد ابو سريع ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

(3) Harold D Nelson, op . cit., p.68.

(4) James Clement , op . cit., p.193.

الذي يسمح للأحزاب السياسية بممارسة نشاطاتها السياسية في ليبيريا^(١).

بعد الاعتراف الرسمي بحزب الشعب التقدمي بدأ التوترات السياسية بالظهور مجددًا في ليبيريا. ففي السابع من اذار من عام ١٩٨٠، استجاب أعضاء الحزب المعارض لنداء زعيمهم مايثيوز بالتجمع في مقر الحزب بالعاصمة منروفيا وقدر عدد الحاضرين بـ (٦٠٠) عضو، وخلال التجمع خطب مايثيوز بالحاضرين منوهاً إلى ضرورة ارساء اسس الديمocratie في ليبيريا وانهاء حكم الحزب الواحد الذي جثم على صدور الليبيرين منذ الاستقلال بحسب وصف مايثيوز، ودعا الأخير الجماهير الحاضرة للتوجه إلى القصر التنفيذي للقاء الرئيس تولبرت ومطالبته باستقالة حكومته وتشكيل حكومة ائتلافية، ولما علم مايثيوز بعدم وجود الرئيس بالقصر التنفيذي دعا الجماهير إلى اعلان الاضراب العام في حال رفض الرئيس تولبرت واعضاء حكومته الاستقالة^(٢).

رفضت الحكومة الليبيرية مطالب حزب الشعب التقدمي المعارض واصفة مطالبه بالطفولية والسطحية، ودعا الرئيس تولبرت في العاشر من اذار عام ١٩٨٠، إلى عقد اجتماع مشترك لمجلسى الوزراء والنواب، وألقى خطاباً نوه فيه إلى الاحداث التي مرت بها ليبيريا، واصفًا مطالب حزب الشعب التقدمي بالشيطانية داعيًا إلى التصدي لها بقوة كونها تهدى لإعادة الفوضى في البلاد، ووصف التجمعات الليلية امام القصر التنفيذي والمنشآت الحكومية الاستراتيجية بانها تجمعات تخريبية لا تسعى للحوار مع الحكومة، وامام تنامي قوى المعارضة اعلنت الحكومة الليبيرية في الثامن والعشرين من اذار عام ١٩٨٠، حظر حزب الشعب التقدمي بقرار مشترك من مجلسى النواب والشيوخ، واصدرت الحكومة اوامر القاء قبض بحق اعضائه بتهمة الخيانة بموجب قانون الفتنة^(٣)، فشنّت الحكومة بناء على ذلك حملة اعتقالات بحق عدد

(1) The New York Times, No. 44552, United States of America, 13/4/1980.

(2) James Clement , op . cit., p.193.

(3) Jerome J Verdier, op. cit., p.108.

كبير من مسؤولي الحزب بمن فيهم مايثوز و (٧٨) من انصاره بتهمة التآمر للإطاحة بالحكومة^(١)، وأعلنت وزارة العدل في نيسان عام ١٩٨٠، عن تقديمها مكافأة مالية تتراوح بين (٢٥٠٠ - ١٥٠٠) دولار لكل شخص يستطيع القاء القبض على المتهمنين الذين فروا من قبضة العدالة من اعضاء حزب الشعب التقدمي، فقد استغلت الحكومة الليبيرية تجدد الاضطرابات للقضاء على المعارضة السياسية في البلاد^(٢).

بعد حملة الاعتقالات التي شملت أعضاء حزب الشعب التقدمي، بدأ المواطنون الليبيريون يتناقلون اشاعة مفادها عزم الحكومة استغلال الذكرى السنوية لمظاهرات الرابع عشر من نيسان لتقديم اعضاء حزب الشعب التقدمي للمحاكمة واعدامهم في اليوم نفسه الذي بدأت فيه المظاهرات. وما زاد من شكوك الليبيرين انتشار الشائعات في جميع انحاء البلاد في وقت لم يصدر عن الحكومة اي بيان بتأكيد تلك الشائعات أو رفضها، الامر الذي مهد لاضطرابات خطيرة على الساحة السياسية في البلاد^(٣).

يتضح مما سبق ان تولبرت اتبع الخطوات نفسها التي اتباعها اسلافه فيما يتعلق بانتهاك حقوق الانسان وسلطته الديكتاتورية التي منعت جميع اشكال التعبير عن الرأي في البلاد، فضلاً عن، منعه اي نشاط سياسي ديمقراطي حقيقي في ليبيريا على الرغم من اعلاناته المتكررة بتسامحه مع المعارضة وسماحه بالتجددية الحزبية كانت حبرًا على ورق غير قابلة للتطبيق، الامر الذي جلب عليه نقمة الشعب الليبي، لاسيما، سكان البلاد الاصليون الذين تم استبعادهم من أي مشاركة فاعلة في الحياة العامة، فمهدت الاجراءات القمعية للحكومة لنمو معارضة خطيرة سيقدر لها تغير الموازين السياسية في ليبيريا.

(1) Washington Post, No.101 , Washington, 15/3/1980.

(2) A.Sesay, Le coup État du Liberia Facteurs internes et effets régionaux, Plural Societies, II automne 1980, p.95.

(3) Jerome J Verdier, op. cit., p.108.

ـ انقلاب الثاني عشر من نيسان ١٩٨٠.

خلفت السياسات التي اتبعها تولبرت على الصعيدين الداخلي والخارجي موجة استياء شعبي تمثل بمظاهرات حاشدة نددت بسياسة الحكومة وفسحت المجال امام المؤسسة العسكرية للتدخل في الشؤون السياسية الليبيرية عبر القيام بانقلاب عسكري في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٠، وتكمّن خلف الانقلاب عوامل متعددة تمثلت بالآتي:

١- العوامل السياسية: عدّت العوامل السياسية من اهم العوامل التي ادت الى اسقاط حكومة تولبرت، إذ بلغ الاستياء الشعبي ذروته بسبب هيمنة طبقة الامريكيين - الليبيريين المتمثلة بحزب ترو ويع على القرار السياسي في ليبيريا لأكثر من قرن ونصف القرن من الزمن، فضلاً عن، اتساع الفجوة بين طبقة الامريكيين - الليبيريين والسكان الاصليين على الرغم من الحملات الاصلاحية التي شرعت بها الحكومات الليبيرية السابقة، بما فيها حكومة تولبرت^(١). فهيمنة طبقة الامريكيين - الليبيريين وحزبهما الحاكم بقيت دون تغيير واستمرت حكومة تولبرت بالتضييق على الاحزاب السياسية ومنعهم من المشاركة السياسية، الامر الذي دفع السكان الاصليين الى تشكيل تنظيمات سرية داخل البلاد وخارجها بسبب سياسة التهميش والقمع التي مورست ضدهم فمقررات سياسة التوحيد بقيت حبراً على ورق وهيمنت طبقة الامريكيين - الليبيريين على المراكز العليا في البلاد والامتيازات التي كانت تتمتع بها، أدت الى انتفاضة ضد الوضع القائم في نهاية السبعينيات كان الهدف منها القضاء على الفساد والاستغلال وانهاء حكم الحزب الواحد^(٢).

كانت السلطة السياسية في ليبيريا تفتقر الى عامل التوازن ففي ظل هيمنة طبقة الامريكيين - الليبيريين على المؤسسات السياسية في البلاد فقد تولبرت قدرته على

(١) عباس رشدي العماري، المصدر السابق، ص ١٤٠.

(٢) محمد عبود الفرج، المصدر السابق، ص ٢٤٣.

الشرع بأي تغيير سياسي حقيقي، لأن طبقة الامريكيين - الليبيين كانت ترى في اية حركة اصلاحية خطراً على مكانتها وامتيازاتها التي ورثتها منذ تأسيس الجمهورية الليبيرية^(١)، الامر الذي عرض حكومة تولبرت الى نكسة قوية في اول اختبار حقيقي لها تمثل بعجزها عن احتواء موجة المظاهرات المطالبة بالإصلاح واستعانتها بقوى خارجية لقمع ابناء شعبها، الامر الذي افقدها شرعيتها. وما زاد الامر تعقيداً اقدام حكومة تولبرت على اعتقال عدد كبير من المعارضين في اذار عام ١٩٨٠، وانتشار الشائعات بعزم الحكومة على اعدام معارضيها في الذكرى السنوية الاولى للمظاهرات الشعبية^(٢).

٢- العوامل الاقتصادية: اسهمت العوامل الاقتصادية اسهاماً فاعلاً في تأجيج موجة الغضب الشعبي في ليبيريا لتكون سبباً مهماً من اسباب الانقلاب. فالاقتصاد الليبيري كان يعني من ضعف حاد بسبب الازمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد، لاسيما، نهاية عقد السبعينيات، بسبب الفساد الذي دب في المؤسسات الحكومية كافة فانعكس الضعف الاقتصادي على المستويات المعيشية لفئات الدخل المحدود من المهنيين والعمال وال فلاحين الذين كانوا يمثلون الطيف الاوسع للشعب الليبي، التي اقتلتها السياسات الحكومية المتمثلة برفع اسعار الارز في محاولة منها للتخلص من اعبائها المالية، مما تسبب بأزمة سياسية عميقة على الرغم من تراجع الحكومة عن قرارها بعد موجة الغضب الشعبي ضد إجراءاتها الاقتصادية التي تسببت في تشويه صورة الحكومة داخلياً وخارجياً بعد حملة القمع التي قامت بها الحكومة ضد شعب عانى اغلب سكانه من سوء الظروف المعيشية في ظل تفشي البطالة بين الشباب الليبي إذ بلغ عدد العاطلين في منروفيا وحدها (١٥٠٠٠) عاطل عن العمل^(٣).

ويعزو عدد من الباحثين انهيار الاقتصاد الليبيري الى أن سياسات الحكومة

(1) A.Sesay, op. cit., p.95.

(2) محمد عبود الفرج، المصدر السابق، ص ٢٤٤.

(3) محمد عبود الفرج، المصدر السابق، ص ٢٤٥-٢٤٦.

في التعامل مع قطاع الاستثمار الاجنبي في البلاد فليبيريا كانت تفوق بشكل كبير دول غرب افريقيا في هذا المجال باستثناء نيجيريا ودولة جنوب افريقيا إذ قدر عدد الشركات الاجنبية العاملة في البلاد (٢٧٠) شركة تجارية مسجلة لدى وزارة التجارة منها (٢٠٠) شركة مملوكة لرأس المال الاجنبي متمثلة بشركات التعدين والمطاط والاخشاب، وشكلت منتجاتها النسبة الاكبر من تبادلات ليبيريا التجارية مع العالم الخارجي^(١)، وبسبب سياسات الاعفاءات الحكومية زادت الشركات من انتاجها ليفوق الطلب العالمي، الامر الذي تسبب في ازدياد معدلات التضخم في ليبيريا بعد انخفاض الطلب على الحديد والمطاط الذي يمثل المورد الاقتصادي الرئيس للحكومة الليبيرية وتسببها بأزمة ديون خانقة ادخلت البلاد في نفق مظلم^(٢). وعلى الرغم من الازمة الاقتصادية التي مرت بها ليبيريا والديون الخارجية التي انفلت كاهل البلاد، استمرت حكومة تولبرت في إنفاق الاموال على امور ثانوية كان بإمكانها تجنبها كتضييف مؤتمر القمة الافريقية السادس عشر التي كلفت الحكومة ما يربو على (١٠٠) مليون دولار^(٣).

يمكن القول إن العوامل الاقتصادية المتمثلة بفساد الطبقة الحاكمة وسوء توزيع موارد البلاد وتردي الاحوال المعيشية لغالبية السكان الليبيريين، شكلت أهمية موازية لأهمية العوامل السياسية التي ادت إلى انقلاب الثاني عشر من نيسان ١٩٨٠.

٣- العوامل الاجتماعية: سعى تولبرت لتحقيق اصلاحات اجتماعية في ليبيريا على مدار سنوات حكمه إلا أنه فشل في احداث تغيير حقيقي في الواقع الاجتماعي

(1) Andrew Osei Asibey, op . cit., p.392.

(2) A.Sesay, op . cit., p.94.

(3) Robert Quiminee, Liberia, its Poverty Recovery Strategies and Failures, and why Its Pro poor Agenda will Fail if Lacked Future Perspectives The Quest for Economic Reform and Liberation 1871 – 2017, Monrovia, Liberia, N.D, p.12.

لليبيين. فعلى الرغم من اهتمام تولبرت بالتعليم، هيمن الفقر والتخلف والجهل على غالبية السكان، لاسيما، سكان البلاد الأصليون^(١)، فنبه التفاوت الاجتماعي عدداً من الذين تلقوا التعليم من ابناء السكان الأصليين الى ضرورة المطالبة بحقوقهم المسلوبة، لاسيما، عدم المساواة الاجتماعية مع طبقة الامريكيين – الليبيين، فشرع الطلاب المتنورون بتحريض السكان على النظام السياسي متسائلين عن شرعية نظام يعاملهم كمواطنين من الدرجة الثانية لأكثر من قرن ونصف القرن، واصفين الاصلاحات الاجتماعية للحكومات المتعاقبة بأنه اصلاح خجول لا يمكن ان تسهم في القضاء على التفاوت الاجتماعي في البلاد^(٢).

وعلى الرغم من محاولات الحكومات الليبية المتعاقبة تطبيق سياسة التوحيد ودمج السكان الأصليين في الحياة العامة، استمرت هيمنة طبقة الامريكيين – الليبيين على مقدرات البلاد فقد تم تفضيلهم في الوظائف، فضلاً عن، احتكارهم للمناصب العليا في البلاد، وحصولهم على افضل الخدمات من مدارس ومستشفيات وطرق ومشاريع مياه في وقت كان يعاني سكان البلاد الأصليين في المناطق النائية من البلاد من الفقر وسوء الوضاع الصحي وانتشار الوبية، لاسيما، امراض الملاريا وفقر الدم (الانيميا) التي كانت تحدّد ارواح الالاف منهم، الامر الذي زاد من حدة الصراع الاجتماعي بين المجموعتين بسبب الاهمال الحكومي المتعمد للسكان الأصليين^(٣).

إثر تفاقم الصراع الاجتماعي والحرمان المادي والفقر المدقع للسكان الأصليين، نمت المجاميع اليسارية بين الطلاب والنقابات العمالية وال فلاحين واصحاب المهن الحرة وبعض اعضاء البرلمان وشروعها بمناولة الطبقة الحاكمة في البلاد^(٤). فالعمال

(1) Ibid., p. 11.

(2) A.Sesay, op . cit., p.95.

(3) محمد عبود الفرج، المصدر السابق، ص ٢٤٧.

(4) Andrew Osei Asibey, op . cit., p.399.

كانوا يعانون من سوء بيئة العمل وتدني الاجور وزيادة ساعات العمل من دون تعويض وانعدام العطل في ظل ارتفاع متطلبات المعيشة. فلإيجارات كانت تفوق دخل العامل الشهري، وتكلفة المواد الغذائية كانت مرتفعة جداً لا يستطيع اغلب العمال تحمل تكاليفها بعد انعدام اي دور حكومي في الرقابة على الاسعار، أما الوضع الصحي فكان هو الاخر يعاني من تدهور كبير بسبب الاهمال الحكومي الى الحد الذي زادت فيه نسبة الوفيات على نسبة الولادات في البلاد^(١).

٤- العوامل العسكرية: أبدى الرئيس تولبرت في بداية حكمه اهتماماً منقطع النظير بالمؤسسة العسكرية الليبيرية، كونها أهم مؤسسات الدولة وتشكل العمود الفقري لنظام الحكم، وعلى الرغم من اهتمام تولبرت بالمؤسسة العسكرية بقيت تعاني من الاهمال المتمثل بانخفاض المرتبات، وانعدام التسليح الحديث، إذ اعتمد الجيش الليبيري على السلاح القديم على وفق صفقات التسليح بموجب اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن، قلة الخبرة نتيجة لضعف التدريب، وعدم انصاف الجنود والمراتب من سكان البلاد الاصليين بالترقيات اسوة بالضباط من طبقة الامريكيين – الليبيريين، فانحاز الجيش الى الشعب في اول تحرك له للمطالبة بتوفير العيش الكرييم لجميع الليبيريين ودفع عدد من وحدات الجيش، لاسيما، صغار الضباط للانحياز إلى المعارضة ذات الميول اليسارية وبدأت بتشكيل تحالف مع حزب العدالة في افريقيا في بداية كانون الثاني عام ١٩٨٠، إثر نية الحكومة اعدام قادة المعارضة، التي وجهت لهم تهمة الخيانة في الرابع عشر من نيسان عام ١٩٨٠^(٢)، فتحالف إثر ذلك كل من حزبي العدالة في افريقيا وحزب الشعب التقدمي مع قادة الجيش، لاسيما، الرقيب توماس وي سين (Thomas Weh Syen)^(٣)

(1) Ibid., p.404.

(2) Lester S. Hyman, op . cit., p.22.

(3) توماس وي سين (١٩٥٢-١٩٨١) قائد عسكري ولد في مدينة كريباراي في مقاطعة سنوي، ثم انتقل مع والديه الى منروفيا وأكمل دراسته فيها، انضم الى صفوف الجيش الليبيري عام

للشروع بتنفيذ انقلاب عسكري على امل ان يؤدي الى تسلم الوطنين الحكم في ليبيريا وانهاء حكم حزب ترو ويع وطبقة الامريكيين - الليبيريين على حد سواء^(١).

ولغرض الشروع بالانقلاب قام حزب العدالة في افريقيا وحزب الشعب التقدمي في شباط عام ١٩٨٠، بتنظيم اجتماعات على شكل فصول دراسية في مدرسة ماركوس غارفي(Marcus Garvey) كان ظاهرها القضاء على الامية بين صفوف الجيش فيما كان المهد الاساسي منها زيادة معرفة الجنود والضباط بالتفاوت الذي يعني منه المجتمع الليبيري، في محاولة منها لتهيئة الاجواء ل القيام بالانقلاب العسكري^(٢).

يمكن القول إن التمييز بين الجنود والمراتب في الجيش الليبيري وقلة المرتبات دفع المؤسسة العسكرية للجنوح نحو احزاب المعارضة لتأسيس بذلك لظاهرة خطيرة تمثلت بتدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، وانصرافها عن حماية البلاد من التهديدات الخارجية، هدفها الاساسي الذي أنسست من اجله.

٥- العوامل الخارجية: ارتبطت حكومة تولبرت بعلاقات ودية مع اغلب الدول الافريقية والعالمية، لاسيما، الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية بسبب ارتباط ليبيريا بالمعونات الاقتصادية مع تلك الدول، مقابل علاقات غير ودية مع دول العسكر الشيوعي. فقد شهدت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي توترة حاداً بسبب

١٩٦٩، وتدرج في الرتب حتى اصبح رقياً اول عام ١٩٧٩، شارك في انقلاب الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٠، ثم شغل منصب نائب رئيس الجمهورية واتهم بالتخبط ل القيام بانقلاب عسكري عام ١٩٨١، فتم القاء القبض عليه واعدامه في العام نفسه. ينظر:

Elwood Dunn and Others, op . cit.,p.397.

(1) Stephen Ellis, The Mask of Anarchy, The Destruction of Liberia and the Religious Roots of an African Civil War, Hurst & Co Ltd, London ,2001, p.54.

(2) Timothy D. Nevin, op . cit., p.43.

طرد ثلاثة دبلوماسيين سوفيتين بعد المظاهرات التي شهدتها ليبيريا واتهام الحكومة الليبيرية للاتحاد السوفيتي بتأجيجها^(١).

وبسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عانت منها ليبيريا في نهاية عقد السبعينيات، التي تزامنت مع أزمة النفط العالمية والركود العالمي المتمثل بقلة الطلب على المطاط وخامات الحديد بسبب تراجع الاستهلاك العالمي وايقاف الولايات المتحدة الأمريكية لمساعداتها الاقتصادية للحكومة الليبيرية، ادى ذلك كله إلى ازدياد الديون الخارجية للحكومة التي بلغت اكثراً من (٧٠٠) مليون دولار، وتضاعف المدفوعات للفوائد السنوية للديون إلى اربعة اضعاف قيمتها الحقيقية، ومعاناة الميزان التجاري الليبيري من عجز قدره (١١٨) مليون دولار، مما اضطر الحكومة إلى تقديم طلب إلى صندوق النقد الدولي لمنحها المزيد من القروض^(٢).

وفي خطوة من الحكومة الليبيرية للتخلص من الضائقة الاقتصادية، وبغية حد الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم المزيد من المعونات الاقتصادية، بدأ تولبرت بالتلويح بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي، وتطور الامر إلى حدوث توتر مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد عدم سماح الحكومة الليبيرية لقوات الاتساع السريع الأمريكية بالتزود بالوقود من مطار روبرتس فيلد الجوي، فبدأت تتوارد إثر ذلك شائعات من وكالة المخابرات الأمريكية بمحاولة انقلاب عسكري على الحكومة الليبيرية^(٣)، وشروع الولايات المتحدة بالبحث عن بدليل لتولبرت، وما عزز من تلك الشائعات

(1) Abiodun Alao and others, op . cit., p.19.

(2) Central Intelligence Agency, Liberia: Difficult Passage Ahead , An Intelligence Assessment, American Analysis. It was coordinated with the Directorate of Operations and the National Intelligence Council. Comments and queries are welcome and may be addressed to the Chief, West-East Africa Division, ALA, 15 May 1983, P.p.1-2.

(3) Stephen Ellis, op . cit., p.5.

سحب الولايات المتحدة الأمريكية دعمها للرئيس تولبرت، الامر الذي شجع احزاب المعارضة اليسارية على استغلال الفرصة والعمل على الاطاحة بالحكومة^(١).

كان الرئيس تولبرت في مساء الحادي عشر من نيسان عام ١٩٨٠ ، منهنّما بالعمل مع مستشاريه في القصر التنفيذي بالعاصمة منوفيا لتدارس المشاكل والتحديات التي تواجه الحكومة قبيل ساعات قليلة من الانقلاب العسكري ، وبعد انتهاء الاجتماع ذهب تولبرت الى الطابق الثامن حيث يسكن هو وعائلته ، وفي تلك الاثناء بدأ عدد من الجنود بالتجمع في الباحة الخارجية للقصر التنفيذي من جانب الشاطئ مستغلين انسحاب وحدات الجيش الغيني ، بهدف الاطاحة بالحكومة فاقتحمت القوة المهاجمة القصر التنفيذي بمجموعتين^(٢) ، اوكلت مهمة المجموعة الاولى للرقيب صمويل دو(Samuel Doe)^(٣) ، بمعية سبعة عشر مجندًا من الجنود والمراقب جميعهم من سكان البلاد الاصليين بعملية باقتحام القصر^(٤) ، أما المجموعة الثانية فقد بقيت خارج القصر بهدف توفير الحماية للقوة المقتحة في حال مهاجمتها من القوة المسؤولة عن حماية القصر ، إذ قامت بدس بعض رجالها بين الحماية ، الامر الذي سهل عليهم اقتحام مستودعات الاسلحة بعد مbagatة حراس القصر الذين لم يكونوا مستعدين لأمر كهذا ، ليتّهي بهم الامر اسرى بيد القوة المهاجمة ، وقام المهاجمون بعد

(1) Lester S. Hyman, op . cit., p.23.

(2) James Clement , op . cit., p.197.

(3) صمويل دو (١٩٥٠-١٩٩٠) ولد في مقاطعة غرانججيد، يتميّز الى قبيلة الكران، أكمل دراسته الابتدائية عام ١٩٦٧ ، ثم دخل الى السلك العسكري ليكمل دوراته التدريبية عام ١٩٧٠ ، رقي الى رتبة رقيب اول عام ١٩٧٣ ، قام بانقلاب ضد حكومة تولبرت وتسليم الحكم وبذلك يعد أول رئيس دولة من مواليد ليبيريا ، بعد قيام الحرب الاهلية الليبيرية عام ١٩٨٩ ، بقي صمويل دو يقاتل الجماعات المتناحرة حتى قتل في التاسع من ايلول عام ١٩٩٠ . ينظر: Elwood Dunn and Others, op . cit.,P.p.162-163.

(4) National Security Council, Secret, Senior Interagency Group, No. 36, Washington DC, June 16, 1983, p.9.

ذلك بقطع جميع خطوط الهاتف لمنع بذلك الاستنجاد بالش肯ات القرية وألقت القبض على سائق الرئيس تولبرت الذي ارشدهم الى مكان اقامته في الطابق الثامن من القصر التنفيذي^(١).

بدأت عملية الاقتحام في تمام الساعة الثانية عشرة من صباح يوم الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٠^(٢)، فحاول الرئيس تولبرت التفاوض مع القوة المهاجمة وعرض عليهم حقيبة تحتوي على مبلغ كبير من الدولارات مقابل السماح له بالهروب، لكن القوة المهاجمة رفضت عرض تولبرت الذي هم بالهروب، الامر الذي اضطر القوة المهاجمة الى اطلاق النار عليه واردته قتيلاً على الفور بعد ان اصابته بثلاث اطلاقات نارية في منطقة الرأس^(٣)، وتم بعد ذلك اعتقال زوجته فكتوريا (Victoria) التي اودعت في السجن^(٤).

أعلن المهاجمون بقيادة الرقيب دو في الساعة السابعة من صباح يوم الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٠، عبر الاذاعة الوطنية عن استيلائهم على السلطة في البلاد^(٥)، وسقوط حكومة تولبرت وحزبه الحاكم الذي جثم على صدور الليبيريين لمدة (١٣٣) عاماً^(٦)، وتشكيل مجلس عسكري اطلق عليه اسم مجلس الخلاص الشعبي (PRC)، والذي يعرف اختصاراً باسم (Peoples Redemption Council)

(1) James Clement , op . cit., p.197.

(2) NSC., Secret, Senior Interagency Group, No. 36, National Security Council, Washington DC, June 16, 1983, p.9.

(3) Jerome J Verdier, op. cit., p.112.

(4) Washington Post, No.136 , Washington, 19/4/1980.

(5) محمد عبود الفرج، المصدر السابق، ص ٢٥١.

(6) NSC., Secret, Senior Interagency Group, No. 36, National Security Council, Washington DC, June 16, 1983, p.9.

واعلن أن الجيش سيكون مسؤولاً عن ادارة الدولة لغاية وضع الترتيب المناسب^(١)، واعلن عن فرض حظر للتجوال خلال الايام الاولى للانقلاب^(٢). وفي رسالة موجهة الى الشعب الليبي أعلن عن الاسباب التي دفعت المؤسسة العسكرية للقيام بالانقلاب، فصرح بان عملية الانقلاب تمت بالنيابة عن سكان البلاد الاصليين لتحريرهم من الظلم وعدم المساواة، ثم اردف قائلاً: " ان الانقلاب لا يخل جميع مشاكلنا لكنه يعطينا فرصة لبناء دولة واحدة تضم جميع الليبيين دون تمييز بين السكان الاصليين وطبقة الامريكيين - الليبيين"^(٣).

كانت اولى مهام قائد الانقلاب صمويل دو الافراج عن المعتقلين السياسيين، لاسيما، اعضاء حزب الشعب التقدمي المعارض لحكومة تولبرت^(٤)، ثم شرع الانقلابيون بعد ذلك بتوجيهه بعض وحدات الجيش الى حدود البلاد خشية من قيام انقلاب مضاد بناء على طلب مهندس الانقلاب توماس كويونكا (Thomas Quiwonkpa)^(٥)، الذي رقي الى رتبة عميد وتولىته القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية، فأعطى الاخير اوامره باعتقال جميع اعضاء حكومة تولبرت، واغلاق جميع المنافذ الحدودية للبلاد، وايقاف الرحلات الجوية، بهدف قطع

(١) Washington Post, No. 132, Washington, 15/4/1980؛ الاهرام، العدد ٩٢٠، ٣٤٠.

القاهرة، ٤/١٥/١٩٨٠

(2) Juliun Emka Okolo, , op . cit., p.155.

(٣) مقتبس في: هشام سيد ابو سريع، المصدر السابق، ص ١١٨.

(4) Juliun Emka Okolo, , op . cit., p.155.

(٥) توماس كويونكا (١٩٥٥-١٩٨٥) قائد عسكري ولد في مدينة زورلاي في مقاطعة نيمبا، اكمل تعليمه المبكر فيها ثم انضم الى صفوف الجيش الليبي عام ١٩٧١، وتلقى تدريياته الاساسية في اكاديمية توبهان العسكرية. شارك في انقلاب عام ١٩٨٠، وحظي بشعبية كبيرة بين الجنود ليتم عزله عام ١٩٨٣ ، وخوفاً من بطش الرئيس دو فر الى الولايات المتحدة ثم عاد الى ليبيريا وقد انقلاباً عسكرياً فاشلاً اعدم إثره في تشرين الثاني عام ١٩٨٥ . ينظر:

Elwood Dunn and Others, op . cit.,p.352.

طريق الهروب امام مسؤولي الحكومة السابقة الى خارج البلاد، فتم إثر ذلك اعتقال (١٠٠) من كبار المسؤولين في الدولة من بينهم وزراء واعضاء مجلس النواب^(١)، وتم توجيهه تهمة الخيانة والفساد بحقهم، ولم ينج من حملة الاعتقالات تلك سوى نائب رئيس الجمهورية بيني وارتير (Penny Warter) الذي كان في الولايات المتحدة الامريكية بمهمة رسمية عند وقوع الانقلاب^(٢)، ليتقدم بعد ذلك بطلب لجوء الى دولة ساحل العاج^(٣)، التي وافقت على طلبه شريطة عدم ممارسة اي عمل تحريضي ضد الحكم العسكري في ليبيريا^(٤).

كانت العاصمة منروفيا الاكثر تضررًا من بين المدن الليبيرية إبان عملية الانقلاب لأنها كانت مسرحًا للعمليات. ففي صبيحة يوم الانقلاب قام عدد من الجنود غير المنضبدين بإطلاق النار بشكل عشوائي على منازل المسؤولين ومقرات الشركات التجارية والمحال التي تعود ملكيتها الى طبقة الامريكيين - الليبيريين، وحدثت عمليات دموية تمثلت بحملة قتل واسعة النطاق بحق طبقة الامريكيين - الليبيريين وما ساعد على ذلك الا وامر التي تلقاها الجنود من دو بعدم الامتثال لا وامر

(1) Washington Post, No. 132 , Washington, 15/4/1980

(٢) Los Angeles Times, No/no, California, 13/4/1980 . وعلى الموقع الالكتروني [/https://www.latimes.com](https://www.latimes.com)

(٣) ساحل العاج: جمهورية افريقية تقع على الساحل الغربي لإفريقيا وعاصمتها يا موسوكرو، لكن معظم المكاتب الحكومية موجودة في أبيدجان، اسمها الحقيقي كوت ديفوار والذي يعني (ساحل العاج) نسبة الى تجارة انياب الافيال التي كانت رائجة فيها. تشتهر ساحل العاج في الحدود مع ليبيريا وغينيا ومالى وبوركينا فاسو وغانا، ويقع المحيط الأطلسي إلى الجنوب منها، وصل الاوربيون إليها في القرن الخامس عشر الميلادي وفي عام ١٨٩٣ خضعت للاستعمار الفرنسي، حصلت على استقلالها عام ١٩٦٠ . ينظر:

Britannica Student Encyclopedia, p. 204.

(4) A.Sesay, op . cit., p.106.

الضباط القدماء مما ادى الى شيوع الفوضى في منروفيا^(١)، ولم يقتصر الامر على الجنود فقد عمت منروفيا موجة من النهب والسلب لممتلكات المسؤولين والتجار المتممين الى طبقة الامريكيين - الليبيريين من المواطنين^(٢).

اما ردة الفعل الشعبية على الانقلاب، فقد عم ابتهاج غير مسبوق في ليبيريا لتخليصهم من نظام لا يتوانى عن قتل شعبه لذلك التمسك بالسلطة. فعلى الرغم من فرض حظر التجوال خرجت مجاميع غفيرة من الشعب الليبيري الى الشوارع في كرنفال احتفائي مرحب بالانقلاب، ولم تقتصر نشوة نجاح الانقلاب على الداخل فقط بل عم الابتهاج لدى الليبيريين في الخارج، وقام العشرات من اعضاء حزب الشعب في الولايات المتحدة الامريكية بالتوجه الى مقر القنصلية الليبيرية في نيويورك بتوجيهه من قادة الانقلاب بهدف حماية ممتلكاتها من اي تخريب متعمد من انصار تولبرت، لاسيما، السجلات الحكومية المهمة^(٣).

لم يكن صمويل دو ينوي إعادة الحكم المدني الى ليبيريا عن طريق انتخابات حرة، فقد شكل الانقلابيون في اعقاب نجاح عملية الانقلاب مجلساً عسكرياً بديلاً عن حكومة تولبرت اطلقوا عليه اسم مجلس الخلاص الشعبي متكون من سبعة عشر ضابطاً من الضباط المشاركون في الانقلاب، ينتمي معظمهم الى قبائل (كران، وكرود، ودان) معلنين سيطرتهم على الحكم في البلاد وانتخاب صمويل دو رئيساً للمجلس بالأغلبية، واعلنوا أن تسلمهم للحكم انما جاء بسبب انتشار الفساد وفشل الحكومات

(1) Clifford Casper, op . cit., p.54; CIA., Liberia: Difficult Passage Ahead , An Intelligence Assessment, American Analysis. It was coordinated with the Directorate of Operations and the National Intelligence Council. Comments and queries are welcome and may be addressed to the Chief, West-East Africa Division, ALA, 15 May 1983,p. 6.

(2) Los Angeles Times, No/no, California, 13/4/1980.

(3) Clifford Casper, op . cit., p.55.

الليبيرية المتعاقبة في معالجة المشاكل التي تعاني منها ليبيريا وانتهاكها لحقوق الانسان^(١).

واجه مجلس الخلاص الشعبي في بداية تأسيسه مشكلة عدم شرعية في ادارة البلاد، فقد نصب نفسه بدليلاً عن حكومة تولبرت من دون تفويض من الشعب، فلجأ الى العنف لترسيخ نفسه بدليلاً عن الحكومة الديمقراطية التي كان يأمل الشعب الليبيري بتشكيلها في اعقاب الانقلاب. وبعد حملة الاعتقالات التي شملت مسؤولي الحكومة السابقة^(٢)، شرع مجلس الخلاص الشعبي بتشكيل محكمة عسكرية اجرت محاكمات صورية تم خلاها الحكم على ثلاثة عشر مسؤولاً بالإعدام رمياً بالرصاص بتهمة الخيانة والفساد^(٣)، وبعد مصادقة مجلس الخلاص الشعبي على الحكم نفذ حكم الاعدام في الثاني والعشرين من نيسان عام ١٩٨٠، على شواطئ منرو فيها بعد ان اقتيد المتهمون عراة في شوارع العاصمة ليتم بعد ذلك تعليقهم بالأعمدة واعدامهم اعداماً جاعياً امام انظر الشعب الليبيري والصحافة العالمية التي تمت دعوتها لنقل عملية الاعدام العلنية بحق وزراء حكومة تولبرت^(٤).

في اعقاب عملية الاعدامات اعلن صموئيل دو في الخامس والعشرين من نيسان عام ١٩٨٠، عن برنامج مجلس الخلاص الشعبي الذي جاء بحسب ما اعلن صموئيل دو لمعالجة الحكم اكثر من عملية الاطاحة بالسلطة. وفي رسالة موجهة الى الشعب الليبيري عبر الاذاعة الوطنية اعلن دو عن ايقاف العمل بالدستور الليبيري لعام ١٨٤٧، وحل البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ، والمجالس البلدية، معلنًا

(1) NSC., Secret, Senior Interagency Group, No. 36, National Security Council, Washington DC, June 16, 1983, p.10.

(2) Harold D Nelson, op . cit., p.218.

(3) F.R.U.S., 1977-1980, Volume XVII, Part 2, Telegram From the Embassy in Liberia to the Department of State, Monrovia, April 12, 1980, ... op . cit., p.162.

(4) الاهرام، العدد ٣٤١٠٠، القاهرة، ٢٣ / ٤ / ١٩٨٠.

كذلك عن تولي مجلس الخلاص الشعبي السلطتين التشريعية والتنفيذية في البلاد بمرسوم صادر من المجلس نفسه وحضر النشاط السياسي للأحزاب واعلان حالة الطوارئ في البلاد وفرض الأحكام العرفية بحق المخالفين والخارجين عن القانون، ثم اعلن دو عن اقالة جميع السفراء والقضاة ومديري الشركات الحكومية ومديري المقاطعات^(١). وبغية تكميم الافواه اعلن عن عدم شرعية الاضرابات والمظاهرات والعمل السياسي داخل الحرم الجامعي واغلاق جميع الصحف المحلية واعتقال محرريها ومصادرة ممتلكاتها^(٢).

بعد جملة القرارات التي اصدرها صمويل دو، شرع مجلس الخلاص الشعبي بالعمل على إعادة الهدوء وفرض الامن والاستقرار في البلاد، إذ قام المجلس بحملة اعتقالات شملت الجنود والمواطنين الذين قاموا بعمليات سلب ونهب ومارسة عملية الابتزاز ضد المواطنين تحت تهديد السلاح واعلن المجلس عن فرض حظر للتجوال من الساعة السادسة مساءً إلى السادسة صباحاً بغية السيطرة على الوضاع^(٣)، ثم قام صمويل دو بتعيين عدد من الضباط لفرض الامن في المناطق الريفية واعتقال اي تجمع معارض لسلطة المجلس^(٤)، واعطى اوامره إلى الضباط بإعدام اي شخص ثبت بحقه تهمة السلب والنهب من دون أية حاكمة^(٥).

بعد استقرار الوضاع في البلاد وجه مجلس الخلاص الشعبي الجيش بالانسحاب من المدن وعدم مضايقة السكان وازالة جميع الحواجز العسكرية التي وضعت إبان الانقلاب، ورفع حظر التجوال بعد انتهاء الحاجة له، الا ان ما نجح فيه الجيش في المجال الامني اخفق في المجال السياسي بسبب وصول عدد من الضباط غير

(1) Harold D Nelson, op . cit., p.218.

(2) Amos Sawyer author, op . cit., p.294.

(3) عبد الرزاق مطلوك الفهد، المصدر السابق، ص ٧٢.

(4) The New York Times, No. 44552, United States of America, 13/4/1980.

(5) Washington Post, No. 132 , Washington, 15/4/1980.

المتعلمين الى سدة ادارة شؤون البلاد السياسية^(١).

شكل مجلس الخلاص الشعبي حكومة ائتلافية ضمت مدنيين وعسكريين، لاسيما، حزب الشعب الليبيري، وحزب العدالة في افريقيا، وضمت الحكومة سبعة وزراء عسكريين، اما الوزراء المدنيون فقد كان ابرزهم ماشيوز وزير الخارجية، وتوجا تيوبونيه وزير للاقتصاد، وبوميا (Pomia) وزير للتربيه والتعليم، وبقي كل من غابرييل (Gabriel) في منصبه السابق وزير للأشغال، وتشياشيبو (Chiachibo) وزير للعدل، والفريد بالي (Alfred Bail) وزير للعمل والشباب لأنهم من أبناء البلاد الأصليين^(٢).

واجهت حكومة صمويل دو الائلافية مشاكل عده في بدايه تشكيلها، ابرزها محاربة الفساد المتمثل بالرشوة والمحسوبيه، وتحسين المستوى المعيشي للسكان، والعمل على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، وتحسين صورة الحكم العسكري في ليبيريا بالذات وفي افريقيا بعامة، والعمل على اعادة الحكم المدني للبلاد عن طريق تشرع قوانين جديدة تضمن اجراء انتخابات حرة ونزيهه في ليبيريا^(٣). ولغرض الشروع بالمهام الحكومية بصورة صحيحة تعهد صمويل دو امام حكومته الائلافية باحترام الملكية الخاصة وال العامة وطمأن المستثمرين الاجانب باحترام تعهدات الحكومة السابقة^(٤)، وأشار دو الى عدم تكرار اخطاء الحكومة السابقة المتمثلة بالقمع السياسي

(1) NSC., Secret, Senior Interagency Group, No. 36, National Security Council, Washington DC, June 16, 1983, p.10.

(2) F.R.U.S., 1977-1980, Volume XVII, Part 2, Memorandum From Gerald Funk of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski), No. 62, Washington, June 7, 1980, ... op .cit., p.187; ١١٩، المصدر السابق، ص

(3) محمد عبود الفرج، المصدر السابق، ص ٢٥١-٢٥٢.

(4) F.R.U.S., 1977-1980, Volume XVII, Part 2, Memorandum From Gerald

واضطهاد السكان الأصليين^(١).

ومن أجل اثبات صدق نوايا الحكومة قامت بتقليل التكاليف المعيشية التي ارهقت كاهل السكان عن طريق دعمها لأسعار الارز وغيرها من السلع الاستهلاكية، والغاء ضرائب الكوخ^(٢) (Hut Tax)، المفروضة لدى السكان، وزيادة مرتبات موظفي الحكومة ومضاعفة رواتب العسكريين^(٣).

وبغية الحفاظ على السلطة اتخذت الحكومة بإيعاز من دو قراراً بمضاعفة اعداد المجندين في الجيش من ثلاثة الالاف الى ستة الاف كان اغلبهم من ابناء قبيلة الكران التي يتتمي اليها صمويل دو، وعلى الرغم من الجهل الذي يعم اغلب افراد قبيلته، عمل دو على تسلیمهم مناصب حكومية مرموقة وعمل بمساعدة ابناء قبيلته على تصفية خصومه المناوئين لحكمه من المجموعات العرقية الاخرى، وعمل على تصفية مجلس الخلاص الشعبي وضباط الجيش من بقية الاعراق في ليبيريا عن طريق توجيه

Funk of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski), No. 62, Washington, June 7, 1980, ... op .cit., p.187.

(1) Harold D Nelson, op . cit., p.68.

(2) وهي ضريبة سنوية فرضتها الحكومة الليبيرية عام ١٩١٦ ، على جميع المناطق الداخلية بمقدار دولار على كل كوخ إذ يتعهد زعماء القبائل بجمع هذه الضريبة وتسلیمها لخزينة الدولة وشكلت هذه الضريبة مورداً مهماً من موارد الدولة. ينظر:

Elwood Dunn and Others, op . cit., p.229.

(3) CIA., Liberia: Difficult Passage Ahead , An Intelligence Assessment, American Analysis. It was coordinated with the Directorate of Operations and the National Intelligence Council. Comments and queries are welcome and may be addressed to the Chief, West- East Africa Division, ALA, 15 May 1983,p.3.

تهم جاهزة اليهم^(١)، الامر الذي ادى الى سيطرة قبيلة كران على المؤسسة العسكرية و مجلس الخلاص الشعبي على حد سواء^(٢).

الموقف الافريقي والدولي من انقلاب الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٠:

قوبل انقلاب صمويل دو وما نتج عنه بتربق وحدر من قبل معظم الدول الافريقية بعامة ودول جوار ليبيريا تحديداً، إذ ادرك قادة الدول الافريقية أن الانقلاب العسكري في ليبيريا جاء مكملاً لسلسلة الانقلابات التي شهدتها القارة الافريقية خلال العقدين الماضيين، وبعد تنفيذ نظام صمويل دو سلسلة الاعدامات بحق عدد من وزراء الحكومة السابقة امتصض اعضاء دول منظمة الوحدة الافريقية ورفضوا الاعتراف بالنظام العسكري الجديد في ليبيريا، باستثناء اثيوبيا وليبيا اللتين كانتا أولى الدول التي أعترفت بنظام الرئيس دو ثم اعقبتهما كوبا والاتحاد السوفيتي^(٣)، ويعود السبب في عدم اعتراف معظم دول منظمة الوحدة الافريقية بنظام دو الى ان تولرت كان يشغل منصب الرئيس الدوري لمنظمة الوحدة الافريقية فأثارت عملية اغتياله استياءً شديداً من أعضاء المنظمة، الذين رفضوا استقبال اي ممثل عن النظام العسكري في مؤتمراتها^(٤).

نتيجة لتوتر العلاقات الليبيرية مع منظمة الوحدة الافريقية، ارسل الرئيس دو رسالة اطمئنان اشار فيها الى ان حكومته ستوقف عمليات الاعدام وإلى رغبته بتطبيع العلاقات الليبيرية مع جميع الدول الافريقية، لاسيما، المجاورة منها، ثم اردف قائلاً: "من المؤسف حقاً أن المجتمع الدولي التزم الصمت عندما كان الفقراء في ليبيريا يقتلون

(١) هشام سيد ابو سريع، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(2) Peter Dennis, op . cit., p.4.

(3) A.Sesay, op . cit., p.61.

(٤) عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص ٥٧٥؛ عباس رشدي العماري، المصدر السابق، ص ٣٨١.

بعد بارد لأكثر من مائة عام، لاسيما في عهد حكومة تولبرت الفاسدة^(١).

مثل عدم الاعتراف الدولي بالنظام العسكري الجديد اهم مشاكل الحكومة على الصعيد الخارجي، فقد باتت ليبيريا دولة منبوذة من جيرانها فرئيس سيراليون سيكا ستيفنر (Siaka Stevens)^(٢)، أستاء وقام بتأجيل زيارته الى المانيا الغربية التي صادفت مع وقوع الانقلاب بحكم علاقته الودية مع تولبرت، وقام بارسال رسالة الى الحكومة العسكرية الليبيرية في السادس والعشرين من نيسان عام ١٩٨٠، اعرب فيها عن قلقه الكبير ازاء التطورات السياسية التي شهدتها ليبيريا مؤخراً، لاسيما، عمليات الاعدامات التي شملت وزراء حكومة تولبرت، أما ساحل العاج فحاولت عزل ليبيريا عن دول غرب افريقيا بالتعاون مع سيراليون فقد عبر رئيس ساحل العاج فيليكس اووفي بوانيي (Felix Houphouet Boigny)^(٣)، عن غضبه من قادة الانقلاب وما نتج عنه من اعدامات شملت وزراء الحكومة، لأن رئيس ساحل العاج كانت تربطه بدول تولبرت علاقات مصاورة، اما غينيا فكان موقفها اقل عدوانية تجاه حكومة الانقلاب، إذ بدأ الرئيس احمد سيكوتوري متعاطفاً مع القادة العسكريين الشباب

(١) Quoted in: Clifford Casper, op . cit., p.61.

(٢) سيكا ستيفنر (١٩٠٥-١٩٨٨) سياسي سيراليوني ولد في مدينة مويمبا، وأكمل دراسته الاولية فيها ثم انتقل الى مدينة فريتاون، انتخب عضواً في البرلمان للمرة (١٩٥٧-١٩٦٢) ثم انتخب رئيساً للبلدية فريتاون للمرة (١٩٦٦-١٩٦٢)، تولى وزارة المناجم في سيراليون، واصبح رئيساً للبلاد للمرة (١٩٧١-١٩٨٥). ينظر:

Frank J. Coppa, Encyclopedia of Modern Dictators: From Napoleon to the Present, New York, 2006, P.p.292-294.

(٣) فيليكس اووفي بوانيي (١٩٠٥-١٩٩٣) سياسي ايجواري ولد في مدينة باموسوكرو اكمل تعليمه الاولى فيها، شغل مناصب عدة إبان السيطرة الفرنسية على ساحل العاج، بعد استقلال بلاده عام ١٩٦٠، اصبح رئيساً لساحل العاج حتى وفاته عام ١٩٩٣. ينظر:

Kevin Shillington, Encyclopedia of African History 3-Volume Set, Volume3, Routledge, New York, 2005, p.652.

اليساريون منهم بشكل تحديداً، وعبر عن قناعة مفادها أن غينيا دولة صديقة للشعب الليبيري وليس لنظام الحكم، فيما تمثل موقف نيجيريا بالفزع من انباء اغتيال تولبرت واعدام وزرائه عادةً الامر انتهاكاً لحقوق الانسان معلنةً عن عدم اعترافها بالنظام الجديد الذي اطاح بالحكومة الشرعية لليبيريا، بينما صرحت سلطات لاغوس^(١)، بأن هذا الامر لا يشمل ليبيريا فقط بل جميع الدول الافريقية، لأن لاغوس اكتوت بنازير الحكم العسكري وتعرف جيداً ما سيخلفه هذا النوع من الانظمة^(٢).

رفضت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (Economic Community of West African States ECOWAS^(٣)) والتي تعرف اختصاراً بـ(nity of West African States) في ايار عام ١٩٨٠، حضور الرئيس الليبيري دو اجتماع قمة لومي في توغو بدعوة من الدول الاعضاء، لاسيما، نيجيريا. وبناء على ذلك تم انزال العلم الليبيري في قمة

(١) لاغوس: اكبر مدن النيجيرية تقع في جنوب غرب البلاد كانت عاصمة لنيجيريا خلال المدة (١٩٦٠-١٩٩١) عرفت باكتظاظها بالسكان إذ قدر عدد سكان لاغوس بحوالي ١,٣ مليون في عام ١٩٩٢، وبأكثر من ١٠ ملايين في عام ١٩٩٦، يستوطنها قبائل اليوروا والايوكو . ينظر :

M. Keith Booker, The Chinua Achebe Encyclopedia, Greenwood Press, Westport, Connecticut , London, 2003, p. 130.

(2) A.Sesay, op . cit., P. p.99-100.

(٣) الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا: منظمة سياسية – اقتصادية متعددة الاطراف تهدف الى تعزيز التكامل الاقتصادي والنمو المستدام والاستقرار السياسي والاقليمي لدول غرب افريقيا، نشأت بموجب معايدة لاغوس في الثامن عشر من ايار عام ١٩٧٥ ، تضم (١٥) عضواً وهم كل من بنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغامبيا وغانا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا وسيراليون وتوغو والرأس الاخضر، وتتكون بنيتها الهيكلية من الرئاسة ومجلس وزراء وبرلمان ومجلس اجتماعي واقتصادي ومحكمة عدل ومجلس وساطة والامانة التنفيذية. ينظر :

David A. Dieterle, Economics: The Definitive Encyclopedia from Theory to Practice, volumes 1, ABC-CLIO, The United States of America, 2017, p. 99.

لومي بهدف كسر معنويات النظام الليبي، لكن الرئيس دو تجاهل الرفض ووصل إلى توغو برفقة الرئيس احمد سيكوتوري بطائرته الخاصة^(١)، رغم عدم دعوته رسمياً. والأدهى من ذلك انه حضر اجتماع القمة بقيافته العسكرية حاملاً سلاحه الشخصي، فأثار تصرفه حقن جميع الوفود المشاركة الذين بادروه بعدم الاحترام، وصدر قرار في اختتام القمة مفاده أن اي عمل من شأنه اضفاء الشرعية على الحكم العسكري الليبي يعد مخاطرة وتشجيعاً للجيوش الافريقية في غرب افريقيا للقيام بالعمل نفسه، وتم طرده من الاجتماع^(٢).

ردت الحكومة الليبيرية بغضب على الطريقة المهينة التي عومل بها دو، وصرح وزير الاعلام في بيان له بأن نهج قادة الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا غير ودي، وأكد أن منع ليبيريا من ممارسة دورها كونها أحد اعضاء المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا يشكل انتهاكاً خطيراً للميثاق الاساسي للمجموعة الذي تم اقراره عام ١٩٧٥، ولذلك علقت ليبيريا جميع التزاماتها تجاه المجموعة حتى تتم اعادة هييتها بين الدول الافريقية واسترجاع حقوقها المسلوبة، كما اعلن عن سحب سفراء ليبيريا في سيراليون ونيجيريا وساحل العاج وطالب الحكومة النيجيرية بتخفيض بعثتها الدبلوماسية من (٢-٩) عضواً^(٣).

وفي حزيران من عام ١٩٨٠، بدأت لاغوس بالتحضير لاستضافة اجتماع وزراء خارجية الدول اعضاء منظمة الوحدة الافريقية في قمتها السابعة عشرة المقررة في توز، الامر الذي دفع وزير الخارجية الليبي مايثوز الى ان يعلن عن مشاركة بلاده في القمة، فرفضت الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية تصريحات مايثوز، كما رفضت نيجيريا هبوط الطائرة التي تقل مايثوز في مطاراتها لأن وجود مايثوز من شأنه ان يعرض نجاح المؤتمر للخطر، فضلاً عن، تجنب مغادرة الوفود المعادية لنظام

(1) Clifford Casper, op . cit., p.62.

(2) عبد الرزاق مطلوك الفهد، المصدر السابق، ص ٩٨.

(3) A.Sesay, op . cit.,p.98.

الحكم الليبيري^(١).

يتضح مما تقدم أن منع تمثيل ليبيريا في المنظمات السياسية والاقتصادية في لومي ولاغوس كان نابعاً من حرص الدول الأفريقية على عدم الاعتراف بحكومة الانقلاب العسكري التي عدوها خطراً على أنظمة الحكم عامة، فقد يكون الانقلاب مشجعاً للمؤسسات العسكرية في دول غرب إفريقيا على القيام بانقلاب مماثل، كما أن اصرار دول غرب إفريقيا على عدم الاعتراف بالنظام العسكري الليبيري كان نابعاً من العلاقات الجيدة التي كانت تربط حكومة تولبرت السابقة بسيراليون ونيجيريا وساحل العاج.

ان اصرار دول غرب إفريقيا على عدم الاعتراف بالحكومة الليبيرية له دوافعه فعلى الرغم من وعود الرئيس صمويل ذو للقيادة الافارقة بإيقاف حملة الاعدامات واعادة الحياة إلى طبيعتها في ليبيريا أقدمت القوات العسكرية الليبيرية في الرابع عشر من حزيران عام ١٩٨٠، على اقتحام السفارة الفرنسية في منروفيا بعد لجوء أدلوفس (Adlofs) نجل الرئيس تولبرت إليها^(٢) وبعد اعتقاله أجريت له محاكمة صورية حكمت عليه بالإعدام وتم اعدامه سراً^(٣).

قوبلت عملية اقتحام السفارة الفرنسية بغضب الحكومة الفرنسية التي قدمت مذكرة احتجاج للأمم المتحدة نتيجة انتهاء الحصانة الدبلوماسية للسفارة من قبل الجنود الليبيرين، الامر الذي أدخل العلاقات الفرنسية - الليبيرية في توتر كبير^(٤)، فقد تم استدعاء السفير الفرنسي في منروفيا من قبل الحكومة الليبيرية وابلغته على لسان وزير خارجيتها مايثوز بأن ايواء نجل الرئيس تولبرت في السفارة يتنافى مع

(1) A.Sesay, op . cit., p.100-101.

(2) الاهرام، العدد ٣٤١٥٤، القاهرة، ٦/٦/١٩٨٠.

(3) Clifford Casper, op . cit., p.71; Stephen Ellis, op . cit., p.54.

(4) Clifford Casper, op . cit., p.71.

وضع البعثة الدبلوماسي^(١).

اما الولايات المتحدة الامريكية فقد التزمت الصمت حيال ما كان يحدث في ليبيريا ولم تتدخل في الخلاف الفرنسي - الليبي، الا ان موقفها تحول في اب ١٩٨٠، الى التأييد الكامل للحكم العسكري في ليبيريا، وحصلت الحكومة الليبية على مساعدات اقتصادية كبيرة من الولايات المتحدة الامريكية بهدف منع انتشار المد الشيوعي من جانب الاتحاد السوفيتي وكوبا ولبيا، الامر الذي دعم موقف ذو الذي عمل على رفض أية مساعدة اقتصادية من دول العسكر الشيوعي، وطرد البعثة الدبلوماسية الليبية وتخفيف عديد الموظفين في البعثة الدبلوماسية للاتحاد السوفيتي في منتصف عام ١٩٨١، ولم يقتصر الدعم الامريكي على المساعدات الاقتصادية بل شمل الدعم العسكري من اسلحة وتدريب، التزاماً بمعاهدة الدفاع المشترك بين البلدين^(٢).

يمكن القول إن الحكومة الليبية تنفست الصعداء بعد دعم الولايات المتحدة الامريكية لها الامر الذي دفع دول القارة الافريقية الى اعادة حساباتها والسماح لليبيا بحضور مؤتمرات قمة الوحدة الافريقية واعادة نيجيريا وسيراليون وساحل العاج لعلاقاتها مع الحكومة الليبية بعد مقاطعة استمرت لعام كامل.

واجه نظام الرئيس صمويل دو العديد من المؤامرات لكنه تمكن من احباطها بمساعدة القوات العسكرية الموالية له، لاسيما، بعد تمكينه لقبيلة الكران عن طريق وضعهم في المناصب العليا في الجيش. وعلى الرغم من بسط سيطرته على ليبيريا بسياسة النار والحديد المتمثلة بإعدام مناوئيه من دون محاكمات، لم يشعر صمويل دو بان اركان حكمه مستقرة، الامر الذي دفعه الى تشديد قبضته العسكرية على البلاد^(٣).

(١) الاهرام، العدد ٣٤١٥٥، ١٧/٦/١٩٨٠.

(٢) Abiodun Alao and others, op . cit., p. 26.

(٣) Ikechi Maduka Mgbeoji, Collective security and the legality of

بعد عام من استيلاء دو على السلطة في ليبيريا بدأت الخلافات بالظهور في صفوف الجيش لتنقل الخلافات الى مجلس الخلاص الشعبي بسبب سعي بعض اعضاء مجلس الخلاص الشعبي لإقامة علاقات مع الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي رفضه دو وكونونكا اللذان فضلا استمرار العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما ادى الى شیوع حالة من التذمر بين الاعضاء المؤيدین للاتحاد السوفياتي بقيادة اللواء توماس وي سین. ولغرض مواجهة الموالين للسوفيات اتخذت الحكومة قراراً بتحفيض عدید الموظفين الى النصف وطالبت الحكومة الليبيرية باغلاق السفارة السوفياتية في منروفيا في مدة لا تتجاوز الشهرين^(١)، ونتيجة لتلك الخلافات قام عدد من الضباط في ايار عام ١٩٨١، بمحاولة انقلاب مضادة تورط فيها ثلاثة عشر ضابطاً من انصار توماس وي سین، الا ان دو كان متيقظاً لمحاولات كهذه، فأجهضت محاولة الانقلاب في مهدها وتم القاء القبض على جميع الضباط الذين ادینوا بتهمة الخيانة ليتم اعدامهم في الثالث عشر من حزيران عام ١٩٨١^(٢).

يرجع السبب وراء القيام بمحاولة انقلاب مضادة الى انكار صمويل دو لفضل مجلس الخلاص الشعبي في انجاح الانقلاب وتنصيبه رئيساً للبلاد، وبدلاً من تصحيح سياساته اتهم دو جيمس وي سین واربعة اعضاء من المجلس بالتخطيط لقتله^(٣)، ليتم اعدامهم في اب عام ١٩٨١ بتهمة الخيانة بعد اجراء محاكمة صورية، وليعلن بذلك عن بداية حملة لتصفية كل من يعارضه^(٤).

the Ecowas intervention in the Liberian Civil War, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the Degree of Master of Laws at Dalhousie University Halifax, Nova Scotia, Canada, 1999, p. 33.

(1) Ikechi Maduka Mgbeoji, op . cit., p.33.

(2) عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص ٥٧٦

(3) Stephen Ellis, op . cit., p.56.

(4) Peter Dennis, op . cit., p.5.

يبدو ان تنفيذ احكام الاعدام والشرع بعمليات التصفية التي شملت خصومه وحملات الطرد من الجيش للعديد من العناصر المشكوك بولائهم للنظام، عكست ميل النظام الحاكم الى انشاء نظام عسكري ديكاتوري يتبنى شعار عدم التهاون مع اية معارضة.

ـ التطورات الدستورية في ليبيريا ١٩٨١-١٩٨٤ :

في اعقاب نجاح الانقلاب العسكري في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٠، اعلن مجلس الخلاص الشعبي عن الغاء دستور عام ١٨٤٧، بعد استمراره لمدة (١٣٣) عاماً^(١)، وفي الاول من نيسان عام ١٩٨١، شهدت منروفيا تظاهرات كبيرة ضمت طلاب المدارس والجامعات، والعمال، وال فلاحين والتجار واصحاب المهن للمطالبة بوضع دستور للبلاد يمهد لعودة الحكم المدني الى ليبيريا بعد الغاء دستور عام ١٨٤٧^(٢).

استجابت الحكومة للمطالب الشعبية بعد موجة المظاهرات، ودعا الرئيس صمويل دو في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨١، خلال احتفالات الذكرى السنوية للانقلاب الى تشكيل لجنة دستورية لصياغة دستور جديد للبلاد تراعي فيه التطورات السياسية التي شهدتها ليبيريا بهدف إعادة البلاد الى الحكم المدني وانهاء الحكم العسكري^(٣)، إثر ذلك باشرت اللجنة الدستورية اعمالها في تشرين الثاني عام ١٩٨١، برئاسة عاموس سوير عميد كلية العلوم الانسانية والاجتماعية في كلية ليبيريا وعضوية (٢٥) شخصاً، واجرت نقاشات مكثفة في جلساتها لوضع مسودة دستورية تتناسب مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، والعمل على مبدأ فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها لتكون كل واحدة

(1) Elwood Dunn and Others, op . cit., p.132.

(2) Timothy D. Nevin, op . cit., p.49.

(3) هشام سيد ابو سريع، المصدر السابق، ص ١٢١.

رقية على الآخر وتحاشياً للديكتاتورية^(١).

سعت اللجنة الدستورية إلى الغاء عدد كبير من فقرات الدستور السابق واضافة فقرات بديلة، لاسيما، التي تحض على العودة إلى الحكم المدني، وتحديد مدة الرئيس لمدتين متتاليتين ولا ربع سنوات لكل مدة، ومنع العسكر من المشاركة في الحياة السياسية، وعملت اللجنة الدستورية على تشكيل لجان فرعية منها لجنة أمين المظالم للتحقيق في سوء التصرف في القطاع العام، ولجنة الخدمة القضائية^(٢).

أكملت اللجنة الدستورية اعمالها في نهاية عام ١٩٨٢، وقدمت مسودة الدستور الجديد إلى مجلس الخلاص الشعبي الذي خول بدوره لجنة استشارية مكونة من (٥٩) عضواً لإجراء مراجعة شاملة على مسودة الدستور قبل التصديق عليه لغرض حذف الفقرات التي لا توافق توجهات الرئيس صمويل ذو في الحكم^(٣). باشرت اللجنة الاستشارية اعمالها في كانون الثاني عام ١٩٨٣، فألغت لجنة المظالم ولجنة الخدمة القضائية المقترحة، وزيادة مدة تولي رئيس الجمهورية لمدتين رئاسيتين مدة كل واحدة منها ست سنوات، والغاء بند الحصانة الدبلوماسية، والغاء البند الذي يحظر مشاركة العسكر في الحياة السياسية^(٤)، ثم اعلن الرئيس صمويل ذو أن المسودة ستكون

(1) CIA., Liberia: Projects for Tobacco Burrows , Examination of the Ministry of Foreign Affairs, Review Board (C), ALA 82-Confidential 10015, February 1982, p.3.

(2) Elwood Dunn and Others, op . cit., P. p.132-133.

(3) Paul Gifford, Christianity and Politics in Doe's Liberia, Cambridge University Press, UK, 1993, p. 18.

(4) CIA., Liberia: Difficult Passage Ahead , An Intelligence Assessment, American Analysis. It was coordinated with the Directorate of Operations and the National Intelligence Council. Comments and queries are welcome and may be addressed to the Chief, West- East Africa Division, Washington, D.C, September 21, 1983, P.p.2 -8 .

بمتناول جميع المواطنين للاطلاع عليها والتصويت على الدستور مطلع عام ١٩٨٤^(١).

اقدم مجلس الخلاص الشعبي في شباط عام ١٩٨٣، على حل اللجنة الاستشارية بعد انتهاء اعمالها وقدمت المسودة الدستورية المعدلة الى مجلس عسكري برئاسة صمويل دو في الثاني من ايار عام ١٩٨٣^(٢)، وبعد اجراء التعداد العام من اجل معرفة عدد المواطنين المؤهلين للتصويت، عرضت مسودة الدستور للتصويت في الثالث من تموز عام ١٩٨٤، فحصلت على اغلبية اصوات الناخبين بنسبة (٧٨,٣٪)^(٣).

تضمن الدستور الجديد مقدمة وبعة وتسعين مادة موزعة على ثلاثة عشر فصلاً، إذ ضم الفصل الاول (هيكل الدولة) الذي شدد على ان ليبيريا جمهورية موحدة ذات سيادة مقسمة على مقاطعات ادارية عدة، وشمل الفصل الثاني (المبادئ العامة للسيادة الوطنية)، الذي هدف الى تعزيز التكامل والوحدة الوطنية في ليبيريا بغض النظر عن الاختلافات العرقية والاقليمية^(٤)، وحدّد الفصل الثالث (الحقوق الاساسية)، التي شددت على حماية الحقوق الاساسية كحق الحياة، والحرية الشخصية، والمساواة امام القانون، والحق في الامن وعدم الخضوع للعبودية، والحق في تكافؤ الفرص في الحصول على العمل، وحرية الفكر والدين والمعتقد، وحرية الرأي، وحق التعليم والصحة^(٥).

اما الفصل الرابع فقد جاء تحت عنوان (المواطنة)، وشدد على ان الاشخاص الذين هم من العرق الرنجي او المنحدرين منه هم سكان ليبيريا الحقيقيون، وان على الهيئة التشريعية ان تحدد معايير للتجنيس، وحدد الباب الخامس (السلطة التشريعية)،

(١) محمد عبود الفرج، المصدر السابق، ص ٢٥٦.

(٢) هشام سيد ابو سريع، المصدر السابق، ص ١٢١.

(٣) عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص ٥٧٧.

(4) Liberia's Constitution of 1986, Liberia 1986, P.p. 1-3.

(٥) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، الدورة التاسعة، جنيف ١٢-١٢ تشرين الثاني ٢٠١٠، ص ٦-٥.

انتخاب الاعضاء لمدة ست سنوات على ان لا يقل عمر النائب عن ثلاثين عاماً بالنسبة لمجلس الشيوخ وخمسة وعشرين عاماً لأعضاء مجلس النواب ونصت المادة (٢٩) من الفصل الخامس على تحويل السلطة التشريعية سلطات تشرع القوانين والتصويب عليها، وانشاء مقاطعات جديدة، وفرض الضرائب، وسك العملة^(١).

وكرس الفصل السادس (للسلطة التنفيذية) إذ خول رئيس ليبيريا اشغال منصبه لمدة ست سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة فقط وشارت المادة الى أن الرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة، ونصت كذلك على ان اشغال منصب الرئيس ونائبه مشروط بأن يكون ليبيريا بالولادة وان لا يقل عمره عن الخمسة والثلاثين عاماً وان يملك عقاراً لا تقل قيمته عن (٢٥,٠٠٠) دولار ومقيم في ليبيريا قبل ترشحه بمدة عشر سنين، وان لا يتم ترشح الرئيس ونائبه من المقاطعة نفسها، اما واجباته فقد حددت بسلطة تنفيذ القوانين وتعيين كبار الموظفين والوزراء والسفراء والمناصب القيادية في الجيش، وهو المسؤول الاول عن ادارة العلاقات الخارجية، وله حق ابرام الاتفاقيات والمعاهدات^(٢).

حول الدستور المحكمة العليا والسلطة القضائية للجمهورية والمحاكم الفرعية الاخرى في المادة السابعة، سلطة تطبيق القوانين وتكون احكام المحكمة العليا قطعية لا استئناف فيها، وحددت المادة كذلك هيكلية المحكمة العليا المتكونة من رئيس قضائي واربعة اعضاء من كبار القضاة يكونون معاونين للرئيس، اما بقية الفضول فقد شملت تكوين الاحزاب السياسية، وتنظيم الانتخابات، وقوانين الطوارئ، والهيئات المستقلة، واحكاماً انتقالية^(٣).

يتضح مما سبق ان معظم فقرات دستور عام ١٩٨٤، مستوحاة من دستور عام

(1) Liberia's Constitution of 1986, op . cit., p. 10.

(2) عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص ٥٧٧.

(3) Liberia's Constitution of 1986, op . cit., P.p. 16, 22, 30.

١٨٤٧، اضيفت إليها فقرات تحاكي الدساتير الغربية، الا ان اغلب فقرات الدستور الجديد جاءت متوازنة مع ارادة الحكم العسكري، منها مدة حكم الرئيس واشراك العسكري في السياسة.

ـ انتخابات الخامس عشر من تشرين الاول عام ١٩٨٥:

تعرضت ليبيريا بصورة عامة والولايات المتحدة الامريكية تحديداً الى ضغط داخلي ودولي كبير لغرض عودة الحكم المدني الى ليبيريا عن طريق تشكيل حكومة منبثقة عن انتخابات حرة بغية كسب التأييد الدولي، فقد اكد الرئيس صمويل دو في مؤتمرات صحافية عدّة ضرورة العودة الى الحكم المدني وتمسّكه بالتجددية الخزبية التي تنتج عنها حكومة يمكن ان تسهم في تقديم الخدمات للمواطنين. وكبادرة حسن نية شرع في الثالث من تموز عام ١٩٨٤، الى حل مجلس الخلاص الشعبي وتشكيل جمعية وطنية بدلأً منه لإدارة البلاد حتى موعد الانتخابات العامة، وتكونت الجمعية الوطنية من (٥٧) عضواً، وتم اختيار صمويل دو رئيساً للجمعية، وضمت الجمعية معظم اعضاء حكومة دو واعضاء مجلس الخلاص الشعبي المنحل وعدداً من المدنيين بغية توسيع قاعدته المدنية داخل المجتمع الليبيري، وتم تشكيل لجنة عليا داخل الجمعية الوطنية تكونت من (١١) عضواً رأسها دو ايضاً لغرض حل المشاكل الاقتصادية خلال مدة حكم الجمعية الوطنية وعرفت هذه اللجنة باسم (اللجنة التنفيذية)^(١).

برزت العديد من القوى على الساحة السياسية الليبيرية بعد اعلان الرئيس صمويل دو في السادس والعشرين من حزيران عام ١٩٨٥، عن فتح باب التسجيل لتشكيل الاحزاب السياسية في البلاد بغية السماح لها بالمشاركة في الانتخابات، ثم اعلن صمويل دو عن ترشحه للانتخابات بعد وعد سابق بعدم الترشح، ثم قام بتشكيل حزب سياسي باسم الحزب الوطني الديمقراطي الليبيري The Liberian National Democratic Party (N.D.P) وتلاعب في سجل ولادته بإضافة سنة الى تاريخ

(1) Harold D Nelson, op . cit., p.225.

ميلاده لكي يطابق عمره المد الأدنى الذي اقره الدستور الليبيري للترشح لرئاسة الجمهورية^(١).

تابعت عملية تسجيل الأحزاب السياسية الليبيرية فقد تم تأسيس حزب العمل الليبيري (The Liberia Action Party) وحزب الشعب المتحد (The Unity Party) وحزب الوحدة (People's United Party) وحزب الاتحاد (The Liberian Union Party) وحزب الشعب الليبيري (People's Party)^(٢).

لقى نبأ اعلان ترشح صمويل دو لانتخابات موجة غضب من الشعب الليبيري بسبب نزعة دو العسكرية، فشهدت منروفا مظاهرات حاشدة شارك فيها اغلب طبقات المجتمع الليبيري، وازاء ذلك التحدي دعا الرئيس صمويل دو عبر الاذاعة الوطنية الى انتهاء المظاهرات لمخالفتها القوانين الليبيرية والعودة الى منازلهم ومارسة اعمالهم اليومية، لكن جموع المتظاهرين رفضوا دعوة دو واستمروا بالتظاهر الامر الذي دفع دو الى اصدار اوامره الى قوات الجيش لتفريق المتظاهرين، واوكل المهمة الى القوات الخاصة التي يشكل افراد قبيلة الكران معظم قواتها فوقعت صدامات راح ضحيتها العشرات من القتلى والجرحى من الطرفين معظمهم من طيبة كلية ليبيريا مما ادى الى اغلاق الكلية واعتقال عميدها عاموس سوير^(٣).

شكلت الجمعية الوطنية لجنة باسم سيكوم (Secom)^(٤)، للإشراف على

(1) Abiodun Alao and others, op . cit., p.19.

(2) محمد عبود الفرج، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

(3) هشام سيد ابو سريع، المصدر السابق، ص ١٢١.

(4) تشكلت بموجب مرسوم مجلس الخلاص الشعبي رقم (٧٥) في الحادي عشر من تموز عام ١٩٨٥ ، بهدف التحضير والاشراف على الانتخابات الاولى بموجب الدستور الثاني لليبيريا.

ينظر: Timothy D. Nevin, op . cit., p.22

الانتخابات ودراسة ملفات الأحزاب قبل السماح لها بالمشاركة في الانتخابات^(١)، وانتخب أيمنت هارمون (Iamnt Harmon)^(٢)، رئيساً لها بسبب علاقاته الشخصية مع الرئيس صمويل دو وحزبه الوطني الديمقراطي الليبيري، فعمل هارمون على وضع العرائيل أمام الأحزاب لمنعها من المشاركة في الانتخابات، ومن ضمن اجراءات دو للظفر في الانتخابات اصداره مرسوماً يمنع التشهير بحق اي مسؤول في حكومته او توجيه اي انتقاد له خلال حملته الانتخابية، وعد العمل من هذا القبيل جريمة جنائية، تبعه بإصدار مرسوم اخر نص على ان اي موظف ينوي المشاركة في الانتخابات عليه الاستقالة من وظيفته في محاولة منه للحد من المرشحين خارج اطار حزبه الحاكم^(٣).

ولغرض تحجيم دور الأحزاب في الانتخابات طالبت لجنة الانتخابات من جميع الأحزاب دفع مبلغ قدره (١٥,٠٠٠) دولار ليتم تسجيل الأحزاب بصورة رسمية فتعذر على الأحزاب دفع مبلغ ضخم كهذا، فيما سارع صمويل دو الى دفع المبلغ من الأموال الحكومية العامة، ولم يتوقف الامر على ذلك بل اصدرت لجنة الانتخابات قراراً بعدم السماح لأي شخص صدرت بحقه عقوبة قانونية بالمشاركة في

(1) Ibid., p.53.

(2) ولد في مقاطعة بوكانان عام ١٩١٣، واكمل تعليمه فيها، التحق بكلية غرب افريقيا عام ١٩٣٢ وتخريج منها عام ١٩٣٦، ثم اكمل الماجستير في جامعة هارفارد، بدأ حياته المهنية في وزارة الخزنة عام ١٩٣٧، حيث تم تعيينه مفتشاً للإيرادات ثم رئيس قسم الاحصاء ثم سكرتيراً اجتماعياً للرئيس توبمان خلال المدة (١٩٤٩-١٩٤٤)، ثم سكرتير تنفيذي للجنة المشتركة بين ليبيريا والولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الاقتصادية للمدة (١٩٥٢-١٩٧٠)، ثم عمل مديرًا للعدة شركات في ليبيريا، انتخب رئيساً للجنة الانتخابات من قبل صمويل دو للمدة (١٩٨٥-١٩٨٦)، توفي عام ١٩٩٧، في ولاية فرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية. ينظر:

Elwood Dunn and Others, op . cit., p.136.

(3) Paul Gifford, op . cit., P.p.20-21.

الانتخابات، مستثنية من ذلك اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الليبيري^(١).

يتضح من عمل لجنة الانتخابات انها شكلت لغرض منع الاحزاب السياسية الليبيرية من المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتخلص من المنافسين للرئيس دو، لاسيا، عاموس سوير، وماثيوز.

عقد رئيس لجنة الانتخابات هارمون في الثامن عشر من تموز عام ١٩٨٥، مؤتمراً صحيفياً أعلن فيه بدء الحملة الانتخابية التي اقتصرت على ثلاثة احزاب الى جانب الحزب الوطني الديمقراطي الليبيري، وهم حزب العمل، والحزب الوطني الليبيري، وحزب الوحدة^(٢)، اما بقية الاحزاب فقد منعت من المشاركة في الانتخابات لأسباب عددة منها ما اتهم بالاشراكية، وبعضها الاخر بعدم اكتمال وثائقها الرسمية^(٣)، وقام الحزب الوطني الديمقراطي الليبيري بحملة تضييق على الاحزاب التي سمح لها بالمشاركة في الانتخابات بهدف سحبها الى جانب الحزب الحاكم، واغرى الحزب كذلك بعض الشخصيات الخزبية المعارضة للعدول عن الترشح الا ان بعض زعماء الاحزاب لم يتمكن الحزب من استئنافهم فشتت بحقهم حملة اعتقالات كبيرة ابتداء من شهر اب عام ١٩٨٥ بدعوى التخطيط لاغتيال الرئيس صمويل دو منهم ماثيوز والين جونسون سيرليف (Ellen Johnson Sirleaf)^(٤)، وقدموا الى المحاكمة

(1) Peter Dennis, op . cit., p.8.

(2) Timothy D. Nevin, op . cit., p.53.

(3) محمد عبود الفرج، المصدر السابق، ص ٢٥٩-٢٦٠.

(4) الين جونسون سيرليف (١٩٣٨ -) سياسية ليبيرية ولدت في متروفيا وأكملت دراستها فيها، ثم التحقت بكلية غرب افريقيا وحصلت فيها على درجة البكالوريوس في الاقتصاد السياسي عام ١٩٦٠، ثم اكملت الماجستير والدكتوراه في جامعة هارفورد عام ١٩٧١، عملت مديرية للبنك المركزي عام ١٩٨٠، ثم هاجرت الى كينيا عام ١٩٨١، عادت الى ليبيريا وشاركت في انتخابات عام ١٩٨٥، عينت مديرية للمكتب الاقليمي للأمم المتحدة عام ١٩٩٢، ثم شاركت في انتخابات عام ١٩٩٧، ثم في انتخابات عام ٢٠٠٥، أصبحت إثرها رئيسة للجمهورية لمدتين متتاليتين، حصلت على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١١، ولقبت بسيدة افريقيا الحديدية. ينظر:

بتهمة التحرير على الفتنة وحكموا بالحبس لمدة عشر سنين مع الاشغال الشاقة، لكن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية حال دون ابقاءهم في السجون^(١).

بدأ الحزب الوطني الديمقراطي الليبيري حملة انتخابية واسعة لدعم الرئيس صمويل دو إذ قام الاخير بتمويل حملته الانتخابية من المؤسسات الحكومية وقام بفرض الضرائب على الموظفين بنسبة (٢٥٪) من الراتب الكلي في اب عام ١٩٨٥، وخمس دولارات على كل جندي، واعلن بأن اي موظف حكومي يشارك في الحملة الانتخابية للأحزاب المشاركة في الانتخابات باستثناء حزبه سيعرضه هذا لعقوبة الفصل من الوظيفة، وكلف قادة الجيش بغض أية حملة انتخابية واعتقال كل من شارك فيها، واعلنت حكومة أن المسيرات الانتخابية غير قانونية وغير مرخصة محددةً^(٢) المواطنين من المشاركة فيها.

طالبت الاحزاب قبيل الانتخابات بالإشراف الدولي عليها من الامم المتحدة لخشيتها من عمليات التزوير، فتسبب الطلب بإزعاج كبير للرئيس دو، وعلى الرغم من ذلك كله قررت سفارة الولايات المتحدة في منروفيا ارسال بعض المراقبين الى مراكز الاقتراع على الرغم من عدم الترحيب بالقرار من جانب الجمعية الوطنية^(٣).

بدأ التصويت الخاص قبيل الانتخابات يوم واحد في الرابع عشر من تشرين الاول عام ١٩٨٥، شمل قوات الجيش وقوى الامن الداخلي لغرض تفريغهم عشية يوم الانتخابات لحماية العملية الانتخابية، فأدى افراد قوات الجيش والامن الداخلي بأصواتهم لاختيار مثيلهم في صناديق الاقتراع داخل التكנות العسكرية ولم يسمح

Simon Cooper and others, Madame President, Simon & Schuster Audio, New York, 2017, P.p.11,231.

(1) Paul Gifford, op . cit., p.21.

(2) The New York Times, No. 46564, United States of America, 16/10/1985.

(3) Peter Dennis, op . cit., p.10.

للمراقبين التابعين للأحزاب بالإشراف على الانتخابات على الرغم من احقيتهم في ذلك، ثم اعلن رئيس اللجنة الانتخابية هارمون عن عدم الكشف عن أية نتائج حتى اعلان النتائج النهائية بعد اسبوعين من اجرائها، الامر الذي اغضب احزاب المعارضة^(١).

بدأت الانتخابات العامة في الخامس عشر من تشرين الاول عام ١٩٨٥، بمشاركة اربعة احزاب سياسية، إذ فتحت المراكز الانتخابية ابوابها في تمام الساعة الثامنة صباحاً لغاية الساعة السادسة مساءً، وشهدت الانتخابات اقبالاً واسعاً على صناديق الاقتراع، إذ قدرت اعداد من شارك فيها بين خمسين وعشرين الف شخص وهذا ما لم تشهده ليبيريا سابقاً^(٢)، ونظراً للإقبال الكبير تم تمديد مدة الاقتراع لخمس ساعات من قبل اللجنة الانتخابية ليتمكن الليبيريون من اختيار (٢٦) عضواً من اصل (٨٧) مرشحاً يتنافسون على مقاعد مجلس الشيوخ، و (٦٤) عضواً من بين (٢١٠) مرشحاً يتنافسون على مقاعد مجلس النواب في (١٨٠٠) مركزاً انتخابياً^(٣).

قدم التلفزيون الليبيري تغطية واسعة لعملية الانتخابات مركزاً فيها على دعم الحزب الوطني الديمقراطي الليبيري وتجاهل احزاب الاجرى، وعلى الرغم من تسلیط الضوء على الحزب الوطني الديمقراطي الليبيري وحظر العديد من الشخصيات البارزة من المشاركة في الانتخابات، كان نظام دو لا يحظى بشعبية بين الليبيريين وأظهرت نتائج الاستطلاعات الدولية تقدم زعيم حزب العمل جاكسون دو (Jackson Doe)^(٤)، في النتائج، وازاء ذلك بدأت الخروق الانتخابية إذ قام الجنود

(1) Washington Post, No.317 , Washington, 18/10/1985.

(2) The New York Times, No. 46564, United States of America, 16/10/1985; Chronicle of Parliamentary Elections and Developments, 15 October 1985, p. 88.

(3) Washington Post, No.316 , Washington, 17/10/1985.

(4) جاكسون دو (١٩٣٤-١٩٩٠) ولد في مقاطعة نيمبا عام ١٩٣٤ ، وتلقى تعليمه في مدرسة

المسؤولون عن حماية المراكز الانتخابية بأوامر من السلطات العليا بترهيب الناخبين واجبارهم على انتخاب اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الليبيي^(١).

بعد اغلاق صناديق الاقتراع في الساعة الحادية عشر مساءً بدأت عملية نقل الصناديق الانتخابية الى مراكز العد والفرز في العاصمة منروفا، وبدأت معها عمليات التزوير إذ تم استبدال البطاقات الانتخابية بأخرى لصالح الرئيس دو، كما تم احرق العديد من الصناديق الانتخابية اثناء عملية النقل واستبدالها بصناديق اخرى^(٢)، إذ اكد المراقبون أن صناديق الاقتراع كانت مليئة بالأصوات لصالح حزب العمل^(٣)، ولغرض مجيء النتائج لصالح دو استعان هارمون بأفراد من قبيلة الكران لغرض القيام بعملية العد والفرز وطرد جميع ممثلي الاحزاب الذين كانوا موجودين في المراكز^(٤).

صرح رئيس لجنة الانتخابات هارمون بأن اعلان النتائج سيكون في نهاية شهر تشرين الاول رافضاً التهم الموجهة من الاحزاب بالتلاءب بنتائج الانتخابات وعمليات حرق الصناديق واصفاً ايها بالشائعات، واكد أن الاخبار التي تفيد بترويع

الإرساليات الكاثوليكية في مدينة سانت ماري، حصل على شهادة الثانوية عام ١٩٥٤ والبكالوريوس عام ١٩٥٨، من جامعة ليبيريا ثم حصل على شهادة الماجستير من جامعة ميشيغان عام ١٩٦٢، عمل بدأيه حياته مدير مدرسة خلال المدة (١٩٦٦-١٩٦٣) ثم عضواً في مجلس النواب عن مقاطعة نيمبا للمدة (١٩٦٧-١٩٧٢) ثم نائباً لوزير التربية والتعليم للمدة (١٩٧٣-١٩٧٥) ثم عضواً في مجلس الشيوخ للمدة (١٩٧٥-١٩٨٠) رشح نفسه في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٥، مثلاً عن حزب العمل الليبيي الذي يترأسه توفي عام ١٩٩٠ ابان الحرب الاهلية في ظروف غامضة. ينظر:

Elwood Dunn and Others, op . cit., P.p. 160 -161.

(1) John-Peter Pham, op . cit., p.86.

(2) Washington Post, No.316 , Washington, 17/10/1985.

(3) The New York Times, No. 46565, United States of America, 17/10/1985.

(4) Washington Post, No.322 , Washington, 23/10/1985.

الناخبين عارية عن الصحة^(١).

عقد هارمون مؤتمراً صحفياً في التاسع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٨٥ ، بعد دعوة للعديد من الشخصيات والصحافة المحلية والعالمية لاعلان نتائج الانتخابات، وكان من ضمن المدعويين سفير الولايات المتحدة الامريكية ادوارد بيركينز (Edward Perkins)^(٢)، وجاءت نتائج الانتخابات بفوز الحزب الوطني الديمقراطي الليبي بأغلبية ضئيلة بنسبة (٩,٥٠٪) مقابل (٤,٢٦٪) لحزب العمل الليبي، وحصل الحزبان الآخران على النسبة المتبقية^(٣).

تواكب مع اعلان نتائج الانتخابات اعلان وزير العدل الليبي عبر الاذاعة بحضور جميع التجمعات تحسباً لأية ردة فعل من الليبيين على نتائج الانتخابات، كما قامت وزارة الدفاع بنشر جنودها في المدن الليبية مع فرض حالة الطوارئ في البلاد^(٤).

سيطر الحزب الوطني الديمقراطي الليبي على مجلس الشيوخ والتواجد بعد الانتخابات التي شابتها عمليات تزوير واسعة النطاق، وعادت ليبيريا بذلك الى سياسات الحزب الواحد التي كانت تنتهجها الحكومات السابقة إبان سيطرة حزب

(1) Washington Post, No.329 , Washington, 30/10/1985.

(2) ادوارد بيركينز (١٩٢٨) - دبلوماسي امريكي ولد في مدينة ستيرلينغتون بولاية لويزيانا عام ١٩٢٨ ، اكمل تعليمه الابتدائي فيها ثم تخرج عام ١٩٤٧ ، من ثانوية جيفرسون ، حصل على البكالوريوس من جامعة ميريلاند عام ١٨٦٧ ، ثم حصل على شهادة الماجستير والدكتوراه في الادارة العامة ، شغل مناصب عدة في وزارة الخارجية فقد تم تعيينه سفيراً للولايات المتحدة في ليبيريا للمرة (١٩٨٥-١٩٨٦) وجنوب افريقيا للمرة (١٩٨٧-١٩٨٩) ثم مديرًا للسلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية للمرة (١٩٩٢-١٩٨٩) ثم سفيراً لدى الامم المتحدة للمرة (١٩٩٣-١٩٩٢) وسفيراً في استراليا للمرة (١٩٩٣-١٩٩٦) . ينظر:

Carlton Mclellan, Edward Perkins, JR. (1928-), February 3, 2016, P.p.12-.

(3) Chicago Tribune, No.348, Chicago, 14/11/1985.

(4) John-Peter Pham, op . cit., p.87.

ترو وينغ على السلطة إذ سيطر الحزب الوطني الديمقراطي الليبيري على (٢١) مقعداً من اصل (٢٦) مقعداً في مجلس الشيوخ، وعلى (٥١) مقعداً من اصل (٦٤) مقعداً في مجلس النواب كما فاز دو بمنصب رئيس الجمهورية^(١).

يتضح مما سبق أن الرئيس صمويل دو وحكومته كانوا على علم بنتائج الانتخابات عن طريق الممارسات غير القانونية التي اتبعها ضد معارضيه والإجراءات التي اتخذت في يوم اعلان نتائج الانتخابات، منها نشر وحدات الجيش واعلان حالة الطوارئ في البلاد.

- محاولة انقلاب عام ١٩٨٥، واجراءات حكومة صمويل دو حتى عام ١٩٨٨ :

بعد اسبوعين من اعلان نتائج الانتخابات عاد كويونكا من مهجره في الولايات المتحدة الامريكية الى ساحل العاج لقيادة انقلاب عسكري بهدف الاطاحة بحكومة صمويل دو وتنصيب جاكسون دو الفائز الحقيقي في الانتخابات بدلاً منه بمساعدة رئيس ساحل العاج فيليكس هوفويت بوانيه، وشرع كويونكا في الثاني عشر من تشرين الثاني عام ١٩٨٥، بالانقلاب العسكري عن طريق سيطرته على بعض نواحي العاصمة منروفيا^(٢)، ومقر المحطة الاذاعية الدينية الليبيرية التي اعلن عرها في بيان موجه الى الشعب أن قواته سيطرت على الحكم نظراً لعدم شرعية حكومة دو بعد تزوير العملية الانتخابية التي امل الشعب من خلاها بإعادة الديمقراطي ليبيريا، فضلاً عن، دكتاتورية دو والفساد الذي دب في جسم الدولة منذ تسلمه الحكم^(٣).

بعد البيان قامت القوات الانقلابية بإلقاء القبض على المسؤولين الحكوميين، وطالب كويونكا القوات المسلحة وقوى الامن الداخلي بالانضمام الى قوات

(1) Stephen Ellis, op . cit., p.64.

(2) Washington Post, No.344, Washington, 14/11/1985.

(3) Los Angeles Times, No/no , California, 16/11/1985.

الانقلاب بهدف تحرير الشعب الليبي من حكم دو^(١)، الا ان قوات الجيش لم تنجز الى كويونكا، وبعد مدة من الفرح والابتهاج من المواطنين الذين خرجوا الى الشوارع مبتهجين بسقوط حكم الرئيس دو^(٢)، خرج الاخير من مخبئه معلنًا عبر الاذاعة الوطنية الليبية في الساعة الثانية والنصف من مساء يوم الثاني عشر من تشرين الثاني عام ١٩٨٥ ، أنه ما يزال في السلطة وطالب الجماهير بالعودة الى منازلهم، واعلن عن فرض حظر للتجوال، معطياً اوامره الى الجيش الليبي بإطلاق النار على اي شخص يظهر في الشوارع^(٣)، وامر كذلك بإغلاق المنافذ الحدودية والمطارات واصدر اوامره الى السفارات الاجنبية في منروفيا بعدم ايواء من وصفهم بالمتمردين^(٤).

وصلت العاصمة منروفيا تعزيزات عسكرية من المقاطعات الليبية لنصرة الرئيس دو وبدأت معارك بين الجيش الليبي وقوات كويونكا استمرت لثلاثة ايام تمكنت خلالها قوات دو من اجهاض محاولة الانقلاب، وتم القاء القبض على كويونكا وقتله بعد تعذيبه عبر تقطيع جثته الى اجزاء متعددة امام المواطنين، والادهى من ذلك قيام بعض الجنود بأكل لحم كويونكا طبقاً للأعراف القبلية والمعتقدات الدينية التي تنص على أن من يأكل من لحم محارب عظيم سينتقل اليه بعض من عظمته^(٥).

وجه الرئيس صمويل دو بعد اجهاض محاولة الانقلاب وحدات الجيش الليبي التي كان يغلب عليها عناصر قبيلة الكران التي ينتمي اليها بقيادة الجنرال

(١) منى حسين عبيد، التطورات السياسية المعاصرة في ليبيريا، دراسات دولية (مجلة) العددان (٣٢-٣١) مركز الدراسات الدولية، بغداد، ايلول - كانون الاول، ٢٠٠٦، ص ١٣٤.

(2) Timothy D. Nevin, op . cit., p.55.

(3) The New York Times, No. 46592, United States of America, 13/11/1985; Chicago Tribune, No.317, Chicago, 13/11/1985.

(٤) الاهرام، العدد ٣٦١٣٥، القاهرة، ١٤ / ١١ / ١٩٨٥.

(5) Ikechi Maduka Mgbeojim, op . cit., p. 37.

تشارلز جولو (Charles Gullo)^(١)، إلى مقاطعة نيمبا مسقط رأس كويونكا، وقامت القوات بحملة ابادة بحق قبائل الجيو والمانو بسبب مساندتهم لمحاولة الانقلاب، أسفرت عن مقتل أكثر من (٣٠٠٠) شخص، ونهب وحرق منازلهم^(٢)، ولم تقتصر حملة الابادة على قبائل الجيو والمانو Mano في إقليم نيمبا فقط بل اتسعت حملات الابادة لتشمل مقاطعة غراند جيده^(٣)، وازاء حملات الابادة هرب من نجا من السكان إلى البلدان المجاورة، لاسيما، سيراليون وساحل العاج^(٤).

اغتنم الرئيس صمويل دو فرصة محاولة الانقلاب لتصفية خصومه السياسيين وتطهير الجيش من العناصر غير الموالية للرئيس^(٥)، في اعقاب الانقلاب شهدت البلاد حملة من الاعتقالات ليتم بعدها قتلهم ونقلهم بشاحنات إلى الشواطئ ودفنهم بمقابر جماعية وقدرت أعداد من تم قتلهم بين (١٠٠٠-٢٠٠٠) شخص، كما تم اعتقال الين جونسون سيرليف، وجاكسون دو، وحضر جميع الأحزاب السياسية في البلاد، وأغلق جميع الصحف المحلية واعتقال محرريها^(٦).

اتهم الرئيس صمويل دو اطرافاً خارجية بمساعدة كويونكا على القيام

(١) تشارلز جولو: ولد في مقاطعة كراند غريديه عام ١٩٤٨، يتميّز إلى قبيلة الكران، أكمل دراسته الابتدائية عام ١٩٦٣، ثم دخل السلك العسكري بعد انقلاب نيسان عام ١٩٨٠، أصبح رئيس حرس القصر الجمهوري بسبب قربته من الرئيس دو، قاد عمليات الابادة الجماعية في إقليم نيمبا في اعقاب محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة عام ١٩٨٥، شارك في الحرب الأهلية الليبيرية واتهم بالخيانة بإدخال الأسلحة من سيراليون إلى ليبيريا وقدم للمحاكمة. ينظر:

(2) Jerome J Verdier, op. cit., p.37.

(٣) هاني سليمان اسماعيل، العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا منذ عام ١٩٩٠ دراسة حالة ليبيريا وكونديفوار، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠١٥، ص ٢٤٨.

(4) Abiodun Alao and others, op . cit., p.20.

(5) Washington Post, No.346 , Washington, 16/11/1985.

(6) Timothy D. Nevin, op . cit., p.56; 1985/11/17، القاهرة، ٣٦١٣٨، العدد، الاهرام،

بمحاولة الانقلاب إذ وجه اصابع الاتهام الى كل من كوبا^(١)، وسيراليون، فأكدت حكومة سيراليون عدم اشتراك مواطنها بالانقلاب على الرغم من توثر العلاقات بين البلدين^(٢)، وأكدت الحكومة الكوبية ايضاً عدم اشتراكها بمحاولة الانقلاب^(٣).

يتضح مما سبق ان انتقال ليبيريا الى الديمقراطية اصبحت امراً محالاً في ظل وجود حكومة عسكرية برئاسة صمويل دو الذي شرع في تزوير انتخابات عام ١٩٨٥، ثم قتل كويونكا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، وحملة الابادة الجماعية التي قام بها بحق قبيلة الجيو والمانو، وحظره للأحزاب السياسية وكل شكل من اشكال التعبير عن الرأي.

بعد استقرار الاوضاع السياسية وعودة الهدوء الى البلاد، عقد البرلمان الليبي في الاول من كانون الاول عام ١٩٨٥، اجتماعاً تمهدياً تم فيه اختيار رئيس مجلس النواب والشيوخ، فتم اختيارهما من اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الليبي الحاكم^(٤)، تبعه تنصيب دو رئيساً للجمهورية في السادس من كانون الثاني عام ١٩٨٦^(٥)، بحضور وفد الولايات المتحدة الامريكية^(٦)، والقى صمويل دو خطاباً اكدا فيه استمرار سياسة الباب المفتوح ودعا الشركات الاجنبية الى الاستثمار في البلاد والمساهمة في اكتشاف البترول والمعادن، وبعد تنصيبه شكل دو حكومته من سبعة عشر وزيراً^(٧)، لكن احزاب المعارضة رفضت الاشتراك في الحكومة مما اضطر صمويل دو الى اعادة تشكيل الحكومة في محاولة منه لإرضاء المعارضة لكن الاخيرة

(1) Chicago Tribune, No.348, Chicago, 143/11/1985.

(2) منى حسين عبيد، المصدر السابق، ص ١٣٥.

(3) الاهرام، العدد ٣٦١٣٦، القاهرة، ١٥/١١/١٩٨٥.

(4) محمد عبود الفرج، المصدر السابق، ص ٢٦١.

(5) John-Peter Pham, op . cit., p.87.

(6) Paul Gifford, op . cit., p.12.

(7) محمد عبود الفرج، المصدر السابق، ص ٢٦١.

رفضت الاشتراك^(١).

واجهت حكومة صمويل دو خلال الاعوام (١٩٨٧-١٩٨٨) تدهوراً كبيراً في اوضاعها السياسية والاقتصادية فقد انفرد صمويل دو بالحكم واضطهد معارضيه، عانت البلاد من الديون بسبب انخفاض معدل الصادرات وعجز الميزانية الامر الذي ادى الى زيادة معدلات الفقر والبطالة بين الليبيين^(٢)، ففي حزيران عام ١٩٨٧، ونتيجة لسوء الادارة والسعى الفردي لاعتلاء المناصب المهمة في حكومة دو تفكك الاقتصاد الليبي وانخفض الناتج المحلي الاجمالي واستمر بالانخفاض طوال عام ١٩٨٧، وتضاعفت ديون الحكومة الخارجية الى (٩٠٠) مليون دولار ونتيجة لذلك امتنعت الحكومة الليبيرية عن سداد الديون الخارجية لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الامر الذي ادى الى ان يتوقف كلاهما عن تقديم المساعدات المالية للحكومة الليبيرية وفي شباط عام ١٩٨٨، اغلق صندوق النقد الدولي فروعه في ليبيريا بسبب عدم جدية الحكومة الليبيرية في اصلاح اقتصادها المنهاج مما اجبر الحكومة على خفض جميع الرواتب بنسبة ٢٥٪، وفي ذات الوقت وضعت ليبيريا تحت اشراف الدولي تمثل بوصول خبراء ماليون امريكان للإشراف على الانفاق الحكومي ونتيجة لعدم تعاون حكومة دو مع اعضاء اللجنة المالية قطعت الولايات المتحدة الامريكية المساعدات المالية والعسكرية لليبيريا^(٣).

ونتيجة لتدور الوضاع السياسية والاقتصادية في ليبيريا قام مجموعة من المعارضين لحكم الرئيس صمويل دو في السادس عشر من اذار عام ١٩٨٨، بمحاولة لاغتياله اثناء مرور موكبه في احدى شوارع العاصمة منروفيا، لكن صمويل دو نجا من محاولة الاغتيال بأعجوبة بعد اصابة عدد من مرافقيه، وبناء على محاولة الاغتيال

(١) الاهرام، العدد ٣٦١٣٢، القاهرة، ١١/١١/١٩٨٥.

(٢) منى حسين عبيد، المصدر السابق، ص ١٣٨.

(3) Adekeye Adebajo, Liberias Civil War: Nigeria, ECOMOG, and Regional Security in West Africa , London, 2002, p.37.

اصدر صمويل دو اوامر لقوى الامن الداخلي بلاحقة واعتقال المشتبه بهم فتم القبض على (١٤) بتهمة التآمر لقتل الرئيس دو، واثناء التحقيق توفي احد الموقوفين نتيجة التعذيب لكن حكومة دو صرحت بأن المتوفي القى بنفسه من الطابق السادس في القصر التنفيذي وليس نتيجة للتعذيب ثم قدم المتهمين الثلاثة عشر في التاسع من اب عام ١٩٨٨ ، الى المحكمة بعد ان تمت ادانتهم من قبل هيئة المحلفين بمحاولة الاغتيال ، وتم الحكم عليهم بالسجن لمدة عشر سنوات لكل شخص متهم بقضية الاغتيال^(١).

(1) Paul Gifford, op. cit., p.30.

الفصل السادس

الحرب الاهلية في ليبيريا والمؤقف الاقليمية والدولية منها

- ظروف قيام الحرب الاهلية على المستويين الداخلي والخارجي
- اندلاع الحرب الاهلية الليبيرية
- المتغيرات الاقليمية والدولية واثرها في الحرب الاهلية في ليبيريا
- اتفاقيات السلام ١٩٩٠ - ١٩٩٢

ظروف قيام الحرب الأهلية (Civil war)^(١) على المستويين الداخلي والخارجي:

١ - بعد الإثنين:

يعد المجتمع الليبي مجتمعاً متعدد الاثنين شأنه شأن بقية المجتمعات الأفريقية، إذ ينقسم سكان ليبيريا على ست عشر مجموعة عرقية معترف بها رسمياً، ويشكل السكان الأصليون نحو ٩٥٪ منها، وتنقسم هذه المجموعات الإثنية على مجموعات أصغر داخل كل مجموعة^(٢)، الامر الذي فسر التزاعات المستمرة داخل هذه المجموعات العرقية من جهة وبين المجموعات العرقية المختلفة من جهة أخرى، مما زاد الطين بلة استغلال حكام ليبيريا لهذا الانقسام بهدف تحقيق مصالح فئة معينة على

(١) تعد الحروب الأهلية والصراعات الداخلية ابرز ظواهر عدم الاستقرار التي شهدتها دول غرب افريقيا وعانت منها لسنين طويلة، وقد عرفت بانها شكل من اشكال الصراع الداخلي في مجتمع ما تقوم به جماعة او جماعات على اسس اثنية او ايدولوجية لغرض تغيير بعض السياسات الحكومية او الاطاحة بالنظام الحاكم او المطالبة بالحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة او المطالبة بالانفصال عن الدولة، وتمثل الصراع على اعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الاطراف المشاركة في الصراع. لمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد ابراهيم محمود، الحروب الأهلية في افريقيا، مؤسسة الاهرام – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٥؛

Robert Layton, Order and Anarchy: Civil Society, Social Disorder and War, Cambridge University Press, 2006, p.8.

(٢) محمد عاشور مهدي، دليل الدول الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٤٥.

حساب الفئات الاخرى^(١):

أصبح العامل الثاني من ابرز العوامل المزعزعه لاستقرار ليبيريا بسبب تغلب الهوية الالثنية والدينية على الهوية الوطنية، فالهوية الالثنية في ليبيريا اتسمت بخصائص جعلت منها قلعة مغلقة مما أدى في نهاية المطاف الى واداية محاولة للاندماج الوطني داخل المجتمع الليبيري ومنها:

- ١- دعمها لمعتقدات وقيم تؤدي الى تهديد الولاء الوطني وسلطة الدولة الوطنية.
- ٢- اتصفـت الرابـطة الاـثنـية بـوجود تـبـاـين بـيـنـها وـبـيـنـ بـقـيـةـ مـكـوـنـاتـ المـجـتمـعـ الـلـيـبـرـيـ،ـ كـمـ يـوـجـدـ هـذـاـ تـبـاـينـ دـاـخـلـ المـجـمـوـعـةـ الاـثـنـيـةـ الـوـاحـدـةـ يـتـجـسـدـ بـالـتـنـافـسـ بـيـنـ الـاسـرـ الـكـبـيرـةـ الـمـكـوـنـةـ لـلـاـثـنـيـةـ.
- ٣- الرابـطةـ الاـثـنـيـةـ رـابـطةـ وـرـاثـيـةـ تـرـتـبـطـ بـالـفـرـدـ مـنـذـ الـولـادـةـ وـلـيـسـ شـيـئـاـ مـكـتـسـبـاـ.
- ٤- بإـمـكـانـ الـرـابـطةـ الاـثـنـيـةـ أـنـ تـكـيـفـ مـعـ الـمـوـاـقـفـ وـالـسـيـاقـاتـ الـمـتـنـوـعـةـ وـالـمـعـقـدـةـ بـحـكـمـ مـاـ تـنـطـوـيـ عـلـيـهـ مـنـ وـلـاءـاتـ فـرـعـيـةـ مـتـعـدـدـةـ^(٢).

برز بعد الانهيار في المجتمع الليبيي من توطين الرقيق المحررين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على الاراضي الليبية عام ١٨٢١، واعلان استقلال الجمهورية عام ١٨٤٧، إذ قام هؤلاء المستوطنون باحتكار السلطة والثروة في البلاد مقابل تجاهل مصالح السكان الأصليين الذين يشكلون الغالبية العظمى من السكان، الامر الذي ادى بعد أكثر من مائة وثلاثة وثلاثين عاماً من التهميش الى وقوع انقلاب صمويل دو عام ١٩٨٠، الذي اطاح بآخر الحكام الافروأمريكيين وحكمهم المدني،

(١) انس مصطفى كامل، الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد ١٠٧، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣٦٧.

(٢) محمد عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا (الأسباب والأنماط وافق المستقبل) قراءات إفريقيا (مجلة)، العدد الأول، تشرين الأول، ٢٠٠٤، وعلى الموقع الإلكتروني [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/607.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/607.htm)

الآن بعد الثاني لم ينته بقيام الانقلاب وتسليم السكان الأصليين للسلطة في البلاد بل تم تعميقه نتيجة لمارسات صمويل دو الذي عمل على تفضيل جماعة (الكران) التي ينتمي إليها على بقية المجموعات العرقية من خلال وضع ابنائه قبيلته في المناصب الحكومية الهامة، لاسيما، في قيادة الجيش، واستئثاره لقبيلة الماندينغو (Mandinko) بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها الجنرال كونيكيما الذي ينتمي إلى قبيلة الجيو الساكنة في مقاطعة نيمبا، عام ١٩٨٥، الامر الذي زاد من حدة التوتر والعداوة بين قبيلة الكران التي ينتمي إليها صمويل دو وقبيلة الجيو التي ينتمي إليها كونيكيما وقبيلة المانو التي ساندت الانقلاب الفاشل^(١).

ونتيجة لمساندة قبيلتي الجيو والمانو لانقلاب كونيكيما قام الجنرال صمويل دو بشن حملة اعدامات كبيرة في اقليم نيمبا معقل قبيلتي الجيو والمانو بهدف معاقبتهم مما دفع افراد القبيلتين إلى الفرار إلى الدول المجاورة وبالتحديد إلى ساحل العاج وبوركينا فاسو، ومن هناك قاموا بتشكيل الجبهة الوطنية القومية الليبيرية (NPFL) التي تعرف اختصاراً بـ (National Patriotic Front of Liberia) لمحاربة الرئيس صمويل دو بدعم من رؤساء حكومات تلك الدول الذين قدموا جميع التسهيلات لأفراد القبيلتين، لاسيما، في مجال التدريبات العسكرية والدعم اللوجستي^(٢).

ترأس تشارلز تايلور (Charles Taylor)^(٤)، الجبهة الوطنية واخذ يدعو

(١) Johanna Speyer and Christina Stobwasser, Liberia (NFPL) 1989,1996-14 , September 2016, P.p.411-.

(٢) للتفاصيل حول الجماعات المسلحة المشاركة في الحرب الأهلية الليبيرية الاولى ينظر ملحق رقم (٣).

(٣) احمد الرشيدى، موسوعة احداث القرن العشرين، الجزء الرابع، دار المستقبل العربى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٦٥-٣٦٧.

(٤) تشارلز تايلور (١٩٤٨ -) سياسي ليبيري ولد في مدينة ارنتغتون قرب العاصمة منروفيا، اكمل

أفراد قبليتي الجيو والمانو الذين تعرضوا للمذابح الجماعية والتهجير للتطوع لأجل الدخول الى ليبيريا لقلب نظام صمويل دو العسكري الذي يحظى بمساندة قبليتي الكران و الماندينغو، فوجدت دعوته صدى واسعاً من افراد قبليتي الجيو والمانو لتتخد الحرب نتيجة لذلك طابعاً اثنيناً تمثل بالصراع بين قبليتي الجيو والمانو من جهة و قبليتي الكران و الماندينغو من جهة اخرى. لم يقتصر الامر على الصراع الاثنين بين هذه القبائل المتناحرة بل تحول الصراع الى داخل الجبهة الوطنية، فقد ظهرت فصائل اثنية متعددة حاول كل منها السيطرة على السلطة في البلاد، ونتيجة لتعدد اطراف الصراع، دخلت ليبيريا في نفق مظلم نتج عنه مقتل الالاف من السكان وتهجير من بقي منهم على قيد الحياة^(١).

٢ - العوامل السياسية:

عاني الشعب الليبيري منذ الاستقلال حتى قيام الانقلاب العسكري من الانقسامات السياسية بسبب التهاب الحاد في الجانب السياسي بين طبقة الامريكيين الليبيريين وبناء البلاد الاصليين، وتعمقت الازمة السياسية في ليبيريا بعد انقلاب عام ١٩٨٠ ، فلم تشهد البلاد تحسناً في الجانب السياسي ابان الحكم العسكري للرئيس صمويل دو، فقد ركز جميع الصالحيات سواء أكانت تنفيذية ام تشريعية ام قضائية

دراسته الابتدائية والاعدادية فيها، التحق بجامعة بيتلي في الولايات المتحدة الامريكية ودرس الاقتصاد فيها، عاد الى ليبيريا واصبح رئيساً لوكالة الخدمات العامة ثم نائباً لوزير التجارة، اتهم باختلاس (٩٠٠) الف دولار عام ١٩٨٣ ، ليهرب بعدها الى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث القبض عليه وادع السجن في ولاية ماساتشوستس لكنه استطاع الهرب الى ساحل العاج ليقود من هناك المعارض ضد صمويل دو، ثم اقحم نفسه في اتون الحرب الاهلية عام ١٩٨٩ ، انتهت بتوليه الحكم إبان المدة (١٩٩٧-٢٠٠٣) . ينظر:

Mark Huband, The Liberian Civil War, Routledge, New York, 1998, p. 219;
Elwood Dunn and Others, op . cit., P.p.401-403;

الزمان(صحيفة)، العدد ١٥٧٥، بغداد، ٥ اب ٢٠٠٣ .

(١) احمد الرشيدی، المصدر السابق، ص ٣٦٥-٣٦٧ .

بمجلس الخلاص العسكري الذي بات يحكم البلاد حكماً ديكاتورياً، كما عمل صمويل دو ومجلسه العسكري على قمع جميع حركات المعارضة السياسية ولم يتخدية خطوات فعلية لإعادة البلاد للحكم المدني الذي وعد به الليبيين أثناء الانقلاب^(١).

ولغرض فرض سيطرته على الحياة السياسية أقدم صمويل دو على اسناد المناصب الحساسة لإفراد قبيلة الكران، لاسيما، المناصب العليا في الجيش الليبي وقوات الامن الداخلية ليكونوا حصناً له ضد حركات المعارضة، لاسيما، قبيلتنا الجيو والمانو^(٢)، فضلاً عن قيامه ابان المدة (١٩٨٥-١٩٨٠) بإعدام اكثراً من ثمانين سياسياً معارضًا وسجنه نحو ستمائة من دون محاكمة وحظر جميع الفعاليات السياسية والاجتماعية في الجامعات الليبية بسبب محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها كونيكيما عام ١٩٨٥^(٣).

ونتيجة لسياسة تكميم الافواه التي اتبعها صمويل دو وحظره للعمل السياسي داخل ليبيريا اتجهت المعارضة الى دول الجوار بغية تنظيم جبهة وطنية معارضة كان الهدف منها التخلص من الحكم العسكري واستعادة كرامتهم المسلوبة وممتلكاتهم المصادرية من قبل النظام الحاكم^(٤).

(1) Nina Wilén, *Justifying Interventions in Africa: (De)Stabilizing Sovereignty in Liberia, Burundi and the Congo*, Palgrave Macmillan, UK, 2012, p.29.

(2) احمد غالب محى، مستقبل السيادة الوطنية في افريقيا نهادج مختارة، تحولات (مجلة)، العدد ٢، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، حزيران ٢٠١١، ص ٩٠.

(3) Roosevelt Seedee, *The Impact of Foreign Aid on Extreme Poverty: A Case Study of Liberia's Development Complexities (1980-2018)*, Dissertations, East Tennessee State University, 2018, p.43.

(4) *Disintegration of The Liberian Nation, Alert Series Liberia, AL/LBR/94.001*, Washington, D.C., 1993, p.8.

٣- العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

يعد العامل الاقتصادي من العوامل المحورية في الحرب الاهلية الليبية واحداً من أهم اسباب تأجيجهما. ففي دراسة اجراها البنك الدولي التي شملت (١٦١) دولة من بينها ليبيريا ابان المدة (١٩٦٠-١٩٩٩) بینت أن للعوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في اشغال فتيل الحرب في ليبيريا^(١)، فقد عانت الحكومات الليبية المتعاقبة، لاسيما، حكومة تولبرت وحكومة صمويل دو العسكري من صعوبات اقتصادية كبيرة كانت نتاجاً لازمات اقتصادية عانت منها الحكومات السابقة^(٢).

تفاقمت الاوضاع الاقتصادية في ليبيريا مع بداية حكم الرئيس صمويل دو، إذ ورثت الحكومة العسكرية تركة اقتصادية ثقيلة تمثلت بعجز كبير في ميزانية البلاد فضلاً عن الديون الخارجية التي بلغت أكثر من ثلاثة مليارات دولار^(٣)، مقابل قلة في الطلب على صادرات البلاد من الحديد والمطاط، وبرزت أبعاد الازمة الاقتصادية في ليبيريا من خلال مؤشرين اساسيين هما:

- ١- تراجع الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي، الامر الذي دفع صندوق النقد الدولي الى الاعلان بأن ليبيريا غير جديرة بالحصول على القروض.
- ٢- اختفاء العملة الصعبة (الدولار) من البلاد بسبب قيام التجارة والاثرية بهريب اموالهم الى خارج البلاد^(٤).

(١) عبد السلام علي صباح وآخرون، الحروب الاهلية الافريقية الاسباب والتائج، الدراسات الاقتصادية (مجلة)، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا، كانون الثاني ٢٠١٨، ص ٥٠ .

(٢) McAlpine, J.L and Other, Liberia: forests as a challenge and an opportunity, Journal: The International Forestry Review, volume 8, issue 1 ,2006, P.p.84-85.

(٣) هاني سليمان اسماعيل، المصدر السابق، ص ٢٤٥

(٤) بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في افريقيا (نموذج الايكواس)، دار التشر للجامعات،

وما زاد في سوء الوضاع الاقتصادية في ليبيريا، إقدام الحكومة وبقرار غير مدروس على زيادة رواتب الموظفين بعامة وال العسكريين تحديداً، الامر الذي ضاعف من المشاكل الاقتصادية في وقت لم تتمكن فيه الحكومة العسكرية من تمويل ميزانية البلاد سواء عن طريق سك العملة او الاقتراض من البنوك الليبيرية. ولمواجهة العجز المالي في ميزانية البلاد أقدمت الحكومة على فرض ضرائب باهظة على الشعب اثقلت كاهله طوال مدة حكم الرئيس صمويل دو^(١)، فأدى سوء الادارة العسكرية والفساد المستشري في مفاصل الدولة وفشل حكومة صمويل دو في تحقيق مستوى معاشى متواضع للشعب الى زيادة معدلات البطالة في البلاد وارتفاع مستويات الفقر، الامر الذي هيأ المناخ المناسب للصراعات الداخلية بين ابناء البلد الواحد^(٢)، لاسيما، بعد ان اقدم صمويل دو على تركيز جميع موارد البلاد بيده لغرض تنفيذ مصالحه ومصالح ابناء قبيلة الكران التي يتتمى اليها. فصمويل دو كان لا يفصل بين ثرواته الشخصية وثروات البلاد، فقام بتمويل مشاريعه الشخصية من ميزانية البلاد، ومنها تمويل حملته الانتخابية من موارد الدولة، فضلاً عن، استغلال اعضاء حزبه لموارد البلاد وتحقيق ثروات شخصية ضخمة في وقت كان فيه الشعب الليبيري يعاني من الفقر المدقع، مما ادى في نهاية المطاف الى ظهور حركات احتجاجية واسعة ضد الحكم العسكري، لاسيما، الحركات الطلابية التي اندلعت عام ١٩٨٤، والتي قمعها صمويل دو بالقوة من دون النظر في الاسباب المؤدية لتلك الاضطرابات^(٣).

اما العوامل الاجتماعية فتمثلت بسيطرة طبقة الامريكيين - الليبيريين على النظام الاجتماعي في ليبيريا. فعلى الرغم من انحدار جميع سكان ليبيريا من اصل

الطبعة الاولى، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٠٥.

(1) Elwood Dunn and Others, op . cit., p.173.

(2) فاروق يوسف يوسف احمد، الثورة والتغيير السياسي، مكتبة عين شمس، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٠٦.

(3) بدر حسن شافعي، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

واحد. حمل اسلاف الامريكيين الليبيين الذين ولدوا في الولايات المتحدة الامريكية القيم الاجتماعية والثقافية الامريكية، وقاموا بإنشاء مجتمعات منعزلة عن السكان الاصليين الاقل ثقافة، فاتصفت مناطق سكنى الامريكيين الليبيين بنظام اجتماعي مغاير عن مناطق سكنى السكان الاصليين من ناحية اللغة والبناء العمراني والواقع الاقتصادي^(١).

انعكست تردي الاوضاع الاقتصادية ابان المدة (١٩٨٠-١٩٨٩) على الاوضاع الاجتماعية في ليبيريا، إذ ازدادت اعداد العاطلين عن العمل نتيجة لتوقف الامريكيين الليبيين الذين تم تهجيرهم بعد الانقلاب، الامر الذي دفع بالشبان العاطلين عن العمل الى التذمر من الاوضاع القائمة والقيام بإضرابات طلابية وعمالية، جوهرت من قبل نظام صمويل دو بقوه السلاح، فضلاً عن تفشي الامراض والاوبيه كالإيدز والتهاب الكبد الفايروسي والملاريا والحمى الصفراء والايولا، بسبب ضعف الرعاية الصحية وقلة المستشفيات والمرافق الصحية^(٢).

٤ - العوامل الدينية

اتسم المجتمع الليبي بانه مجتمع متعدد من الناحية الدينية، فهناك الديانة الاسلامية والمسيحية، فضلاً عن، الديانات الوثنية. ويعد الاسلام من الديانات الأولى التي دخلت ليبيريا عن طريق التجارة او اخر القرن الخامس عشر، اما الديانة المسيحية فقد دخلت ليبيريا مع وصول المهاجرين العبيد في النصف الاول من القرن التاسع عشر، إذ عمل المبشرون الذين دخلوا البلاد مع العبيد المحررين على تنصير سكانها بهدف القضاء على الديانة الاسلامية^(٣).

(1) Samuel Momodu, Op. Cit., P.p.7-8.

(2) Frazer Egerton, Explan African conflict The War in Liberia and Sierra leone, At Dilhousie University , 2004,P.p 48-50.

(3) عباس صالح عباس كانة، المصدر السابق، ص ١٥٥ .

بعد سيطرة طبقة الامريكيين - الليبيين على الحكم في ليبيريا، اولى الرؤساء الليبيين اهمية خاصة للجانب الديني، فقد اصبح جميع الرؤساء الليبيين حتى عام ١٩٨٠، رؤساء للكنائس المسيحية، متهجين سياسة التمييز الديني بحق المسلمين، لاسيما قبائل الماندينغو المسلمة، الامر الذي ولد الكراهية بين اطياف الشعب الليبي، فقد كان المسلمون محرومين من التعليم، ومن إشغال الوظائف، وحتى من الرعاية الصحية^(١).

وبعد سقوط حكم طبقة الامريكيين الليبيين عام ١٩٨٠، تحسنت اوضاع المسلمين في عهد الرئيس صمويل دو، إذ عمل الاخير على تغلب العوامل السياسية على ما عدتها فتحالف مع

المسلمين بهدف مواجهة قبائل الجيو والمانو فمنح المسلمين حق المواطنة وكان من نتيجة ذلك حصول الحاج قاسم فامويا كروما (Haj Qasim Famoya) و كان من نتيجة ذلك حصول الحاج قاسم فامويا كروما (Chroma^(٢)، على حقيبة وزارة الاعلام، فأثار هذا التقارب حفيظة القبائل الوثنية والنصرانية الامر الذي دفعها الى التحالف مع تشارلز تايلر، وشنوا حملة لحرق المساجد والمدارس في المناطق التابعة للمسلمين شهالي ليبيريا^(٣).

(١) بدر حسن شافعي، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

(٢) الحاج قاسم فامويا كروما (١٩٥٣) - سياسي وصحفي ليبيري، ولد في منروفيا عام ١٩٥٣، يتميّز إلى قبيلة الماندينغو المسلمة، تلقى تعليمه في مدرسة سانت باتريك في منروفيا، ثم التحق بجامعة ليبيريا وعمل في الصحافة بعد تخرجه عام ١٩٧٣، بعد انقلاب عام ١٩٨٠، شغل منصب مدير الإذاعة والتلفزيون الحكومي ثم وزيراً للإعلام. وبعد اندلاع الحرب الاهلية تحالف كروما مع بقایا القوات المسلحة الليبيرية بعد مقتل الرئيس صمويل دو، وأنشأ أول حركة لمقاومة تشارلز تايلر عرفت باسم حركة التحرر المتحدة من أجل الديموقراطية، ثم حوالها إلى حزب سياسي وشارك في انتخابات عام ١٩٩٧، لكنه خسرها. ينظر:

Elwood Dunn and Others, op . cit., p.259.

(٣) ريكو شريف، حرب الابادة ضد المسلمين في ليبيريا، البيان (مجلة)، العدد ٣٠، المملكة العربية السعودية، توز ١٩٩٠، ص ٧٦؛ ابو بكر عبد القادر سيسى، إضطهاد القبيلة المسلمة العملاقة

٥- العوامل الخارجية :

ادت العوامل الخارجية سواء الاقليمية او الدولية دوراً كبيراً ليس في تأجيج الصراع فحسب وانما في اطالة امده، إذ أسهمت الاطراف الاقليمية في تغذية الصراع الليبي بالمال والسلاح بغية تحقيق اهدافها الخاصة، وكانت ليبية من اوائل الدول الافريقية التي اولت للشأن الليبي اهتماماً خاصاً وذلك بقيامها خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين بتشجيع الحركات الثورية اليسارية في دول غرب افريقيا فأصبحت الاراضي الليبية معسكراً تدريب للجهات المناهضة للحكام في دول غرب افريقيا، وابرز من تلقى الدعم الليبي كان الجبهة الوطنية القومية الليبية برئاسة تشارلز تايلر^(١).

لم يقتصر التدخل في الشأن الليبي على ليبية، فقد قدمت ساحل العاج التسهيلات كافة لتشارلز تايلر بهدف الاطاحة بنظام صمويل دو، بسبب سوء العلاقات بين ساحل العاج وليبيا بعد اقدام صمويل دو على اعدام ادولفوس نجل الرئيس تولبرت على الرغم من الوعد الذي قطعه للرئيس الإيفواري بالحفاظ على حياته، فوجد الرئيس الإيفواري أن الفرصة بدت سانحة للانتقام من صمويل دو فأصبحت الاراضي التابعة لساحل العاج منطلقاً لهجمات الجبهة الوطنية القومية الليبية^(٢).

اما الولايات المتحدة الامريكية فقد اوقفت دعمها للرئيس صمويل دو بعد انتهاكات نظامه الواسعة، لاسيما، بعد انقلاب كوبنيكا الفاشل والمجازر التي ارتكبها

في غرب افريقيا، البيان (مجلة)، العدد ١٩٣، المملكة العربية السعودية، نيسان، ٢٠٠٣، ص ٨٢.

(1) Paul Richards and Other, Community Cohesion in Liberia A Post-War Rapid Social Assessment, The World Bank, Washington, DC, 2005, p.9;

احمد ابراهيم محمود، المصدر السابق، ص ١٩٤-١٩٥.

(2) محمد عاشور مهدي، اتفاق السلام ليس نهاية المطاف، السياسة الدولية، العدد ١٢، القاهرة، كانون الثاني، ٢٠٠٣، ص ١٧٠-١٧١.

بحق قبائل الجيو والمانو التي كانت مساندة للانقلاب، فاضطررت الولايات المتحدة بضغط من الكونغرس إلى سحب تأييدها له^(١).

كما مثل انتهاء الحرب الباردة بين المعتكرين الرأسمالي والشيوعي نقطة تحول بارزة في موازين القوى الأقليمية والدولية، إذ كانت أولى نتائجه وقف الدعم السياسي المالي والعسكري للقادة الأفارقة، الأمر الذي أدى إلى مصاعب جمة في عدد من دولها، لاسيما، في ليبيريا التي كانت تعتمد بصورة كبيرة على المنح والمساعدات الأمريكية، فضلاً عن، بروز المعارضة لنظامها بعد تأكيد قوى المعارضة من سحب الولايات المتحدة الأمريكية يدها من الحكومة^(٢).

ـ اندلاع الحرب الأهلية الليبيرية:

بعدتمكن تشارلز تايلور من تأسيس الجبهة الوطنية القومية الليبيرية في ساحل العاج قام باستقطاب مقاتلين من جنسيات مختلفة، فضلاً عن، مقاتلي قبائل الجيو والمانو ضمت قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية مقاتلين من غانا، وغامبيا، وسيراليون، وساحل العاج، وبوركينافاسو، تدربوا في المعسكرات الليبية بدعم من الرئيس الليبي معمر القذافي^(٣)، لخوض الكفاح المسلح ضد حكومة الرئيس صمويل

(1) Andrew T. Young, Costly Discrimination and Ethnic Conflict: The Case of the Liberian Civil Wars, Department of Economics, University of Mississippi, 2008, p.7.

(2) احمد غالب الشلاه و زيد عدنان محسن، واقع ومستقبل السيادة الوطنية في افريقيا، دراسات افريقيا (مجلة)، العدد الثاني، مركز الدراسات الافريقية، العتبة العباسية المقدسة، نيسان ٢٠١٧ ص ١١-١٠.

(3) معمر القذافي: ولد في قرية جهنم في السابع من حزيران عام ١٩٤٢ ، اكمل دراسته الابتدائية في مدينة سرت عام ١٩٥٦ ، ثم انتقل إلى مدينة فزان لإكمال دراسته الاعدادية وهنالك بدأ نضوجه السياسي، وبعد اتمام دراسته الاعدادية انتقل إلى الجامعة الليبية في بنغازي قسم التاريخ عام ١٩٦٣ ، إلا إنه تركها والتحق بالأكاديمية العسكرية الملكية ليعُين تنظيم الضباط الوحدويين عام ١٩٦٤ ، تخرج في الأكاديمية العسكرية عام ١٩٦٥ ، صعد القذافي إلى السلطة في انقلاب

دو^(١). فقد اعلن تشارلز تايلور أن هدفه الاساسي يتمثل بإسقاط حكومة الانقلاب واقامة حكومة انتقالية تتشكل من اعضاء الجبهة الوطنية مهمتها النهوض بالبلاد واجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة، فحظيت الجبهة الوطنية بدعم كبير من الداخل والخارج، وايد العديد من الليبيريين خطة تشارلز تايلور للإطاحة بنظام دو^(٢).

وبغية بدء الكفاح المسلح ضد الحكومة الليبيرية، قام تشارلز تايلور بتقسيم قوات الجبهة الوطنية على مجموعتين الاولى تحت قيادته والثانية تحت قيادة كل من برنس يورمي جونسون (Prince Yormie Jonson)^(٣)، وبول ب هاريس (Paul B. Harris) ثم اعطى اوامره لمجموعة جونسون بالهجوم على القوات المتمرزة في اقليم نيمبا^(٤).

اندلعت الحرب الاهلية الليبيرية الاولى في الرابع والعشرين من كانون الاول

عسكري خلع عربه الملك إدريس ملك المملكة الليبية في العام ١٩٦٩ ، وبقي في السلطة لحين قتلها في العشرين من تشرين الاول عام ٢٠١١ . لمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد عبد السلام فاضل وآخرون، عمر القذافي ودوره في السياسة الليبية حتى عام ٢٠١١ ، كلية التربية للعلوم الإنسانية(مجلة)، العدد ٥، المجلد ٣٤، جامعة تكريت، نيسان ٢٠١٦ ، ص ١٥٠-١٧٧ .

(١) هشام سيد ابو سريع، المصدر السابق، ص ٨٣.

(2) Max A Sesay, Civil War and Collective Intervention in Liberia, Journal: Review of African Political Economy, a University of Staffordshire , Stoke-on-Trent, UK, Vol. 23 , No.67, 24 Feb 2007, p.37.

(٣) يورمي جونسون: ولد عام ١٩٥٢ ، في مقاطعة نيمبا وتلقى تعليمه فيها، انضم الى صفوف الجيش الليبيري عام ١٩٧١ ، ثم اصبح ضابطاً بعد اشتراكه بدورة الضباط، شارك في الانقلاب الفاشل عام ١٩٨٥ ، ليهرب بعدها الى خارج البلاد، انضم الى صفوف الجبهة الوطنية القومية عام ١٩٨٧ ، ودخل ليبيريا اواخر عام ١٩٨٩ ، شكل الجبهة الوطنية القومية المستقلة في ليبيريا متتصف عام ١٩٩٠ ، تم نفيه الى نيجيريا عام ١٩٩٢ ، ثم عاد الى ليبيريا عام ٢٠٠٤ . لمزيد من التفاصيل ينظر: Elwood Dunn and Others, op . cit., p.401

(4) Stephen Ellis, Op. Cit., p.39.

عام ١٩٨٩، بعد تمكن مجموعة صغيرة من مقاتلي الجبهة الوطنية القومية الليبيرية يتراوح عددهم بين (١٥٠-١٠٠) شخصاً بقيادة يورمي جونسون وبول ب. هاريس، من اجتياز حدود ساحل العاج إلى داخل حدود ليبيريا الشمالية^(١)، معلنين بداية الكفاح المسلح ضد حكومة الرئيس صمويل دو، وتمكنوا القوة المهاجمة من دخول مقاطعة نيمبا موطن قبائل الجيو والمانو ومحاجمة نقطة الكمارك الموجودة في قرية بوتو (Butuo) المجاورة لحدود ساحل العاج والاستيلاء عليها ومصادرة اسلحتها بعد قتل ضباط الجيش والجنود الموجودين فيها، وقاموا بإنزال العلم الليبيري ورفع علم الجبهة الوطنية بدلاً منه^(٢).

كان احتلال نقطة الكمارك أول انتصار للجبهة الوطنية، أعطى ذلك النصر دافعاً معنويًّا لمقاتليها بعد أن مدهم الاستيلاء على نقطة الكمارك ببعض الأسلحة المتطورة والذخيرة قبل أن ينسحبوا إلى الغابات الكثيفة بغية وضع الخطط واعادة ترتيب قوات الجبهة لهاجمة أهداف أخرى، لاسيما، القرى الحدودية التي عدتها الجبهة الوطنية خياراً سهلاً كنقطة انطلاق لعمليات أكبر تستهدف المسؤولين الحكوميين والقوات المسلحة الليبيرية^(٣).

اعتمدت قوات الجبهة الوطنية في هجماتها على اسلوب حرب العصابات المعتادة في الحروب الثورية، وذلك لعدم قدرتها على مواجهة مباشرة مع القوات الحكومية الأكثر عدداً وعدة، وارتكاز حرب العصابات على الكفاءة القتالية للقوات والقدرة العالية على الاستفادة من الظروف الطبيعية لأرض المعركة، الامر الذي يسبب للقوات

(1) Felix Gerdes, Civil War and State Formation: The Political Economy of War and Peace in Liberia, Campus Verlag, New York, 2013, p.19.

(2) Abiodun Alao, The Burden of Collective Goodwill: The International Involvement in the Liberian Civil War, Routledge , New York, 2017, p.25.

(3) Isabelle Duyvesteyn, Clausewitz and African War; Politics and Strategy in Liberia and Somalia, Leiden University, January 2005, p. 27.

الحكومية ارهاقاً اكبر من المعارك المفتوحة^(١).

بعد الهجوم الاول للجبهة الوطنية من مجموعة يورمي جونسون، وبول ب. هاريس، تقدم تشارلز تايلور حسب الخطة الموضوعة الى داخل الحدود الليبية لكنه تراجع الى داخل حدود ساحل العاج وبالتالي الى مدينة ماغادوغو (Maghadogo)، بعد معارك مع القوات الليبية بسبب نقص الاسلحة^(٢). وفي ظل هذه الظروف تمكّن تشارلز تايلور من الحصول على دعم مالي يقدر بـ ٣٠ مليون دولار من المهاجرين الليبيين في الولايات المتحدة الامريكية الذين هاجروا بعد الانقلاب العسكري الذي قاده صمويل دو، مما وفر لـ تشارلز تايلور الاموال الالزامـة لتجهيز قواته والالتحاق بمجموعة يورمي جونسون، وبول ب. هاريس في كانون الاول عام ١٩٨٩^(٣).

تعاطف سكان مقاطعة نيمبا مع مقاتلي الجبهة الوطنية فاستغل تشارلز تايلور هذا التعاطف، فضلاً عن العداء بين قبائل الجيو والمانو ونظام صمويل دو من جهة والعداء الثاني بين القبائلتين وقبيلة الكران من جهة اخرى، لاسيما، بعد الاضطهاد الذي عانوا منه على يد نظام دو المدعوم على يد قبيلة الكران في استمالة تلك القبائل اليه، فنجح في تجنيد عشرة الاف مقاتل من سكان المقاطعة^(٤)، فضلاً عن نجاحه في تجنيد خمسة الاف من طبقة الامريكيين - الليبيين الموجودين خارج البلاد وبعض المنشقين عن القوات المسلحة الليبية وبعض الجماعات العرقية الـ اخرى، كما نجح تشارلز تايلور في تجنيد حتى الاطفال فتمكّن في نهاية المطاف من حشد أكثر من خمسة

(١) محمد مصطفى شحاته، ابعاد الحروب الاهلية، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، القاهرة، كانون الثاني ١٩٩١، ص ٢٢٠.

(٢) Colin M. Waugh, Op. Cit., p.87.

(٣) Antwi-Ansorge, Nana Akua, Ethnic mobilisation and the Liberian civil war (1989-2003), Thesis (Ph.D.), University of Oxford, 2014, p.263.

(٤) Chavanne Lenise Pecrcy, Local leadership in Democratic Transition Paving The Way Or baring The Route, Ph.D Thesis, Tulane University, 2010, p.110.

عشر الف مقاتل فضلاً عن المرتزقة الذين كانت اهدافهم غنائم الحرب^(١).

نفت الحكومة الليبية عبر اذاعتها الرسمية الاخبار المتداولة عن التمرد مؤكدة أن حدود البلاد آمنة ولا صحة لما يتم تداوله داعية الشعب الليبي الى الاستمرار بمزاولة اعمالهم بشكل طبيعي، كانت الحكومة الليبية تهدف من وراء ذلك إلى طمأنة السكان تحاشياً لأية حركات تمرد من الداخل الليبي، الا ان التقارير التي قدمها رئيس الجبهة الوطنية تشارلز تايلور عبر اذاعة بي بي سي افريقيا (B.B.C. Africa) عن تقدم الجبهة الوطنية في مقاطعة نيمبا احرجت الرئيس صمويل دو الامر الذي اجبره على اصدار تصريح عبر الاذاعة الليبية مفاده ان الحكومة الليبية استطاعت طرد المتمردين من اقليم نيمبا وتوعد دو في خطابه جميع المتمردين بعواقب وخيمة^(٢).

وبيهذف احتواء الموقف ارسل صمويل دو في التاسع والعشرين من كانون الاول عام ١٩٨٩، كتيبيتين من القوات المسلحة الليبية برئاسة جون حرقا بوبين (John Hezekiah Bowen)^(٣)، الى مقاطعة نيمبا لإنها حركة التمرد، فأعلنت القوات الليبية المرسلة فور وصولها حظراً للتجوال في جميع أنحاء المقاطعة الا ان القوات الليبية لم تستطع احراز اي تقدم يذكر مما اضطر صمويل دو الى الاستعانة بعض المستشارين الامريكان وتغيير القادة الميدانيين مرات عده^(٤).

(1) Anthony Dennis Segbey, Op. Cit., p.52.

(2) Colin M. Waugh, Op. Cit., p.88.

(3) جون حرقا بوبين: ولد في مقاطعة نيمبا عام ١٩٤٣ ، واكمل تعليمه فيها ثم التحق بالقوات المسلحة الليبية عام ١٩٦٩ ، ثم انضم الى مدرسة الضباط في الاكاديمية العسكرية عام ١٩٧١ ، وتخريج فيها برتبة ملازم ثانٍ بعد انقلاب عام ١٩٨٠ ، عين مشرفاً على مقاطعة كراند كيب ماونت، ثم شغل منصب قائد كتيبة المشاة الثانية ثم نائباً عاماً للقوات المسلحة الليبية ووزيراً للدفاع الوطني ووزيراً للتنمية الريفية عام ١٩٩٨ ، توفي في منوفيا عام ٢٠١٠ . لمزيد من التفاصيل ينظر: Elwood Dunn and Others, op . cit., P.p.86 - 87

(4) Emmanuel Olatunde Ojo, The Politics of Conflict and Internal Displacement: An Assessment of the Internal and External Causes of the

وامام عدم امكانية السيطرة على التمرد، اتبعت القوات المسلحة الليبيرية المكونة في غالبيتها من قبيلة الكران اسلوب العقاب الجماعي لسكان مقاطعة نيمبا، وذلك بفرضهم عقوبات شديدة على سكان القرى بسبب عدم تعاونهم مع القوات الليبيرية فاحرقوا قرى بأكملها وقاموا بمذابح كبيرة بحق سكان قبيلتي الجيو والمانو^(١)، إذ قدر عدد الذين قتلوا في تلك المذابح بخمسة الاف شخص بينهم نساء واطفال وشيوخ، ولم تقف القوات المسلحة الليبيرية عند ذلك الحد بل قامت بتطهير صفوفها من افراد قبيلتي الجيو والمانو خشية تعاونهم مع الجبهة الوطنية القومية الليبيرية التي يقودها تشارلز تايلور^(٢).

نتيجة للمذابح المروعة التي حدثت في مقاطعة نيمبا فر ما يقرب من خمسة الاف من السكان المحليين الى الدول المجاورة إذ استقبلت غينيا ثلاثة الاف لاجئ، وalf ومائتين لاجئ الى ساحل العاج، وثمانين الفا الى سيراليون، فضلاً عن، هروب اكثر من مليون شخص الى مقاطعات البلاد الداخلية^(٣).

رد أعضاء الجبهة الوطنية على حملة القوات المسلحة الليبيرية بعمليات خطف للجنود واعدامهم، ومهاجمة قبيلي الكران والمانديغو الموالية لنظام الرئيس صمويل دو^(٤)، فقد اقتحمت قوات الجبهة الوطنية مقاطعة جراند جيدة (Grand Gedeh) معقل قبائل الكران وارتكتبت مذابح كبيرة بحقهم، الامر الذي دفع الرئيس صمويل دو الى توزيع السلاح على افراد القبيلة بهدف قتل افراد قبيلتي الجيو والمانو الموجودين في المقاطعة، ولم تقتصر اجراءات الرئيس صمويل دو على ذلك فقط بل اعطى اوامره

Liberian Civil War, European Scientific Journal, Vol. 11, No. 4, Arab Open University, Lebanon, 2015, p.346.

(1) Isabelle Duyvesteyn, Op. Cit., p.24.

(2) هشام سيد ابو سريع، المصدر السابق، ص ٨٤.

(3) Ikechi Maduka Mgheoji, Op. Cit., p.39.

(4) Ikechi Maduka Mgheoji, Op. Cit., p. 40.

الى الجيش الليبي بقتل مئات المدنيين من افراد قبليتي الجيو والمانو في العاصمة منروفيا^(١).

استفادت الجبهة الوطنية القومية الليبية من المذابح المروعة التي قامت بها القوات المسلحة الليبية في كسب اعداد كبيرة من المقاتلين، فقد خلفت المذابح التي قامت بها بحق المدنيين الاف الايتام الذين تم تجنيدهم من قبل الجبهة الوطنية بوحدات خاصة تعرف باسم وحدات الارواح الصغار (Small Boys Unit). ولأن اعمارهم كانت لا تتجاوز الرابعة عشرة تم تكليفهم بإعمال تناسب اعمارهم كإقامة الحواجز الترابية لإعاقة تحرك القوات المسلحة الليبية وحمل الذخيرة والامدادات الغذائية، كما تم استخدامهم في عمليات التجسس على موقع الجيش الليبي، وبعد اكتسابهم المهارات الالزامية للقتال يتم زجهم في صفوف المقاتلين، فضلاً عن انضمام كثير من افراد قبلي الجيو والمانو الى الجبهة الوطنية لأهداف انتقامية^(٢).

يتضح مما سبق أن حملة القتل والاعتقال والتنكيل التي قامت بها القوات المسلحة الليبية في مقاطعة نيمبا قد اذكت روح العداوة والحقن ووسيطت الهوة بين سكان المقاطعة ونظام الرئيس دو، الامر الذي خدم الجبهة الوطنية القومية الليبية فبدأت قوات الجبهة الوطنية بتزايد مستمر على اثر الحملة العسكرية، لاسيما، من افراد قبليتي الجيو والمانو الذين ترددوا في بادئ الامر في الانضمام الى الجبهة الوطنية خوفاً من بطش قوات الرئيس دو والقبائل الموالية له، لكن بعد المذابح المروعة التي حلّت بهم والتي لم تفرق بين صغير او كبير سارع افراد القبليتين للحصول على الاسلحة من الجبهة الوطنية بغية الانتقام لذويهم.

استغل تشارلز تايلور اشغال القوات المسلحة الليبية بحملتها على مقاطعة نيمبا في خطة للهجوم على العاصمة منروفيا عن طريق تسلل عدد من اعضاء الجبهة

(١) هشام سيد ابو سريع، المصدر السابق، ص ٨٥.

(2) Colin M. Waugh, Op. Cit., p.91.

الوطنية القومية الليبيرية الى منروفيا بهدف القيام بانقلاب عسكري، لكن القوات المسلحة كشفت المخطط قبل تفيذه والقت القبض على عناصر الجبهة الوطنية المتسللين وبعد اجراء التحقيقات معهم اعترف اعضاء الجبهة الوطنية بالمخيط الانقلابي على شاشات التلفاز، كما كشفوا عن معسكرات التدريب التابعة للجبهة الوطنية في ليبيريا وعلاقة الجبهة مع بوركينا فاسو^(١). وجراء المحاولة الانقلابية اصدر الرئيس صمويل دو اوامره بشن حملة اعتقالات كبرى في العاصمة نجح عنها اعتقال المئات من المشتبه بهم، وتحديداً افراد قبيلتي الجيو والمانو، الامر الذي اشر الطابع العرقي للحرب الاهلية^(٢).

ونتيجة للمذابح وحملة الاعتقالات التي قامت بها الحكومة الليبيرية صرحت منظمة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في كانون الثاني عام ١٩٩٠ ، بأن ما يجري على الاراضي الليبيرية هو ابادة شبه جماعية(Near Genocidal)^(٣)، الامر الذي اضطر صمويل دو للقيام ببعض الاصدارات، كإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ورفع الحظر عن الاحزاب السياسية المعارضة واطلاق الحريات العامة واعلانه عدم خوضه الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩١ ، بهدف دعم موقف حكومته امام المجتمع الدولي^(٤).

لم يمنع تصريح منظمة حقوق الانسان صمويل دو من ارسال وحدات الجيش الليبي لإنهاء التمرد القائم في مقاطعة نيمبا بالقوة، فقد ارسل قوة عسكرية برئاسة قائد حرس القصر التنفيذي تشارلز روك جول الى المقاطعة، وتمكن حولو من تحقيق بعض الانتصارات على قوات الجبهة الوطنية في العديد من المعارك، الامر الذي ادى

(1) Colin M. Waugh, Op. Cit., p.89.

(2) Stephen Ellis, Op. Cit., p.77.

(3) هشام سيد ابو سريع، المصدر السابق، ص ٨٥.

(4) John Peter Pham, Op. Cit., p.99.

الى انقسام الجبهة الوطنية نتيجة للخسائر الفادحة التي منيت بها^(١). فقد نشب الخلاف بين تشارلز تايلور ويورمي جونسون في شباط عام ١٩٩٠، بعد اقدام جونسون على اعدام بعض جنود الجبهة الوطنية بتهمة عدم الانضباط، الامر الذي ازعج تشارلز تايلور بسبب عدم استشارته كونه قائداً للجبهة الوطنية، وخشية تايلور من طموحات جونسون للسيطرة على قيادة الجبهة بعد كشفه لمخطط وضعه جونسون للسيطرة على العاصمة منروفيا بمعزل عن تشارلز تايلور^(٢).

على الرغم من الانقسام المبكر في صفوف الجبهة الوطنية واصلت الجبهة انتصاراتها على القوات الحكومية بعد التراجع الاولى، فقد تمكن الجبهة الوطنية بعد اعادة هيكلة قواتها من السيطرة على مقاطعة نيمبا بالكامل ودفعت بالقوات الحكومية للتراجع إلى مقاطعة (غراند جيده) ثم تبعت قوات الجبهة الوطنية فلول القوات الحكومية المنسحبة، الا ان الجبهة الوطنية تجنبت دخول المقاطعة كونها معقلًا لقليلة الكران وقاعدة لقوة الرئيس دو، وبعد تقدم قوات الجبهة الوطنية وسيطرتها على الطرق المؤدية إلى العاصمة منروفيا، قامت القوات المسلحة الليبية بإخلاء سكان المناطق القرية من سيطرة الجبهة الوطنية بهدف منع تجنيد سكانها في صفوف قوات الجبهة الوطنية^(٣).

في ظل تلك الظروف تمكنت قوات الجبهة الوطنية من الحصول على اسلحة غير تقليدية غيرت موازين المعركة بعد صفقة توريد اسلحة من ليبيا على الرغم من نفي تشارلز تايلور وادعائه بأن الاسلحة الجديدة تم الاستيلاء عليها من المشاجب

(1) Colin M. Waugh, Op. Cit., p.91.

(2) Anthony Dennisgbe, Ecowas Ecomog Mitteary Inieremion in Liberia and Siern Leone, Master Thesis, Acadia University, 2005, p.51.

(3) Nicolas Cook, Liberia: 1989-1997 Civil War, Post-War Developments, and U.S. Relations, Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, Washington, D.C, December 31, 2003, P.p134-135.

الحكومية^(١). وبعد حصول الجبهة الوطنية على الاسلحة المتطورة تمكن مقاتلوها من السيطرة على نقاط استراتيجية مهمة بما في ذلك المطارات والموانئ والعديد من الطرق الحيوية المؤدية إلى العاصمة منروفيا^(٢)، وتمكن قوات الجبهة الوطنية من السيطرة على مدينة غبارنغا (Gbarnga) عاصمة مقاطعة بونغ (Bong) في أوائل أيار عام ١٩٩٠، واحتلت مدنهما وقتلت جميع افراد قبيلتي الكران والمانديغو الموجودين في المقاطعة بسبب ارتباطهم الوثيق بصمويل دو^(٣)، ثم واصلت تقدمها نحو ميناء بوكانان (Port of Buchanan) الاستراتيجي واحتلته بشكل كامل في التاسع عشر من أيار عام ١٩٩٠، بعد انسحاب القوات الحكومية منه، وبعد السيطرة على الميناء اقدمت قوات الجبهة الوطنية على اعدام جميع الذين لجأوا إلى الميناء من قبيلتي الكران والمانديغو^(٤).

ازاء الانتصارات التي حققتها الجبهة الوطنية وتضييقها للخناق على قوات بصمويل دو، بدأت القوات المسلحة الليبيرية بإعدام من كان في صفوفها من قبيلتي الجيو والمانو وقادت حملة تصفية لجميع افراد قبيلتي الجيو والمانو الموجودين في العاصمة منروفيا بحجة تأييدهم للمرتدين^(٥)، الامر الذي اضطر افراد قبيلتي الجيو والمانو للفرار إلى مجمع الامم المتحدة الواقع في حي كونجو تاون (Congo Town) في مدينة بولفارد (Boulevard) بهدف الحصول على ملاذ امن، لكن جؤهم إلى بعثة الامم المتحدة لم يمنع القوات المسلحة الليبيرية من اقتحام مقر بعثة الامم المتحدة

(1) Isabelle Duyvesteyn, Op. Cit., p.28.

(2) Ikechi Maduka Mgheoji, Op. Cit., P.p.38-39.

(3) Nicolas Cook, Op. Cit., P.p.134-135.

(4) Stephen Ellis, Op. Cit., p.80; Congress, 1st Session, Country Reports on Human Rights Report for 1990, Foreign Affairs of the Senate and House of Representatives respectively, Washington ,1991, p.197.

(5) Colin M. Waugh, Op. Cit., p.95.

وانهال حرمتها^(١)، في الثلاثين من ايار عام ١٩٩٠^(٢)، بعد قتلهم لحراس البعثة وقيامهم بخطف العشرات من افراد قبيلتي الجيو والمانو واعدام ثلثين شخصاً منهم ورمي جثثهم في شوارع العاصمة، وخطفهم لاربعين شخصاً^(٣)، مما دفع الامم المتحدة لسحب بعثتها من ليبيريا في حزيران عام ١٩٩٠^(٤)، فأصبحت حكومة صمويل دو في وضع حرج أمام الرأي العالمي بعد اقتحام مقر بعثة الامم المتحدة الامر الذي اضطر صمويل دو إلى التصريح بأن الفضائح التي ارتكبت بحق بعثة الامم المتحدة نفذها اشخاص خارجون على القانون ولا يمتون إلى القوات المسلحة الليبية بأية صلة، وتعهد صمويل دو بتوفير الحماية الكاملة لبعثة الامم المتحدة وعدم تكرار مثل هذه الحوادث مستقبلاً^(٥).

عُدلت السيطرة على مدينة بوكانان الاستراتيجية نقطة تحول مهمة في سير خطط الجبهة الوطنية القومية الليبية، إذ فقدت القوات الحكومية قوتها بسبب انقسامها على جبهتين الأولى في الشمال الغربي (مقاطعة نيمبا) والثانية في الجنوب الشرقي (مدينة بوكانان)، فتسببت هذا الانقسام بانعدام التنسيق بين وحدات القوات المسلحة الليبية واساح المجال لقوات الجبهة الوطنية بالتوغل نحو مقاطعات البلاد الداخلية

(١) الامم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والاربعون، ٩ تشرين الاول ١٩٩٠، ص ٧.

(2) Max Ahmadu Sesay, Collective Security or Collective Disaster?: Regional Peace-Keeping in West Africa, Journal: Security Dialogue, volume 26, issue 2, Staffordshire University, Stoke-on-Trent, UK ,1995, p.207.

(3) Human Rights Watch, Liberia , Waging War to Keep the Peace: The ECOMOG Intervention and Human Rights, News From Africa Watch, Volume 5, Issue No. 6, June 1993, p.6.

(4) Clement E Adibe, The Liberian conflict and the ECOWAS-UN partnership, Journal: Third World Quarterly , volume 18, issue 3 , United Kingdom ,1997, p.473.

(5) John Peter Pham, Op. Cit., p.102.

واحتلال المقاطعات الليبيرية واحدة تلو الأخرى، فقد احتلت مقاطعة لوفا في أوائل حزيران عام ١٩٩٠، ثم احتلت مدينة بايدو (Baidu) معقل قبائل المانديغو واعدمت أكثر من خمسين شخص فيها^(١)، وبهذا تمكن قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية بقيادة تشارلز تايلور من السيطرة على (٩٠٪) من الاراضي الليبيرية في منتصف عام ١٩٩٠ باستثناء العاصمة منروفيا، وواكب عمليات السيطرة على اقاليم البلاد ارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الانسان الامر الذي ادى الى نزوح جماعي لسكان المناطق التي شملها النزاع، وتشير التقديرات ان ما يقرب من نصف سكان ليبيريا قد نزحوا في عام ١٩٩٠، هرباً من القتال الدائر بين الاطراف المتحاربة^(٢).

يتضح مما سبق أن قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، والقوات المسلحة الليبيرية كانت تقع على عاتقها مسؤولية مشتركة عن مقتل وتشريد ونهب الالاف من المدنيين الليبيريين، فعندما كانت قوات تشارلز تايلور تتقدم وقوات صمويل دو تدافع وقع المدنيون فريسة للقوى المتحاربة، لاسيما، المقيمون في المناطق الشمالية من البلاد، الذين تعرضوا الى عمليات قتل واسعة النطاق بحجة مساندتهم لاحدي الاطراف المتحاربة فضلاً عن الالاف الذين قتلوا جراء اطلاق النار العشوائي على المدنيين العزل ليتم بعدها نهب ممتلكاتهم واحراق منازلهم واغتصاب نسائهم.

انشقاق الجبهة الوطنية القومية الليبيرية:

بدا الانقسام في صفوف الجبهة الوطنية بين جناحي تشارلز تايلور ويورمي جونسون في حزيران عام ١٩٩٠، امّا لا مفر منه. ففي الرابع من الشهر نفسه تعرضت قوات الجنرال المر جونسون (Elmer Johnson)^(٣)، التابع الى جناح القائد يورمي

(1) Nicolas Cook, Op. Cit., p.136.

(2) Ibid., p.129.

(3) المر جونسون (١٩٥٧-١٩٩٠) ولد في منروفيا عام ١٩٥٧، تلقى تعليمه في مدرسة اليزياديث كروفورد الابتدائية في العاصمة منروفيا، ثم انتقل مع والديه الى الولايات المتحدة الامريكية واكمل دراسته الاعدادية في ولاية بوسطن ثم حصل على البكالوريوس والماجستير في الادارة

جونسون المتكونة من ثلاثين جندياً الى كمين عند توجههم الى مدينة Robertsfield (Robertsfield) بعد ان تم الاستيلاء على مزرعة تابعة لشركة Fairyston للمطاط، فقد اعترضت طريقهم قوة مكونة من خمسين جندياً تابعين الى القوات المسلحة الليبيرية مما ادى الى مقتل المر جونسون والقوة المرافقة له، فبدأت الشكوك تساور يورمي جونسون بأن تشارلز تايلور وليس القوات المسلحة الليبيرية وراء حادثة الاغتيال التي تعرض لها المر جونسون والقوة المرافقة له^(١).

على الرغم من توجيه اصابع الاتهام الى تشارلز تايلور وحدوث فوضى داخل الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، واصلت الاخيره عملياتها القتالية املاً في السيطرة على العاصمة منروفيا، فتمكنت في منتصف حزيران عام ١٩٩٠، من تحقيق انتصارات كبيرة على القوات المسلحة الليبيرية وسيطرت على أغلب المناطق المحيطة بالعاصمة، ثم قسمت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية قوتها على محورين لاجتياح منروفيا الاول بقيادة يورمي جونسون الذي تقدم صوب منروفيا من الشمال الغربي^(٢)، وتمكنت قواته من احتلال جزيرة بوشروود(Bushrod) الواقعة شمال العاصمة التي تعد اهم الموانئ البحرية في البلاد، وقام يورمي جونسون بإنشاء قاعدة لقواته في حي كالدويل(Caldwell)، أما المحور الثاني فكان تحت قيادة تشارلز تايلور الذي تقدم بقواته نحو العاصمة منروفيا من الشمال الشرقي واحتل الضواحي الشرقية للعاصمة

العامة في جامعة بوسطن، تقلد منصب مساعد اداري لنائب الرئيس الليبي للمرة (١٩٧٨-١٩٨٠) ثم غادر ليبيريا بعد مدة وجيزة من انقلاب عام ١٩٨٠، والتحق بالجيش الامريكي للمرة (١٩٨١-١٩٨٤) ثم عاد الى ليبيريا ليتم سجنه عشرة اشهر ثم عاد الى الولايات المتحدة الامريكية نهاية عام ١٩٨٥، وعمل في مكتب بوسطن للمحاسبة للمرة (١٩٨٦-١٩٨٨)، مع اندلاع الحرب الاهلية عاد الى ليبيريا وانضم في صفوف المعارضة بصفة مستشار وقائد عسكري، اغتيل في حزيران عام ١٩٩٠. لمزيد من التفاصيل ينظر :

Elwood Dunn and Others, op . cit., p.149.

(1) Colin M. Waugh, Op. Cit., p.96.

(2) Stephen Ellis, Op. Cit., p.80.

منروفيا كابينزفيل (Capesville) وكونغو تاون (Congo Town) واجزاء من مدينة سينكور (Sencor)^(١)، وبحلول الثاني من تموز عام ١٩٩٠، اضحت قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية على بعد خمسة كيلو مترات فقط من العاصمة منروفيا، وبعد وصولهم الى تلك المسافة فرضت قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية حصاراً على العاصمة فقطقطعت الطرق والماء والكهرباء وخطوط الهاتف، ثم اقدمت على قطع الطريق المؤدي الى سيراليون بهدف تضييق الخناق على صمويل دو واتباعه^(٢).

بعد فرض الحصار على العاصمة منروفيا أُجبر الرئيس صمويل دو على طلب وقف اطلاق النار. فقد عرضت سيراليون وساطتها في الخامس عشر من تموز عام ١٩٩٠، بهدف ايقاف القتال الدائر بين الاطراف المتحاربة والجلوس إلى طاولة واحدة بحضور مثليين عن الرئيس صمويل دو وشارلز تايلور لغرض التوصل إلى حلول مرضية للطرفين، فعقدت لجنة الوساطة اول اجتماع لها في مقر القنصلية الامريكية في العاصمة فري تاون وتوصلت إلى خطة مبدئية لتسوية الصراع سلمياً^(٣)، من خلال مقترنات عدة ابرزها:

- ١- وقف فوري لاطلاق النار.
- ٢- نشر مجموعة مراقبين (قوات حفظ السلام) التابعة للجامعة الاقتصادية (ايكواس) بهدف الاشراف على وقف اطلاق النار.
- ٣- تشكيل حكومة مؤقتة للبلاد على ان لا تشارك الاطراف المتحاربة فيها.
- ٤- تشكيل لجنة تشرف على اجراء الانتخابات في ليبيريا^(٤).

(1) Frazer Egerton, Op. cit., p.50.

(2) Felix Gerdes, Op. Cit., p.38.

(3) Jerome J Verdier, op. cit., p.124.

(4) Clement Adibe, Disarmament and Conflict Resolution Project Managing Arms in Peace Processes: Liberia, United Nations Institute for Disarmament

رفضت الجبهة الوطنية القومية الليبية الخطة التي وضعتها لجنة الوساطة، منها ما يتعلّق بانتشار قوات حفظ السلام ووقف اطلاق النار الذي يلزم الجبهة الوطنية القومية الليبية بتنزع اسلحة مقاتليها^(١)، فأقدمت الاخيره على مهاجمة القصر التنفيذي المقر الرئيس للحكومة الليبية في الخامس والعشرين من تموز عام ١٩٩٠، ودارت إثر ذلك معارك ضارية بين قوات الجبهة الوطنية والقوات المسلحة الليبية تحولت العاصمة منروفيما على إثرها إلى مدينة اشباح، ولما بدأ التفوق الواضح لقوات الجبهة الوطنية في المعركة أعلن تشارلز تايلور عبر اذاعة منروفيما الوا (Eternal Love Winning Africa) في السابع والعشرين من تموز عام ١٩٩٠، أنه يسعى لتشكيل حكومة مؤقتة تحت اسم حكومة الجبهة الوطنية لإعادة الاعمار الوطني تحت رئاسته لتحل محل حكومة صمويل دو. وبهدف كسب دعم الولايات الأمريكية أعلن تشارلز تايلور عزمه اجراء انتخابات في غضون ستة أشهر^(٢).

ومع اقتراب حسم المعركة لصالح الجبهة الوطنية القومية الليبية نشبّت الخلافات بين يورمي جونسون وشارلز تايلور بشأن الدعم المالي والعسكري للجبهة الوطنية القومية الليبية بسبب اعتماد تشارلز تايلور على الدعم المالي والعسكري الليبي، بينما اراد يورمي جونسون استبدال الدعم الليبي بدعم الولايات المتحدة الأمريكية بعد تسلّم الاخير اشارة من واشنطن لدعمه ولما لم ينصل تايلور لرغبة جونسون اخذ الاخير مسار عمل مستقل عند دخوله العاصمة منروفيما حيث خطط لانشقاق الجبهة الوطنية القومية الليبية^(٣).

اسس يورمي جونسون بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية جبهة جديدة

Research Geneva, United Nations ,New York and Geneva, 1996, p.20.

(١) الاهرام، العدد ٣٧٨٢٢، القاهرة، ٦/٢٧، ١٩٨٠.

(2) Colin M. Waugh, Op. Cit., p.103.

(3) Guy Arnold, Historical Dictionary of Civil Wars in Africa, The Scarecrow Press, Lanham, 2008, p.239.

عرفت باسم الجبهة الوطنية القومية المستقلة في ليبيريا (Independent Nation) (al Patriotic Front of Liberia INPFL)، والتي كان هدفها الاطاحة بحكومة صمويل دو وزعامة تشارلز تايلور للجبهة الوطنية، وتأسیس الجبهة الوطنية القومية المستقلة في ليبيريا اصبح الصراع في ليبيريا اکثر تعقیداً بسبب تشعب اطراف الصراع^(٢).

اصبیت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية بضرر كبير نتيجة لانشقاق والتحاق معظم مقاتليها من تدربوا في المعسكرات الليبية الى الجبهة الوطنية القومية المستقلة في ليبيريا، الامر الذي اضطر تشارلز تايلور الى تقسيم مقاتليه من تبقوا معه على جبهتين جبهة تقاتل قوات صمويل دو وجبهة في مواجهة الجبهة الوطنية القومية المستقلة في ليبيريا، فأضاع جونسون بانشقاقه فرصة السيطرة على الحكم في البلاد وبعثرة امال الجبهة الوطنية القومية الليبيرية التي حاولت تحقيقها منذ تأسیس الجبهة^(٣)، فأصبحت المهمة شاقة وطويلة على الفصائل المقاتلة من اجل السيطرة على الحكم^(٤).

دفع يورمي جونسون ثمن عدم ولائه لشارلز تايلور بعد اسبوعين فقط من اعلان الانشقاق اقدم تشارلز تايلور على اعدام والدي يورمي جونسون وجميع افراد اسرته، وتعقیداً على ذلك العمل الاجرامي صرحت تشارلز تايلور بأن هدفه الاساسي معاقبة جونسون وحرمانه من المساعدة الروحية التي كان يستمدها من والدته وان ما فعله كان يمثل خياراً وحيداً لكسر شوكته^(٥).

يتضح مما سبق ان الانشقاق الذي قام به يورمي جونسون قد بدد احلام الجبهة

(1) Ibid.

(2) Emmanuel Olatunde Ojo, Op. Cit., p.347.

(3) Frazer Egerton, , Op. Cit., p.56.

(4) Abiodun Alao and Others, Op. Cit., p.24.

(5) Stephen Ellis, Op. Cit., p.85.

الوطنية القومية الليبية التي سعى تشارلز تايلور جاهدًا لتحقيقها، وبعد أن بات النصر قاب قوسين أو أدنى من التتحقق اسهم انشقاق جونسون في تقوية موقف صمويل دو، فقد تحولت القوات المسلحة الليبية نتيجة للانشقاق من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم، بعد انهيار قوتها وانخاض الروح المعنوية لمقاتليها وخسارتها لمناطق شاسعة من البلاد، لاسيما، المناطق الغنية بالموارد الاقتصادية التي اضحت تحت سيطرة الجبهة الوطنية القومية الليبية.

استغل صمويل دو والقبائل المتحالفه معه الانشقاق الذي حدث داخل الجبهة الوطنية القومية الليبية وقاموا بحملة شعواء داخل العاصمة منروفيا ضد قبليتي الجيو والمانو، فاضطر افراد القبليتين إلى الاختباء من بطش القوات الحكومية في كنيسة القديس بطرس اللوثيرية ظناً منهم ان اختباءهم في الكنيسة سيجنفهم حملات القتل، لكن القوات الحكومية سرعان ما اكتشفت مكان اختبائهم واقدمت على ارتكاب مجزرة في التاسع والعشرين من تموز عام ١٩٩٠، راح ضحيتها اكثر من ستمائة شخص غالبيتهم من النساء والاطفال والشيوخ، بضمهم نيلسون تايلور (Nelson Taylor) والد زعيم الجبهة الوطنية القومية الليبية تشارلز تايلور^(١).

تركت مجزرة كنيسة القديس بطرس اثراً بليغاً في نفوس من تبقى على قيد الحياة من افراد قبليتي الجيو والمانو فقاموا بحملة كبرى لتجنيد المقاتلين للثأر لذويهم وشملت حملة التجنيد حتى الاحداث الذين تراوح اعمرهم بين (١١-١٥) عاماً، ثم قاموا بنصب كمائن بالقرب من ضواحي العاصمة منروفيا وعند مفترق الطرق الرئيسة المؤدية إلى العاصمة، وقتلوا كل من يقع بأيديهم من افراد قبليتي الكران والمانديغو في اكبر عملية تصفية جسدية شهدتها ليبيا واكثرها بشاعة، إذ وصل التنكيل بالقتل إلى حد فصل الرأس عن الجسد واحراق الجثث تشفياً لأبنائهم المغدورين^(٢)، ثم نفذت

(1) Sharon Alane Abramowitz, Psychosocial Liberia: Managing Suffering in Post-Conflict Life, A dissertation presented, Harvard University, 2009, p.32.

(2) John Peter Pham, Op. Cit., p.103.

الجبهة الوطنية القومية الليبيرية حملة اغتيالات منظمة شملت كبار الشخصيات الحكومية والشخصيات المعارضة لها، وكان من ابرز الشخصيات التي تم اغتيالها على يد الجبهة الوطنية (جاكسون فو) ابرز مرشحي انتخابات عام ١٩٨٥^(١).

بحول مطلع شهر اب عام ١٩٩٠، لقي اكثرا من خمسة الاف ليبيري حتفهم من مختلف القبائل الليبيرية جراء الحرب الاهلية الدائرة بين ابناء البلد الواحد، ونزوح اكثرا من ثلاثة وخمسين الف مواطن ليبيري الى الدول المجاورة كغينيا وساحل العاج وسيراليون، فتعرضت ممتلكاتهم بعد اضطرارهم لتركها للنهب والحرق على يد القوات المسلحة الليبيرية او القبائل المتحاربة على حد سواء^(٢).

ـ المتغيرات الاقليمية والدولية واثرها في الحرب الاهلية في ليبيريا:

١- الموقف الاقليمي من الحرب الاهلية :

شعرت حكومات دول غرب افريقيا بعامة ودول الجوار الليبيري تحديداً بالفزع من النزاع الدائري في ليبيريا، بسبب خشيتها من ان يكون النزاع الليبيري مقدمة لنزاعات اخرى في غرب افريقيا ينسف استقرار القارة الافريقية بأكملها، وانقسمت المواقف الاقليمية من الاطراف المتنازعة على ما يأقى:

أـ نيجيريا:

ارتبطة الحكومة النيجيرية بعلاقات اقتصادية وثقافية مع الحكومة الليبيرية. فقد اسهمت نيجيريا في انتشال ليبيريا من ضائقتها الاقتصادية بعد تسديد نيجيريا لالديون المترتبة على ليبيريا لبنك التنمية الافريقي، فضلاً عن، استثمار نيجيريا في اوائل عام ١٩٨٩، مبلغ خمسة وعشرون مليون دولار في مشروع نظام السكك الحديد الليبيري، واعتماد ليبيريا على ثلاثة الاف فني نيجيري في مشاريعها التنموية.

(1) Stephen Ellis, Op. Cit., p.88.

(2) John Peter Pham, Op. Cit., p.103.

ولم يقتصر التعاون بين البلدين على الجانب الاقتصادي فقد تعدت إلى الجانب الثقافي وذلك بإنشاء كلية الدراسات العليا في كلية ليبيريا التي عرفت باسم (إبراهيم بابانجيدا للدراسات الدولية) تيمناً باسم الزعيم النيجيري إبراهيم بابانجيدا (١) (Ibrahim Babangida).

ونتيجة لارتباط مصالح الحكومة النيجيرية بنظام الرئيس صمويل دو، ادت نيجيريا دوراً هاماً في الحرب الأهلية الليبيرية (٢)، فقد ارسلت نيجيريا امدادات عسكرية لنظام الرئيس صمويل دو في بداية النزاع، لاسيما، بعد تقدم الجبهة الوطنية القومية الليبيرية نحو العاصمة منروفيا، فرد تشارلز تايلور على ذلك باحتجاز من وقع بيده من النيجيريين كرهائن وسُوَّغ تشارلز تايلور احتجاز الرهائن بسبب دعم إبراهيم بابانجيدا لصمويل دو، الذي افسد خطط الجبهة للاستيلاء على العاصمة منروفيا على حد تعبيره (٣).

ب- غانا:

حدث غانا حذو نيجيريا في دعم نظام الرئيس صمويل دو في صراعه ضد الجبهة الوطنية القومية الليبيرية لأسباب متعددة منها رغبة حكومة غانا في تزعم دول غرب

(١) إبراهيم بابانجيدا: جنرال نيجيري ولد في ١٧ اب ١٩٤١، حكم جمهورية نيجيريا ابان المدة ١٩٨٥ - ١٩٩٣ (٢) شغل منصب قائد أركان الجيش للمدة (١٩٨٤-١٩٨٥) ورئيس المجلس الحاكم للقوات المسلحة للمدة (١٩٨٥ - ١٩٩٣). لمزيد من التفاصيل ينظر: هباء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، دراسات دولية (مجلة) العدد السادس والاربعون، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ١٠٤.

Charles Akujieze, Nigeria: an Experiment in Nation Building, Author House, UK, 2019, p.78.

(2) John Peter Pham, Op. Cit., p.301.

(3) Stephen Ellis, Op. Cit., p.87.

افريقيا، وكذلك مواجهة نفوذ الدول الفرنانكوفونية (Francophonie)^(١)، لاسيما، دولتا توغو وبنين، فأسهمت الحكومة الغانية نتيجة لذلك بإمداد قوات الرئيس صمويل دو بالأسلحة الحديثة، وبنائها العديد من المخيمات على الحدود لإيواء لاجئي قبيلتي الكران والمانديingu الموالين لنظام دو^(٢).

ج- غينيا:

ادت غينيا دوراً هاماً في مساندة نظام الرئيس صمويل دو ومعارضة تشارلز تايلور وجبهة الوطنية، بسبب عدم رغبتها في انتشار عدو الحرب في غرب افريقيا، فقامت بدعم قبائل المانديingu الموالية للرئيس دو في معاركها ضد الجبهة الوطنية التي حدثت بالقرب من حدودها، وسَوَّغت الحكومة الغينية هذا الدعم بسبب قيام تشارلز تايلور بدعم المعارضة الغينية التي بدأت بشن هجماتها على غينيا من الاراضي الليبيرية التي تسيطر عليها الجبهة الوطنية القومية الليبيرية^(٣).

د- سيراليون:

لم يختلف موقف حكومة سيراليون من الحرب الاهلية الليبيرية عن الموقف

(١) منظمة حكومية دولية تأسست عام ١٩٧٠ تضم تسعة وأربعين دولة عضو فضلاً عن أربع دول منتبة وعشرون مراقبة. أسست لتعزيز التعاون بين الناطقين باللغة الفرنسية في القارة الافريقية، اما مجالات الاهتمام الرئيسية لمؤسسة الفرنانكوفونية هي: التعليم، والاقتصاد والتنمية، والتنوع الثقافي، والسلام والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتحرص مؤسسة الفرنانكوفونية على التعاون مع كبرى المنظمات الإقليمية والدولية في العالم، فعلى سبيل المثال تتعاون مع جامعة الدول العربية في المجالات الثقافية والعلمية وكذلك مع المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لإدارة الأزمات وحفظ السلام في الدول الأعضاء، ومؤسسة الفرنانكوفونية لديها أربع بعثات دائمة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف . ينظر:

Thomas M. Leonard, Encyclopedia of the Developing World, Volume 1, Routledge, New York, 2006, p.673.

(2) Frazer Egerton, , Op. Cit., p.57.

(3) Ibid.

الغيني. فسيراليون التي تقع شمال غرب ليبيريا ايدت نظام الرئيس صمويل دو في حربه ضد الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، فأقدمت على مد حكومة دو بالأسلحة وانشأت خيمات ايواء للاجئين الموالين لدو، الامر الذي دفع تشارلز تايلور الى التحالف مع الجبهة الثورية المتحدة بقيادة فوداي ساييانا سنکو (Foday Sayba-) (١)، المعارضة للحكومة السيراليونية (٢).

٥- ساحل العاج:

ايدت ساحل العاج المعارضة التي تقودها الجبهة الوطنية في بداية الحرب وسخرت جميع طاقاتها بغية اسقاط نظام الرئيس صمويل دو ففتحت معسكرات لتدريب مقاتلي الجبهة الوطنية وزودتها بالمقاتلين والمال والسلاح الى الحد الذي جعل من ساحل العاج شرارة انطلاق الثورة ضد نظام دو (٣).

٦- ليبيا:

شاركت ليبيا وساحل العاج في ذات الموقف نفسه، تقريرًا، في دعمها للجبهة الوطنية القومية الليبيرية في الحرب الأهلية الليبيرية، فعل الرغم من بعد الاراضي

(١) فوداي ساييانا سنکو (١٩٣٧-٢٠٠٣) عسكري سيراليوني ولد في قرية ماسنخ مايسو في مقاطعة تونكوليلي في السابع عشر من تشرين الاول عام ١٩٣٧ ، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في القرية نفسها ثم انضم الى صفوف القوات الملكية البريطانية في غرب افريقيا عام ١٩٥٦ ، اصبح عريفاً عام ١٩٧١ ، سجن بعد ذلك سبع سنوات لمشاركته في تمرد ضد الدولة، ليسافر بعد اطلاق سراحه الى ليبيريا. شكل الجبهة الثورية المتحدة وتولى قيادتها ابان المدة ١٩٩١-٢٠٠٢، خاض خلالها هجمات عددة ضد الحكومة السيراليونية حتى اعتقاله عام ٢٠٠٠. ينظر:

Paul Robert Bartrop, A Biographical Encyclopedia of Contemporary Genocide: Portraits of Evil and Good, ABC-CLIO., The United States of America, 2012, p.290.

(2) Frazer Egerton, , Op. Cit., p.57.

(3) Nara Akua Antwi Ansorge, Op. Cit., p.224.

الليبية عن الاراضي الليبيرية اسهمت ليبا اسهاماً فاعلاً في دعم الجبهة الوطنية القومية الليبيرية ضد نظام الرئيس صمويل دو، إذ وَجَهَ الرئيس معمر القذافي ببناء معسكرات التدريب على الاراضي الليبية لتدريب مقاتلي الجبهة الوطنية، وقدم دعماً مالياً ضخماً للجبهة الوطنية قدر بـ (٨٠) مليون دولار لغرض اسقاط نظام الرئيس صمويل دو الموالي للولايات المتحدة الامريكية^(١).

ز- بوركينا فاسو:

بوركينا فاسو هي الاخرى وقفت الى جانب الجبهة الوطنية القومية الليبيرية في صراعها ضد الرئيس صمويل دو، فقدمت الدعم المالي واللوجستي فضلاً عن امداد الجبهة الوطنية بعده من المقاتلين، وفتحت حدودها لتدريب مقاتلي الجبهة الوطنية^(٢).

ح- غامبيا:

اما غامبيا فقد كانت من ضمن الدول المؤيدة لنظام الرئيس صمويل دو ضد الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، بسبب دعم تشارلز تايلور للانقلاب الذي شهدته غامبيا المدعوم من ليبا^(٣).

ما سبق يتبيّن ان مواقف الدول الاقليمية من ليبيريا ومن الحرب الاهلية فيها املتها ضرورات ومصالح تلك الدول، ما بين داعم لنظام صمويل دو او معارض له وداعم للجبهة الوطنية القومية الليبيرية. فالدول الداعمة لدو ابتعت من وراء دعمها الحفاظ على الوضع الراهن في غرب افريقيا خوفاً من انتقال شرارة الحرب الى بلدانها،

(1) Thomas Jaye, ECOWAS intervention in the Liberian Civil War: issues of sovereignty, strategy and security, A thesis submitted for the degree of Ph. D in International Politics at the University of Wales, Aberystwyth, 1999, p. 141; Nara Akua Antwi Ansorge, Op. Cit., p.224.

(2) Emmanuel Olatunde Ojo, , Op. Cit., p.340.

(3) Ibid, p.340.

كما إنها تجمعها مصالح سياسية واقتصادية وثقافية مع حكومة دو، أما الدول الداعمة للجبهة الوطنية فلأنها كانت تقتنط النظام الأنقلابي في ليبيريا وارتباط النظام الليبيري بالولايات المتحدة الأمريكية، فأسهم تدخل الدول الأقليمية في الحرب الأهلية الليبيرية في تعميق الأزمة وادامتها.

٢- الموقف الدولي :

أ- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب الأهلية الليبيرية:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الداعمين لليبيريا على مدار تاريخها، فقد ارتبطت الحكومات الليبيرية المتعاقبة بعلاقات تاريخية وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما، في المجالين المالي والعسكري، ومنها حكومة الرئيس صمويل دو التي وثقت علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال سماحها بإقامة محطات إرسال جديدة لإذاعة صوت أمريكا، وتسهيل عمل المخابرات الأمريكية في ليبيريا عبر إنشاء محطات إرسال مخابراتية على الأراضي الليبيرية وتجديد اتفاقيات الدفاع المشتركة مع الرئيس الأمريكي رونالد رغان (Ronald Reagan)^(١)، وعقد اتفاقية

(١) رونالد رغان (١٩١١-٢٠٠٤) الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية ولد في تامبيكو (إلينوي)، حاز على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والمجتمع في كلية يوريكا عام ١٩٣٢، ثم رحل إلى هوليوود في عام ١٩٣٧، ليبدأ مسيرته الفنية في استوديوهات «وارنر برذرز» التي تعاقد معها لمدة سبع سنوات، ثم أصبح رئيساً لنقابة ممثل الشاشة التي أسست في الثلاثينيات، ثم عمل مع شركة جنرال أكتريك عام ١٩٥٤، أما توجهاته السياسية فقد كان ديمقراطياً أول الأمر، إلا أنه انحاز إلى الجمهوريين بسبب سياسة الديمقراطيين الضريبية واعتقاده بضعف السياسة الخارجية الأمريكية لاسيما في مواجهة الاتحاد السوفيتي، فقام عام ١٩٦٠ بدعاهية انتخابية نشطة لصالح ريتشارد نيكسون، وتقلد بعد ذلك التاريخ مناصب متعددة منها حاكم لولاية كاليفورنيا للمدة (١٩٦٧-١٩٧٥) ثم رئيس للولايات المتحدة للمدة (١٩٨١-١٩٨٩) ينظر:

تدريب قوات الانتشار السريع الليبيرية، ووصلت علاقات الرئيس صمويل دو بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الحد الذي باتت فيه السفارة الأمريكية في منروفيا تؤدي دوراً كبيراً في رسم سياسة ليبيريا الداخلية والخارجية. بالمقابل اقدمت الحكومة الأمريكية على زيادة مساعداتها للحكومة الليبيرية في المجال المالي عن طريق الاسهام في تسديد ديون ليبيريا لصندوق النقد الدولي^(١).

مع تصاعد القتال بين القوات المسلحة الليبيرية وقوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية في الثاني من كانون الثاني عام ١٩٩٠، عدداً من المستشارين العسكريين لتدريب وارشاد القوات، ارسلها صمويل دو لمقاطعة نيمبا ضد الجبهة الوطنية، واقتصر عملهم على تقديم المشورة، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تلبث ان اقدمت على سحب مستشاريها العسكريين بسبب الانتهاكات التي قامت بها القوات المسلحة الليبيرية ضد السكان المدنيين^(٢).

نتيجة لانسحاب الادارة الأمريكية من الصراع الدائري في ليبيريا، ارسل صمويل دو وفداً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الرابع عشر من ايار عام ١٩٩٠، بهدف حث الحكومة الأمريكية على التدخل، الا ان الادارة الأمريكية ارسلت مقترحاً إلى الرئيس صمويل دو حاولت من خلاله اقناعه بالتخلي عن الحكم وتسليم السلطة إلى نائبه لحين اجراء انتخابات جديدة يكون هو على رأسها، لكن صمويل دو رفض المقترح واصر على مواصلة القتال حتى اخر قطرة من دمه، فقررت الادارة الأمريكية بناء على ذلك سحب يدها من الصراع الدائري في ليبيريا واقتصار دورها على حماية مصالحها الاستراتيجية^(٣).

America, 2004, P.p.44 -54.

(1) هاني سليمان اسماعيل، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

(2) Abiodun Alao and Others, Op. Cit., p.26.

(3) Lester S. Hyman, Op. Cit., p.32.

نشرت الولايات المتحدة الأمريكية في الثالث من حزيران عام ١٩٩٠، ألغين وخمسة مقاتل من مشاة البحرية الأمريكية قبلة سواحل العاصمة منروفيما مزودة بأوامر صارمة تمثلت باقتصار مهامها على حماية المشاة الأمريكية واحلاء الاف الرعايا الأمريكية من العاصمة منروفيما بسبب تقدم الجبهة الوطنية القومية الليبيرية في ضواحي منروفيما، الامر الذي دفع الحكومة الليبيرية الى توجيه نداء استغاثة الى الادارة الأمريكية في الرابع من حزيران عام ١٩٩٠، طالبت فيه ان يتم انقاذ ليبيريا باسم العلاقات التاريخية بين البلدين وباسم العاصمة منروفيما التي تحمل اسم احد رؤسائها، ثم قام اعضاء الحكومة الليبيرية بإرسال رسائل الى محرري الصحف الأمريكية الكبرى بهدف عرض القضية الليبيرية على المجتمع الدولي الا ان مطالبات الحكومة واعضاءها لم تجد اذاناً صاغية^(١).

بعد تفاقم الصراع في ليبيريا وعجز نظام الرئيس صمويل دو عن التصدي للجبهة الوطنية القومية الليبيرية و تعرض حياة الرعايا الأمريكية والمصالح الأمريكية للخطر، لاسيما بعد سيطرة الجبهة الوطنية القومية الليبيرية على مزرعة فايرستون للمطاط التي كانت تبعد عن العاصمة (٣٥ كم)^(٢) فقط، عقد الكونغرس الأمريكي اجتماعاً له في التاسع عشر من حزيران من العام نفسه، حضره مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية هيرمان كوهين (Herman Cohen) و خلال الجلسة وجه النواب الديمقراطيون نقداً لاذعاً لإدارة الرئيس رونالد ريجان بسبب تغاضيها عن تزويير الانتخابات العامة في ليبيريا وعدم سعيها لتنحية صمويل دو، كما وجهوا نقداً لإدارة جورج هربرت ولكر بوش (George Herbert Walker Bush)^(٣)

(1) John Peter Pham, Op. Cit., p.100.

(2) جورج هربرت ولكر بوش (١٩٢٤-٢٠١٨) سياسي أمريكي، والرئيس الحادي والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية للمرة (١٩٨٩-١٩٩٣)، ولد في ميلتون ماساتشوستس، بدأ تعليمه في مقاطعة غرينبيتش، وفي عام ١٩٣٦، التحق بacademy فيليبس في اندولف، انضم بعد تخرجه الى البحرية عام ١٩٤٢، بدأ مسيرته السياسية عام ١٩٦٣، بانتخابه رئيس مقاطعة

بسبب عدم ادانتها لانتهاك حقوق الانسان في ليبيريا^(١).

واصلت الادارة الامريكية عملية اجلاء رعاياها في نهاية حزيران من العام ١٩٩٠^(٢)، ولغرض تأمين عملية الاجلاء ارسلت الحكومة الامريكية كتيبة بحرية هبطت على سواحل ليبيريا في السادس من اب من العام نفسه، واعلنت الادارة الامريكية بأن الهدف من ارسال الكتيبة البحرية تأمين اجلاء الامريكيين وليس لغرض التدخل في الشؤون الليبيرية، الامر الذي اكد التزام الجانب الامريكي بعدم التدخل^(٣).

يعزى عدم التدخل الامريكي في الحرب الاهلية الليبيرية الى طبيعة الظروف الدولية في ذلك الوقت، فقد ادت حرب الخليج الثانية دوراً كبيراً في التأثير على القرار الامريكي بعدم التدخل في الحرب الاهلية الليبيرية، الذي ادى بدوره الى إطالة امد الحرب الاهلية. فقد كان بإمكان واشنطن احتواء الموقف لو قررت التدخل العسكري لصالح حليفها صمويل دو ضد تشارلز تايلور، الا انها اكتفت بحماية مصالحها واجلاء رعاياها، واستند الموقف الامريكي بعدم التدخل الى معطيات عدة ابرزها:

١- ان الصراع في ليبيريا شأن داخلي وهو امر يصعب على الولايات المتحدة

هاريس في تكساس عن الحزب الجمهوري، ثم نائباً في مجلس النواب عام ١٩٦٦، ثم شغل مناصب متعددة، منها سفير لدى الامم المتحدة للمدة (١٩٧١-١٩٧٣) ورئيس للجنة الوطنية للجمهورية للمدة (١٩٧٤-١٩٧٣)، ومبعوث لدى الصين للمدة (١٩٧٥-١٩٧٤) ومدير للمخابرات المركزية للمدة (١٩٧٦-١٩٧٧) ثم رئيس اللجنة التنفيذية للبنك الدولي في هيوستن، ومدير لمجلس السياسة الخارجية بمجلس العلاقات الخارجية للمدة (١٩٧٧-١٩٧٩) ونائب للرئيس ريجان للمدة (١٩٨١-١٩٨٩). ينظر:

Neil A. Hamilton, Op. Cit., P.p.356 -365.

(1) Abiodun Alao and Others, Op. Cit., P.p.184-185.

(2) Stephen Ellis, Op. Cit., p.87.

(3) Isabelle Duyvesteyn, Op. Cit., P.p.50-53.

الأمريكية التدخل لصالح طرف على الآخر.

٢- انشغال الادارة الأمريكية في حرب الخليج الثانية.

٣- انتهاء حكومة صمويل ذو حقوق الإنسان ضد المدنيين العزل، الامر الذي ادى الى سحب الادارة الأمريكية تأييدها لصمويل ذو بضغط من الكونغرس^(١).

٤- قلق البتاغون من سخط الشعب الأمريكي في حال قررت الحكومة الأمريكية التدخل عسكرياً في الحرب الأهلية الليبية.

٥- تصاعد الدعاوى في الداخل الأمريكي الرافضة لنظرية الواجب الكوني للولايات المتحدة الأمريكية في حفظ السلام العالمي.

٦- الخوف من تكرار الفشل الذي حدث في الحرب الكورية والفيتنامية في حال قرارها دخول المستنقع الأفريقي.

٧- خشية الجمهوريين من تأثير التدخل في الحرب الأهلية الليبية على الحملة الانتخابية للرئيس بوش^(٢).

ب- دور الأكواس في الحرب الأهلية :

كانت الحرب الأهلية أهم التحديات التي واجهت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا^(٣) . وبعد ادراك المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أن احداث الحرب الأهلية في ليبيريا تهدد استقرارها، قررت التدخل، لاسيما، بعد فشل جهود

(1) Nina Wilén, , Op. Cit., P.p.53-54.

(2) نورا عبد القادر حسن، ليبيريا ازمة جديدة للدولة في إفريقيا، السياسة الدولية، العدد ١٥٤ ، القاهرة كانون الثاني، ٢٠٠٣، ص ٥٧.

(3) Cyril I. Obi, Economic Community of West African States on the Ground: Comparing Peacekeeping in Liberia, Sierra Leone, Guinea Bissau, and Côte D'Ivoire, African Security, Journal: African Security, Vol. 2; Iss. 2, Taylor and Francis Group, 2009, P.p. 119-120.

المصالحة الوطنية التي تبناها مجلس الكنائس الليبيري، وتزايد خاوف اعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من انتقال عدو الحرب الأهلية إليها^(١)، في ظل وجود الاسباب نفسها التي ادت الى قيام الحرب الأهلية في ليبيريا، وتحديداً الاسباب الأثنية والدينية والسياسية، فضلاً عن، عدم وجود معارضة داخلية في ليبيريا من تدخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في الصراع باستثناء معارضة تشارلز تايلور^(٢).

وفضلاً عن الاسباب المذكورة انفًا كانت هنالك عوامل عديدة حتمت على المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التدخل في الحرب الأهلية الليبيرية ابرزها:

١- اثارت الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان العالمي عامة والافريقي تحديداً بعد أن أصبح أكل لحوم البشر والقتل والتعذيب والتهجير والحرق والنهب ابرز سمات الحرب بين الاطراف المتنازعة في ليبيريا، التي تجاوزت بوحشيتها وهمجيتها جميع الحروب الأهلية التي شهدتها القارة الافريقية.

٢- عدم احترام المؤسسات الدينية والسفارات الاجنبية والبعثات الدبلوماسية الاجنبية من جانب الاطراف المتحاربة، لاسيما، بعد الهجوم على كنيسة القديس بطرس اللوثري، ومقر بعثة الامم المتحدة، وكذلك الهجوم على السفارة النيجيرية في تموز عام ١٩٩٠^(٣).

(1) ECOWAS ,Banjul, The Gambia, 1990 ' Decision A/DEC. 9/5/90 Relating to The Establishment of The Standing Mediation Committee The Authority of Heads of State And Government, Official Journal of the Economic Community of West African States, Vol. 21, N o v . 1991, p.5.

(2) عايدة حرحوس، دور الايكواوس في ادارة النزاعات الاثنية في إفريقيا دراسة حالة ليبيريا - سيراليون، رسالة ماجستير جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم السياسية وال العلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٢٢٠.

(3) Abiodun Alao and Others, Op. Cit., P.p.43-46.

٣- عدم احترام الاطراف المتحاربة للمدنيين العزل من الاطفال والنساء والشيوخ والرعايا الأجانب، فقد تم تنظيم حملة قتل وحشية بحجة دعم هذا الطرف او ذاك.

٤- تدفق الاف اللاجئين الليبيريين الى البلدان المجاورة كسيراليون، وغينيا، وساحل العاج، ونيجيريا، وعدم قدرة تلك البلدان على تحمل نفقات اعالة تلك الاعداد المهولة من اللاجئين^(١).

ونتيجة لفشل الجهود الوطنية في تسوية الصراع الليبيري ورفض منظمة الامم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، والدول الكبرى، لاسيما، الولايات المتحدة الامريكية، التدخل في الحرب الأهلية الليبيرية بهدف ايجاد تسوية للصراع الدائر في ليبيريا، زار إبراهيم بابانجيدا في السادس والعشرين من ايار عام ١٩٩٠، رئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المتهدمة ولايته بليز كومباوري (Blaise Compaoré)^(٢)، مقترباً عليه انشاء لجنة وساطة دائمة مؤلفة من خمسة

(1) Michael E. Brown, *Ethnic Conflict and International Security*, Princeton University, 2000, p.85

(2) ولد كومباوري عام ١٩٥١، في مدينة زينياري بالقرب من العاصمة واغادوغو، التحق بمدرسة المشاة في مونبلييه بفرنسا ثم التحق بالكلية العسكرية في ياوندي الكاميرون، وتدرب كمظلي في المغرب لمدة (١٩٧٨-١٩٨١) وهناك تعرف على النقيب توماس سانكارا، شغل منصب رئيس قسم ثم قائد سرية لاحقاً في فوج القوات الخاصة، تم تكليف كومباوري بمسؤولية مركز تدريب القوات الخاصة الوطني في بو عام ١٩٨١، انخرط في السياسة الوطنية في عام ١٩٨٣، حشد كومباوري دعم وحدة القوات الخاصة في بو بمساعدة غانا ولibia، وقد بمعية توماس سانكارا انقلاباً في الرابع من اب عام ١٩٨٣، نصب سانكارا اثراه رئيساً لبوركينا فاسو، بينما نصب كومباوري وزيراً للدولة ثم وزيراً للعدل، الا ان الوفاق بين سانكارا وكومباوري لم يتم طويلاً فقد قام الاخير بقيادة انقلاب دموي في الخامس عشر من تشرين الاول عام ١٩٨٧، قتل إثره سانكارا والعديد من الشخصيات الحكومية، استقال في ٣١ تشرين الاول عام ٢٠١٤.

ينظر: John C. Fredriksen, op. cit., P.p.116 - 117

اعضاء يعطى لها تفویضاً حل النزاع الداخلي في ليبيريا^(١).

عقد قادة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا اجتماع القمة الثالث عشر في العاصمة الغامبية (بانجول) للمدة (٢٨-٣٠) ايار عام ١٩٩٠، وكانت قضية الحرب الأهلية الليبيرية على رأس جدول الاعمال، ولأهمية هذه القضية حضر غالبية رؤساء دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بهدف السعي لتسوية الصراع سلمياً وبالطرق الدبلوماسية، وبناء على طلب المبعوث النيجيري لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تمت الموافقة على تشكيل لجنة وساطة دائمة (Standing Medi- ation Committee) التي تعرف اختصاراً بـ (S.M.C) بهدف ايجاد حلول مناسبة لوقف الاقتتال الداخلي في ليبيريا. وعلى الرغم من عدم حضور الرئيس الليبيري صمويل دو الاجتماع بعد تقديم اعتذاراً للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بسبب الاحداث التي تمر بها بلاده، أصدرت القمة مجموعة من القرارات المهمة التي تتعلق بالشأن الليبيري، منها وقف فوري لاطلاق النار بين الاطراف المتحاربة، وضرورة اجراء انتخابات حرة ونزيهة وبإشراف دولي، وتشكيل لجنة خماسية خاصة بالوساطة^(٢).

شكلت اللجنة الخماسية برئاسة غامبيا كونها الدولة المضيفة لاجتماع القمة وعضوية كل من نيجيريا، وغانا، وتوغو، ومالي، على ان تتم مراجعة عضوية اللجنة كل ثلاث سنوات في حال استمرار الصراع، وعدم اعطاء لجنة الوساطة الخماسية سلطة التدخل عسكرياً في الصراع^(٣). ولغرض المباشرة في اعمالها نظمت اللجنة الخماسية خلال المدة (١٢-١٦) حزيران ١٩٩٠، اجتماعات تمهيدية في السفارة

(1) Adekeye Adebajo, op. cit., p.62.

(2) Nina Wilén, , Op. Cit., p.64.

(3) ايمن السيد محمد احمد حسن شيانه، دور الامم المتحدة في بناء السلم في افريقيا دراسة حالة: موزنبيق وليبيريا، رسالة ماجستير معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٠٩.

الأمريكية في فريتاون بسيراليون لإجراء محادثات سلام بين الأطراف المتنازعة إلا إن اعتذار رئيس الجبهة الوطنية القومية الليبيرية تشارلز تاييلور عن الحضور واصراره على تنحية صمويل دو عن الحكم اجهض المحادثات قبل بدئها^(١).

يتبين ان اللجنة الخمسية قد ضمت ثلاث دول انجلوفونية (Anglosphere)^(٢)، هي (نيجيريا، وغامبيا، وغانا) ودولتين فرانكوفونية هما (مالي، وتوغو) وعليه كانت للدول الانجلوفونية التي تتمتع بعلاقات ودية مع الرئيس صمويل دو الاغلبية في اللجنة، الامر الذي دفع تشارلز تاييلور الى الاعتذار عن المشاركة في محادثاتها.

وامام تأزم الاوضاع في ليبيريا وجه الرئيس صمويل دو في الرابع عشر من تموز من العام نفسه رسالة الى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا طلب فيها مساعدة المنظمة للتدخل بشكل مباشر في التزاع، فاجتمع وزراء خارجية دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في السادس عشر من الشهر نفسه لمناقشة الاجراءات الكفيلة بوقف اطلاق النار وتم خلال الاجتماع التوصل الى تشكيل لجنة عسكرية تابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ووضع توصيات عدة^(٣)، ابرزها:

(1) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.62.

(2) هو الاسم الذي يطلق على جميع تلك البلدان في العالم حيث يتحدث غالبية الناس اللغة الإنجليزية كلغة أولى، هذه البلدان كلها تقريباً لها وجهات نظر وقيم مشتركة متشابهة. ينظر: James C. Bennett and Other, *The Anglosphere Challenge: Why the English Speaking Nations Will Lead the Way in the Twenty-First Century*, Hudson Institute, Washington, D.C., 2005, p.1.

(3) ECOWAS ,Text of A Letter Dated Addressed By president Samuel K. Doe to The Chairman And Members of the Ministerial meeting of the Ecowas Standing Mediation Committee From The Executive Mansion office of The President, Monrovia, Liberia, 14 July 1990, op . cit., p.6.

- ١- قبول جميع الأطراف المتحاربة بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ك وسيط لفض النزاع.
- ٢- إيقاف فوري لإطلاق النار.
- ٣- إيقاف تدمير المباني العامة والمتلكات الخاصة للأفراد.
- ٤- توافق أطراف النزاع على تشكيل حكومة مؤقتة تعمل على تهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.
- ٥- تشكيل لجنة للإشراف على الانتخابات تحظى بشقة جميع الأطراف.
- ٦- مراقبة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا للانتخابات التي سيتم اجراؤها في ليبيريا ضمناً لنزاهتها^(١).

حددت المهام المنوحة للجنة العسكرية المكلفة بمراقبة وقف اطلاق النار والتمهيد لإجراء انتخابات بما يأتي:

- ١- الإشراف على وقف اطلاق النار وإعادة القانون والنظام بهدف خلق ظروف ملائمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة و بإشراف دولي.
- ٢- العمل على ايجاد ملاذ آمن لإيواء اللاجئين الهاجرين من العمليات الحربية.
- ٣- عدم السماح باستخدام القوة الا في حالة الدفاع عن النفس.
- ٤- إنشاء صندوق طوارئ بمبلغ خمسين مليون دولار يضمن تمويل النفقات المتعلقة بلجنة المراقبين.
- ٥- تشكيل حكومة مؤقتة تحظى بقبول جميع الأطراف المتحاربة^(٢).

كما تم تحديد مدة وجود اللجنة العسكرية بستة أشهر قابلة للتمديد، على الرغم

(1) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.62.

(2) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.57.

من ادراك قادة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا صعوبة المهمة المناطة باللجنة العسكرية بسبب عدم توافق الاطراف المتحاربة على وقف اطلاق النار، فضلاً عن، عدم رغبة الاطراف المتحاربة التوصل الى تسوية سلمية، لاسيما، من جانب قائد الجبهة الوطنية القومية الليبية تشارلز تايلور^(١).

شكلت القوة العسكرية الخاصة بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تحت مسمى مجموعة المراقبة الخاصة بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا برئاسة الجنرال الغاني أرنولد قوسينو (Arnold Qusinoo)^(٢)، وتمثلت مهمتها بحفظ السلام والفصل بين القوات المتحاربة وتوفير المساعدات الإنسانية لللاجئين واستعادة القانون والنظام، ونزع جميع الأسلحة والذخيرة من الاطراف المتحاربة، والعمل على وقف استيراد الأسلحة والمواد الحربية، والافراج عن جميع المعتقلين^(٣).

انقسمت دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على اربع مجموعات بشأن تدخل القوة العسكرية التابعة للمجموعة في الحرب الأهلية الليبية، وهي:

١- الدول المؤيدة للتدخل العسكري وتشمل كلاً من غانا، وغينيا، ونيجيريا، وغامبيا، وسيراليون.

٢- الدول المعارضة للتدخل وهي كل من توغو، وبنين، وساحل العاج، وبوركينا فاسو.

(١) بدر حسن شافعي، المصدر السابق، ص ٢٤٣.

(٢) للتفاصيل حول قادة فريق المراقبين العسكريين لدول غرب افريقيا ابان الحرب الأهلية الليبية ينظر ملحق رقم (٤).

(٣) يمكن تقسيم مراحل عمل قوة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الى ثلاث مراحل تمثل المرحلة الاولى بالتدخل العسكري لوقف النزاع، والمرحلة الثانية تمثل بحفظ السلام، اما المرحلة الثالثة فتمثلت بفرض السلام. ينظر: سامي بخوش، دور المنظمات الإقليمية في ادارة النزاعات في غرب افريقيا نموذج الايكواس في ليبيا وكوت ديفوار، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٦٠.

- ٣- الدول المتذبذبة بشأن التدخل من عدمه وهي كل من السنغال، ومالي.
- ٤- دول غير مهتمة بالحرب الأهلية وقرار التدخل العسكري وتشمل كلاً من النيجر، ومورينانيا، والرأس الأخضر، وغينيا بيساو^(١).

يتضح من اختلاف المواقف بشأن التدخل العسكري للمجموعة في الحرب الأهلية الليبيرية، أنه عائد بشكل اساسي إلى مصالح تلك الدول والجهات المتنمية إليها. فالدول المؤيدة للتدخل لم يكن هدفها مساعدة نظام الرئيس صمويل دو بل لزيادة مكانتها الأقلية والدولية التي قد تمكنتها من الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، أما الدول المعارضة للتدخل فهي بالأساس معارضة لسياسة صمويل دو وتنمي النفس بسيطرة الجبهة الوطنية القومية الليبيرية على مقايد الحكم في ليبيريا، فيما استند موقف الدول غير المهتمة بالحرب والتدخل العسكري إلى عدم وجود اية مصالح لها سواء بسيطرة دوام تشارلز تايلور فاتخذت قرارها بعدم التدخل.

اتخذت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا قرارها النهائي بشأن التدخل في الحرب الأهلية الليبيرية بعد انعقاد مجلس الأمن والسلم التابع للمجموعة الاقتصادية الذي انشأ لجنة فرعية للدفاع بهدف النظر في القضايا المتعلقة بالنزاع العسكري، واجتمعت اللجنة خلال المدة (١٨-٢٠) تموز ١٩٩٠، للعمل على وضع الخطط المطلوبة بالتدخل العسكري للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، فأكّدت اللجنة ان قيادة المجلس العسكري للأمن والسلم قد قرر التدخل عسكرياً في الحرب الأهلية الليبيرية سواء وافقت الاطراف المتنازعة ام لا، الامر الذي دفع تشارلز تايلور الى التنديد بالقرار الصادر من مجلس الأمن والسلم عاداً اياه تدخلاً سافراً في الشأن الداخلي الليبيري^(٢)

اجتمعت اللجنة الفرعية للدفاع للمرة الثانية في العاصمة الغامبية بانجول ابان

(١) بدر حسن شافعي، المصدر السابق، ص ٢٣٤.

(2) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.41.

المدة (٦-٧) اب من العام نفسه^(١)، ونظراً لأهمية القضية المعروضة في الاجتماع حضره كل من داودا جاوارا (Dawda Jawara)^(٢)، رئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإبراهيم بابانجيدا، فضلاً عن ممثلي عن دول إفريقيا عددة^(٣)، وتم تضييف ممثلي عن غينيا وسيراليون وساحل العاج كمراقبين بسبب تضييفهما لغالبية اللاجئين الليبيين، وتم خلال الاجتماع الاتفاق على تشكيل حكومة مؤقتة، وايفاد قوة لحفظ السلام للإشراف على عملية وقف اطلاق النار، وحدد اجتماع بانجول الدول التي ستشارك في مهمة حفظ السلام وهي كل من: غانا، وغينيا، ونيجيريا، وسيراليون، الامر الذي جعل من الاجتماع بمثابة نقطة تحول كبيرة في تاريخ مشاركة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في الصراعات الإفريقية^(٤)، على الرغم من

(1) ECOWAS ,Decision A/DEC.1/11/90 Relating to The Approval of The Decisions of The Community Standing Mediations Committee Taken During Its First Session FROM 6 to 7 August, , 1990 Held At Banjul (Republic of The Gambia) The Authority of Heads of State And Government, op. cit., p.12.

(2) ولد جاوارا في برجالي في جزيرة ماك كارثي شرقي غامبيا عام ١٩٢٤ ،، تلقى تعليمه في مدرسة ميثوديست بوينز في باثورست ثم التحق بكلية أشيموتو البيطرية في غانا ثم أكمل تدربيه في جامعة ليفربول . عاد إلى غامبيا عام ١٩٥٣ ، قرر دخول السياسة وأصبح سكرتيراً للحزب التقدمي الشعبي الجديد (PPP) وانتخب عضواً لمجلس النواب في انتخابات ١٩٦٠ ، تولى الحكم ابان المدة (١٩٦٠-١٩٧٠) توفي عام ١٩٩٤ . لمزيد من التفاصيل ينظر :

Jamie Stokes and Other, Encyclopedia of The Peoples of Africa and the Middle East (Facts on File Library of World History), Facts on File, New York, 1990, p.239.

(3) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.62.

(4) American Foreign Policy Current Documents 1990, U.S. Diplomatic Efforts Toward Peace in Liberia, Statement by the Assistant Secretary of State for African Affairs (Cohen), No. 617, November 27, 1990, Washington 1991, p.805.

ان شرعية تدخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في الشأن الليبي كان موضع شك رأى الدول الأعضاء أن انهيار النظام الليبي يهدد استقرار إقليم غرب إفريقيا برمته^(١).

يتضح ان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لجأت بعد استنفاذها لخياراتها الدبلوماسية وبعد رفض تشارلز تايلور لتدخلها، الى التدخل العسكري عن طريق ارسال قوات عسكرية تحت مسمى قوات حفظ السلام على الرغم من معارضة احد اطراف الصراع الرئيسة.

بعد الاجتماع ارسل داودا جاوارا رسائل الى الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الذين تعذر وصولهم الى الاجتماع لإبلاغهم بمقررات الاجتماع بنجول، إذ اوضح داودا جاوارا أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لم ترسل القوة العسكرية لغزو ليبيريا وانما بهدف وقف نزيف دماء الليبيين بعد عجز منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية عن التدخل بشكل فعال لفض النزاع، ووجه رؤساء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا رسائل مماثلة الى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة مبينين الاسباب التي دعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الى اتخاذ قرار التدخل العسكري، في مقدمتها الاسباب الإنسانية المتمثلة بالحفاظ على السلم ووقف قتل المدنيين البريء والرعايا الأجانب، ومساعدة الشعب الليبي على استعادة مؤسساته الديمقراطية، و أكدوا كذلك ان القوة العسكرية المرسلة لا تهدف الى الوقوف الى جانب احد اطراف دون اخر، كما اكدوا عدم الشروع ب اي عمل يتعارض مع الواجبات المتفق عليها^(٢).

كان رد الأمم المتحدة مؤيداً للتدخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في ليبيريا واصدر مجلس الأمن الدولي قرارات عددة تتعلق بالشأن الليبي، ابرزها

(1) Sharon Alane Abramowitz, Op. Cit., p. 33.

(2) Adekeye Adebajo, Op. Cit., P.p. 63-64.

دعم المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مادياً وسياسياً لفض النزاع، كما ايدت منظمة الوحدة الأفريقية تدخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في ليبيريا عادة التدخل لا يمثل انتهاكاً لميثاقها^(١).

قدمت نيجيريا ما يناهز (٧٥٪) من عدد القوات العسكرية و(٩٠٪) من الدعم المالي لفريق المراقبين العسكريين والقوة المرافقة له، الامر الذي اشر الى ان نيجيريا كانت اللاعب الرئيس في تلك المهمة وان لها من القوة العسكرية والمالية ما يمكنها من التدخل منفردة في الحرب الأهلية الليبيرية، الا انها اختارت تأمين تدخلها بغضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا كي لا تثير الرأي العام الدولي ضدها، ولعل حجم التدخل العسكري النيجيري كان عائداً الى اسباب عدة منها:

- ١- علاقه الرئيس إبراهيم بابانجيدا بالرئيس صمويل دو.
- ٢- احتجاز الرهائن النيجيريين من جانب الجبهة الوطنية القومية الليبيرية.
- ٣- تخوف نيجيريا من إنتصار الجبهة الوطنية القومية الليبيرية الذي سيؤدي الى نشوء تحالف ضدها يتكون من ليبيريا وليبيا وبوركينافاسو وساحل العاج^(٢).

تألفت القوة العسكرية لفريق المراقبين من ثلاثة الاف مقاتل معظمهم من نيجيريا. فقد تألفت القوة النيجيرية من اربع سفن بحرية واربع طائرات حربية وطائرتين هيلكوبتر، فضلاً عن، اشغال الضباط النيجيريين مناصب عليا في قيادة القوة منها رئيس اركان الجيش، والاستخبارات، والاتصالات، اما غالباً فقد شاركت بثلاث سفن حربية واربع طائرات مقاتلة^(٣).

وصلت القوة العسكرية التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الى ليبيريا في الرابع والعشرين من اب عام ١٩٩٠، على الرغم من معارضه الجبهة الوطنية

(١) سامي بخوش، المصدر السابق، ص ٦٥.

(2) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.49.

(3) John Peter Pham, Op. Cit., p.106; Andrew T. Young, Op. Cit., p.10.

القومية الليبيرية^(١)، فاعلن تشارلز تايلور فور وصول القوة ان تدخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا يعد عدواً صريحاً ضد الشعب الليبيري، واكد ان القوة العسكرية التابعة للجامعة الاقتصادية ستكون هدفاً لمقاتلي الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، وانه سيقاتلها حتى اخر مقاتل من مقاتلي الجبهة واردف قائلاً: "لقد أصدرت أوامر بفتح النار على اي غريب تطا قدماه أراضينا"^(٢)، وبالفعل تعرضت القوة العسكرية للهجوم من مقاتلي الجبهة الوطنية، على الرغم من الموقف الضعيف الذي كانت فيه الجبهة المتمثل بقلة عديد مقاتليها الذي لا ينchez ثلاثة الاف مقاتل، لاسيما، بعد انشقاق يورمي جونسون عنها. وازاء موقف الجبهة الوطنية القومية الليبيرية ورفض تشارلز تايلور المشاركة في مفاوضات تشكيل الحكومة المؤقتة، عملت القوات التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على استئلة فريق يورمي جونسون وما تبقى من قوات الرئيس صمويل دو الى جانبها ضد قوات تشارلز تايلور بهدف تحقيق المهمة التي انتدب من اجلها رغم معارضة كل من مالي وتوغو اللتين كانتا عضوتين في اللجنة، من اقحام قواتهما في صراع كهذا^(٣).

تشكيل الحكومة المؤقتة:

بالتزامن مع العمليات العسكرية التي شنتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في ليبيريا لوقف اطلاق النار واحلال السلم، سعت دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الى تشكيل حكومة مؤقتة لتسير شؤون البلاد، فتم عقد المؤتمر الوطني الليبيري ابان المدة (٢٧-٣٠) اب عام ١٩٩٠، في العاصمة الغامبية بانجول^(٤)، بمشاركة سبعة عشر حزباً سياسياً يمثلون جميع القوى السياسية

(1) Johanna Söderström, *Peacebuilding and Ex-Combatants: Political Reintegration in Liberia*, Routledge, New York, 2015, p.32.

(2) سامي بخوش، المصدر السابق، ص ٦٧.

(3) Nina Wilén, , Op. Cit., p.58.

(4) Lester S. Hyman, Op. Cit., p.34.

الليبيرية، باستثناء تشارلز تايلور الذي رفض الحضور الى الاجتماع. تم خلال الاجتماع التوافق على تشكيل حكومة مؤقتة باسم الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية (Interim Government of National Unity) التي تعرف اختصاراً بـ (IGNU) وتم انتخاب عاموس سوير رئيساً لها والقس رولاند ديجز (Roland Diggs)، اسقف الكنيسة اللوثرية نائباً للرئيس واعطاها صلاحيات كاملة، منها وضع دستور جديد للبلاد^(١).

رفض صمويل دو التخلی عن السلطة على الرغم من الضغوط الكبيرة التي مورست عليه من جانب المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما رفض تشارلز تايلور مقررات مؤتمر بانجول الذي تخض عنه تشكيل الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية مهدداً بتصفية قادتها، ورفض الانصياع لدعوات وقف اطلاق النار مصرأ على وجوب تعينه رئيساً لأية حكومة مؤقتة تُشكل في ليبيريا^(٢).

واجهت الحكومة المؤقتة مشاكل عدّة ابرزها الكيفية التي تتيح لها ممارسة اعمالها من داخل الاراضي الليبيرية. فالجبهة الوطنية القومية الليبيرية كانت رافضة لتشكيلها ولم يعترف تشارلز تايلور بها، الامر الذي اضطرها الى ادارة شؤونها من سيراليون^(٣).

في ظل تلك الظروف الحرجية التي كانت تمر بها ليبيريا، اجرت حكومة صمويل دو في ايلول عام ١٩٩٠ مفاوضات مع الجبهة الوطنية القومية المستقلة في ليبيريا بقيادة يورمي جونسون انتهت بعقد هدنة بين الطرفين، الا ان المدنة لم يتم احترامها من يورمي جونسون، ففي التاسع من ايلول عام ١٩٩٠ انتقل الرئيس

(1) A.F.P.C.D., 1990, U.S. Diplomatic Efforts Toward Peace in Liberia Statement by the Assistant Secretary of State for African Affairs (Cohen), No. 617, November 27, 1990, p.805.

(2) Emmanuel Olatunde Ojo, , Op. Cit., p.347.

(3) ايمن السيد محمد احمد حسن شبانه، المصدر السابق، ص ٢٠٩.

صمويل دو من القصر التنفيذي الرئاسي برفقة ستين جندياً من حرسه الخاص الى جزيرة بوشروند شمالي العاصمة منروفيا للقاء قائد قوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وبينما كان دو في مقر القيادة التابع للجامعة الاقتصادية اقتحم يورمي جونسون ومقاتلوه مقر القيادة وقتلوا العديد من حرس الرئيس دو بينما اقتيد الاخير الى مقر الجبهة الوطنية القومية المستقلة في ليبيريا^(١)، وتم تجريده من ملابسه وتعذيبه امام حشد من الناس قبل ان يلقى مصرعه في التاسع من ايلول عام ١٩٩٠ . تم تصوير عملية تعذيب الرئيس صمويل دو وإعدامه، وعرض فيديو الاعدام عند مدخل مقر الجبهة الوطنية القومية المستقلة في ليبيريا لغرض مشاهدته من الزائرين^(٢) . وبعد مقتل الرئيس صمويل دو أعلن يورمي جونسون استعداده للعمل مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ضد تشارلز تايور وابدى استعداده للاشتراك بالحكومة المؤقتة^(٣) .

ادى مقتل الرئيس صمويل دو الى سيطرة الجبهة الوطنية القومية الليبيرية برئاسة تشارلز تايور على معظم الاراضي التي كانت تسيطر عليها القوات المسلحة الليبيرية بسبب تشتت مقاتليها بعد مقتل دو، الامر الذي دفعه الى رفض اية توسيعية سلمية للحرب الاهلية عاقداً العزم على السيطرة بالقوة على السلطة في ليبيريا بعد ان سيطرت قواته على جميع المقاطعات الليبيرية باستثناء العاصمة منروفيا التي كانت تحت سيطرة قوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا^(٤) .

قامت نيجيريا بعد مقتل الرئيس صمويل دو بالتخلي عن مبدأ الاجماع في اتخاذ

(1) Felix Gerdes, Op. Cit., p.41.

(2) John Peter Pham, Op. Cit., p.108; Nicolas Cook, Op. Cit., p.153; Liberia Watch for Human Rights, Will human rights be respected in Liberia Ballots not bullets, No. 436/2, Monrovia - Republic of Liberia, January 2006, p.6.

(3) Guy Arnold, Op. Cit., p.239.

(4) هشام سيد ابو سريع، المصدر السابق، ص ٨٧.

القرار داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا فقد وضع إبراهيم بابانجيدا قوات المجموعة الاقتصادية بعد اقالة قائدها الغاني ارنولد قوسينو في منتصف ايلول عام ١٩٩٠ ، بسبب فشله في حماية الرئيس صمويل دو تحت قيادة اللواء جوشوا دوجونيادو (Joshua Dogoniado)، الذي قام بدعم الحكومة المؤقتة والاستعداد لقتال قوات تايلور، اعاد ترتيب الخطط العسكرية لقوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ونتيجة لإعادة ترتيب الخطط العسكريةتمكن جوشوا من تحقيق انتصارات عدّة على قوات الجبهة الوطنية بمعارك سميت (ال المعارك الأولى لتحرير منروفيا) تمكنت خلالها قوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من طرد مقاتلي الجبهة الوطنية من ضواحي العاصمة منروفيا وتأمين دخول الحكومة المؤقتة برئاسة عاموس سوير الى الاراضي الليبيرية^(١).

دفع دخول الحكومة المؤقتة الى العاصمة منروفيا يورمي جونسون الى اعلان نفسه رئيساً لليبيريا، مؤكداً ان الجبهة الوطنية القومية المستقلة في ليبيريا هي المسؤولة الوحيدة عن شؤون الحكم في ليبيريا الى ان يتم اجراء انتخابات عامة باشراف دولي^(٢). بالمقابل اعلن تشارلز تايلور نفسه رئيساً للبلاد على الاراضي التي كانت تحت سيطرته، متخدّاً من مقاطعة غبارنغا عاصمة حكومته التي اطلق عليها اسم (حكومة الجبهة الوطنية لإعادة الاعمار)، وقام تشارلز تايلور بعد اعلان حكومته بتنظيم الادارة وانشاء مؤسسات رسمية منها اختيار هيئة تشريعية مكونة من اربعة وعشرين ممثلاً، فضلاً عن، اختيار كابينة حكومية كان تشارلز تايلور على رأسها^(٣)، كما اقدم على عقد اتفاقيات اقتصادية مع بعض الشركات الاوربية كالشركات الفرنسية، فضلاً عن، الشركات الامريكية في مجال التعدين والمطاط والاخشاب في المناطق التي كانت تحت

(1) Lester S. Hyman, Op. Cit., p.40.

(2) ايمن السيد محمد احمد حسن شبانه، المصدر السابق، ص ٣٠٢.

(3) Johanna Speyer and Christina Stobwasser, Op. Cit., p.5.

سيطرته جنى من ورائها أرباحاً تتراوح بين (٨ - ٩) مليون دولار شهرياً^(١).

يمكن تصنيف الصراع في ليبيريا بأنه صراع سلطة ارتبط ببعاد اثنية وسياسية واقتصادية أسهمت في تعقيد جهود التسوية التي تقودها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا واطال امد الصراع. فالسلطة أصبحت معنىً للفصائل المتحاربة بغية الحصول على معانٍ سياسية واقتصادية واجتماعية.

على الرغم من عدم التوصل الى تسوية للصراع في ليبيريا، تمكن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في تشرين الاول عام ١٩٩٠^(٢)، من تحقيق بعض اهدافها المتمثلة بما يأتي:

١- نجحت في اخراج القوات المسلحة الليبيرية وقوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية وقوات الجبهة الوطنية القومية المستقلة في ليبيريا من العاصمة منروفيا وحلت محلها في تشرين الاول عام ١٩٩٠.

٢- تمكنها من نقل مقر الحكومة المؤقتة من فري تاون في سيراليون الى منروفيا.

٣- نجاح قوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من حماية المنظمات الإنسانية وتمكنها من ايصال المساعدات للمتضررين من الصراع.

٤- تمكنها من اجلاء الالاف من اللاجئين الى مخيمات امنة^(٣).

اتفاقيات السلام: ١٩٩٢-١٩٩٠

١- اتفاق باماكو:

بعد اغتيال الرئيس صمويل دو وانخراط الجبهة الوطنية القومية المستقلة في ليبيريا بزعامة يورمي جونسون في تسوية السلام التي تبنته المجموعة الاقتصادية

(1) Andrew T. Young, Op. Cit., p. 13.

(2) Nicolas Cook, Op. Cit., p.151; ٦٧.

(3) بدر حسن شافعي، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

لدول غرب إفريقيا^(١)، وبغية إنهاء الصراع الدائر في ليبيريا، دعا زعيم بوركينافاسو بليز كومباوري رئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا داودا جاوارا في السادس من تشرين الثاني عام ١٩٩٠، لعقد قمة استثنائية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لمناقشة الأوضاع الليبيرية، ثم حث الدول الأفريقية على وقف دعمها لشارلز تايلور^(٢)، فأرسلت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بناء على طلب بليز كومباوري وفداً في العشرين من تشرين الثاني عام ١٩٩٠ إلى طرابلس لإقناع الرئيس معمر القذافي بوقف دعمه المالي والعسكري للجبهة الوطنية القومية الليبيرية^(٣).

بدأت القمة الاستثنائية أعمّاها في السابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٩٠، في العاصمة المالية (باماكو)، بحضور رؤساء دول كل من (نيجيريا، وبنين، وبوركينافاسو، وساحل العاج، وغانا، وغامبيا، ومالي، والنيجر، والسنغال، وتونغو)^(٤)، فضلاً عن، ممثلين عن القوات المسلحة الليبيرية، والجبهة الوطنية القومية المستقلة في ليبيريا، والجبهة الوطنية الليبيرية القومية التي مثلها شارلز تايلور بنفسه، و تعرض اطراف النزاع خلال اجتماع القمة الاستثنائي إلى ضغوط كبيرة من لدن اعضاء المجموعة الاقتصادية، لاسيما، من قبل بوركينافاسو لإنهاء الصراع، فخرجت القمة الاستثنائية بتنتائج عده اهمها:

١- الوقف الفوري لاطلاق النار بين الاطراف المتحاربة.

(1) Vilém Řehák, Mediace jako nástroj řešení konfliktů: případ občanské války v Libérii, Ústav mezinárodních vztahů, 2011, p. 37.

(2) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.87.

(3) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.80.

(4) ECOWAS, Final Communiqués of The First Extra Ordinary Session of The Authority of Head of State And Government Bamako, Mali, 27 28 November, 1990, p. 43.

٢- ممارسة الحكومة المؤقتة اعملاها من العاصمة منروفيا.

٣- السماح بدخول المساعدات الانسانية الى العاصمة منروفيا.

٤- إعادة تشغيل مصادر الطاقة الكهربائية والمائية^(١).

دعا مجلس الامن الدولي اطراف النزاع في ليبيريا إلى احترام اتفاق وقف اطلاق النار الذي وقعوا عليه في باماكو والتعاون التام لغرض اعادة السلم والاوپاع الطبيعية إلى ليبيريا، واعلن مجلس الامن عن تقديره للدول الاعضاء والمنظمات الانسانية على المساعدات الانسانية المقدمة إلى ليبيريا، واعلن كذلك عن استعداد الامم المتحدة استئناف برنامج المساعدة في الحالات الطارئة في ليبيريا شريطة وقف اطلاق النار لمدة عام كامل^(٢).

على الرغم من توقيع اتفاقية السلام في باماكو لم تلتزم الاطراف المتحاربة ببنود الاتفاقية، لاسيما، فيما يتعلق بوقف اطلاق النار بسبب الضغوط التي مورست ضد تشارلز تايلور ووقف نيجيريا ضده طوال المفاوضات، في محاولة منها لتحقيق التوازن بين القوى المتحاربة ولمنعه من السيطرة على المزيد من الاراضي الليبيرية. ونظراً لعدم تطبيق بنود اتفاق باماكو اتفقت اطراف النزاع الثلاث خلال مؤتمر (بانجول) المنعقد خلال المدة (٢٠-٢١) كانون الاول عام ١٩٩٠^(٣)، على عقد مؤتمر وطني مطلع عام ١٩٩١، بهدف التوافق على آلية لوقف اطلاق النار تليها حملة لمنع سلاح الاطراف المتحاربة، لكن المؤتمر الوطني الذي عقد خلال المدة (١٨-٢٢) كانون الثاني عام

(1) John Peter Pham, Op. Cit., p.110; ECOWAS, Final Communiqués of the First Extra Ordinary Session Of The Authority of Head of State And Government Bamako, Mali, 27 28 November, 1990, p.44.

(2) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩١، السنة السادسة والاربعون، نيويورك، ١٩٩٣، ص ٤.

(3) ECOWAS, Joint Statement of The Warring Parties in Liberia, Banjul, 21 December 1990, op. cit., p.11.

١٩٩١، فشل في الوصول إلى اتفاق بسبب قرار الجبهة الوطنية القومية الليبية مواصلة القتال، بعد أن رأت الأخيرة أن لديها ما يكفي من المقومات للسيطرة على السلطة بعد سيطرتها على ما يقرب من (٩٠٪) من الأراضي الليبية وكذلك تفوقها العسكري على بقية المجموعات المسلحة^(١).

٢- اتفاق لومي:

بعد فشل اتفاق بامكو في التوصل إلى حل للحرب الأهلية الليبية، انتقلت مفاوضات السلام إلى لومي عاصمة توغو، بهدف التوصل إلى عقد معايدة جديدة للسلام بين الأطراف المتحاربة برعاية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. ولغرض إجبار تشارلز تايلور للجلوس على طاولة المفاوضات، هددت نيجيريا الجبهة الوطنية القومية الليبية بالتدخل العسكري إذا لم تتوافق على إجراء المفاوضات في لومي^(٢).

وتحت الضغط الكبير من نيجيريا وافق تايلور على حضور مفاوضات لومي التي عقدت إبان المدة (١٢-١٣) شباط عام ١٩٩١، كما حضر المفاوضات كل من ممثل القوات المسلحة الليبية وممثل الجبهة الوطنية القومية المستقلة في ليبيريا، وتم الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار وعقد مؤتمر وطني في غضون ستين يوماً، وتشكيل حكومة انتقالية جديدة يتبعها إجراء انتخابات ونزع سلاح جميع الأطراف المتحاربة تحت إشراف فريق المراقبين التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا^(٣).

بينما كانت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تحت الخطى لوقف إطلاق النار ونزع سلاح الأطراف المتحاربة، شكلت في الحادي والعشرين من شباط عام

(1) Vilém Řehák, Op. Cit., p.37;

(2) Guy Arnold, Op. Cit., p.212.

(3) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.87.

١٩٩١، في العاصمة الغينية كوناكري (Conakry) جبهة جديدة تألفت من اللاجئين الليبيريين أطلقت على نفسها اسم حركة فداء المسلمين (the Movement for the Redemption of Muslims) التي عرفت اختصاراً باسم (M.R.M) تكونت من افراد قبيلة الماندينغو بقيادة الحاج كروما^(١)، وكان الهدف من تشكيلها حماية المسلمين الذين تعرضوا للقتل والتعذيب وسلب الممتلكات على يد الجبهة الوطنية القومية الليبيرية^(٢).

وفي الوقت الذي شكلت فيه حركة فداء المسلمين أعلن عن تشكيل حركة جديدة في العاصمة (فريتاون) باسم قوة الدفاع الليبيرية المتحدة (The Liberian Defense Force) التي تعرف اختصاراً بـ (L.U.D.R) برئاسة الجنرال البرت كارييه (Albert karpeh)^(٣)، وتألفت قوة الدفاع الليبيرية المتحدة من قدماء محاربي القوات المسلحة الليبيرية وعدد من اللاجئين الليبيريين في سيراليون، وكان هدفها مساعدة حكومة سيراليون ضد هجمات الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون

(١) تلقت الحركة دعماً مالياً من الدول العربية، لاسيما، من السعودية والكويت. ينظر: Antwi-Ansorge, Nana Akua, Op. Cit., p.301 الليبيرية سلاح منظمات التنصير ضد سكان البلاد الأصليين، المجتمع (مجلة)، العدد ١٦٣٥، الكويت، ٢٠٠٥، ص ٣٦.

(٢) Natalie E. Brown, Ecowas and the Liberia Experience: Peacekeeping and Self Preservation, US Department of State, 1999, p.14.

(٣) البرت كارييه: ضابط ليبيري يتميّز إلى صنف القوات الخاصة الليبيرية، تلقى تدريباً خاصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، عمل وزيراً للدفاع في عهد صمويل دو ثم سفيراً في سيراليون، أسس عام ١٩٩١، قوة الدفاع الليبيرية المتحدة المتكونة من قدماء المحاربين واللاجئين الليبيريين في سيراليون. ينظر:

Gabriel I. H. Williams, Liberia: The Heart of Darkness: Accounts of Liberia's Civil War and Its Destabilizing Effects in West Africa, Trafford Publishing, United States of America. , 2002, p.155.

وصد هجمات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية على الأراضي السيراليونية^(١).

وفضلاً عن حركتي فداء المسلمين و قوة الدفاع الليبيرية المتحدة، ظهرت مجموعة مسلحة أخرى في جنوب ليبيريا اطلق عليها اسم مجلس السلام الليبيري (Liberian Peace Council)، التي تعرف اختصاراً بـ (L.P.C)^(٢)، برئاسة جورج بولي (George Boley)^(٣)، ضمت في صفوفها أغلب مقاتلي القوات المسلحة الليبيرية و مقاتلي قبيلة الكران و يتعداد وصل إلى ثمانين مقاتل، بدأت عملياتها القتالية ضد الجبهة الوطنية الليبيرية و تمكنـت من انتزاع مناطق رئيسة، لاسيما، في الجنوب الشرقي من البلاد^(٤).

(1) Emmanuel Olatunde Ojo, , Op. Cit., p. 348.

(2) Country Reports on Human Rights Practices: Report Submitted to the Committee on Foreign Affairs, U.S. House of Representatives and Committee on Foreign Relations, U.S. Senate by the Department of State in Accordance with Sections 116(d) and 502B(b) of the Foreign Assistance Act of 1961, as Amended, Vol 994, U.S. Government Printing Office, 1995, p.135.

(3) جورج بولي: سياسي ليبيري ولد عام ١٩٤٩ ، في قرية دووبلي في مقاطعة غراند جيدة، تلقى تعليمه في مدارس سانت فيلومينا، سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٠ ، و أكمل دراسته فيها إذ حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والماجستير في الادارة التربوية و أكمل الدكتوراه في الادارة والتخطيط التربوي، بعد عودته إلى ليبيريا عين مساعداً لوزير التعليم في عهد حكومة توبيرت لكنه أودع في السجن بتهمة الخيانة ولم يطلق سراحه الا في اعقاب انقلاب عام ١٩٨٠ ، أصبح وزيراً للشؤون الرئيسية عام ١٩٨١ ، ثم وزيراً للبريد والاتصالات ثم وزيراً للتعليم، خلال الحرب الأهلية شكل جورج بولي مجلس السلام الليبيري ورشح الانتخابات عام ١٩٩٧ ، لكنه خسرها، توفي عام ٢٠٢٠ . ينظر: Elwood Dunn and Others, op . cit., P.p.8384-; <https://en.wikipedia.org/wiki/georgeboleyn>

(4) Ebenezer Mianlawon Vonhm Benda, Civil War Liberia, Washington,

وللأغراض توحيد جهود الفصائل المسلحة الثلاث المذكورة أعلاً لقتال الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، اتحدت حركة فداء المسلمين وقوة الدفاع الليبيرية المتحدة ومجلس السلام الليبيري في التاسع والعشرين من أيار عام ١٩٩١، مشكلةً جبهةً موحدة باسم حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية (The United Liberation Movement of Liberia for Democracy) والتي يرمز لها بـ (U.L.I.M.O).^(١)

كان هدف تشكيل المجموعات المسلحة وائتلافها قتال الجبهة الوطنية القومية الليبيرية بقيادة تشارلز تاييلور، متبعةً في ذلك استراتيجية اختلفت عن استراتيجيات بقية المجموعات المسلحة، فقد تجنبت حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية قتل الأبرياء وعدم قبول الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً في صفوفها، الأمر الذي أكسبها شعبية كبيرة تثلّت بازدياد اعداد مقاتليها وتعدد مصادر تمويلها نتيجة للتبرعات التي انهالت عليها.^(٢)

ومنذ اعلان توحيد الفصائل المسلحة، شرعت (حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية) بتنظيم هجمات عدة انطلاقاً من سيراليون ضد قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، لاسيما، في مقاطعة (كراند كيب ماونت) الواقعة غربي البلاد محققةً انتصارات مهمة انتهت بسيطرة حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل

American University, 2004, p.69; Nicolas Cook, Op. Cit., p.159.

(1) Nina Wilén, , Op. Cit., p.43; Antwi-Ansorge, Nana Akua, Op. Cit., P.p.276-277; Human Rights Situation in Africa: Hearing Before the Subcommittee on Africa of the Committee on International Relations, House of Representatives, One Hundred Fourth Congress, First Session, February 22, 1995, Vol 4, U.S. Government Printing Office, Washington, 1995, p.69.

(2) Nana Akua, Op. Cit., P.p.276-277.

الديمقراطية^(١)، على اراضٍ غنية بالموارد الطبيعية كالماس، لتفقد بذلك الجبهة الوطنية القومية الليبيرية مصدرًا مهمًا من مصادر تمويلها^(٢).

جراء ظهور الفصائل المسلحة ازدادت الاضطرابات الامنية وانقسمت ليبيريا على مناطق نفوذ متعددة، إذ سيطرت الحكومة المؤقتة بقيادة عاموس سوير على العاصمة منروفيا وضواحيها بدعم من المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، بينما سيطرت قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية بقيادة تشارلز تايلور على معظم الاراضي الليبيرية التي سمتها اراضي حكومة ليبيريا الكبرى، وفرضت حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية سيطرتها على بعض المناطق التي يستوطنها المسلمين في غرب ليبيريا^(٣).

٣- اتفاق ياموسوكرو:

دفع استمرار الحرب الاهلية الليبيرية بعد فشل اتفاقيات السلام في باماكو ولوبي واستمرار تدفق اللاجئين الليبيريين الى غانا وغينيا وساحل العاج وسيراليون ونيجيريا، ساحل العاج الىأخذ زمام المبادرة لوقف نزف الدم في ليبيريا كونها احدى دول الجوار الاقليمي لليبيريا و اكثر الدول الافريقية تضييقاً للاجئين الليبيريين، فعقدت اربعة اجتماعات في ياموسوكرو (Yamoussoukro) (عاصمة ساحل العاج خلال المدة ٢٩ حزيران - ٣٠ تشرين الاول) عام ١٩٩١، بغية ايجاد حل للمسألة الليبيرية^(٤).

(1) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.88.

(2) Johanna Speyer and Christina Stobwasser, Op. Cit., p.4.

(3) سيكو ابو بكر شريف، مأساة المسلمين في ليبيريا حقائق وارقام، البيان (مجلة)، العدد ٨١، السعودية، شباط ١٩٩٤، ص ٦٤.

(4) Adekeye Adebajo, Op. Cit., P.p.89-93; OFDA., Annual Report, United States. Agency for International Development. Office of U.S. Foreign Disaster Assistance, 1991, p. 100.

عقد الاجتماع الأول في التاسع والعشرين من حزيران عام ١٩٩١، حضره رؤساء كل من بوركينافاسو وغامبيا وتونغو ونيجيريا، فضلاً عن، ساحل العاج الدولة المضيفة، وحضر عن الجانب الليبيري ممثلو القوات المسلحة الليبيرية، والجبهة الوطنية القومية الليبيرية، والجبهة الوطنية القومية المستقلة في ليبيريا، وممثلون عن الحكومة المؤقتة الليبيرية. وخلال الاجتماع دعا رئيس ساحل العاج فيليكس أوفوي بوانبي إلى ضرورة فرض السلام في ليبيريا واجراء انتخابات حرة ونزيهة تناول رضا جميع الاطراف، مقتراً على المجتمعين تنصيب تشارلز تايلور رئيساً لليبيريا كونه المسيطر الوحيد على جميع الاراضي الليبيرية باستثناء العاصمة منروفيا وضواحيها التي تقع تحت سيطرة قوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا^(١).

جوبه اقتراح فيليكس أوفوي بوانبي بالرفض من ممثلو القوات المسلحة الليبيرية وممثلو الجبهة الوطنية القومية المستقلة في ليبيريا الذين دعموا خطط المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا للسلام، بينما طالبت الجبهة الوطنية القومية بانسحاب قوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من ليبيريا أو تحييدها في الصراع الدائر، وتحديد مهلة تمتد ستين يوماً لنزع سلاح القوى المتحاربة ووقف اطلاق النار واجراء انتخابات في مدة لا تتجاوز الستة اشهر^(٢).

سعى ممثلو الحكومة الليبيرية المؤقتة خلال اجتماع ياموسوكرو الحصول على اعتراف رسمي بها من الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، لكن تشارلز تايلور رفض الاعتراف بالحكومة المؤقتة التي يترأسها عاموس سوير، الامر الذي تعارض مع جهود الوساطة التي تقودها المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا التي اصرت على عدّ الحكومة المؤقتة الممثل الشرعي للعملية السياسية في ليبيريا لغاية اجراء انتخابات عامة

(1) Kofi Oteng Kufuor, Developments in the Resolution of the Liberian Conflict, American University International Law Review, Volume 10 , Issue 1, 1996, p.379.

(2) Vilém Řehák, Op. Cit., p.39.

في ليبيريا. وازاء تمسك المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بالحكومة المؤقتة انسحب تشارلز تايلور من اجتماع ياموسوكرو الاول، فصرح ممثلو الحكومة المؤقتة بأن انسحاب الجبهة الوطنية القومية الليبيرية يشير الى اعتزام تشارلز تايلور نقض الاتفاق الذي سيتخرج عن اجتماعات ياموسوكرو وانه غير جاد في تحقيق السلام^(١).

بعد تعرض الجبهة الوطنية القومية الليبيرية لضغط من دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، عاد ممثلوها الى المفاوضات التي انتهت باتفاق مؤقت لوقف اطلاق النار^(٢)، الا أن اتفاق وقف اطلاق النار الذي نص عليه اتفاق ياموسوكرو الاول لم يدخل حيز التنفيذ وتجدد القتال بين الاطراف المتحاربة الامر الذي دفع المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الى عقد اجتماع ياموسوكرو الثاني في منتصف توز عام ١٩٩١، وخلال الاجتماع أعلن تشارلز تايلور رفضه لأي اتفاق لا يحترم مطالبه، ويعزى موقف تشارلز تايلور من مفاوضات السلام الى قناعته بتفوق جبهته العسكرية على بقية الفصائل المسلحة في ليبيريا وعلى قوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ايضاً، الامر الذي ادى الى فشل جهود الوساطة^(٣).

بعد فشل جهود الوساطة في اجتماع ياموسوكرو الثاني حدثت تغيرات كبيرة ادت الى عقد اجتماع ثالث لمحادثات ياموسوكرو في السابع عشر من تشرين الاول عام ١٩٩١، فقد تفككت بقايا القوات المسلحة الليبيرية واصبحت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية طرفاً غير مهم في الصراع الليبيري بسبب تنامي قوة حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية التي بدأت بشن هجماتها على موقع الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، الامر الذي جعل تشارلز تايلور يذعن لمفاوضات السلام

(١) مني حسين عبيد، المصدر السابق، ص ١٤٠ .

(2) Vilém Řehák, Op. Cit., p.39; ECOWAS , Yamoussoukro, Cot Devoir. 1991 Outcome of Deliberations of the meeting held in Yamoussoukro on 29 And 30 June 1991, op. cit., P.p. 22-23.

(3) Vilém Řehák, Op. Cit., p.39.

في ياموسوكرو. ولغرض تحجيم دور حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية طالب تشارلز تايلور بإقامة منطقة عازلة مع سيراليون الا ان طلبه جوبه بالرفض. انتهت مفاوضات ياموسوكرو الثالثة بجملة من التوصيات منها ايقاف اطلاق النار ونزع سلاح القوى المتحاربة وتسریح مقاتليها في مدة ستين يوماً، واسراف فريق المراقبين التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على عملية نزع السلاح، واجراء انتخابات في غضون ستة اشهر، الامر الذي ادى الى اتهام تشارلز تايلور لفريق المراقبين العسكريين بالوقوف الى جانب خصوصه، فرفض تسلیم اسلحة مقاتليه لفريق المراقبين العسكريين وطالب باستبدال القوة ببعثات الامم المتحدة، كما رفض ارسال ممثل عن الجبهة الوطنية القومية الليبيرية للمشاركة في الحكومة المؤقتة عاداً ايها حکومة غير شرعية، لتفشل بذلك محادثات ياموسوكرو الثالثة^(١).

إن من اهم اسباب فشل مفاوضات ياموسوكرو الثالثة عدم تلبية مطالب تشارلز تايلور بشأن انشاء المنطقة العازلة مع سيراليون، ورفض استبدال قوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بقوات تابعة للأمم المتحدة، وعدم اعتراف تشارلز تايلور بالحكومة المؤقتة، بهذا كانت جولة الوساطة الثالثة اكثرا سلبية من سابقتها.

وعلى الرغم من التنتائج السلبية لاجتماع ياموسوكرو الثالث، عقدت جولة مفاوضات رابعة في للمدة (٢٩-٣٠) من تشرين الاول عام ١٩٩١، برئاسة فيليكس اووفي بوانيي، التي واجهت هي الاخرى صعوبات عدة اثناء المناقشات^(٢)، إذ رفضت كل من غينيا وسيراليون حضور مناقشات الجولة الاخيرة بسبب دعوتها بصفة مراقبين، فضلاً عن، اتهام الحكومة الغينية لقوات الجبهة الوطنية القومية

(1) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p. 84.

(2) UN, Security Council,(S/221815), 17 November 1992, P.p.2-3; American Foreign Policy Current Documents, 1991, Progress Toward Peace in Liberia Statement Issued by the Department of State, No.497, November 1, 1991, New York 2008, p.816.

الليبيرية بشن غارات على غينيا الامر الذي دفع رئيس ساحل العاج الى تهديد تايلور بإغلاق الحدود مع ليبيريا في حالة تكرار الهجمات، كما هاجمت نيجيريا تشارلز تايلور مهددة اياه بعواقب وخيمة ان لم يوافق على مقررات السلام التي ستتم شخص عن اجتماع ياموسوكرو الرابع^(١).

واجهت مفاوضات ياموسوكرو الرابعة المشاكل نفسها التي واجهتها جولة المفاوضات الثالثة، إذ واصل تايلور الدعوة الى انشاء منطقة عازلة بين المناطق التي تسيطر عليها قوات الجبهة الوطنية الليبيرية وقوات حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية، وانسحاب قوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، واجراء انتخابات مبكرة، ورفض الاعتراف بالحكومة المؤقتة مطالبًا باستبدالها بحكومة جديدة^(٢).

بعد مناقشات مطولة بين اطراف النزاع الثلاث ودول المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، تم التوصل الى اتفاق نهائي يرضي جميع الاطراف تمثل بالآتي :

- ١- نشر فريق المراقبين العسكريين التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في جميع اتجاه ليبيريا.
- ٢- نزع سلاح جميع الفصائل المسلحة بإشراف فريق المراقبين العسكريين^(٣).
- ٣- إنشاء منطقة عازلة على الحدود بين ليبيريا وسيراليون.
- ٤- مراقبة جميع المطارات والموانئ الليبيرية من فريق المراقبين العسكريين.

(1) American Foreign Policy Current Documents, 1991, Progress Toward Peace in Liberia, No. 497, November 1, 1991, Department of State, New York, 2008, p. 816.

(2) Vilém Řehák, Op. Cit., p.41.

(3) A.F.P.C.D., 1991, Progress Toward Peace in Liberia Statement Issued by the Department of State, No.497, November 1, 1991, p.816.

- ٥- توسيع فريق المراقبين العسكريين بإضافة الف وخمسمائة جندي من السنغال.
- ٦- إعادة توطين اللاجئين وتشكيل حكومة انتقالية جديدة ومفوضية انتخابات ومحكمة عليا ضامنة للانتخابات في غضون ستة أشهر.
- ٧- السماح لشارلز تايلور بإدارة المناطق الخاضعة لسيطرته خلال المرحلة الانتقالية^(١).

بعد انتهاء جولة مفاوضات ياموسوكرو الرابعة، وقع تشارلز تايلور ورئيس الحكومة المؤقتة عاموس سوير في الحادي والثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٩١، على الاتفاق بعد تلقي تشارلز تايلور تهديداً من نائب الرئيس النيجيري أوغسطس أيخومو(Augustus Aikhomu) بأنه في حال عدم توقيعه على الاتفاق خلال خمس دقائق فإنه سيواجه عواقب وخيمة، كما وافقت ساحل العاج بالتنسيق مع الحكومة المؤقتة على منع إمداد قوات تشارلز تايلور بالأسلحة^(٢).

نجح اتفاق ياموسوكرو الرابع في تحقيق بعض بنوده، منها ترشيح أعضاء لجنة الانتخابات، وإنشاء محكمة عليا، وإنشاء منطقة عازلة مع سيراليون، ومراقبة المطارات والموانئ الليبيرية من فريق المراقبين العسكريين. وعلى الرغم من الانجازات التي حققت بقي انعدام الثقة بين تشارلز تايلور وفريق المراقبين العسكريين يمثل عقبة امام حل النزاع الليبيري بشكل نهائي، لاسيما، بعد اقتناع تايلور بأن نيجيريا مصممة على حرمانه من تولي السلطة في البلاد، الامر الذي ادى الى مواصلة تشارلز تايلور هجماته على القوات التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لاجبارها على الانسحاب^(٣).

رحب مجلس الامن بتوقيع اتفاق ياموسوكرو عاداً اياه افضل اطار حل النزاع

(1) Frazer Egerton, Op. Cit., P.p.62-63.

(2) Mark Hoband, Op. Cit., p.210.

(3) Adekeye Adebajo, Op. Cit., P.p.101-102.

الليبيري حلاً سلمياً، ودعوته الى تهيئة الظروف الالازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبيريا، واثنى مجلس الامن على المجلس الاقتصادي لدول غرب افريقيا لجهوده الدؤوبة الرامية الى وضع نهاية سريعة للنزاع الليبيري، وجدد مجلس الامن دعوته الى جميع اطراف النزاع في ليبيريا لاحترام وتنفيذ الاتفاقيات المختلفة والمنبثقه من مبادرات دول المجلس الاقتصادي لدول غرب افريقيا بما في ذلك اتيان افعال تعرض الدول المجاورة للخطر^(١).

على الرغم من توقيع زعيم الجبهة الوطنية تشارلز تايلور على اتفاق ياموسوكرو الرابع في العلن، بدأ بزيارات سرية الى كل من بوركينافاسو وساحل العاج بهدف تدريب قواته في قاعدة بو العسكرية (Bo Military Base) جنوب عاصمة بوركينافاسو ونقل الاسلحة عبر اراضي ساحل العاج، وبالفعل تم التوصل الى تدريب قوات مشتركة من ليبيريا وبوركينافاسو، وغينيا، وساحل العاج. فقد ذكرت المخابرات الامريكية أن الاسلحة تم نقلها الى ليبيريا براً وجوًأ عن طريق مطار ابيدجان (Abidjan) في بوركينافاسو، كما اعلنت المخابرات الامريكية عن وجود العديد من المهندسين الفرنسيين في الاراضي الخاضعة للجبهة الوطنية القومية الليبيرية بهدف بناء جهاز ارسال للبث الدعائي^(٢).

(1) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن، (S/23886)، ٧ ايار ١٩٩٢، ص ١-٢.

(2) Mark Hoband, Op. Cit., p.212.

الفصل الرابع

التطورات السياسية في ليبيريا و موقف القوى من احلال السلام ١٩٩٢ - ١٩٩٦

- عملية الخطبوط ١٩٩٢

- اتفاق كوتونو ١٩٩٣

- البعثة الاممية لمراقبة وقف اطلاق النار ١٩٩٣

- اتفاقاً أبوجا الاول والثاني ونهاية الحرب الاهلية الليبيرية

الاولى ١٩٩٥ - ١٩٩٦

عملية الخطوط : ١٩٩٢

شهدت المدة التي اعقبت توقيع اتفاق ياموسوكرو الرابع حتى عام ١٩٩٢ هدوءاً نسبياً على الرغم من حدوث بعض الانتهاكات لاتفاق وقف اطلاق النار، بسبب فشل قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في فرض حظر على الاسلحة التي كانت بحوزة الفصائل المسلحة، فضلاً عن، عدم كفاية القدرات الادارية لقوات الجماعة الاقتصادية في ادارة المهام السياسية والادارية الموكلة اليها^(١).

خدم اتفاق ياموسوكرو الجبهة الوطنية القومية الليبيرية والحكومة المؤقتة، إذ اعترفت الدول الموقعة على الاتفاقية بوجود حكومتين لليبيريا لكل منها اراضيها الخاصة، كما شددت على نزع جميع اسلحة الفصائل المسلحة ونشر فريق المراقبين الدوليين في جميع قرى وارياف ليبيريا وانشاء منطقة عازلة بين ليبيريا وسيراليون للحد من الهجمات المسلحة وقطع الامدادات التي تحصل عليها الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، لكن قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا منحت حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية مرات امنة عبر المنطقة المعزلة، بهدف السماح لها بشن هجمات على موقع الجبهة الوطنية القومية الليبيرية بقصد اضعافها، الامر الذي ادى الى انعدام ثقة تشارلز تايلر بقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، التي كانت تتمركز في العاصمة منروفاي ومدينة غبارنغا بسبب دعم الاخير للفصائل المسلحة المناهضة للجبهة الوطنية^(٢).

(١) الامم المتحدة، مجلس الامن، (S/24815) نيويورك، ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٢، ص ١، ٤-٥.

(2) Colin M. Waugh, Op. Cit., p.112.

ولغرض انتهاء الصراع الليبي، شجعت نيجيريا رئيس ساحل العاج فيليكس أوفوي بوانبي على القيام بمحاولة أخرى للسلام في ليبيريا، من خلال اقناع قادة الفصائل المسلحة للجلوس على طاولة المفاوضات، فلبى قادة الفصائل الدعوة وتم عقد الاجتماع في جنيف بسويسرا خلال المدة (٦-٨) نيسان عام ١٩٩٢، وشدد المجتمعون خلاله على الالتزام بما تم الاتفاق عليه في اتفاق ياموسوكرو الرابع، والاتفاق على نشر قوات اضافية لفريق المراقبين العسكريين، ومتابعة عملية نزع اسلحة الاطراف المتحاربة^(١).

لم يخل اجتماع جنيف من تعارض في وجهات النظر بين القوى المجتمعة، فقد اندلع اثناء الاجتماع نزاع بين تشارلز تايلر ورئيس اركان الجيش النيجيري او جوتوس أينخومو (Ogotos Aykomo)، بعد ان ادى تشارلز تايلر بتصریحات مهينة لنيجيريا، الامر الذي دفع او جوتوس أينخومو الى وصف تايلر بالتمرد وطالب بمحاکمته، الا ان تلك المشادة لم تمنع من التوقيع على اتفاقية جنيف في الثامن من نيسان عام ١٩٩٢^(٢).

لم يكن تشارلز تايلر جاداً في التوصل الى اتفاق نهائي للمسألة الليبيرية . وبعد التوقيع على اتفاقية جنيف بساعات ادعى إنه تعرض لضغوط كبيرة من اطراف خارجية وان توقيعه للاتفاقية كان تحت الضغط، ونتيجة لذلك اعلن في الحادي والعشرين من نيسان عام ١٩٩٢ ، رفضه لمقررات مؤتمر جنيف التي وصفها بانها اتفاقية استعمار، وطالب بتخفيض عدد قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية الى

(1) Mark Hoband, Op. Cit., p.112; Action on Armed Violence Post-Conflict Rehabilitation and Reintegration, Mine Action And Armed Violence REDUCTION Case Study , Geneva International Centre for Humanitarian Demining Centre International de Déminage Humanitaire , Genève, September 2012, p.5.

(2) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.104.

۱۵۰۰) جندی^(۱).

بعد رفض تشارلز تايلر مقررات مؤتمر جنيف، هاجمت قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية التابعة له في الثامن والعشرين من ايار عام ١٩٩٢ ، القوات السنغالية التابعة لفريق المراقبين العسكريين المتمركة في قرية فاهون (fahon) بمقاطعة لوفا، اسفر الهجوم عن مقتل ست جنود سنغاليين^(٢) الامر الذي دفع بالجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الى فسح المجال لحركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية في اوائل اب عام ١٩٩٢ بالتسليл الى المناطق الغربية من ليبيريا، فتمكنت قوات حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية من طرد قوات تشارلز تايلر اثناء تقدمها في المقاطعات الغربية من البلاد واضحت على مشارف العاصمة منرو فيا بمبارة فريق المراقبين العسكريين^(٣) .

ك رد فعل على تعاون الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا مع حركة التحرير الليبية المتحدة من أجل الديمقراطية، شرعت قوات الجبهة الوطنية القومية الليبية بهاجمة قوات فريق المراقبين العسكريين^(٤)، ففي متصف اب عام ١٩٩٢ بلغ عدد قتلى فريق المراقبين العسكريين في ليبيريا ما يقارب (١٠٠) قتيل توزعوا ما بين (٥٨) نيجيريا و (٢٤) غينيا و (٩) جنود غانيين و (٤) جنود سيراليونيين وجنديين من غامبيا، فضلاً عن، الجنود السنغاليين الست الذين قتلوا في قرية فاهون، ولم تكتف قوات الجبهة الوطنية القومية الليبية بقتل جنود فريق المراقبين العسكريين بل اقدمت على اختطاف (٥٠٠) جندي من افرادها الذين لم يطلق سراحهم الا بعد تدخل شخصي من الرئيس الامريكي جيمي كارتر^(٥).

(1) Ibid.

(2) *Ibid.*, p.109.

(3) Colin M. Waugh, Op. Cit., p.112.

(4) Abiodun Alao and Others, Op. Cit., p.34.

(5) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.109.

ازاء العمليات المستمرة لقوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، رأت الحكومة الليبيرية المؤقتة بقيادة عاموس سوير إن الخلاص الوحيد لليبيريا يكمن في الخلاص من الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، بالمقابل رأى تشارلز تايلر أنه لم يعد ملزماً قانونياً بنزع سلاح الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، بعد أن اقدم فريق المراقبين العسكريين على دعم حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية، بهدف التخلص من الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، وسعى فريق المراقبين لأن تكون القوة العسكرية الوحيدة في الميدان^(١).

لم يكن تشارلز تايلر وحيداً في خلافه مع فريق المراقبين العسكريين بل انضم إليه بورمي جونسون الذي شعر بان قوته ونفوذه لدى فريق المراقبين العسكريين والحكومة الليبيرية المؤقتة في تراجع مستمر، فأجرى جونسون محادثات مع تشارلز تايلر بهدف اعادة ادماج قواتهما، فوافق تشارلز تايلر على مقترح جونسون بعد أن ادرك ان فريق المراقبين العسكريين كان عازماً على التخلص من الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، وبذلك اسهم تهديد تايلر وتمييش جونسون الى تقرير مصالحهما، فاتفق الزعيمان على التعاون في شن هجوم موحد على فريق المراقبين العسكريين بهدف الى استعادة السيطرة على العاصمة منروفيا^(٢).

وضع كل من تشارلز تايلر وبورمي جونسون خطة لشن هجوم عسكري مشترك على منروفيا لكن جونسون تخلى عن الخطة قبيل انطلاق العملية، ونتيجة لنكث جونسون لاتفاق المبرم مع تشارلز تايلر اقدم الاخير على شن هجوم واسع على معقل الجبهة الوطنية القومية المستقلة في قاعدة كادوويل (Cadwell)، وقتل من كان موجوداً في القاعدة والسيطرة عليها وتم اتخاذها مقراً لمقاتلي الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، وازاء ذلك هرب جونسون وسلم نفسه لفريق المراقبين العسكريين

(1) Frazer Egerton, , Op. Cit., p.63.

(2) Colin M. Waugh, Op. Cit., p.113.

خوفاً من انتقام تشارلز تايلر، فاقدم فريق المراقبين العسكريين على احتجاز جونسون ونفيه الى لاغوس، اما قوات جونسون فقد انضمت الى صفوف قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية بعد ان تلاشت حركتهم^(١).

ومهما اختلفت الدوافع والمقاصد لم يثن نكث بورمي جونسون تشارلز تايلر عن تنفيذ مخططه القاضي بمحاكمة العاصمة منروفيا، ففي صباح الخامس عشر من تشرين الاول عام ١٩٩٢^(٢)، اطلقت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية عملية الاخطبوط (Octopus Operation)، لاجتياح العاصمة منروفيا من ثلاثة محاور سبقها قصف مدفعي لمدة (١٢) ساعة^(٣)، استهدف مقر فريق المراقبين العسكريين ومقر الحكومة المؤقتة في فندق دوكور (Ducor Hotel)، وجمع السفاراة النيجيرية، ومطار منروفيا وميناءها^(٤)، وتمكن قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية من السيطرة على مقرات القوات النيجيرية والسيراليونية في قرية توبوي (Topoy) الواقعه على مشارف العاصمة منروفيا، ففاجأت عملية الاخطبوط قوات فريق المراقبين العسكريين الذي لم يكن مدركاً لحجم وقوة القوة المهاجمة، بعد ان تمكن تشارلز تايلر من استقدام اعداد

(1) George Klay Kieh, Irregular Warfare and Liberia's First Civil War, Journal of International and Area Studies, Vol. 11, No. 1, International Affairs-Soul National, Seoul National University, June 2004, p.70.

(2) United States. Congress, Senate. Committee on Foreign Relations. Subcommittee on African Affairs, U.S. Policies Toward Liberia, Togo, and Zaire: Hearing Before the Subcommittee on African Affairs of the Committee on Foreign Relations, United States Senate, One Hundred Third Congress, First Session, June 9, 1993, U.S. Government Printing Office, 1994, p.33.

(3) John Peter Pham, Op. Cit., p.112; Dorina A. Bekoe, Implementing Peace Agreements: Lessons from Mozambique, Angola, and Liberia, Palgrave Macmillan, New York, 2008, p.103.

(4) Isabelle Duyvesteyn, Op. Cit., p.32.

كبيرة من المرتزقة، لاسيما، من بوركينافاسو وساحل العاج الامر الذي اشر ضعفًا في الجهد الاستخباري لفريق المراقبين العسكريين^(١).

يمكن القول ان تشارلز تايلر استغل مدة الهدوء النسبي الذي شهدته ليبيريا خلال مفاوضات السلام، لاسيما، بعد اتفاق ياموسوكرو الرابع، لإعادة هيكلة قواته العسكرية، وتجهيزها بالأسلحة المتطورة بشكل سري، الامر الذي اشر صعوبة نزع سلاح القوى المتناحرة في ليبيريا، لاسيما، الجبهة الوطنية القومية الليبيرية.

وامام ذلك التحدي الكبير قامت المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بتعيين القائد النيجيري تونجي اوليورين (Tunji Olurin)^(٢) قائداً جديداً لفريق المراقبين العسكريين^(٣)، الذي طلب بدوره من الرئيس النيجيري ابراهيم بابانجیدا ضرورة تأمين قوات اضافية وارسالها الى ليبيريا للقيام بهجوم شامل على الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، فوافق بابانجیدا على طلبه وتم ارسال (٣٥٠٠) مقاتل ليصبح اجمالي

(1) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.110.

(2) تونجي اوليورين: ولد في إيلاور احدى مدن ولاية اوجون النيجيرية عام ١٩٤٤ ، التحق بمدرسة تابعة لكنيسة المسيح ابان المدة (١٩٥١-١٩٥٤)، ثم انتقل الى مدرسة سانت بول للمرة (١٩٥٥-١٩٥٧)، ثم كلية إيجادور للمرة (١٩٥٩-١٩٦٤)، وبعد اتمام دراسته الجامعية التحق بأكاديمية الدفاع الجوي النيجيري للمرة (١٩٦٧-١٩٧٠)، انتهى الى حزب الشعب الديمقراطي، شغل منصب مستشار وزارة الدفاع في المفوضية النيجيرية العليا في الهند للمرة (١٩٧٥-١٩٧٨)، التحق بعدها بكلية الاركان عام ١٩٧٨، ثم اصبح قائداً لقوة النيجيرية في قوة الامم المتحدة لحفظ السلام في لبنان، ثم قائداً لقوات حفظ السلام في ليبيريا للمرة (١٩٩٢-١٩٩٣). ينظر:

Toyin Falola and Ann Genova, Historical Dictionary of Nigeria (African Historical Dictionaries Historical Dictionaries of Africa), Plymouth, UK, 2009, p.254.

(3) Ademola Adeleke, The Politics and Diplomacy of Peacekeeping in West Africa: The Ecowas Operation in Liberia, The Journal of Modern African Studies, Vol. 33, No. 4 , Cambridge University Press, Dec 1995, p.581.

عدد قوات فريق المراقبين العسكريين في ليبيريا (١٦٠٠) مقاتل بينهم (١٢٠٠) مقاتل نيجيري، فضلاً عن، مقاتلي غانا وغينيا وسيراليون والسنغال، فأعطى هذا العدد من القوات لفريق المراقبين العسكريين قدرة هجومية لمواجهة الجبهة الوطنية القومية الليبيرية التي يقدر عدد مقاتليها بـ (١٠٠٠) مقاتل^(١).

لم يمنع ازدياد عدد قوات فريق المراقبين العسكريين، الجبهة الوطنية القومية الليبيرية من مواصلة عملية الاخطبوط، إذ تقدم مقاتلو الجبهة الى عمق العاصمة منروفيا من محورين؛ الاول من جهة الغرب بينما تقدمت مجاميع اخرى من الشرق عبر طريق مليء بالمستنقعات لكي تتجاوز خطوط دفاع فريق المراقبين العسكريين، للتلتقي المجموعتان عند مداخل العاصمة ثم تتفرع بشكل مثلك شبيه بأذرع الاخطبوط، إلا ان تونجي أولورين استبسلا في الدفاع عن العاصمة، وبعد قتال استمر لمدة اسبوع استنفذت قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية ذخيرتها لتبدأ قوات فريق المراقبين العسكريين هجومها المضاد في الثاني والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٩٢، بمشاركة حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية والقوات المسلحة الليبيرية، وادخل فريق المراقبين العسكريين سلاح الجو في الهجوم المضاد، إذ تمكنت الطائرات الحربية من قصف مدن هاربين وبوكانان، وكاكاتا، ومطار روبرتسفيلد تبعها هجوم بري من قبل فريق المراقبين العسكريين والقوات الساندة له، ليتمكنوا في نهاية المطاف من طرد قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية من جميع المناطق التي سيطرت عليها اثناء عملية الاخطبوط^(٢).

بعد تمكن فريق المراقبين العسكريين وحركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية والقوات المسلحة الليبيرية في منتصف تشرين الثاني عام ١٩٩٢ من طرد قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية من جميع مناطق العاصمة منروفيا، بدأت عملية

(١) بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات، ص ٢٥٠.

(2) Colin M. Waugh, Op. Cit., p.113.

عسكرية مشتركة في عمق الاراضي الخاضعة للجبهة الوطنية القومية الليبيرية المعروفة باسم ليبيريا الكبرى، فبدأ الهجوم على مدينة بوكانان جوًا وبرا كما هاجمت قوة فريق المراقبين العسكريين والقوات المساندة لها غبارنغا عاصمة الجبهة الوطنية القومية الليبيرية بهدف اسقاط تشارلز تايلر وجنته المسلحة، وبدأت الطائرات النيجيرية بمهاجمة قواعد الجبهة الوطنية القومية الليبيرية بالقناابل العنقودية انطلاقًا من اراضي سيراليون، كما شاركت القوة البحرية النيجيرية الراسية قبالة السواحل الليبيرية في قصف قواعد الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، الا ان الصعوبات التي واجهت فريق المراقبين العسكريين المتمثلة بانعدام التنسيق واتساع جبهة المعركة حالت دون القضاء النهائي على تايلر وجنته الوطنية^(١).

نتيجة للعمليات العسكرية التي قادها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا تحولت مهمته من مهمة حفظ السلام الى فرض السلام بالقوة من خلال تعاونه مع حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية والقوات المسلحة الليبيرية، فقد ذكر التعاون الى طرد قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية من العاصمة منروفا وسيطرت حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية على المزيد من الاراضي التي كانت تابعة للجبهة الوطنية القومية الليبيرية سابقاً^(٢).

في ظل تلك الظروف التي مرت بها ليبيريا ونظرًا لعدم قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على حسم المسألة الليبيرية الشائكة، اقدم وزير الخارجية الليبيري ماشيوز على تقديم طلب الى الامم المتحدة لمناقشة الازمة الليبيرية فتلت الاستجابة لطلبه^(٣)، إذ اجتمع مجلس الامن في التاسع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٩٢، وخلال الجلسة اشار ماشيوز الى ان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ليس بمقدورها

(1) Isabelle Duyvesteyn, Op. Cit., p.33; Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.111.

(2) هشام سيد ابو سريع، المصدر السابق، ص ٨٩.

(3) Max A Sesay, Op. Cit., p.42.

حل النزاع الليبي الامر الذي يحتم تدخلاً امياً بشكل عاجل تجنبًا لتفاقم المشكلة ودعم جهود فريق المراقبين العسكريين، ونتيجة للطلب المقدم من مايوز صوت مجلس الامن في نهاية الاجتماع على القرار المرقم (٧٨٨) الذي اكد خلاله مشروعية تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وفرض حظرٍ على الاسلحة عن جميع الفصائل المسلحة باستثناء فريق المراقبين العسكريين وتعيين تريفوز جوردون سومرز (Trevor Gordon Someirs) مثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيريا^(١).

اعاد فريق المراقبين العسكريين الهجوم على موقع الجبهة الوطنية القومية الليبية بمساعدة حركة التحرير الليبيية المتحدة من أجل الديمقراطية، والقوات المسلحة الليبية. وذلك في الثامن من كانون الثاني عام ١٩٩٣ إذ شن فريق المراقبين العسكريين هجوماً على عدد من السفن التي كانت تنقل الاسلحة للجبهة الوطنية القومية الليبية وتمكن قوات فريق المراقبين العسكريين من اغراق سفينتين والاستيلاء على ثلاثة سفن، وشنّت الطائرات هجوماً على عدد من المدن الحدودية في ساحل العاج لقطع امدادات الجبهة الوطنية القومية الليبية^(٢).

يبدو ان فريق المراقبين العسكريين بدأ بتحقيق انجازات كبيرة في الميدان، لاسيما، بعد دخول سلاح الجو في العمليات العسكرية مما سهل على فريق المراقبين مهاجمة معاقل الجبهة الوطنية القومية الليبية، الا ان تلك النجاحات قابلتها انتهاكات عدّة من ابرزها ازهاق ارواح اعداد كبيرة من المدنيين، نتيجة للعمليات العسكرية وانتهاك سيادة ساحل العاج بسبب ضرب الطائرات التابعة لفريق المراقبين العسكريين مدن ساحل العاج القريبة من الحدود مع ليبيريا في ظل تجاهل واضح من الامم المتحدة.

تعرضت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الى نكسة غير متوقعة بعد نجاحاتها العسكرية ضد الجبهة الوطنية القومية الليبية، تمثلت بانسحاب الفرق

(1) UN, Security Council, (S/RES/788,1992), 19 November 1992, P.p.1-3.

(2) Guy Arnold, Op. Cit., p.239.

السنغالية البالغ عددها (١٥٠٠) جندي في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٩٣ من الاراضي الليبيرية^(١)، وسّوغت الحكومة السنغالية سحب جنودها لاحتتها الماسة لخدماتهم لتأمين الانتخابات السنغالية التي كان مقرراً اجراؤها في شباط عام ١٩٩٣، وللدفاع عن حدود السنغال مع موريتانيا وغينيا بيساو، فضلاً عن، اعرب كبار قادة الجيش السنغالي عن شكوكهم بشأن قدرة فريق المراقبين العسكريين على حسم التزاع الليبيري، وبانسحاب القوات السنغالية خسرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا قوة مهنية منضبطة اشير اليها بالبنان طوال الاشهر الخمسة عشر التي قضتها في ليبيريا^(٢).

بعد انسحاب القوات السنغالية تعرضت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في السابع عشر من شباط عام ١٩٩٣، لنكسة ثانية من المنظمات الانسانية التي كانت تقدم خدماتها الاغاثية الى المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة الوطنية القومية الليبيرية^(٣). فبعد تفتيش احدى الحملات الاغاثية وجد فريق المراقبين العسكريين ان اغلب المركبات الاغاثية كانت محملة بالأسلحة باستثناء مركبتين، فوصف فريق المراقبين العسكريين تلك الاجراءات بأنها تتعارض مع قرار الامم المتحدة القاضي بحظر الأسلحة عن جميع الفصائل المسلحة، واتخذ فريق المراقبين العسكريين قراراً بعد الحادثة بمنع جميع الحملات الاغاثية التي تعمل من دون استشارتها، الا ان منظمة اطباء بلا حدود (Doctors Without Borders)^(٤)، اصرت على نقل

(1) John M. Kibia, Humanitarian Intervention and Conflict Resolution in West Africa, Ashgate Publishing Company, United States of America, 2009. P.82.

(2) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.121.

(3) Jacob M Pereira-Lunghu, Agricultural Policy and Performance in Liberia (1920 1990): Implications for Policy in Post-Gvil War Liberia, Africa Development, Vol. XXIII, No. 1, 1998, p.139.

(4) منظمة اطباء بلا حدود: وهي اكبر وكالة إغاثة طبية دولية مستقلة في العالم، أُسست من

المواد الاغاثية الى مناطق الجبهة الوطنية القومية الليبيرية خارج الشروط المتفق عليها مع فريق المراقبين العسكريين، ونتيجة لذلك قامت الطائرات التابعة لفريق المراقبين العسكريين بمهاجمة احدى القوافل التابعة لمنظمة اطباء بلا حدود اثناء رحلتها بين عاصمة الجبهة الوطنية القومية الليبيرية غبارنغا وكاكاتا، وصرح قائد فريق المراقبين العسكريين عقب الهجوم بان فريق المراقبين سوف يهاجم أية قافلة اغاثة انسانية تعمل من دون علم الفريق وان الاخير سيعاملها على انها حركة عدائية^(١).

يبدو ان الجبهة الوطنية القومية الليبيرية استغلت عمل المنظمات الاغاثية لتهريب الاسلحة، الامر الذي افقد فريق المراقبين العسكريين الثقة بالمنظمات الاغاثية، ومن ثمَ منع هذه المنظمات من اداء عملها الانساني المتمثل بإغاثة المدنيين العزل.

وازاء الاضطرابات التي تعرضت لها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وفريق مراقبتها العسكريين في ليبيريا، عقد مجلس الامن جلسة في السادس والعشرين من اذار عام ١٩٩٣ ، أصدر بموجبها القرار رقم (٨١٣) الذي اكد القرار رقم (٧٨٨)، وصرح الامين العام للأمم المتحدة بطرس غالى^(٢)، بأن الوضع في

مجموعة من الأطباء الفرنسيين في عام ١٩٧١ ، وهي تساعد ضحايا التزاعات المسلحة والأوبئة والكوارث الطبيعية التي من صنع الإنسان وتساعد الآخرين الذين يفتقرون إلى الرعاية الصحية بسبب البعد الجغرافي أو التهميش العرقي أو السياسي، وتتوفر فرق الرعاية الصحية الأولية، وإجراء الجراحة، وتلقيح الأطفال، وإعادة تأهيل المستشفيات، وتشغيل برامج التغذية والصرف الصحي في حالات الطوارئ، وتدريب الطاقم الطبي المحلي. تعمل المنظمة بشكل مستقل عن الحكومات، وتعتمد على المهنيين الصحيين المنظوعين (أكثر من ٢٠٠٠ سنويًا) والتبرعات الخاصة. حصلت على جائزة نوبل للسلام ١٩٩٩ . ينظر:

Renée C. Fox, Doctors Without Borders: Humanitarian Quests, Impossible Dreams of Médecins Sans Frontières, Johns Hopkins University Press, Baltimore, 2014, P.p. 8, 253,262.

(1) Abiodun Alao and Others, Op. Cit., P.p.163-164.

(2) بطرس غالى: ولد في القاهرة في الرابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٢ ، من عائلة

ليبيريا يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وادان الاطراف المتحاربة في ليبيريا بسبب عدم التزامها بمخرجات اتفاق ياموسوكرو الرابع، ودعا بموجب القرار رقم (٨١٣) جميع الدول الاعضاء الى الالتزام بقرار حظر الاسلحة المفروض على ليبيريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وطالب الدول الاعضاء بالتعاون مع موظفي الامم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين واقتراح النظر بأمر القوى المسلحة المعرقلة لاتفاق ياموسوكرو الرابع، واختتم الجلسة بتأكيده ضرورة عقد اجتماع عاجل يجمع بين قادة الفصائل المتحاربة ورئيس الحكومة المؤقتة عاموس سوير باشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لغرض الوصول الى اتفاق شامل لحل المسألة الليبيرية^(١).

في الوقت الذي كان فيه مجلس الامن يناقش المسألة الليبيرية، شنت حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية هجوماً على مدينة كاكاتا شمال العاصمة منروفيا وتمكنت من الاستيلاء عليها في الخامس والعشرين من اذار عام ١٩٩٣، وتقاسمت حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية ادارة

قبطية أرثوذكسية محافظة في حي الفجالة في قصر جده شارع الحكيم، دخل كلية الحقوق جامعة القاهرة وتخرج فيها عام ١٩٤٦، حصل بعدها على دبلوم العلوم السياسية والاقتصاد في جامعة باريس عام ١٩٤٧، ثم نال شهادة الدكتوراه في القانون الدولي في جامعة باريس ايضاً، عمل خلال المدة ١٩٤٩-١٩٧٧، استاذًا في القانون الدولي بجامعة القاهرة، وشغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية خلال المدة (١٩٦٦-١٩٧٧)، حصل على شهادات فخرية من جامعات ومعاهد دولية عده، شغل منصب الأمين العام السادس للأمم المتحدة للأعوام خلال الاعوام ١٩٩٢-١٩٩٦، توفي في السادس عشر من شباط عام ٢٠١٦. ينظر: إطلاع سالم حنا، بطرس بطرس غالى ونشاطه السياسي ١٩٧٧-٢٠١٦، الملوى للدراسات الإثارية والتاريخية (مجلة)، المجلد ٥، العدد ١١، السنة الخامسة، ٢٠١٨، ص ١٧٨-١٧٩، ٢٠٧، ٢٠١٦؛ آية جليل عباس محمد، بطرس بطرس غالى ودوره السياسي في مصر والدبلوماسي في الامم المتحدة ١٩٧٧-١٩٩٦، اطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص ٤٦، ٢١-٢.

(1) UN., Security Council, (S/RES/813,1993), 26 March 1993, P.p.1-3.

المدينة مع فريق المراقبين العسكريين، ثم واصلت حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية تقدمها وتمكنت من السيطرة على معظم مناطق الجزء الغربي من ليبيريا، كما سيطر فريق المراقبين العسكريين على اراضي مزرعة فايرستون، الامر الذي ادى الى توقف انتاج المطاط ومن ثم خسارة الجبهة الوطنية القومية الليبيرية لأكبر مواردها الاقتصادية، كما سيطر فريق المراقبين العسكريين على ميناء بوكانان الواقع شرقى منروفيا في الخامس من نيسان عام ١٩٩٣ ، وبسيطرة فريق المراقبين على ميناء بوكانان الاستراتيجي تعرضت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية لضربة قوية تمثلت بخسارتها لابرز موانئها التي كانت تستخدمها لتصدير المطاط والاخشاب والحديد، وبعد السيطرة على ميناء بوكانان سيطر فريق المراقبين العسكريين على مدينة لوفاشمال ليبيريا^(١).

وعلى هذا الأساس ان قوات فريق المراقبين العسكريين وقوات حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية سيطرت على اغلب المناطق الاستراتيجية للجبهة الوطنية القومية الليبيرية، لاسيا، مزارع المطاط وميناء بوكانان، الواقعة بالقرب من مطار روبرتسفيلد الدولي وطريق باسا السريع الذي يربط بين منروفيا وبوكانان، الامر الذي جعل من الهجوم على العاصمة منروفيا من الجبهة الوطنية القومية الليبيرية اكثر صعوبة.

كان لسقوط موقع الجبهة الوطنية القومية الليبيرية الاستراتيجية اثر كبير على مجرى الاحداث في ليبيريا، إذ لم يعد تشارلز تايلر قادرًا على الاستفادة من مطار روبرتسفيلد في توريد الاسلحة، كما انقطعت صادرات الجبهة بعد الاستيلاء على ميناء بوكانان، وانقطع الطريق الرئيس بين غبارنغا ومنروفيا بعد سيطرة فريق المراقبين العسكريين وحركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية على مدينة كاكاتا، الامر الذي اضطر تشارلز تايلر الى التخلی عن العاصمة غبارنغا ونقل مقر حكومته

(1) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.44.

إلى مقاطعة نيمبا الشمالية^(١).

واكبت عملية الاستيلاء على المدن التي كانت خاضعة للجبهة الوطنية القومية الليبيرية مذابح بشعة. ففي السادس من حزيران عام ١٩٩٣، حدثت مذبحة في خنيم اللاجئين في مدينة هاربيل المتنازع عليها بين قوات الجبهة الوطنية والقوات المسلحة الليبيرية راح ضحيتها (٦٠٠) من الأطفال والنساء، الأمر الذي اضطر الأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق في المذبحة، وبعد انتهاء التحقيق أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالى أن نتائج التحقيق أشارت إلى أن القوات المسلحة الليبيرية هي الجهة المنفذة لهذه المذبحة البشعة^(٢).

اتفاق كوتونو (Cotonou) ١٩٩٣^(٣):

لم يكن إمام تشارلز تايلر وجنته الوطنية بعد فشل عملية الأخطبوط وخسارته لأكثر من ثلثي الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرته سوى الدخول في مفاوضات مع فريق المراقبين العسكريين والفصائل المسلحة تجنبًا لخسارة المزيد من أراضيه^(٤). بدأت المفاوضات بين أطراف النزاع الرئيسية على هامش اجتماعات قمة

(1) Ibid., p.122.

(2) Kenneth L. Cain, The Rape of Dinah: Human Rights, Civil War in Liberia, and Evil Triumphant, Human Rights Quarterly, Johns Hopkins University Press, 1999, p.289.

(3) كوتونو: أكبر مدينة وميناء رئيس وعاصمة فعلية لجمهورية بنين الشعبية، تقع على بحيرة نوكوي على خليج غينيا على بعد نحو (٣٥) كم من بورتو نوفو العاصمة الرسمية للبلاد مما أهلها لأن تكون العاصمة الاقتصادية للبلاد، وتقع في كوتونو العديد من المعالم التاريخية، فضلاً عن، ميناء كوتونو الذي يعد من أهم موانئ غرب إفريقيا. ينظر:

Henry Louis Gates, Jr. and Kwame Anthony Appiah, Encyclopedia of Africa, Oxford University Press, New York, 2010, p.331.

(4) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.128.

دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا التي عقدت في مدينة كوتونو في توز ١٩٩٣، تحت رعاية الامم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية، وبحضور أينوك دوغلي (Enoc Dougly) مثلاً عن الجبهة الوطنية القومية الليبيرية وعاموس سوير مثلاً للحكومة المؤقتة، وال الحاج كروما مثلاً عن حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية^(١).

كان لوجود حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية التي منعت من الاشتراك في اتفاق ياموسوكرو الرابع في اتفاق كوتونو اعتراضاً من الفصائل المسلحة والمنظمات الدولية بدور الحركة الكبير في التصدي لعملية الاخطبوط وانتزاع المناطق الاستراتيجية التي كانت تحت سيطرة الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، الامر الذي جعل من حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية طرفاً رئيساً في النزاع بعد ان وقعت اراضي الجبهة الوطنية تحت سيطرتها ومن ثم ضرورة جلوسها على طاولة المفاوضات^(٢).

جرت المفاوضات في كوتونو في ظل اجواء اقل توتراً من المفاوضات السابقة لأن اطراف النزاع كانت في امس الحاجة للوصول الى اتفاق يحفظ لها مناطق نفوذها، فالحكومة المؤقتة لم تكن لها قوات عسكرية وان استمرارها بالسلطة اثنا جاء بدعم من فريق المراقبين العسكريين، فأبدى رئيسها عاموس سوير مرونة كبيرة في مناقشة الفصائل المسلحة بشأن مستقبل ليبيريا، اما حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية فقد عد الحاج كروما ان دعوته للمفاوضات تمثل اعتراضاً من المجتمع الدولي بحركته، لذلك حرص على عدم اظهارأية ردة فعل غير مقبولة اثناء المفاوضات قد تتسبب في خسارته لهذا الاعتراف، في حين عدت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية

(1) Alert Series Liberia Disintegration of The Liberian Nation [AL /LBR /94 .001] collecti, Washington, D.C, November 1993, P.p.38-39.

(2) Abiodun Alao and Others, Op. Cit., p.86.

مفاوضات كوتونو في مثل هذا الوقت مكسباً للحركة التي بدأت بالتداعي^(١).

بعد مفاوضات مطولة بين اطراف الصراع تم توقيع اتفاق كوتونو في الخامس والعشرين من تموز عام ١٩٩٣ ، تضمن الاتفاق وقف اطلاق النار ونزع سلاح الفصائل المسلحة وتسريحها وإعادة ادماجها في المجتمع تحت اشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا^(٢)، وزيادة عدد قوات فريق المراقبين العسكريين من خارج الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا كأوغندا وتanzania ، ووافقت اطراف النزاع على قبول قرارات فرض حظر الاسلحة من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ومجلس الامن الدولي ، واسناد مهمة اغلاق الحدود بين ليبيريا وساحل العاج والحدود بين ليبيريا وغينيا والحدود بين ليبيريا وسيراليون الى فريق المراقبين العسكريين بغية منع تهريب الاسلحة الى داخل ليبيريا ومنع الهجمات المسلحة على المدن الحدودية ، واكد اتفاق كوتونو انشاء منطقة عازلة على الحدود بين ليبيريا والدول المجاورة لها ، واعطى هذا الاتفاق لفريق المراقبين العسكريين الحق في الدفاع عن قواته ضد اي هجوم مسلح والشراف على آلية عملية تصحيحية عند دعوتها لأية حالة انتهاك لشروط وقف اطلاق النار ، كما وضع الموانئ البحرية والمطارات تحت اشراف ومراقبة الفصيل المسلح الذي يقع تحت سيطرته على ان يقدم الفصيل المسلح جرداً مفصلاً عن عدد وانواع الاسلحة وعدد مقاتليه الى فريق المراقبين العسكريين^(٣).

اما في الجانب السياسي فقد تضمن اتفاق كوتونو تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة بدلأً عن حكومة عamos سوير تمارس سلطتها على جميع الاراضي الليبيرية خلال ثلاثة يوًماً بعد توقيع الاتفاق على ان تقوم الحكومة المؤقتة بإعادة العمل بدستور ليبيريا وانشاء العديد من اجهزة الحكم الرئيسية ، يتم تشكيلها باشراك جميع اطراف

(1) Ibid.

(2) UN., Security Council, (S/26272), 9 August 1993, P.p.2-4.

(3) احمد فاضل يعقوب ، دور منظمة الايكواس في حل ازمة ليبيريا ، السياسة الدولية ، العدد ١١٧ ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ١٥٣ .

النزاع ليتم بعدها اجراء انتخابات عامة و انتخابات رئاسية في مدة لا تزيد عن سبعة اشهر من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، والسماح لجميع السياسيين الليبيين في المنفى بالاشتراك في الانتخابات^(١).

حدد اتفاق كوتونو آلية تشكيل الحكومة الانتقالية المتمثلة بتشكيل مجلس دولة مؤلف من خمسة اعضاء ينتخبون من الفصائل المسلحة، ليشكل مجلس الدولة السلطة التنفيذية في البلاد لحين اجراء الانتخابات الرئاسية، فكل فصيل مسلح من الفصائل الثلاثة يكون له ممثل في مجلس الدولة اما العضوان الآخران فيتم اختيارهما من الفصائل المسلحة ايضاً بعد ان تقوم الاخيرة بترشح ثلاثة اشخاص عن كل فصيل ليتم بعدها اجراء قرعة لاختيارهما، اما السلطة التشريعية المؤقتة فقد تم الاتفاق على مجلس شريعي مكون من (٣٥) عضواً يضم (١٣) عضواً عن الجبهة الوطنية القومية الليبية، و (١٣) عضواً عن الحكومة الانتقالية، و (٩) اعضاء عن حركة التحرير الليبية المتحدة من أجل الديمقراطية على ان يكون رئيس الجمعية التشريعية من بين اعضائها، ونص اتفاق كوتونو ايضاً على تشكيل مجلس وزراء يتكون من (١٧) وزيراً يتمون الى الفصائل المسلحة الثلاث^(٢).

اما السلطة القضائية فقد اقرت الاطراف المشاركة في اتفاق كوتونو عدم اجراء اي تغيير على هيكل المحكمة العليا باستثناء اضافة اعضاء الى المحكمة العليا مثلاً عن حركة التحرير الليبية المتحدة من أجل الديمقراطية، وانيطة بالمحكمة العليا مهمة الالسراط على الانتخابات وفقاً لما جاء في الدستور^(٣).

في الجانب الانساني نص اتفاق كوتونو على تأمين عودة اللاجئين بحرية تامة من

(1) Abiodun Alao and Others, Op. Cit., p.44.

(2) UN., Security Council, (S/26272), 9 August 1993, p.10; Colin M. Waugh, Op. Cit., p.117.

(3) احمد فاضل يعقوب، المصدر السابق، ص ١٥٤.

خلال التشديد على اصدار عفو عام عن كل من شارك في الحرب الاهلية وضمان عدم المساس باللاجئين لأي اعتبارات قبلية او عرقية او دينية او سياسية، كما شدد الاتفاق على ضرورة تأمين حماية المنظمات الانسانية التي تعمل على تسهيل عودة اللاجئين كمنظمة الصليب الاحمر التابعة للأمم المتحدة^(١).

كان اتفاق كوتونو اعادة صياغة لاتفاق ياموسوكرو الرابع مع بعض الاضافات التي نظمت عمل الادارة المؤقتة لليبيريا، فضلاً عن، اسهام الاتفاق في عودة الاف اللاجئين الى منروفيا ومقاطعة بونغ من ساحل العاج وغينيا وسيراليون، وانهى اتفاق كوتونو اصرار تشارلز تايلر على قيادة المرحلة الانتقالية في ليبيريا.

بعد مدة وجيزة من توقيع اتفاق كوتونو تجددت المشاكل بين الحكومة المؤقتة والفصائل المسلحة، فقد دعت الحكومة المؤقتة الى نزع سلاح الفصائل المسلحة قبل التخلي عن السلطة بينما ارادت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية وحركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية تشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة قبل عملية نزع السلاح^(٢).

لم يحقق اتفاق كوتونو ما كان مرجواً منه، ولعل ذلك عائد الى ان الاتفاق لم يوضح الالية التي يمكن من خلالها حل الحكومة المؤقتة وتشكيل حكومة انتقالية من جهة وعدم جدية الفصائل المسلحة بالتخلي عن الحرب من جهة اخرى، بسبب عدم توافق الآراء بين الفصائل المسلحة فتشارلز تايلر لم يكن مقتنعاً بنزع سلاح جبهته الوطنية متحججاً بهيمنة فريق المراقبين العسكريين، ومن ثم هيمنة نيجيريا على الوضاع السياسية في ليبيريا^(٣)، اما حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية التي ظفرت بمقعد في اتفاق كوتونو، فكانت هي الاخرى غير جادة

(1) UN., Security Council, (S/26272), 9 August 1993, p.12.

(2) Ikechi Maduka Mgheoji, Op. Cit., p.48.

(3) Stephen Ellis, Op. Cit., p.104.

بالتخلٰي عن القوة، لاسيما، بعد سيطرتها على اجزاء كبيرة من الاراضي الليبية. واذا ما ترکنا الاطراف الداخلية للنزاع نجد ان الدول الاقليمية اسهمت كذلك في الحيلولة دون انجاح اتفاق كوتونو، فقد استمرت بوركينافاسو بتقديم الدعم للجبهة الوطنية القومية الليبية مقابل دعم نيجيريا وغينيا وسيراليون لحركة التحرير الليبية المتحدة من أجل الديمقراطية، في وقت دخل فريق المراقبين العسكريين بأزمة مالية ولو جستية تتمثل بتباطؤ الدعم الدولي لجهود السلام في ليبيريا وتأخر وصول القوة التنزانية - الاوغندية الداعمة لفريق المراقبين العسكريين^(١).

- البعثة الاممية لمراقبة وقف اطلاق النار ١٩٩٣ :

وجهت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا دعوة الى منظمة الوحدة الافريقية للتدخل العسكري في النزاع الليبي لكن الاخيرة لم تستجب لطلب الجماعة الاقتصادية، لاسيما، بعد ان اعلنت الولايات المتحدة الامريكية عدم تدخلها عادةً ما يحدث في ليبيريا شأنًا داخليًا، وقد اسهمت تعدد اطراف النزاع في ليبيريا في تعقيد المشكلة، ولم تعد هنالك امكانية حل المسألة الليبية حلاً سلميًّا بعد ان طال امد الحرب الاهلية وما رافقها من قتل وتهجير، نتيجة لذلك تصاعدت النداءات الداخلية والدولية المطالبة بالتدخل الاممي حل المسألة الليبية^(٢).

كما لم تعد المسألة الليبية من وجهة نظر الدول الكبرى ازمة داخلية، لاسيما، بعد تدخل اطراف اقليمية ودولية، الأمر الذي ادى الى خروج المسألة الليبية من اطارها الداخلي الى الاطار الدولي مما اقنع الامم المتحدة بضرورة التدخل لأنهاء الصراع^(٣).

واما تجدد المشاكل بعد عقد اتفاق كوتونو دعت الجماعة الاقتصادية لدول

(1) Adekeye Adebajo, Op. Cit., p.133.

(2) ايمان محمد احمد شحاته، المصدر السابق، ص ٣١٢.

(3) حسن بدر شافعي، المصدر السابق، ص ٢٢٩.

غرب افريقيا الامم المتحدة برسالة مؤرخة بتاريخ التاسع والعشرين من تموز عام ١٩٩٣ الى انشاء بعثة مراقبة في ليبيريا بهدف التعاون مع فريق المراقبين العسكريين ومنظمة الوحدة الافريقية للإشراف على نزع السلاح والاشراف على تشكيل الحكومة الانتقالية والاعداد لإجراء انتخابات رئاسية تطبيقاً لما ورد في اتفاق كوتونو^(١).

لبي مجلس الامن الدولي طلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وعقد اجتماعاً في العاشر من اب عام ١٩٩٣، وصدر عن الاجتماع القرار رقم (٨٥٦) الذي شكل بموجبه لجنة تقصي حقائق، كما اكد القرار رقم (٨٥٦) القرارين (٧٨٨) و(٨١٣)، من خلال الزام اطراف النزاع الليبي باحترام تنفيذ وقف اطلاق النار وضمان سلامة جميع موظفي الامم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال حفظ السلام، وحدد القرار رقم (٨٥٦) مناطق انتشار بعثة الامم المتحدة في جميع انحاء ليبيريا باستثناء المناطق الحدودية مع غانا وسيراليون وساحل العاج^(٢).

ارسلت الامم المتحدة بموجب القرار رقم (٨٥٦) لجنة تقصي حقائق مكونة من (٣٠) مراقباً عسكرياً، بهدف جمع وتقدير المعلومات ذات العلاقة بإنشاء البعثة المقترحة، وتحديد الاطراف التي تنتهك قرار وقف اطلاق النار واحاطة الامم المتحدة بها^(٣).

انشأت الامم المتحدة في اجتماعها المنعقد بتاريخ الثاني والعشرين من ايلول عام ١٩٩٣، بعثة مراقبة الامم المتحدة في ليبيريا (United Nations Observ-er Mission in Liberia UNMIL) بموجب القرار المرقم (٨٦٦)^(٤)، وتعد اول بعثة امية تنشأها الامم المتحدة بالتعاون مع بعثة المراقبين

(1) Ikechi Maduka Mgheoji, Op. Cit., p.48.

(2) UN., Security Council, (S/RES/856,1993), 10 August, 1993, p.1.

(3) Ibid., P.p.1-2.

(4) للتفاصيل حول الهيكل التنظيمي لبعثة مراقبة الامم المتحدة في ليبيريا خلال الحرب الاهلية

العسكريين التابعة للجامعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، و اكد القرار رقم (٨٦٦) أن عمل البعثة سيكون تحت سلطة الامين العام للأمم المتحدة لمدة سبعة اشهر قابلة للتجديد، و ان تتكون البعثة من مدنيين و عسكريين يعملون في مجالات عدّة، كتقديم الخدمات الطبية والهندسية والاتصالات، و اكد القرار ايضًا اهمية التعاون الوثيق بين البعثة الاممية و بعثة المراقبين العسكريين و منظمة الوحدة الافريقية في ليبيريا^(١).

ايد القرار رقم (٨٦٦) اتفاق كوتونو، و اوصى بالعمل بموجبه، و اعطى القرار للبعثة الاممية صلاحية تطبيق الاتفاق مع التركيز على ان مهامها استشارية و ليست عسكرية و ان امن البعثة يقع على عاتق بعثة المراقبين العسكريين التابعة للجامعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ثم حدد القرار رقم (٨٦٦)، مهام البعثة الاممية بما يأتي^(٢):

- ١- مراقبة الانتخابات البرلمانية والرئاسية.
- ٢- رفع التقارير عن أية انتهاكات لحقوق الانسان الى الامين العام مباشرةً.
- ٣- ابلاغ الامين العام عن اي انتهاك للقانون الدولي.
- ٤- تدريب مهندسي فريق المراقبين العسكريين على عملية ازالة الالغام.
- ٥- وضع الخطط وتقديم المنح المالية الالزام لعملية تسريح ونزع سلاح الفصائل المسلحة.
- ٦- المشاركة في مراقبة حدود البلدان المجاورة لليبيريا، لغرض التحقق من الحظر المفروض على دخول الاسلحة او أية معدات عسكرية على وفق ما جاء في القرار رقم (٧٨٨).

ينظر ملحق رقم (٥).

(١) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن، (S/RES/866، 1993)، نيويورك، ١٩٩٣، ص ٢.

(2) Abiodun Alao and Others, Op. Cit., p.146.

٧- المشاركة بعملية نزع اسلحة الفصائل المسلحة^(١).

اما فيما يتعلق بتمويل البعثة فأنشأ الامين العام للأمم المتحدة صندوقاً لتمويل انشطة البعثة، وكذلك توفير التمويل اللازم لإرسال أية قوات اضافية الى فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من خارج اقليم غرب افريقيا، فضلاً عن، تمويل برنامج ازالة الالغام والأنشطة التنموية والانسانية وتمويل الانتخابات الليبيرية، وناشد الامين العام للأمم المتحدة الدول الاعضاء للمساهمة في تمويل الصندوق الذي حدد تمويله الشهري بـ (٥٦٥) مليون دولار شهرياً^(٢).

رُشح الامين العام للأمم المتحدة في السابع والعشرين من ايلول عام ١٩٩٣، كبير المراقبين العسكريين اللواء دانيال اسماعيل اوباندي Daniel Ishmael (Opande^(٣)، رئيساً للبعثة الاممية التي تألفت من (٣٦٨) بينهم (٣٠٣) مراقبين عسكريين و (٢٠) طبيباً لتقديم الخدمات الطبية و (٤٥) مهندساً عسكرياً. ومن الملاحظ ان فريق المراقبين الاعي متكون بالأساس من فريق انساني مهمته التعاون

(١) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن، (S/RES/866, 1993)، المصدر السابق، ص ٢-٣.

(٢) ايمان محمد احمد شحاته، المصدر السابق، ص ٣١٣؛ الامم المتحدة، الجمعية العامة، (A/C.5/48/L.53) نيويورك، ١٩٩٤، ص ١-٤.

(٣) دانيال اسماعيل اوباندي: ضابط كيني ولد عام ١٩٤٣، تخرج من أكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية البريطانية ورقي الى رتبة ملازم ثان في عام ١٩٦٤، شغل منصب قائد كلية الدفاع الوطني، أعلى مؤسسة عسكرية في كينيا، ثم درس في كلية أركان الجيش البريطاني وجامعة الدفاع الوطني بالولايات المتحدة، وشغل منصب نائب قائد فريق الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية في ناميبيا، وفي المدة (١٩٩٠-١٩٨٩)، ومثل كينيا في عملية السلام في موزمبيق كمفاوض بين المقاومة الوطنية الموزمبيقية (رينامو) وحكومة موزمبيق من عام ١٩٩٠ - ١٩٩٣)، وشغل منصب كبير الضباط العسكريين في بعثة مراقبين الأمم المتحدة في ليبيريا للمرة (١٩٩٣-١٩٩٥). ينظر:

والتنسيق مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا التي وقع على عاتقها الجزء الاكبر من تنفيذ المهام العسكرية التي تضمنها اتفاق كوتونو^(١).

قبل وصول البعثة الاممية شهد اتفاق كوتونو تعثراً في تطبيقه بسبب رفض الفصائل المسلحة نزع سلاح مقاتليها، الامر الذي حتم عقد اجتماع اخر في كوتونو ابان المدة (٦-٣) تشرين الثاني عام ١٩٩٣ ، بحضور ممثل الفصائل المسلحة، وحضر الاجتماع رئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا نيكيفور سوغلو (Nikifor Soglu)^(٢)، وممثل الامين العام للأمم المتحدة في ليبيريا، فضلاً عن، مثل عن منظمة الوحدة الافريقية، وخلال الاجتماع هدد نيكيفور سوغلو اطراف النزاع وامهلهم عشرة ايام لاختيار اعضاء الحكومة الانتقالية، وحل خلافاتهم لكي يتمكن فريق المراقبين العسكريين من تنفيذ مهمه نزع السلاح. وخلال اجتماع كوتونو الثاني تم التوصل الى اتفاق بشأن اعضاء مجلس الدولة، والهيئة التشريعية ولجنة الانتخابات واعضاء المحكمة العليا، كما اتفقت الفصائل المسلحة على توزيع المناصب الوزارية داخل الحكومة الانتقالية لكنهم اختلفوا على اربع وزارات من مجموع سبع وعشرين وزارة، وهي الدفاع والمالية والعدل والخارجية^(٣).

وازاء تهديد نيكيفور سوغلو للفصائل الليبيرية، عقدت الاخرية اجتماعاً في

(1) Abiodun Alao, Op. Cit., p.113.

(2) نيكيفور سوغلو: سياسي واقتصادي من بين ولد في توغو عام ١٩٣٤ ، حصل على شهادة في القانون والاقتصاد من جامعة باريس، بعد عودته الى البلاد عين مفتشاً في وزارة المالية للمرة ١٩٦٥-١٩٦٧، غادر البلاد بعد انقلاب عام ١٩٧٢ ، وشغل عدة مناصب في المنظمات الدولية منها رئيساً لصندوق النقد الدولي وبعد عودته الى البلاد تم اختياره من قبل المؤتمر الوطني رئيساً للوزراء خلال المدة (١٩٩٠-١٩٩١) ثم اصبح رئيساً للبلاد للمرة (١٩٩١-١٩٩٦) كما تم اختياره رئيساً للجامعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا للمرة (١٩٩٣-١٩٩٤). ينظر: <https://www.britannica.com/biography/Nicephore-Soglo>

(3) احمد فاضل يعقوب، المصدر السابق، ص ١٥٥.

فندق افريقيا الواقع في منروفيَا بتاريخ الرابع من كانون الاول عام ١٩٩٣ لجسم المناصب الوزارية الشاغرة فاعترضت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية على وجود ممثلين عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية واصفةً اياهُم بالغرباء . وما زاد الطين بلة دعوة رئيس اركان فريق المراقبين العسكريين الجنرال وليامز (Williams) الذي حضر الاجتماع، الى نزع سلاح الفصائل المسلحة قبل تشكيل الحكومة الانتقالية . وعلى الرغم من ان الطلب كان متواافقاً مع مخرجات اتفاق كوتونو، فقد تسببت الدعوة بغضب مثلي الجبهة الوطنية القومية الليبيرية وحركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية الذين عارضوا نزع سلاح الفصائل ورفضوا كذلك وصول أية قوات لحفظ السلام من خارج اقليم غرب افريقيا لدعم فريق المراقبين العسكريين^(١) .

على أي حال يتضح مما سبق ان اتفاق كوتونو بات مهدداً بالفشل ، ومن اسباب ذلك عدم التوصل الى حل بشأن المعضلة المركزية التي اثيرت في مؤتمرات السلام السابقة المتمثلة في توقيت نزع السلاح الذي اصبح مثاراً للخلاف بين الفصائل التي تفضل نزع اسلحتها بعد تشكيل الحكومة الانتقالية وبين فريق المراقبين العسكريين الذي كان يرى ان نزع سلاح الفصائل المسلحة شرط اساس لتشكيل الحكومة الانتقالية .

وفي ظل التنافر الحاصل بين الفصائل المسلحة وفريق المراقبين العسكريين على تطبيق اتفاق كوتونو، وصلتبعثة الاممية الى ليبيريا في الخامس عشر من كانون الاول عام ١٩٩٣ والتي كان من المقرر ان تستمر في اعمالها لمدة سبعة اشهر قابلة للتجديد بناء على توصية من الامين العام الى مجلس الامن، عند وصول البعثة الاممية ناشد الامين العام للأمم المتحدة قادة الفصائل المسلحة بالتعاون معها لدعم عملية السلام وايصال المساعدات الانسانية للمتضررين من النزاع^(٢) .

(١) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٤، ١٩٩٩/١٦٨ (S/1994/168) نيويورك، ١٩٩٩، ص ١٥٠ .

(2) Barry Leonard, Basic Facts about the United Nations, DIANE Publishing, New York, 1999, p.39.

بعد وصول البعثة الاممية الى ليبيريا اندلع نزاع كبير بينها وبين فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وتمثل بما يأتي:

- ١- اختلاف وجهات النظر بين الجانبيين على كيفية تسوية الازمة، لاسيما، فيما يتعلق برئيس الجبهة الوطنية تشارلز تايلر. ففريق المراقبين العسكريين كان يرى استخدام القوة المفرطة بحقه، فيما رأت البعثة عكس ذلك وجنوحها نحو مزيد من المفاوضات.
- ٢- تجاوز البعثة الاممية الصلاحيات الموكلة اليها بموجب القرار رقم (٨٦٦)، فبدلاً من اقتصار دورها على المراقبة والاسراف قام مبعوثها بمحادثات احادية الجانب مع قادة الفصائل المسلحة بهدف نزع سلاحها، الامر الذي اثار حفيظة فريق المراقبين العسكريين.
- ٣- غياب التعاون والتنسيق اللوجستي بين الطرفين، إذ تم منع جنود فريق المراقبين العسكريين من استخدام طائراتهم من قبل البعثة الاممية.
- ٤- الفروق في المرببات بين قوات فريق المراقبين العسكريين وبعثة الامم المتحدة^(١).

تشكيل فصائل مسلحة جديدة وعرقلة اتفاق كوتونو:

بعد التوقيع على اتفاق كوتونو ظهرت مجتمع مسلح جديد على الساحة الليبيرية كان لها اثر كبير في عرقلة وقف اطلاق النار الذي نص عليه اتفاق كوتونو، من ابرزها قوة الدفاع لوفا (Lofa Defense Force) التي تعرف اختصاراً بـ (LDF)، والتي اسستها اللاجئون من قبائل لوما وكيل في غينيا بقيادة فرانسوا ماساكوي (Francois Massaquoi)، بدعوى حماية الاماكن المقدسة من التدينيس على يد

(١) بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٢) فرانسوا ماساكوي: رجل اعمال ليبيري ولد في ليبيريا، سافر الى الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٥ ، واتم دراسة الاقتصاد في نيويورك، اسس في نيويورك مع زوجته كارولين ماساكوي شركة استيراد متخصصة في التوابيل وزيت الطهي والسكر، شكل فرانسوا ماساكوي قوة الدفاع لوفا عام ١٩٩٣ ، لنقل امدادات انسانية، توفي في السادس عشر من نيسان عام ٢٠٠١

رجال قبيلة الماندينغو التابعين لحركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية في مقاطعة لوفا^(١).

عبرت قوة الدفاع لوفا الحدود الشمالية لليبيريا في نهاية عام ١٩٩٣، وأشيع ان الحركة كانت مدعاومة من تشارلز تايلر، وعن طريقه تمكنت قوة الدفاع لوفا من الوصول الى مقاطعة لوفا وبدأت بمهاجمة حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية مستغلةً الدعم المادي وال العسكري المقدم لها من الجبهة الوطنية القومية الليبيرية والقوة العسكرية التي قدمها الجنود التابعون لقبائل لوما وكبيل الذين كانوا يخدمون في الوحدات الغينية التابعة لفريق المراقبين العسكريين، فتمكنت قوة الدفاع لوفا من السيطرة على العديد من القرى في المقاطعة وطرد قوات حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية بفضل الدعم المقدم لها^(٢).

في الوقت نفسه الذي تشكلت فيه قوة الدفاع لوفا، ظهر تشكيل عسكري جديد تحت مسمى مجلس السلام الليبيري (Liberian Peace Council) الذي يعرف اختصاراً بـ (LPC)، بزعامة جورج بولي، ويتألف معظم افراده من قبائل الكران

متأثراً بجراحه بعد ان تعرضت المروحية التي كان يستقلها لإطلاق نار في المنطقة الحدودية الشمالية في منطقة لوفا. ينظر:

Access, Vol. 1, United States. Office of Minority Business Enterprise, U.S. Office of Minority Business Enterprise., 1976, P.p.11-12.

(1) Stephen Ellis, Op. Cit., p.172; United States, Congress. House, Country Reports on Human Rights Practices: Report Submitted to the Committee on Foreign Affairs, U.S. House of Representatives and Committee on Foreign Relations, U.S. Senate by the Department of State in Accordance with Sections 116(d) and 502B(b) of the Foreign Assistance 1961, as Amended, Department of State, 1995, p.140.

(2) John Peter Pham, Op. Cit., p.114.

والقوات المسلحة الليبيرية^(١)، وبدأ مجلس السلام الليبيري في اواخر عام ١٩٩٣ بمهاجمة المناطق الواقعة تحت سيطرة الجبهة الوطنية القومية الليبيرية في جنوب شرق ليبيريا، الامر الذي دفع تشارلز تايلر الى تقديم طلب الى فريق المراقبين العسكريين باتخاذ اجراءات رادعة بحق مجلس السلام الليبيري، الا ان فريق المراقبين العسكريين اكد لتايلر انه لا يستطيع اتخاذ أية اجراءات عقابية بحق مجلس السلام الليبيري كونه غير موقّع على اتفاق كوتونو^(٢).

استمر القتال بين مجلس السلام الليبيري والجبهة الوطنية القومية الليبيرية طوال شهر كانون الاول عام ١٩٩٣، تمكن مجلس السلام الليبيري خلاله من السيطرة على مناطق شاسعة في جنوب شرق ليبيريا، كانت خاضعة للجبهة الوطنية القومية الليبيرية، ارتكب انتهاكات كبيرة لحقوق الانسان منها السلب والنهب وحرق الدور والاتجار بالمواد المخدرة والقتل والاغتصاب وتجنيد الاطفال في صفوف مقاتليه، واتخاذ السكان دروعاً بشرية في كل هجوم يخوضه المجلس^(٣).

اللافت للنظر ان فريق المراقبين العسكريين، لاسيما، الفرقة النيجيرية كانت متهمة بالتواطؤ مع مجلس السلام الليبيري، فقد سيطر مجلس السلام الليبيري بدعم من فريق المراقبين العسكريين على تجارة الاخشاب في مقاطعة ماريلاند التي تقع على الحدود الشرقية مع ساحل العاج، كما سيطر جورج بولي على مزارع المطاط التي هجرت جراء العمليات العسكرية مستخدماً العمل القسري لإدارتها من المواطنين العزل الذين تمت السيطرة على مناطقهم من قبل مجلس السلام الليبيري. وبالتواء مع فريق المراقبين العسكريين تم تصدير المطاط عبر ميناء بوكانان والموانئ التي وقعت

(1) United States. Agency for International Development. Office of U.S. Foreign Disaster Assistance, OFDA Annual Report 1993, Washington, D.C., 2000, p.26.

(2) Stephen Ellis, Op. Cit., p.172.

(3) Nicolas Cook, Op. Cit., p.172.

تحت سيطرة جورج بولي في جنوب شرقى البلاد^(١).

تشكيل الحكومة الانتقالية:

دفع تجدد العمليات العسكرية بين الفصائل غير الموقعة على اتفاق كوتونو رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الى إصدار بيان في التاسع من شباط عام ١٩٩٤ ، أوضح فيه العقبات التي تقف حائلاً دون تنفيذ اتفاق كوتونو المتمثلة باختلاف وجهات النظر بين الفصائل المسلحة على الآلية التي يتم من خلالها نزع اسلحة الفصائل ، والقتال الدائر بين الفصائل غير الموقعة على اتفاق كوتونو ، وعليه ناشد رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا اطراف النزاع الرئيسة في ليبيريا الالتزام بنزع سلاح فصائلها وإحکام سيطرتها على المناطق الواقعة تحت نفوذها والاسراع بوضع بنود اتفاق كوتونو موضع التنفيذ ، ونوه رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في بيانه بأن عملية السلام في ليبيريا باتت قاب قوسين او ادنى من التتحقق ، لاسيما ، بعد وصول القوات الاوغندية والتنزانية الداعمة لفريق المراقبين العسكريين ، واتكمال انشاء المؤسسات المتفق عليها بمحض اتفاق كوتونو كمجلس الدولة الليبي والمحكمة العليا ولجنة الانتخابات والجمعية التشريعية الانتقالية والاتفاق على معظم وزارات الحكومة الانتقالية^(٢) .

وما زاد الضغط على اطراف النزاع في ليبيريا لتسوية خلافاتهم وتنفيذ اتفاق كوتونو ، مواكبته زيارة مساعد وزير الخارجية الامريكي للشؤون الافريقية جورج موسى (George Moses) الى ليبيريا في التاسع من شباط عام ١٩٩٤ ، مع بيان رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، إذ انتقد جورج موسى عدم الاسراع في تنفيذ اتفاق كوتونو معلناً رغبة الولايات المتحدة الامريكية في تقديم الدعم اللوجستي لقوات حفظ السلام في ليبيريا ودعم الصندوق المالي للأمم المتحدة

(1) John Peter Pham, Op. Cit., p.114.

(2) احمد فاضل يعقوب ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ .

الخاص بتمويل بعثة الامم المتحدة في ليبيريا شريطة تنفيذ الاتفاق في الوقت نفسه، انتقدت منظمة الوحدة الافريقية وهيئة الامم المتحدة التفاسع الذي ابدته اطراف النزاع في تنفيذ مقررات اتفاق كوتونو، ودعت غانا قوات المراقبين العسكريين الى الاسهام في حث اطراف النزاع على تنفيذ الاتفاق مهددةً بسحب قواتها من ليبيريا في حال عدم تنفيذ مقررات اتفاق كوتونو. وبناءً على الضغط الدولي والاقليمي توصل قائد فريق المراقبين العسكريين الى تسوية مع الفصائل المسلحة بشأن تنفيذ مقررات اتفاق كوتونو، فأصدر قائد فريق المراقبين العسكريين في الاول من اذار عام ١٩٩٤ بياناً اوضح فيه ان اطراف النزاع في ليبيريا امثلت للدعوات الدولية لتنفيذ اتفاق كوتونو وانسحبت من المناطق المتنازع عليها لتحمل قوات فريق المراقبين العسكريين مخلها تمهيداً لتشكيل الحكومة الانتقالية^(١).

القت تسوية تشكيل الحكومة الانتقالية وتنفيذ بنود اتفاق كوتونو بظلاها على تماسك حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية، التي بدأت الخلافات بالظهور داخلها وضعف التماسك الداخلي بين افرادها بسبب الخلاف على تقاسم بعض المناصب في الحكومة الانتقالية. ففي بداية اذار عام ١٩٩٤، انقسمت حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية إلى فصيلين عرقين، الاول تحت قيادة الحاج كروما وغالبية اعضائه من قبيلة الماندينيغو، والثاني تحت قيادة روزفلت جونسون (Roosevelt Johnson)^(٢) الذي يتكون غالبية اعضائه من قبيلة

(1) Lester S. Hyman, Op. Cit., p.35.

(2) روزفلت جونسون: سياسي ليبيري ولد في منروفيا عام ١٩٥٨، واكمل تعليمه فيها، بعد اكمال دراسته الجامعية عين مدرساً في العاصمة منروفيا، يتبع جونسون الى قبيلة كراهن، انخرط بالعمل السياسي في مطلع تسعينيات القرن العشرين، انضم الى حركة التحرير من أجل الديمقراطية لكنه انشق عنها عام ١٩٩٤، وشكل فصيل خاص به باسم فصيل جونسون، تابع للحركة المتحدة من أجل الديمقراطية، غادر البلاد الى نيجيريا نتيجة للضغوط السياسية ووجهت له تهمة الخيانة العظمى وادين غيابياً عام ١٩٩٩، توفي في نيجيريا عام ٢٠٠٤. ينظر: https://en.wikipedia.org/wiki/Roosevelt_Johnson

كراهن (Krihan)^(١)، وببدأ الطرفان بالاقتتال على مناطق النفوذ السابقة لحركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية، فتمكن فصيل الحاج كروما من السيطرة على طريق التجارة الواقع على طول المناطق الحدودية بين ليبيريا وسيراليون بعد معارك عدّة بين الفصيلين، وتمكنت قوات الحاج كروما من سحق فصيل روزفلت جونسون بمساعدة فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الذي انحاز إلى فصيل الحاج كروما، وذلك لوجود مصالح سياسية واقتصادية متبادلة بين الطرفين، وحرّض فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على الحفاظ على تمسّك حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية بغية تشكيل الحكومة الانتقالية^(٢).

بعد سحق فصيل روزفلت جونسون واستقرار الجبهة الداخلية لحركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية، عاودت أطراف النزاع الليبيري مشاوراتها لتشكيل الحكومة الانتقالية فتم الاتفاق في السابع من آذار عام ١٩٩٤، على تشكيل مجلس دولة مكون من خمسة أعضاء ضمّ كلاً من ديفيد دي كبورماكبور (David Kpormakpor) وفيليپ بانكس (Philip Banks) ممثلين عن الحكومة المؤقتة السابقة وحمد شريف وديكستر تايهور (Dexter Tayhor) ممثلين عن حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية واسحاق موسى مثلاً عن الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، وبعد نقاشات مطولة بين أطراف النزاع تم اختيار ديفيد دي كبورماكبور (David de Kpormakpour) رئيساً للحكومة الانتقالية الليبيرية^(٣).

لم ينِه تشكيل الحكومة الانتقالية الخلافات الداخلية بين أطراف النزاع، فقد بقيت مسألة حسم الوزارات المتنازع عليها من دون حل، ومنعت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية ممثلها من ممارسة أعماله في الحكومة الانتقالية حتى يتم حسم أمر

(1) Felix Gerdes, Op. Cit., p.46; Kenneth L. Cain, Op. Cit., p.302.

(2) John Peter Pham, Op. Cit., p.122.

(3) الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن ١٩٩٦، ٤٦٣/١٩٩٤ (S) نيويورك، ١٩٩٨، ص ٨٨.

الوزارات الاربعة، وبناء على ذلك دخلت اطراف النزاع في مفاوضات مكثفة استمرت حتى التاسع عشر من نيسان عام ١٩٩٤، نتج عنها اتفاق اطراف النزاع على تقاسم الوزارات، فحصلت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية على حقيتي الخارجية والعدل، وحصلت حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية على حقيبة المالية فيها حصل اعضاء الحكومة المؤقتة السابقة على حقيبة الدفاع^(١).

ـ اتفاق اكوسومبو ١٩٩٤ :

بعد التعثر في تطبيق اتفاق كوتونو أقدم الرئيس الغاني جيري جون راولينغز (Jerry John Rawlings)^(٢)، الذي تولى رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في السادس عشر من اب عام ١٩٩٤، الى دعوة اطراف النزاع الليبيري لعقد اجتماع طارئ في يخته الخاص الراسي في بحيرة الفولتا في مدينة اكوسومبو (Akosombo)، بهدف وضع اتفاقية جديدة للسلام بعد ادراكه للوتيرة البطئية في تنفيذ بنود اتفاق كوتونو وفشل نزع سلاح الفصائل المسلحة وعجز الحكومة الانتقالية عن تنفيذ المهام المنطة بها في غضون الستة اشهر المنصوص عليها في المادة الرابعة

(1) John Peter Pham, Op. Cit., p.115.

(2) جيري جون راولينغز: قائد عسكري وسياسي غاني ولد في العاصمة الغانية اكرا في العام ١٩٤٧، من أب اسكتلندي وأم غانية، تلقى تعليمه في كلية أشيموتو والأكاديمية العسكرية في تيشي، منح رتبة ملازم ثان في سلاح الجو الغاني في العام ١٩٦٩، في الرابع من حزيران عام ١٩٧٩ قاد راولينغز وعدد من صغار الضباط انقلاباً عسكرياً ناجحاً أطاح بنظام الجنرال فريد أكوفو بزعيم تطهير الجيش والحياة العامة من الفساد المستشري، وحكم هو و مجلسه الشوري للقوات المسلحة لمدة (١١٢) يوماً، ثم تولى الحكم في غانا لمدة رئاستين (١٩٨١ - ١٩٧٩) - (١٩٨١ - ٢٠٠١). ينظر:

عشرة من اتفاق كوتونو^(١).

حضرت مفاوضات أكوسومبو ثلاثة اطراف مثلت الفصائل المسلحة الليبيرية. فقد مثل تشارلز تايلر الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، وال الحاج كروما حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية، ورئيس اركان القوات المسلحة الليبيرية حزقيا بوين، وحضر المفاوضات مثل الامين العام للأمم المتحدة في ليبيريا تريفور جوردون سومرز، بينما رفضت الفصائل المسلحة الليبيرية الاخرى حضور المفاوضات بحجة ان مبادرة السلام يجب قيادتها من الامم المتحدة حصراً وليس من الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا^(٢).

وقدت اطراف النزاع الليبيري اتفاق أكوسومبو في الثاني عشر من ايلول عام ١٩٩٤، الذي اكدت معظم بنوده اتفاق كوتونو، وان اتفاق أكوسومبو قد جاء لتصحيح مسار الاتفاقيات السابقة وإنهاء معاناة الشعب الليبيري داخل حدود ليبيريا وخارجها^(٣).

تضمن اتفاق أكوسومبو توافق جميع الاطراف على وقف اطلاق النار والاعمال العدائية بدءاً من تاريخ التوقيع على الاتفاق، واوكل للحكومة الانتقالية وفريق المراقبين العسكريين وبعثة مراقببي الامم المتحدة الاشراف على تنفيذ ما تم اقراره مع اقرار اطراف النزاع حياد فريق المراقبين العسكريين وبعثة الامم المتحدة وضمان متعهم بحرية التنقل في جميع انحاء ليبيريا، وموافقة اطراف النزاع الثلاث على نزع اسلحتها بياشراف فريق المراقبين العسكريين والبعثة الاممية على وفق جدول زمني محدد بهدف خلق بيئة سلام يمكن من خلالها اجراء انتخابات حرة ونزيهة، كما نص

(١) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٤، ٦٨٠ (S/1994/680) نيويورك، ١٩٩٩، ص ٩٥.

(٢) George Klay Kuh, Op. Cit., p.21.

(٣) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٤، ٥٢ (St/LIB/SER/S.52) نيويورك، ١٩٩٥

الاتفاق على استخدام القوة العسكرية ضد اي طرف لا يمثل لاتفاق الجديد، واناط اتفاق أكوسومبو بفريق المراقبين الاممي مهمة مراقبة انتهاك وقف اطلاق النار^(١)، كما نص اتفاق على اصلاح القوات المسلحة الليبيرية ومشاركتها في وضع الاتفاق موضع التنفيذ عن طريق اشرافها في انشطة فريق المراقبين العسكريين، فاتفاقت اطراف النزاع على ضرورة اعادة هيكلة القوات المسلحة الليبيرية بصورة كاملة لمواجهة تحديات اعادة الاعمار بعد الحرب^(٢).

في الجانب السياسي شدد اتفاق أكوسومبو على ان عملية صنع القرار تستند الى اغلبية بسيطة على العكس من اتفاق كوتونو الذي كان يتطلب الاجماع في اتخاذ القرار، مما تسبب في شل عمل مجلس الدولة. أما الجانب التشريعي فقد وسع اتفاق أكوسومبو الجمعية التشريعية بإضافة مثل عن كل مقاطعة من مقاطعات البلاد الثلاث عشرة، يتم اختيارهم من بين الاشخاص البارزين في المقاطعات من وزارة الداخلية ليصبح عدد اعضاء المجلس التشريعي (٤٨) بدلاً من (٣٥) عضواً، وحدد الاتفاق مدة الحكومة الانتقالية بـ (١٦) شهراً، ووضع ترتيباً لمنع اساءة استخدام السلطة. فالوزير الذي يتم اختياره من احد الفصائل يكون نائبه من الفصيلين الآخرين^(٣).

فيما يتعلق بمجلس الدولة وبموجب اتفاق أكوسومبو يتم إنشاء مجلس دولة مكوناً من خمسة اعضاء اربعة يمثلون الجبهة الوطنية القومية الليبيرية وحركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية، القوات المسلحة الليبيرية والمؤتر الوطني الليبيري، بينما يكون العضو الخامس رئيساً للمجلس ويتم اختياره من تشارلز تايلر وال حاج كروما، فوقع الاختيار على تامبا تايلر (Tamba Tailor)^(٤)، ليكون رئيساً

(١) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٤، (S/1994/680) المصدر السابق، ص ٩٦-٩٧.

(٢) Abiodun Alao, Op. Cit., p.87.

(٣) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٤، (S/1994/680) المصدر السابق، ص ٩٦-٩٧.

(٤) تامبا تايلر: سياسي ليبيري ولد عام ١٨٩٨، في مقاطعة لوفا، لقب بالزعيم التقليدي المسن، عرف عنه خبرته الكبيرة في السياسة الليبيرية فقد اكتسب سمعة كبيرة نتيجة لانخراطه في

لمجلس الدولة^(١).

اثار توقيع اطراف النزاع الثلاث لاتفاق أكوسومبو الفصائل المسلحة التي لم تتم دعوتها الى المؤتمر واصرار اطراف النزاع على عدم الاعتراف بالفصائل المسلحة الجديدة وتخويل فريق المراقبين العسكريين بنزع سلاح الفصائل الجديدة، فعملت الاخيره على مهاجمة مقار الفصائل المسلحة الموقعة على الاتفاق، فتم طرد قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية من مقرها في اقليم غبارنغا، وقوات حركة التحرير الليبيرية المتحده من أجل الديمقراطية من مقرهما في تومبانبورغ^(٢) (Tumbanburg).

يتضح مما ذكر في اعلاه ان اتفاق أكوسومبو تم بناؤه على ارضٍ رخوة بسبب استبعاد الفصائل المسلحة حديثة التكوين عن الاتفاق، لأن تلك الفصائل باتت تسيطر على اجزاء كبيرة من ليبيريا.

لم تقتصر معارضه اتفاق أكوسومبو على الفصائل الجديدة، فقد هاجم المؤتمر الوطني الليبيري الاتفاق بسبب استبدال الحكومة الانتقالية في ليبيريا بحكومة يسيطر عليها امراء الحرب بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها المنظمات الدولية والاقليمية لمنع هذه النتيجة، فقام المؤتمر الوطني الليبيري بارسال وفود الى عواصم الجماعة الاقتصادية

السلك السياسي الاكثر من نصف قرن وعمل مع اربع رؤساء بدءاً من الرئيس كنغ، شغل تامبا تايلور العديد من المناصب منها عضو مفوضية مقاطعة لوفا، ثم مراقباً حكومياً للمقاطعة، وكان له دور بارز في سياسة التوحيد التي اتبعها الرئيس وليام توبمان، ثم انتخب رئيساً لمقاطعة لوفا عام ١٩٥٥، حتى اندلاع الحرب الاهلية الليبيرية الاولى ثم اختير عضواً في مجلس الدولة عام ١٩٩٥، توفي عام ٢٠٠٠. ينظر:

Adekeye Adebajo, Building Peace in West Africa: Liberia, Sierra Leone, and Guinea-Bissau, Lynne Rienner Publishers, London, 2002, p.60; Elwood Dunn and Others, op . cit., P.p.121 - 122.

(1) Adekeye Adebajo, Liberia's Civil War, p.159.

(2) Adekeye Adebajo, Liberia's Civil War, p.159.

لدول غرب افريقيا للقيام بحملة ضد الاتفاق، وساندتهم في مسعاهم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيريا تريفوز جوردون سومرز الذي اتهم الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بوقوفها مع امراء الحرب و مهادنتهم، ونتيجة لتلك الضغوط اضطر جيري جون راولينغز الى التخلی عن الاتفاق^(١).

في خضم هذه الظروف عاد الجنرال تشارلز جولو قائد القوات المسلحة الليبيرية السابق في الرابع عشر من تشرين الاول عام ١٩٩٤ من منفاه في الولايات المتحدة الامريكية الى ليبيريا، واعاد اتصالاته ببعض افراد القوات المسلحة الليبيرية وتمكن من جمع (٣٠٠) جندي ليقود بعد اربعة وعشرين ساعة من عودته محاولة انقلابية ضد الحكومة الانتقالية. ففي الخامس عشر من تشرين الاول عام ١٩٩٤، اقتحمت قوات تشارلز جولو مقر الحكومة الانتقالية المؤقتة وسيطرت على القصر الرئاسي ثم اشتictت قوات جولو مع فريق المراقبين العسكريين بعد تصدی فريق المراقبين العسكريين لقوات جولو بهدف منعها من السيطرة على المحطة الاذاعية في فندق ديكور بمونروفيا، وبعد فشل قوات جولو في السيطرة على الاذاعة اتصل تشارلز جولو باذاعة (بي بي سي) البريطانية معلناً نجاح الانقلاب وتنصيب نفسه رئيساً لليبيريا^(٢).

حضر فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا تشارلز جولو وطالبه بالانسحاب من مقر الحكومة الانتقالية المؤقتة لكن تشارلز جولو رفض الانصياع لتحذير فريق المراقبين العسكريين وازاء رفض جولو قام فريق المراقبين العسكريين في السادس عشر من تشرين الاول عام ١٩٩٤، باقتحام القصر الرئاسي بالدبابات والمصفحات وبغطاء جوي، وبعد ساعة ونصف من القتال تمكّن فريق المراقبين العسكريين من القبض على الجنرال تشارلز جولو مع ثانية عشر عسكريّاً من اتباعه وتم تقديمهم للمحكمة العليا التي حكمت عليهم بالسجن مدى الحياة^(٣).

(1) Ibid.

(2) John Peter Pham, Op. Cit., p.116.

(3) Ibid.

بالتزامن مع المحاولة الانقلابية اقسمت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية بسبب الخلافات التي ظهرت على السطح بعد توقيع اتفاق أكوسومبو على المناصب الوزارية، إذ انفصل ثلاثة من وزرائها البارزين هم كل من وزير الداخلية صمويل دوكى (Samuel Dokie)، ووزير العمل توم وويويو (Tom Wowiyu)، ووزير العدل لافيلي سوبوو (Laveli Supu Wood)، الذين شغلا مناصب وزارية في الحكومة الانتقالية المؤقتة^(١)، وشكلوا المجلس الثوري المركزي للجبهة الوطنية القومية الليبيرية والتي تعرف اختصاراً بـ (NPFL-CRC)^(٢).

شن الانفصاليون الثلاث هجوماً صحفياً في العاصمة منروفا على تشارلز تايلر ووصفوه بعده الوطن، وحملوه مسؤولية اهدار دماء الاف الليبيريين، والقوا عليه باللوم في اطالة امد الحرب في ليبيريا، وطالبوه بإجراء تحقيق بتورط تشارلز تايلر في مقتل العديد من الشخصيات البارزة في ليبيريا، لاسيما، جاكسون دو. بالمقابل اتهم تشارلز تايلر المنشقين بالتمرد محاولاً اقالتهم من مناصبهم الوزارية لكن من دون جدوى، فقد شكل المجلس الثوري المركزي للجبهة الوطنية القومية الليبيرية ائتلافاً مع الفصائل المسلحة المناهضة لتايلر كمجلس السلام الليبيري، وقوة الدفاع لوفا وانتخب توم وويويو رئيساً للائتلاف^(٣).

اتفاق أكرا ١٩٩٤:

بعد فشل اتفاق أكوسومبو وجه الرئيس الغاني جيري جون راولينغز دعوة إلى الفصائل المسلحة الليبيرية التي لم تحضر اجتماع أكوسومبو، وهي كل من (قوات الدفاع لوفا، مجلس السلام الليبيري، والمجلس الثوري المركزي، وحركة التحرير المتحدة فصيل جونسون، والمؤتمر الوطني الليبيري) لحضور اجتماع للفصائل المسلحة

(1) Nicolas Cook, Op. Cit., p.163.

(2) Elwood Dunn and Others, op . cit., P.p.316-317.

(3) United Nations, Conseil de sécurité, (S/1995/7 5 janvier 1995, P.p.1-2.

في العاصمة الغانية اكرا، الذي انعقد ابان المدة (٢٢ تشرين الاول - ٢٤ كانون الاول) عام ١٩٩٤ ، وقت دعوة اطراف النزاع الثلاث، فضلاً عن، دعوة ممثلي عن دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (بنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، غامبيا، غينيا، نيجيريا، السنغال، توغو)، وممثلي عن دول شرق افريقيا كتنزانيا و اوغندا، وحدد جيري جون راولينغز الهدف من وراء اتفاق المؤتمر بتعديل بنود اتفاق أكوسومبو ووضع جدول زمني محدد لتنفيذ خطة السلام، فضلاً عن، توفير الفرصة للفصائل المسلحة التي لم تحضر اتفاق أكوسومبو لقبول شروط واحكام الاتفاق الجديد بصيغته المعدلة، إذ ركز اتفاق اكرا على التشدد على اتفاق كوتونو كطار اساسي للسلام في ليبيريا وما اكده اتفاق أكوسومبو^(١).

اناء اجتماع اكرا انسحب الحاج كروما من الاجتماع بعد توجيهه الاتهام لفريق المراقبين العسكريين بقتل (٩) من مقاتلي حركته، لكن الرئيس الغاني جيري جون راولينغز تمكّن من اقناعه بالعودة الى طاولة المفاوضات، وبعد عودة الحاج كروما تم الاتفاق على وقف اطلاق النار في غضون عشرة ايام وتوسيع مجلس الدولة بإضافة خمسة اعضاء اخرين يتم تقاسمها بين فصيل الحاج كروما والجبهة الوطنية القومية الليبيرية والقوات المسلحة الليبيرية والمؤتمر الوطني الليبيري، على ان يتم تعيين العضو الخامس من الحكومة الانتقالية المؤقتة، وسمح اتفاق اكرا لأمراء الحرب بالمشاركة في مجلس الدولة دون استبعادهم من المشاركة في الانتخابات^(٢).

وتم الاتفاق كذلك على نزع سلاح جميع الفصائل المسلحة بإشراف فريق المراقبين العسكريين وإنشاء تسعه ملاذات آمنة ومحمية من فريق المراقبين العسكريين في (العاصمة منروفيا، وغبارنغا، وبوكانان، وغرينيفيل، وهاربر، وتوتونا، وفونجاما، وتومبانبورغ، وزويورو)، ويكون صنع القرار على مستوى المجلس بالإجماع مع

(1) Abiodun Alao, Op. Cit., p.88.

(2) Adekeye Adebajo, Liberias Civil War., p.162.

استعمال خيار الأغلبية البسيطة في حال عجز المجلس عن الوصول إلى قاعدة الاجماع، ويقوم مجلس الدولة بتعيين مجلس الوزراء^(١).

تم التوقيع على اتفاق اكرا في الحادي والعشرين من كانون الاول عام ١٩٩٤، ودخل وقف اطلاق النار حيز التنفيذ في الثامن والعشرين من كانون الاول عام ١٩٩٤، واتفقت جميع الاطراف على تنصيب مجلس الدولة في غضون اسبوعين ونزع سلاح الفصائل المسلحة بمدة اقصاها اربعة اشهر من تاريخ دخول قانون نزع السلاح حيز التنفيذ، وتحديد موعد الانتخابات بنهاية عام ١٩٩٥^(٢).

لم يكن اتفاق اكرا بأحسن ما سبقه من المؤتمرات والاتفاقيات. ففي السادس والعشرين من كانون الاول عام ١٩٩٤، ظهرت المشاكل حول عضوية مجلس الدولة فقد عجزت الفصائل المسلحة المشاركة في اجتماع اكرا عن التوصل الى اتفاق بشأن المرشح المشترك لمجلس الدولة. وازاء ذلك تدخل الرئيس الغاني جيري جون راولينغز ووجه قادة دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لحل المشكلة، إذ اقترح قادة دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا توسيع مجلس الدولة لتمكن القوات المسلحة الليبيرية وقوات التحالف المناهض لتايلر من الحصول على مقاعد في مجلس الدولة، ونتيجة لذلك رشحت القوات المسلحة الجنرال حزقيا بوين بينما رشح التحالف المناهض لتايلر توم ووبيو وتمثيله فجوبه اختيار توم ووبيو بمعارضة من الجبهة الوطنية القومية الليبيرية واصرت الجبهة على رفض توسيع مجلس الدولة مقابل اصرار التحالف المناهض لتايلر على التمسك بمرشحها توم ووبيو^(٣).

(1) Frazer Egerton, Op. Cit.,p.13.

(2) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٥/٢٧٩ (S/1995/279)، نيويورك، ١٩٩٩، ص ٣٠-٣١.

(3) Abiodun Alao, Op. Cit., p.89.

ـ اتفاقاً أبوجا الاول والثاني ونهاية الحرب الاهلية الليبيرية الاولى ١٩٩٥-١٩٩٦:

١ - اتفاق أبوجا الاول:

بعد فشل اتفاق اكرا في ارضاء جميع اطراف النزاع اقترح الحاج كروما وحزقيا بوين على الرئيس الغاني جيري جون راولينغز التشاور مع نيجيريا بهدف التوصل الى اتفاق مشترك للمسألة الليبيرية، وإثر هذا المقترح عقد وزراء خارجية اللجنة التساعية التابعة لدول المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا اجتماعهم السادس في مدينة ابوجا (Abuja) خلال المدة (١٥-١٦) ايار عام ١٩٩٥، لمناقشة القضية الليبيرية، وخلال الاجتماع قدم وزراء الخارجية مقترنات عدة لكي يتم النظر فيها في اجتماعات قمم المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، منها تشكيل مجلس دولة يضم ستة اعضاء مع الرئيس تامبا تايلر وان يوزع المجلس المناصب الوزارية على الفصائل المسلحة، لكن اجتماع وزراء الخارجية فشل في الاتفاق على منصب نائب الرئيس، إذ دعت بعض الدول الى ضرورة وجود نائب واحد للرئيس، بينما فضلت دول اخرى وجود خمسة نواب لإرضاء الفصائل المسلحة، ونتيجة لعدم توافق الآراء احيل الامر الى قمة رؤساء المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لاتخاذ القرار النهائي^(١).

عقد رؤساء المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا اجتماعهم في ابوجا للمدة (١٧-٢١) ايار عام ١٩٩٥، وحضر الاجتماع جميع قادة الفصائل المسلحة الليبيرية باستثناء تشارلز تايلر، وخلال الاجتماع التقى الرئيس الغاني جيري جون راولينغز والرئيس النيجيري ساني اباتشا (Sani Abacha)^(٢)، بجميع زعماء الفصائل المسلحة

(1) Adekeye Adebajo, Liberias Civil War., p.166.

(2) ساني اباتشا (١٩٤٣-١٩٩٨) سياسي وعسكري نيجيري ولد في مدينة كانو شمال نيجيريا، اكمل تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارسها، التحق بكلية التدريب العسكري النيجيري في

بشكل منفرد، وطالبوهم بالتوصل الى اتفاق يرضي جميع الاطراف، فتم التوصل الى تشكيل مجلس دولة من ستة اعضاء برئاسة تامبا تايلر مع خمسة نواب يتمتعون بوضع متساوٍ وان اللجنة التساعية ستتولى تقرير النواب على الرئاسة بالتشاور مع جميع الفصائل المسلحة، وفي نهاية الاجتماع ايدت الوفود الحاضرة التوصيات التي تمخضت عن الاجتماع^(١).

بعد انعقاد اجتماع ابوجا ضغطت بوركينافاسو وساحل العاج على تشارلز تايلر لتسوية خلافاته مع نيجيريا، وبناء على ذلك زار تشارلز تايلر نيجيريا في الثاني من حزيران عام ١٩٩٥ ، على رأس وفد مكون من (٧٦) شخصاً من كبار المسؤولين في الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، التقى خلاله بالرئيس النيجيري ساني اباتشا، استغرقت الزيارة اربعة ايام جرت خلالها مباحثات سرية تمخضت عن ايقاف الجبهة الوطنية القومية الليبيرية جميع انواع الدعاية المناهضة لنيجيريا، مقابل اعتراف نيجيريا بنفوذ تشارلز تايلر^(٢).

يتضح مما سبق أن تشارلز تايلر و ساني اباتشا ادركاً أن تحقيق اي تقدم لا يمكن احرازه من دون تسوية الخلافات العالقة بين الجانبين و حفاظ كل جانب على اهداف

ولاية كادونا للمرة (١٩٦٢-١٩٦٣) ثم ذهب إلى بريطانيا للحصول على المزيد من التعليم العسكري ببعثة عسكرية، شارك في الحرب الاهلية النيجيرية، وحصل عام ١٩٧٥ على رتبة عقيد، اصبح عضواً في المجلس العسكري الاعلى برتبة لواء بعد انقلاب عام ١٩٨٣، ثم اصبح رئيس اركان الجيش النيجيري ثم وزيراً للدفاع عام ١٩٩٠، ترأس انقلاباً عسكرياً واستولى على الحكم عام ١٩٩٣، توفي عام ١٩٩٨ في ظروف غامضة. ينظر:

Frank J. Coppa, Encyclopedia of Modern Dictators: From Napoleon to the Present, Peter Lang, New York, 2006, P.p.1-2; Henry Louis Gates, Jr. and Kwame Anthony Appiah, Op. Cit.,p.1

(١) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٥، (S/1995/473) نيويورك، ١٩٩٩، ص ٣٠٨.

(٢) David Forest, Causes et Motivations De La Guerra Civile AU. Liberia (1989-1997), Essai de la maîtrise en relations, Université Laval, 2004, p.31.

الجانب الآخر، لأن نيجيريا لم تستطع تحقيق هدف حفظ السلام في ليبيريا وهي تضمر العداء للجبهة الوطنية الليبيرية الفاعلة على الساحة الليبيرية، ولن يستطيع تشارلز تايلر تحقيق طموحاته بقيادة ليبيريا من دون موافقة الجانب النيجيري.

وبغية الحفاظ على المكتسبات التي تحققت نتيجة للمؤتمرات والاتفاقيات الدولية الخاصة بليبيريا، تبنى مجلس الامن الدولي في الثلاثين من حزيران عام ١٩٩٥، القرار رقم (١٠٠١) الذي تم بموجبه تمديد عمل البعثة الاممية في ليبيريا حتى (١٥) من ايلول عام ١٩٩٥، كما حث القرار اطراف النزاع في ليبيريا على تنفيذ بنود اكوسومبو وتعديلات اكرا وما تم اقراره في اجتماعات ابوجا، والاسراع بتشكيل مجلس الدولة والالتزام بوقف اطلاق النار ووضع جدول زمني لتنفيذ ما تم اقراره في الاتفاقيات السابقة، لاسيما، نزع السلاح، واكدة مجلس الامن أنه سيجدد مدة بقاء البعثة الاممية الى ما بعد الخامس عشر من ايلول عام ١٩٩٥، في حال عدم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه^(١).

ونتيجة لمساعي الترضية التي قادتها بوركينافاسو وساحل العاج بين تشارلز تايلر ونيجيريا، وقرار مجلس الامن، عقد اجتماع في ابوجا حضرته جميع الفصائل الليبيرية المسلحة وهي كل من الجبهة الوطنية القومية الليبيرية وحركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية(فصيلي الحاج كروما، وروزفلت جونسون) ومجلس السلام الليبيري وقوة الدفاع لوفا والمجلس الشوري المركزي المنشق عن الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، فضلاً عن، ممثلين عن المؤتمر الوطني الليبي ومنظمات المجتمع المدني، كان الهدف الاساس من ذلك الاجتماع حل المسائل الخلافية التي اثيرت في تعديلات اتفاق اكرا^(٢).

حضر الى اجتماع ابوجا تشارلز تايلر بمعية وفد مكون من (٣٠) شخصية بارزة في الجبهة الوطنية، وخلال الاجتماع تم ترشيح تشارلز تايلر وال الحاج كروما وجورج

(1) UN., Security Council, (S/RES/1001,1995), 30 June 1995, P.p.1-3.

(2) George Klay Kuh, Op. Cit., p.26.

بولي لمنصب نواب الرئيس وطلب منهم ترشيح شخصية لرئاسة مجلس الدولة، فتم الاتفاق على ترشيح ويلتون سانكاولو (Wilton Sankawulo)^(١) لتولي المنصب، كما تم خلال اجتماع ابوجا اسقاط كل من الجنرال حزقيا بوين وتوم وويوبو من عضوية مجلس الدولة، وتعيين كل من تامبا تايلر وممثل المؤتمر الوطني الليبي اوسكار جيري كياه (Oscar Jaryee Quiah) بدلاً منهما، الامر الذي أغضب ممثلي المجتمع الدولي والمنظمات الدولية خشية سيطرة قادة الفصائل المسلحة على المجلس^(٢).

تم التوقيع على اتفاقية ابوجا الاولى في التاسع عشر من اب عام ١٩٩٥، التي عدلت اتفاقيات كوتونو واكوسومبو واكرا^(٣)، إذ نصت على أن اعضاء مجلس الدولة الراغبين بالترشح للانتخابات الرئاسية المزمع اجراؤها في العشرين من اب عام ١٩٩٦، الاستقالة قبل ثلاثة اشهر من الانتخابات، كما منعت رئيس مجلس الدولة من دخول اول انتخابات رئاسية، وأعيد التشديد على ترتيبات تقاسم السلطة التي وضعت لمجلس الدولة المكون من رئيس وخمسة اعضاء، ثم أكدت اتفاقية ابوجا حل جميع الفصائل بحلول كانون الثاني عام ١٩٩٦^(٤)، وتشكيل لجنة لتنزع السلاح

(١) ويلتون سانكاولو (١٩٣٧-٢٠٠٩) كاتب وسياسي وروائي ليبيري، ولد في مدينة هايندي في مقاطعة بونغ، اكمل تعليمه في مدارس الارساليات التبشيرية، تخرج من المعهد اللوثري عام ١٩٥٩، التحق بكلية كانجتون عام ١٩٦٠ وتخرج منها عام ١٩٦٣، بدأ حياته الادبية بنشر القصص القصيرة، حصل على زمالة دراسية للدراسة اللاهوت المقدس في كاليفورنيا، ليحصل على درجة الماجستير في اللاهوت، عاد الى ليبيريا وعمل مدرساً في جامعة ليبيريا ثم مديرًا عامًا لمجلس الوزراء عام ١٩٨٥، شغل منصب رئيس مجلس الدولة خلال المدة (١٩٩٥-١٩٩٦)، توفي في منوفيا عام ٢٠٠٩. ينظر:

Elwood Dunn and Others, op . cit., P.p.370 - 371.

(2) Frazer Egerton, Op. Cit.,p.65.

(٣) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٥ (S/INF/51)، نيويورك، ١٩٩٨، ص ٧٤.

(4) Nicolas Cook, Liberia 1989-1997 Civil Post War Developments, and U.S. Relations, Congressional Research Service, The Library of Congress,

والتسريح بعضوية الحكومة الانتقالية وبعثة مراقبى الامم المتحدة، وممثلين عن فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والتشديد على ضرورة عودة اللاجئين واعادة توطينهم، ومنح الفريق الاممي وفريق المراقبين العسكريين التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا حق الاشراف على تشكيل لجنة الانتخابات ومراقبتها^(١).

نتيجة لاتفاق ابوجا دخل زعيم الجبهة الوطنية القومية الليبيرية تشارلز تايلر في الحادي والثلاثين من اب عام ١٩٩٥ ، الى العاصمة منروفيا بشكل رسمي بعد ان بعد عنها منذ عام ١٩٨٣ ، فتم استقباله بحفاوة من انصاره ومؤيديه الموجودين في العاصمة منروفيا^(٢).

شكلت الحكومة الانتقالية الجديدة في الاول من ايلول عام ١٩٩٥^(٣) ، تنفيذاً لاتفاق ابوجا الاول وتكونت من مجلس الدولة برئاسة ويلتون سانكاولو وخمسة نواب للرئيس شغلها قادة الفصائل المسلحة ومجلس وزراء وزعت مناصبها بالتساوي على الفصائل المسلحة وكان كل من جون حرقا بوبين وتوم وويويو وفرانسوا ماساكوي وصمويل دوكى من ضمن الكابينة الوزارية، كما تم تقاسم مناصب المحكمة العليا والهيئات المستقلة والمؤسسات العامة بين الفصائل المسلحة والأحزاب السياسية، واللافت للنظر في التشكيلة الوزارية حصول الجبهة الوطنية القومية الليبيرية على مناصب وزارية سيادية متمثلة بوزارة الخارجية ووزارة الداخلية التي اعطت لتشارلز

December 31, 2003, p.5.

(١) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٥ (٢/١٩٩٥/٧٤٢)، نيويورك، ٢٠٠٠، ص ١٩٣-١٩٤.

(٢) David John Harris, Civil War and democracy in West Africa: conflict resolution, elections and justice in Sierra Leone and Liberia, Tauris Academic Studies;I .B., New York , 2012, p.133.

(٣) الامم المتحدة، الجمعية العامة، ١٩٩٥ (A/50/49)، نيويورك، ١٩٩٦، ص ٥٦.

تايلر السيطرة على قوة مهمة داخل العاصمة منروفيا، ووزارة العدل فضلاً عن وزارة المعلومات ووزارة الزراعة التي كانت تشرف على عملية زراعة وتوريد المطاط الذي يعد اهم مصدر من مصادر ليبيريا المالية^(١).

تم افتتاح مجلس الدولة في اوائل ايلول عام ١٩٩٥، في القاعة المؤوية الكبرى في منروفيا بحضور الرئيس الغاني جيري جون راولينغز الذي صرخ قائلاً: "لقد حان الوقت للبييريين للقاء الاسلحة واحتضان بعضهم البعض"، ثم اقسم اعضاء مجلس الدولة بالدفاع عن دستور ليبيريا^(٢).

بعد تشكيل مجلس الدولة اصدر مجلس الامن الدولي قراره المرقم (١٠١٤) في الخامس عشر من ايلول عام ١٩٩٥، رحب خلاله باتفاق ابوجا الاول، وتضمن القرار تجديد ولاية البعثة الاممية الى الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٩٦، ونشر (٤٢) مراقباً عسكرياً اضافياً، وحث القرار على اقامة علاقات ودية بين فريق المراقبين العسكريين التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبين الامم المتحدة، وتزويد الاخيرة بكل ما تحتاجه من دعم لإنجاح المهام التي اوكلت اليها وامها مهمة نزع السلاح، وانتهى القرار بدعوة جميع اعضاء المجلس الى المساهمة في الصندوق الاستثماري الليبي وتقديم الدعم المادي واللوجستي بهدف مساعدة فريق المراقبين العسكريين في مهمته^(٣).

وتماشياً مع احكام اتفاق ابوجا الاول، صرخ رئيس مجلس الدولة ويلتون سانكاولو في السادس والعشرين من ايلول عام ١٩٩٥، بأن الحكومة الانتقالية ستقدم خطة شاملة لإعادة هيكلة القوات المسلحة الليبية التي تهيمن عليها قبيلة الكران، الذي عد اول تطبيق رسمي لاتفاق ابوجا، الا انه على الرغم من وجود امراء

(1) Felix Gerdes, Op. Cit., p.54.

(2) Quoted in: Adekeye Adebajo, Liberias Civil War., p.169.

(3) UN., Security Council, (S/RES/1014,1995), 15 September 1995, P.p.1-3.

الحرب في الحكومة الانتقالية لم يكتب لاتفاق ابوجا الاول النجاح المتوقع لتحقيق السلام، إذ استمر القتال خلال شهر تشرين الاول عام ١٩٩٥ بين مجلس السلام الليبي، والجبهة الوطنية القومية الليبية في جنوب شرقى البلاد، كما استمر القتال بين جناحى حركة التحرير الليبية المتحدة من أجل الديمقراطية في مقاطعة لوفا وبين الجبهة الوطنية القومية الليبية وحركة التحرير الليبية المتحدة من أجل الديمقراطية فصيل كروما في مقاطعة غبارنغا ومقاطعة بونغ^(١).

ونتيجة لتلك الاحداث كان تطبيق بنود اتفاق ابوجا الاول صعباً للغاية و ذلك لأن الادوات المتوافرة لتحقيق بنود الاتفاق كانت غائبة، فضلاً عن، استمرار القتال بين الفصائل المسلحة، كان هنالك نقص الكبير في الموارد المالية والبشرية لتنفيذ مهمة إعادة اللاجئين وإعادة توطينهم الذي يعاني منه فريق المراقبين العسكريين، وكذلك النقص في عدد الموظفين لتحقيق مهمة إعادة توطين اللاجئين اذ كانت العملية تحتاج الى (١٢٠٠٠) موظف للقيام بالمهمة في وقت كان فيه فريق المراقبين يعاني من نقص كبير بعد انسحاب القوات الاوغندية والتنزانية الامر الذي وقف حجر عثرة امام عملية السلام^(٢).

لم يستسلم فريق المراقبين العسكريين وبدأ في السابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٩٥ بمهمة نزع سلاح الفصائل المسلحة في مدينة تومبانبورغ مقر فصيل حركة التحرير الليبية المتحدة من أجل الديمقراطية فصيل روزفلت جونسون^(٣) تنفيذاً لمقررات اتفاق ابوجا، لكن جونسون هاجم قوات فريق المراقبين العسكريين انتهى بمقتل (١٦) جندياً وجرح (٧٨) من قوات فريق المراقبين العسكريين^(٤)، فضلاً عن

(1) Adekeye Adebajo, Liberias Civil War., p.183.

(2) Abiodun Alao and Others, Op. Cit., p.88.

(3) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٥، ١٩٩٩ (١٠٤٢/١٩٩٥) نيويورك، ص ٣١٤.

(4) Innocent A. Nass, A Study in Internal Conflicts: The Liberian Civil Crisis, New York, 2000, p.45.

الاستيلاء على اسلحتهم ومعداتهم الثقيلة فانسحبت قوات فريق المراقبين العسكريين من المدينة بعد مفاوضات مع جونسون. وعلى الرغم من انتصار جونسون على فريق المراقبين العسكريين، ادت المعركة الى انهاك قواته الامر الذي شجع فصيل الحاج كرو وما على مهاجمة قوات جونسون والاستيلاء على الاراضي التابعة له والواقعة ما بين العاصمة منروفيا ومدينة تومبانبورغ^(١).

بعد استيلاء الحاج كرو وما على اراضي فصيل جونسون تعرض الاخير لهزيمة اخرى، ففي الخامس من كانون الاول عام ١٩٩٥ هاجم فصيل روزفلت جونسون مقر الجبهة الوطنية القومية الليبيرية في مدينة كاكاتا، لكن جونسون لم يستطع اقتحام المدينة وفي الوقت نفسه اندلعت معارك ضارية بين الفصيلين في مناطق اخرى من البلاد تمكنت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية خلاها من توجيه ضربة قاسية لفصيل جونسون واستولت على مدينة بونغ ليتم تسليمها بعد ذلك لفريق المراقبين العسكريين، وإثر تلك المعارك غادر الالاف من السكان الى المناطق الحدودية مع ساحل العاج هرباً من العمليات العسكرية، الامر الذي دفع الرئيس هنري كونان بيديه (٢)، لوضع الحدود الغربية لبلاده المحاذية لليبيريا

(١) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٦، ٤٧/١٩٩٦ (S/1996/47) نيويورك، ٢٠٠٠، ص ٤٩.

(٢) هنري كونان بيديه (١٩٣٤ -) دبلوماسي وسياسي من ساحل العاج ولد في مدينة باولي واكملا تعليمه في مدارس دابو ثم التحق بجامعة بوانيه وحصل منها على درجة البكالوريوس، عمل سفيراً لدى الولايات المتحدة الامريكية ابان المدة (١٩٦٦-١٩٦١)، ثم مندوباً للشؤون الاقتصادية والمالية للمدة (١٩٦٨-١٩٦٦) ثم اصبح وزيراً للاقتصاد والمالية للمدة (١٩٦٨-١٩٧٧) ثم رئيساً للجمعية الوطنية خلال المدة (١٩٨٠-١٩٨٠) ثم رئيساً لساحل العاج للمدة (١٩٩٣-١٩٩٩) نفي الى باريس بعد انقلاب عام ١٩٩٩، ثم عاد الى ساحل العاج عام ١٩٧٧. ينظر:

Côte d'Ivoire: COI Compilation , Austrian Centre for Country of Origin & Asylum Research and Documentation, Vienna, Austria, 2020, p.20; John C. Fredriksen, Op. Cit., P.p.47-48.

تحت الحكم العسكري المباشر الذي عامل المهاجرين الليبيين الفارين من القتال معاملة غير انسانية^(١).

وما يؤكّد ذلك ان عملية السلام التي نص عليها اتفاق ابوجا الاول تعرضت لنكسة غير متوقعة بسبب ان اطراف الصراع على الرغم من تأييدهم في العلن لتسوية سلمية للمسألة الليبية لم يقدموا أية تنازلات عن امتيازاتهم لدعم عملية السلام، فأصبحت عملية السلام والحالة هذه بمثابة الريح بعد تجدد القتال بين الفصائل المسلحة، فضلاً عن، عجز فريق المراقبين العسكريين عن الایفاء بمهام الوكالة اليه فيما يتعلق بعودة اللاجئين وتطبيق قرار نزع اسلحة الفصائل.

بعد تعرض قوات فريق المراقبين العسكريين لخسائر بشرية نتيجة لهجوم جونسون، وصل وفد نيجيري الى منروفيا في السادس من كانون الثاني عام ١٩٩٦، برئاسة وزير الخارجية النيجيري توم إيمكي (Tom Emkee) ورئيس اركان الجيش الجنرال عبد السلام ابو بكر (Abdulsalami Abubakar)^(٢)، للوقوف على اسباب الحادث، فرأى الوفد ان الهجوم كان دليلاً على الاخطار الكامنة في نشر القوات من دون دعم لوجستي كامل، وخلال اجتماعه مع اعضاء مجلس الدولة الليبيي وبحث توم إيمكي جميع اعضاء المجلس محلاً اياهم مسؤولية حماية وجود فرق السلام الدولية

(1) John Peter Pham, Op. Cit., p. 129.

(2) عبد السلام ابو بكر: عسكري وسياسي نيجيري، ولد عام ١٩٤٢، في مدينة مينا شمال نيجيريا، اكمل تعليمه الابتدائي والثانوي فيها خلال المدة (١٩٥٠-١٩٦٢)، التحق بكلية كاودنا العسكرية عام ١٩٦٣، عمل بعد تخرجه ضابطاً في صفوف القوة الجوية النيجيرية ثم انضم الى صفوف الجيش بعد اكماله دورة عسكرية في المانيا الغربية لضبط اوضاع المنشآت ابان المدة (١٩٦٧-١٩٦٨) واصبح قائد كتيبة للمدة (١٩٦٩-١٩٧٤) ثم امر لواء للمدة (١٩٧٥-١٩٧٤) (١٩٦٨) شغل منصب السكرتير العسكري للجيش النيجيري للمدة (١٩٨٨-١٩٨٦)، ورئيساً لأركان الجيش للمدة (١٩٩٣-١٩٩٨) وبعد وفاة ساني اباتشا تولى رئاسة البلاد من التاسع من حزيران ١٩٩٨ الى ايار ١٩٩٩. ينظر:

وطلب منهم الحرص على عدم تكرار هذه الحادثة، فما كان من اعضاء المجلس الا ان ابدوا اعتذارهم الشديد عن الهجمات متعهددين بعدم تكرارها^(١).

بعد عودة الوفد النيجيري تعرضت حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية فصيل روزفلت جونسون لانقسام حاد بين قادتها، لاسيما، بعد اقدام رئيس اركان الحركة ارما يولو (Arma Youlou) في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٩٦ ، على إطلاق سراح جميع معتقلي قوات فريق المراقبين العسكريين وإعادة الاسلحة الثقيلة لهم بعد وساطة مجلس الدولة، فرد اتباع روزفلت جونسون بمحاجمة نقاط التفتيش التابعة لفريق المراقبين العسكريين بالقرب من مدينة كاكاتا، لكن فريق المراقبين العسكريين تمكّن من صد جميع الهجمات^(٢).

وازاء الهجمات التي تعرض لها فريق المراقبين التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، أصدر مجلس الامن الدولي قراره المرقم (١٠٤١) في جلسته المرقمة (٣٦٢٤) اشار فيه الى الدور الايجابي الذي تقوم به الجامعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من اجل اعادة احلال الامن والاستقرار الى ليبيريا، وعبر مجلس الامن في قراره عن قلقه الكبير لانتهاك قرار وقف اطلاق النار الذي نص عليه اتفاق ابوجا الاول بعد سلسلة الهجمات التي تعرض لها فريق المراقبين العسكريين^(٣)، وشدد القرار على ضرورة امتثال جميع الاطراف لاتفاقات التي تم عقدها لحل المسألة الليبيرية، مشدداً على ان القيادة السياسية في ليبيريا تتحمل المسؤولية النهائية في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية، وطالب الامين العام للأمم المتحدة الفصائل المسلحة كافة باحترام مقرات فريق المراقبين العسكريين والبعثة الاممية والمنظمات الانسانية والوكالات التي تعمل على ايصال المساعدات الانسانية في جميع ا أنحاء ليبيريا^(٤).

(١) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٦، (S/1996/47) نيويورك، ٢٠٠٠، ص ٤٨.

(٢) Prosper Addo, Op. Cit., p.27.

(٣) UN., Security Council, (S/RES/1041,1996), 29 January 1996, P.p.1-3.

(٤) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٦ ، (S/INF/52) نيويورك، ١٩٩٨ ، ص ٨٢-٨٣.

عملية اعتقال روزفلت جونسون:

كانت لهاجمة حركة التحرير الليبيّة المتّحدة من أجل الديموقراطية فصيل جونسون لفريقي المراقبين العسكريين التابع للجّماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا عوّاقب وخيمة، فعل الرغم من مشاركة حركة التحرير الليبيّة المتّحدة من أجل الديموقراطية فصيل جونسون في الحكومة الانتقاليّة عُدّ اقدامها على مهاجمة فريق المراقبين خرقاً لاتفاق وقف اطلاق النار، الامر الذي ادى الى عدّ روزفلت جونسون خارجًا على القانون ووجبت ملاحقة قانونيًّا^(١).

توالت جرائم فصيل روزفلت جونسون، ففي الثاني والعشرين من اذار عام ١٩٩٦، قُتل الموالون لجونسون ثلاثة من مقاتلي حركة التحرير الليبيّة المتّحدة من أجل الديموقراطية فصيل كروما، ثم قام روزفلت جونسون في اليوم نفسه بقتل أحد الاشخاص علانية امام الناس من دون معرفة الجرم الذي ارتكبه، الامر الذي دعا تشارلز تايلر بصفته العضو المسيطر على مجلس الدولة الى عقد اجتماع طارئ لمناقشة الانتهاكات التي قام بها جونسون والموالون له، فعقد مجلس الدولة بناء على دعوة تايلر اجتماعًا في الثالث والعشرين من اذار عام ١٩٩٦، وخلال الاجتماع اصدر المجلس مذكرة توقيف بحق روزفلت جونسون واعطى المجلس لروزفلت مهلة حتى الخامس من نيسان عام ١٩٩٦، لتسليم نفسه الى فريق المراقبين العسكريين، لكن جونسون رفض القرارات التي تخضّت عن اجتماع مجلس الدولة واتهم تايلر بالسيطرة على المجلس^(٢).

وازاء رفض روزفلت جونسون لقرار مجلس الدولة أصدر تشارلز تايلر والاجاج كروما امراً الى وحدة الرد السريع التابعة للشرطة الوطنية في السادس من نيسان عام ١٩٩٦، بتنفيذ عملية الاعتقال بدعم كبير من مقاتلي الجبهة الوطنية القومية الليبيرية

(1) Colin M. Waugh, Op. Cit., p.103.

(2) Ibid.

و حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية فصيل كروما^(١)، فتوجهت القوة الى منزل روزفلت جونسون في حي سينكور في منروفيا، فرفض روزفلت الاستسلام للقوة المكلفة باعتقاله، الامر الذي ادى الى مواجهات بين مقاتلي الجبهة الوطنية القومية الليبيرية و حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية فصيل كروما من جهة و مقاتلي حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية فصيل جونسون المدعومة من القوات المسلحة الليبيرية و مجلس السلام الليبيري من جهة اخرى، و ادت عملية الاعتقال الى معارك بين الجانبين استمرت لمدة (١٠) يوم دمرت خلالها المرافق العامة في العاصمة منروفيا و الى انهيار الحكومة الانتقالية^(٢).

أطلقت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية على عملية اعتقال روزفلت جونسون عملية ادفع لنفسك (Operation Pay Yourself)، لان مقاتلي الجبهة الوطنية القومية الليبيرية لم يستلموا رواتبهم بانتظام لذا كان النهب الوسيلة الوحيدة لتعويض تأخر و عدم انتظام توزيع الرواتب، فسيطرت قوات الجبهة الوطنية على العديد من المناطق في منروفيا مما ادى بقوات روزفلت جونسون و القوات المسلحة الليبيرية و مجلس السلام الليبيري الى الانسحاب الى مركز تدريب باركلي التابع للقوات المسلحة الليبيرية، بعد احتجازهم للmonths من المدنيين والرعايا الاجانب لاستخدامهم كدروع بشرية، ثم قام مقاتلي جونسون و مقاتلي القوات المسلحة الليبيرية و مجلس السلام الليبيري باقتحام سجن منروفيا وإطلاق سراح جميع السجناء من ضمنهم تشارلز جولو الذي قام بمحاولة انقلاب فاشلة. وعلى الرغم من القتال الدائر بين الفصائل المسلحة امتنع فريق المراقبين العسكريين عن التدخل خشية سيطرة تشارلز تايلر و احتلال التوازن بين الفصائل المسلحة، لاسيما، و ان فريق المراقبين العسكريين كان لا يأمن جانب تشارلز تايلر ولا يجد التعامل معه منفرداً، وعلى الرغم من امتناع

(1) David Forest, Op. Cit., p.31.

(2) Nicolas Cook, Op. Cit., p.165; Mats Utas , Youth and The Liberian Civil War, Uppsala university, 2003, p.165.

فريق المراقبين العسكريين عن التدخل تكبد مقاتلو جونسون خسائر فادحة قدرت بـ (٤٠٠) قتيلاً فضلاً عن الخسائر المادية التي لحقت بالحركة^(١).

شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بالإحباط ازاء التطورات الاخيرة ورجحان كفة تشارلز تايلر والجاج كروما ولتلafi سيطرة الاخرين على الامور في ليبيريا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد فصيل روزفلت جونسون والقوات المتحالفه معه بـ الأسلحة في محاولة منها للحفاظ على توازن القوى في ليبيريا، كما قام بعض العسكريين النيجيريين بتزويد فصيل جونسون بـ الأسلحة للحد من هيمنة تايلر على مقدرات ليبيريا السياسية والاقتصادية^(٢).

لم يقف التدخل الدولي عند محاولة تحقيق توازن القوى، بل شكل سفراء كل من غينيا ونيجيريا وسيراليون والولايات المتحدة الأمريكية في ليبيريا لجنة وساطة للتوسط بين الاطراف المتحاربة لوقف اطلاق النار فتوصلوا الى اتفاق مع تشارلز تايلر والجاج كروما بشأن وقف القتال الدائر في منروفيا وتضمن الاتفاق نشر قوات فريق المراقبين العسكريين في العاصمة وحول موانئها ونزع سلاح المقاتلين المتمرزين في الموانئ وايصال المساعدات الانسانية الى المدنيين وانسحاب المقاتلين من منروفيا. وبعد توقيع الاتفاق اوقف تشارلز تايلر والجاج كروما بشكل مؤقت قصف مركز تدريب باركلي، ووافقت القوات المسلحة الليبيرية في الثامن عشر من نيسان عام ١٩٩٦، على شروط وقف القتال الذي دخل حيز التنفيذ في التاسع عشر من الشهر نفسه وتم اطلاق سراح (٢٢٦) من الرهائن الاجانب^(٣).

لم يستمر وقف اطلاق النار طويلاً، إذ سرعان ما انهار في التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٩٦، بسبب تجدد القتال بين الجبهة الوطنية القومية الليبيرية - حركة

(1) Innocent A. Nass, Op. Cit., p.152; Guy Arnold, Op. Cit., p.214.

(2) Stephen Ellis, Op. Cit., p.107.

(3) Adekeye Adebajo, Liberias Civil War., p.189.

التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية فصيل كروما مع حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية فصيل روزفلت بالقرب من القصر الرئاسي في العاصمة منروفيا، وسرعان ما انتشر العنف في جميع أنحاء العاصمة وعاد المقاتلون الذين انسحبوا منها في وقت سابق بسبب انهيار الاتفاق، ثم قام فريق المراقبين العسكريين بسحب قواته من وسط المدينة، واستأنفت قوات تايلر وكروما قصفها ل العسكري تدريب باركلي التابع للقوات المسلحة الليبيرية، وازاء خرق الاتفاق تدخلت السفارة الأمريكية في النزاع لإقناع روزفلت جونسون بمعادرة البلاد بهدف نزع فتيل الأزمة، الا ان روزفلت جونسون رفض عرض كل من نيجيريا وغانا اللجوء اليها^(١).

وبغية حل الأزمة سافر مساعد وزير الخارجية الغاني للشؤون الأفريقية جورج موسى في الثلاثين من نيسان عام ١٩٩٦، الى ليبيريا من أجل اقناع قادة الفصائل المسلحة بوقف القتال، لكن محاولة الاتصال بشارلز تايلر وال الحاج كروما باءت بالفشل، وتعقدت الأمور اكثر في اليوم نفسه بعد قيام قوات مسلحة باطلاق النار على السفارة الأمريكية في منروفيا فرددت السفارة على مصدر النيران مما ادى الى مقتل ثلاثة مسلحين. وفي الاول من ايار عام ١٩٩٦ وصلت تعزيزات عسكرية مؤلفة من اربع سفن حربية تابعة للبحرية الأمريكية على متنها (٢٠٠) جندي من مشاة البحرية الى ميناء منروفيا بهدف حماية السفارة الأمريكية ومقر بعثة الأمم المتحدة^(٢).

تعقدت الأمور نتيجة لعملية اعتقال روزفلت جونسون، فصرح جورج بولي عضو مجلس الدولة في السادس عشر من ايار عام ١٩٩٦، بأن المجلس لم يصوت على اعتقال روزفلت جونسون، وان امر الاعتقال تم من جراء خطأ وضعت بين تشارلز تايلور وال الحاج كروما، وبناء على ذلك جرت محاولات لتهيئة الموقف اثمرت عن اعادة السلام المنش في السادس والعشرين من ايار عام ١٩٩٦ ، بعد موافقة الفصائل

(1) Nicolas Cook, Liberia 1989-1997 Civil Post War, p.5.

(2) Nicolas Cook, Liberia 1989-1997 Civil Post War, p.6.

المسلحة على وقف اطلاق النار^(١).

بدأ فريق المراقبين العسكريين التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في الثاني من حزيران عام ١٩٩٦ بإعادة نشر قواته في العاصمة منروفيا، لكن تسوية السلام لم تكن محكمة فقد تجدد القتال في المناطق النائية في شمال البلاد بسبب سعي الفصائل المسلحة للاستحواذ على مناطق بديلة للمناطق التي فقدت السيطرة عليها، استعداداً لجولة اخرى من القتال. وعلى الرغم من خسارة مجلس السلام الليبيري والقوات المسلحة الليبيرية وفصيل روزفلت جونسون لأراضيها في العاصمة لكنها سيطرت على مناطق جديدة تحتوي على رواسب الذهب ومعدات حربية في شمال وشرق البلاد، الامر الذي اعطى لهذه الفصائل قدرات مالية وعسكرية مكنتها من شن هجمات على العديد من المدن الليبيرية، فمجلس السلام الليبيري تمكّن من شن هجوم على مدينة بوكانان الا ان فريق المراقبين العسكريين تمكّن من صد الهجوم وقام بتسليم المدينة الى قوات الجبهة الوطنية القومية الليبيرية التي قامت بدورها بطرد جميع العناصر الموالية لمجلس السلام الليبيري من المدينة وقامت الجبهة الوطنية باستعادة الاراضي التي كان يسيطر عليها مجلس السلام الليبيري في كراندباسا وكراندجيدة وماريلاند، ونتيجة للتعاون المشترك بين الجبهة الوطنية القومية الليبيرية وفريق المراقبين العسكريين تمكّن تشارلز تايلر من السيطرة على اغلب مناطق ليبيريا^(٢).

هذا ما اعلم ان اتفاق ابوجا الاول على الرغم من التنتائج التي حققها تعرض للانهيار بسبب انعدام الثقة بين قادة الفصائل المسلحة، الامر الذي جعل عملية نرح السلاح وتسريح مقاتلي الفصائل امراً مستحيلاً، فضلاً عن، اثر الاحداث التي وقعت في مدينة تومبانبورغ مطلع كانون الاول عام ١٩٩٥ ، والتي ادت الى مقتل عدد من جنود فريق المراقبين العسكريين وما تبعها من انهيار في الوضع الامني التي

(1) Ibid.

(2) Innocent A. Nass, Op. Cit., P.p.159-161

بلغت ذروتها في نيسان عام ١٩٩٦، بعد ان قام كل من تشارلز تايلر وال الحاج كروما بتحريض مجلس الدولة على إصدار مذكرة اعتقال بحق روزفلت جونسون، فكانت النتيجة ان اندلعت ازمة اكبر من سابقتها احالت معظم المدن الليبيرية الى ركام من جراء العمليات العسكرية، فضلاً عن، عمليات السلب والنهب التي قام بها مقاتلو الفصائل المسلحة، فنسفت هذه الاحداث اغلب مقررات اتفاق ابوجا الاول.

٢- اتفاق ابوجا الثاني:

عقدت اجتماعات عدّة بعد انهيار اتفاق ابوجا الاول بغية التوصل الى اتفاق ثانٍ يكون الهدف منه مراجعة بنود اتفاق ابوجا الاول، فعقد رؤساء اركان القوات المسلحة في المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (اللجنة التساعية)، اجتماعهم الثالث عشر ابان المدة (١٣-١٤) اب عام ١٩٩٦، وحضر الاجتماع ممثلون عن بنين وبوركينا فاسو وساحل العاج وغامبيا، وغانا وغينيا والسنغال وتوغو، فضلاً عن، الدولة المضيفة نيجيريا. وخلال الاجتماع تم الاتفاق على تغيير القائد الميداني لفريق المراقبين العسكريين اللواء جون مارك إينينجر (John Mark Eninger) وتسليم مهام الفريق للجنرال النيجيري فيكتور مالو (Fector Malo). وخلال الاجتماع أكد رئيس الاركان النيجيري عبد السلام ابو بكر افتقار فريق المراقبين العسكريين للدعم اللوجستي، الامر الذي ادى الى عدم انجاح مساعي السلام في ليبيريا، فأكّد الرئيس الميداني الجديد فيكتور مالو خلال الاجتماع حاجته الى (١٨٠٠٠) جندي ودعم لوجستي كبير لإنجاح المهمة التي أوكلت اليه، لاسيما، نزع سلاح الفصائل المسلحة، وشدد فيكتور مالو على ضرورة خضوع وعدم معارضته قادة الفصائل لعمليات التفتيش التي سيجريها فريق المراقبين العسكريين، واختتم رؤساء الاركان اجتماعهم بعدد من التوصيات منها ان عملية نزع السلاح يجب ان تسبق اجراء الانتخابات ووجوب مشاركة جميع دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بقوات فريق المراقبين العسكريين التابع لها وتغيير تسمية القائد الميداني لفريق المراقبين

ال العسكريين الى قائد فريق المراقبين العسكريين^(١).

بعد اجتماع رؤساء الاركان عقد الاجتماع الثامن لوزراء خارجية (اللجنة التساعية) التابع لدول المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في مدينة ابوجا خلال المدة (١٥-١٧) اب عام ١٩٩٦ بهدف اعادة عملية السلام الليبية الى مسارها، وخلال الاجتماع تم ت NVIC الجدول الزمني لاتفاق ابوجا الاول، لاسيما، فيما يتعلق بوقف اطلاق النار وتسريح مقاتلي الفصائل المسلحة، واجراء الانتخابات وتضمن ما ياتي: ^(٢).

- ١- وقف اطلاق النار بمدة اقصاها من (٢٠-٣٠) اب عام ١٩٩٦.
- ٢- تسليم الامدادات اللوجستية التي نهبت بعد احداث نيسان الى فريق المراقبين العسكريين بمدة اقصاها من (٣٠ اب - ١ ايلول) عام ١٩٩٦.
- ٣- نزع السلاح وتسريح مقاتلي الفصائل للمدة من (٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٩٦ - ٣١ كانون الثاني عام ١٩٩٧).
- ٤- استقالة اعضاء مجلس الدولة وشاغلي المناصب العامة في الحكومة الانتقالية او اخر اب عام ١٩٩٧.
- ٥- الاعداد لإجراء الانتخابات للمدة (٢٠ كانون الثاني - ١٥ نيسان) عام ١٩٩٧.
- ٦- تحديد الانتخابات الرئاسية في الثلاثاء من آب عام ١٩٩٧.
- ٧- اداء اليمين الدستورية للحكومة المنتخبة بتاريخ الخامس عشر من ايلول

(1) Adekeye Adebajo, Liberias Civil War., P.p.195-196.

(2) Emmanuel Oritsejolomi Ikomi, Implementation of Abuja II accord and post-conflict security in Liberia, Master of Arts in Security Studies, University of Calabar, 1991, p.42.

(3) Abiodun Alao and Others, Op. Cit., p.90.

عام ١٩٩٧^(١).

عقد رؤساء دول وحكومات اللجنة التساعية المعنية بليبيريا اجتماعهم الرابع في السابع عشر من اب عام ١٩٩٦ ، في مدينة ابوجا من اجل التوقيع على الاتفاق الجديد وحل المشاكل التي لم يتمكن رؤساء الاركان ووزراء الخارجية من حلها في الاجتماعين السابقين^(٢)، حضر الاجتماع ممثلون عن الفصائل المسلحة وممثل عن المجلس الوطني الليبيري، فضلاً عن، رئيس مجلس الدولة الليبيري ويلتون سانكاولو ورئيسي دول سيراليون ومالي كضيوف، والممثل الخاص للأمين العام الامم المتحدة في ليبيريا وعدد من الشخصيات البارزة في منظمة الوحدة الافريقية بصفة مراقبين، وترأس الجلسة الجنرال ساني اباشا، وخلال الاجتماع تم التركيز على ثلاث قضايا مهمة^(٣)، هي:

١- اختيار رئيس مدني لمجلس الدولة الليبيري.

٢- وضع جدول زمني للانتقال من الحرب الى السلم.

٣- تمديد مدة ولاية الحكومة الانتقالية حتى الثاني من اب عام ١٩٩٧^(٤).

نجح اتفاق ابوجا الثاني للسلام في انتهاء الحرب الاهلية الليبيرية الاولى فلأول مرة كانت هنالك اراده حقيقية من دول المجموعة الاقتصادية والفصائل المسلحة للإنتهاء من الحرب، فتشارلز تايلر كان يرى بعد تجربة الحرب الاهلية المريمة ان الانتخابات خيار امثل لتحقيق السلام وللوصول الى هرم السلطة في ليبيريا، بعد معاناة الجبهة الوطنية القومية الليبيرية من الضغوط العسكرية التي انهكت قواها لاسيما من فصيل كروما وفصيل روزفلت جونسون والضغط التي مورست عليه من بوركينافاسو وساحل العاج اللتين تعدان من ابرز الداعمين لتايلر، بعد ان حلت هذه الدول

(1) George Klay Kuh, Op. Cit., p.27.

(2) UN., Security Council, (S/RES/1071, 1996), 30 August 1996, p.2.

(٣) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٦، ١٩٩٦/٦٧٩، (S/1996/679) نيويورك، ١٩٩٨، ص ٢.

(٤) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٦، ١٩٩٦/٦٧٩، (S/1996/679) نيويورك، ١٩٩٨، ص ٢-٥.

صراعاتها مع الدول الفرانكفورنية التي تزعمتها نيجيريا والتي كانت غير مستعدة للسماح لتأيير وجبهته الوطنية بالانفراط بالسلطة في ليبيريا عن طريق قوة السلاح، وكذلك اسهمت الاجراءات العقابية للجامعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في رضوخ الفصائل المسلحة للاتفاق^(١)، فالجامعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا اندرت الفصائل المسلحة بإجراءات عقابية عن طريق المحاكم العسكرية في حال عدم امتناعها للاتفاق بتهمة القيام بجرائم ضد الانسانية بحق المدنيين، وفرض حظر على السفر على قادة الفصائل المسلحة ومصادرة جميع املاكهم في البنوك العالمية واستبعادهم من المشاركة في الانتخابات المقبلة، وطرد عوائل قادة الفصائل المسلحة من جميع دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا^(٢).

ومن المعلوم ان اتفاق ابوجا الثاني كان نوعاً من انواع المقايسة، إذ وافق الوسطاء على اشراك قادة الفصائل المسلحة في الحكومة الانتقالية الجديدة والسماح لهم بالمشاركة في الانتخابات شريطة تطبيق الاتفاق، وما عدا ذلك ستطبق عقوبات صارمة بحق كل من يخالف الاتفاق.

تم التوقيع على اتفاق ابوجا الثاني في السابع عشر من اب عام ١٩٩٦^(٣)، وعلى الرغم من اعتراض اتفاق صعوبات عده، اسفر الاتفاق عن نزع سلاح (٢٣٠٠٠) مقاتل وبذلك تم تحقيق ما بدا مستحيلاً خلال الاتفاقيات السابقة، وحدد جدول زمني اكثراً دقة اعاد من خلاله اتفاق ابوجا الاول الى مساره الصحيح، وتم الاتفاق على ان يدخل الاتفاق الجديد حيز التنفيذ خلال المدة من (٢١ اب عام ١٩٩٦ - ولغاية ١٥ حزيران عام ١٩٩٧)، وتم الاتفاق على حل الفصائل المسلحة وتسليم جميع مقتنياتها العسكرية لفريق المراقبين العسكريين، او الى فريق الامم المتحدة، كما تم الاتفاق على

(1) Prosper Addo, Op. Cit., p.28.

(2) الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٦، ٦٧٩/١٩٩٦ (S) المصدر السابق، ص ٦-٧.

(3) Stephen Riley, and Max Sesay, Liberia: after Abuja, Journal: Review of African Political Economy, volume 23, issue 69 , 1996, p.436.

تعيين روث بيري (Ruth Perry)^(١)، رئيساً جديداً لمجلس الدولة خلفاً لويلتون سانكارلو مما جعلها أول امرأة تتولى الرئاسة في إفريقيا^(٢)، وتم الاتفاق على زيادة فريق قوة المراقبين العسكريين بإضافة (٧٠٠٠) جندي من أجل تنفيذ خطة السلام بشكل فعال، ثم ايدت اللجنة التساعية الاقتراح الداعي إلى هيكلة القوات المسلحة والهيئات الأمنية، ودعا الاتفاق الجديد إلى وقف إطلاق النار ابتداءً من الحادي والثلاثين من آب عام ١٩٩٦، كما تم تحديد موعد الانتخابات البرلمانية في التاسع عشر من تموز عام ١٩٩٧^(٣).

تم تنصيب روث بيري رئيسة لمجلس الدولة في الثالث من ايلول عام ١٩٩٦، حسب ما جاء في اتفاق ابوجا الثاني^(٤)، وترأست بيري أول جلسة لمجلس الدولة في

(١) روث بيري: رئيسة جمهورية ليبيريا خلال المدة (١٩٩٦-١٩٩٧)، ولدت في عام ١٩٣٩، تم انتخابها لأول مرة لعضوية المجلس التشريعي في أوائل عام ١٩٨٠، أثناء الحكم العسكري لصومبلي دو عملت روث بيري كعضو في مجلس الشيوخ، وبعد ست سنوات من مقتل دو التقى رؤساء دول غرب إفريقيا في أبوجا نيجيريا في آب ١٧ ١٩٩٦ لاختيار حاكم لليبيria ليحل محل الأستاذ الجامعي ويلتون سانكارلو فتم تعيين روث بيري رئيس لمجلس الدولة، وبقيت في المنصب طوال الحرب الأهلية، وعند اجراء الانتخابات في آب عام ١٩٩٧، وانتخاب تشارلز تيلور رئيساً لليبيria افتتحت روث بيري بعد ثلاثة أشهر، ورشة عمل مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لمدة ثلاثة أيام في أديس أبابا وكان الغرض من الاجتماع المؤلف من نحو ستين امرأة إفريقية منخرطات في الحكومة أو في المنظمات الاجتماعية غير الحكومية، تحديد دور المرأة في بناء السلام بالوسائل السلمية لحل النزاعات. ينظر:

Guida M. Jackson, Women Rulers throughout the Ages: An Illustrated Guide, ABC-CLIO, The United States of America, 1999, P.p.327 -328.

(2) David Harris, Op. Cit., p.145.

(٣) الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن ١٩٩٦، (S/1996/679) المصدر السابق، ص ٥.

(4) Stephen John and Stedman Stedman, Ending Civil Wars: The Implementation of Peace Agreements, Lynne Rienner Publishers, The United States of America, 2002, 616.

العاشر من الشهر نفسه، وخلال الجلسة أعيد روزفلت جونسون للمشاركة في العملية السياسية وتم تنصيبه وزيراً للنقل، ومن الجلسة الأولى فرضت روث بيري آراءها على المجلس وقامت في الخامس عشر من ايلول عام ١٩٩٦، بجولة في مقاطعات بونغ وكرانت كيب ماونت بهدف الوقوف على مشاكل تلك المقاطعتين، واعطت اوامرها بتقديم المساعدات الانسانية العاجلة لمواطني هاتين المقاطعتين، ثم سافرت الى نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع من تشرين الاول عام ١٩٩٦، وخلال الاجتماع ألقى بيري خطاباً حث من خلاله الامم المتحدة على دعم عملية السلام في ليبيريا^(١).

على الرغم من توقيع اتفاق ابوجا الثاني من قبل قادة الفصائل المسلحة، كانت ردود الفعل ازاء الاتفاق متباعدة، فقد شعر تشارلز تايلر وال الحاج كروما بعدم الارتياح لبعض شروط الاتفاق، اذ اعترف الحاج كروما بأن شروط الاتفاق لم تكن مرضية وانه اiedyها بسبب الضغوط الكبيرة التي مورست عليه، اما تشارلز تايلر فقد عبر عن قلقه الشديد من احتلال انشاء محاكم عسكرية تستخدمن للتصفية السياسية وان من شأن ذلك ان يخلق حالة من عدم الاستقرار في البلاد، وايديه في رأيه روزفلت جونسون. وعلى الرغم من ذلك كله وعد القادة الثلاث بالعمل كفريق واحد لتحقيق الاتفاق الجديد والتعامل مع رئيس مجلس الدولة روث بيري بجدية لنزع السلاح واجراء انتخابات حرة ونزيهة^(٢).

بعد التوقيع على اتفاق ابوجا الثاني، عقد الاتفاق التقويمي الاول للاتفاق في منروفيلا للمرة (١٦-١٧) تشرين الاول عام ١٩٩٦، وترأس الاجتماع وزير الخارجية النيجيري توم إيمكي، وشارك في الاجتماع ممثلون عن دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وبعثة الامم المتحدة في ليبيريا، وممثلون عن الحكومة الانتقالية الجديدة،

(1) Adekeye Adebajo, Liberias Civil War., P.p.203-204.

(2) Abiodun Alao, Op. Cit., p.91.

وعلى الرغم من انعقاد مؤتمرات لمتابعة تنفيذ الاتفاق، واجهت عملية السلام بعض المفروتات. ففي الحادي والثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٩٦ نجا تشارلز تايلر من محاولة اغتيال بعد مهاجمة مقاتلي مجلس السلام الليبي مكتبه الواقع في الطابق السادس في القصر الرئاسي في العاصمة منروفيا، إذ تعرض لهجوم بقنبلة يدوية أعقبها إطلاق نار كثيف اسفر الهجوم عن مقتل خمسة اشخاص بينهم مساعد تشارلز تايلر وجرح سبعة اخرين فيما نجا تايلر من الهجوم بأعجوبة بعد تدخل فريق المراقبين العسكريين^(١).

إنتشرت قوات فريق المراقبين العسكريين بعد الحادث لإغلاق المنطقة وتم نشر الدبابات واعطيت اوامر للقوة الجوية بالتحقيق فوق موقع الحادث، فيما اظهر تشارلز تايلر نضجاً سياسياً غير معهود من خلال توجيه اوامره الى اتباعه بعدم الانتقام، واتهم تايلر كلاً من جورج بولي وروزفلت جونسون واوسكار كياه بالتخبط لعملية الاغتيال. بالمقابل اتهم جورج بولي وروزفلت جونسون واوسكار كياه تايلر بافعال الحادث بهدف اجتثاث بقية القوى السياسية من الانتخابات، ثم وجه جورج بولي اتهامه لفريق المراقبين العسكريين بالانحياز الى تشارلز تايلر مما ادى الى تحويل التحقيق بالقضية الى وزارة العدل، وبعد جلسات عدة اثبتت التحقيقات ان مجلس السلام الليبي كان وراء الحادثة^(٢).

بعد محاولة الاغتيال قدم الامين العام للأمم المتحدة في التاسع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٩٦، تقريره السنوي عن نشاط بعثة الامم المتحدة في ليبيريا وتضمن اهم التطورات السياسية التي حدثت بعد محاولة الاغتيال، واوضح الامين العام في تقريره انه على الرغم من محاولة الاغتيال الاخيرة لعضو في مجلس الدولة لكن هنالك بعض

(1) Felix Gerdes, Op. Cit., p.57; Report for Congress, Liberia: 1989-1997 Civil War, Post-War Developments, and U.S. Relations, Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, December 31, 2003, p.6.

(2) Adekeye Adebajo, Liberias Civil War.,p.205.

التطورات الايجابية المشجعة للوضع في ليبيريا، ومن ذلك تأكيد الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على عزمها زيادة عدد قواتها، والتخطيط لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، ودعا الامين العام قادة الفصائل المسلحة الى وضع خلافاتهم جانبًا واستخدام الوسائل الدبلوماسية بدليلاً عن العنف من اجل دفع عملية السلام الى الامام^(١).

بدأت عملية نزع سلاح الفصائل المسلحة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٩٦، حسب ما نصت عليه مقررات اتفاق ابوجا الثاني. ففي الايام الاولى التي استمرت من (٢٢-٢٦) تشرين الثاني تم نزع اسلحة اكثراً من (٢٠٠٠)، ثم عززت قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بـ (١١٦٠) جندياً من ساحل العاج والنيجر ومالي وغانا، إذ تم نقلهم الى ليبيريا بواسطة الطائرات التابعة لسلاح الجو الامريكي المتمركز في المانيا، فعدت تلك الخطوة بمثابة اشارة الى الدعم الامريكي لجهود عملية السلام في ليبيريا. وبحلول نهاية المدة المقررة تم نزع (٦٢٪) من اسلحة الفصائل، لكن الذي لم يكن بالحسبان ان الاسلحة التي تم نزعها تبين انها كانت خردة غير صالحة للاستخدام، مما اشر الى ظاهرة خطيرة قتلت بعد صدق نوايا الفصائل المسلحة بالتخلي عن العنف^(٢)، الامر الذي ادى الى اندلاع الحرب الاهلية الليبيرية الثانية^(٣).

ومن الجدير بالذكر أنه بعد احد عشر اتفاقاً للسلام، تمكّن اتفاق ابوجا الثاني من انتهاء الحرب الاهلية الاولى التي امتدت من (١٩٨٩-١٩٩٦) بعد جهود مضنية

(1) UN., Security Council, (S/1996/962), 19 November 1996, P.p.1-8; Nicolas Cook, Liberia 1989-1997 Civil Post War, p.8.

(2) Felix Gerdes, Op. Cit., P.p.5-6.

(3) بدأت الحرب الاهلية الليبيرية الثانية عام ١٩٩٩ . ينظر: Edward Newman, Understanding Civil Wars: Continuity and change in intrastate conflict, Routledge, New York, 2014, p.109.

من الوسطاء، لاسيما المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وبعثة الامم المتحدة في ليبيريا. ومن الدروس التي استخلصتها الدول الافريقية من الحرب الاهلية الليبيرية ان الدوافع الانسانية وال الحاجة الى الاستقرار الاقليمي اسمى من فكرة السيادة والاستيلاء على مقدرات الدول، وعليه مثل انتهاء الحرب الاهلية الليبيرية الاولى محاولة جريئة من قادة الدول الافريقية لتخليص القارة الافريقية من الحروب الاهلية التي لم تجلب سوى البؤس والحرمان لشعوب القارة التي كانت تكابد الامرين منذ ان وطئت اقدام الاوربيين اراضيها في القرن السابع عشر الميلادي.

الخاتمة

الخاتمة :

في ضوء ما تقدّم في سياق فضول الدراسة توصلنا إلى عدد من الاستنتاجات يمكن إجمالها بما يأتي:

- ١- اتبع العبيد المحررون (طبقة الأميركيين - الليبيين) سياسة بيروقراطية تجاه السكان الأصليين أصحاب الأرض الشرعيين فمنذ حصول ليبيريا على استقلالها عام ١٨٤٧، حتى قيام انقلاب الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٠، سيطر حزب المحافظين الحقيقي ترو ويع على السلطة واتبع سياسة قائمة على اقصاء سكان البلاد الأصليين عن ادارة شؤون البلاد السياسية والاقتصادية.
- ٢- مثل حكم الرئيس ويليام توبمان خلال المدة (١٩٤٤-١٩٧١) انعطافه مهمة في تاريخ ليبيريا السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فقد اتبع توبمان سياسة قائمة على تقليل الفوارق بين طبقة الأميركيين - الليبيين والسكان الأصليين من خلال تبنيه لسياسة التوحيد التي اثمرت عن تحسين البنية التحتية في المناطق الداخلية التي يقطنها السكان الأصليون، وتجلى ذلك في بناء المستشفيات وبناء المدارس وشق الطرق التي تربط المناطق الداخلية بالمناطق الساحلية بهدف دمج السكان الأصليين في المجتمع، كما اتبع توبمان في الجانب الاقتصادي سياسة الباب المفتوح عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلاد، فعادت سياسته الاقتصادية بمردودات مالية كبيرة كان لها اثر كبير في تحسين البنية التحتية للبلاد، فأنشئت المطارات والموانئ وشقت الطرق وتم بناء العديد من المستشفيات والمدارس لتشهد ليبيريا بذلك نهضة غير مسبوقة طوال تاريخها جعلت منها دولة حديثة اذا ما قورنت ببقية البلدان الأفريقية.
- ٣- على الرغم من تبني توبمان للعديد من الاصلاحات السياسية، ومنها

اجراءه للعديد من التعديلات الدستورية بهدف توسيع المشاركة السياسية ومنح حق الاقتراع لأكبر عدد ممكن من السكان والغاوه لضريبة الأكواخ والعقارات التي كانت تقف حائلاً أمام المشاركة الواسعة في الانتخابات، لم يكن توبيان مؤمناً بفكرة التعددية الخزية والديمقراطية البرلمانية التي تنازعه كرسي الرئاسة، فجميع الأحزاب التي سمح لها بممارسة نشاطها السياسي خلال مدة حكمه واجهت المصير نفسه فقبل كل انتخابات تجد الأحزاب المعارضة قراراً برلمانياً يمنعها من المشاركة بدعوى الخيانة الوطنية ويطارد أعضاءها الذين لم يكن امامهم والحالة هذه سوى السجن أو النفي.

٤- منحت المرأة خلال حكم الرئيس توبيان حق الاقتراع والمشاركة السياسية اسوة بالرجال بعد تهميشها لسنوات عديدة من قبل الحكومات الليبيرية المتعاقبة، لتكون بذلك اول تجربة تمنح المرأة حقوقاً سياسية في تاريخ افريقيا.

٥- على الصعيد الاقليمي ادت ليبيريا خلال حكم الرئيس توبيان دوراً اساسياً في تأسيس منظمة الوحدة الافريقية، تلك المنظمة التي عملت على الدفاع عن كيان الدول الافريقية، ونبذ التفرقة العنصرية التي كانت سائدة حينذاك، وبذلت جهوداً كبيرة في تحرير البلدان الافريقية من الاستعمار.

٦- على الصعيد العالمي نجحت ليبيريا في تبوء مركز عالمي جعل منها دولة مؤثرة على المستوى الدولي. فلبيريا كانت واحدة من الدول التي وقعت على ميثاق انشاء الامم المتحدة عام ١٩٤٥ ، لتصبح بذلك اول دولة افريقية تحصل على مقعد في الامم المتحدة، وابول دولة افريقية تحصل على مقعد في مجلس الامن اوائل ستينيات القرن العشرين.

٧- ارتبطت ليبيريا بعلاقات تاريخية وثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية، لاسيما، في المجالين المالي والعسكري، مقابل سماح ليبيريا للولايات المتحدة الامريكية ببناء محطات ارسال وتسهيل عمل المخابرات الامريكية في ليبيريا، وعقد اتفاقيات الدفاع المشترك لمواجهة الحركات الشيوعية في ليبيريا والدول المجاورة لها، لاسيما غانا،

وبذلك أصبحت ليبيريا أول دولة افريقية تعقد معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٨- لم تختلف سياسة الرئيس ويليام تولبرت (١٩٧١-١٩٨٠) عن سياسة سلفه توبمان، فعلى الرغم من اجرائه للتعديلات الدستورية التي خفض خلاها سن الاقتراع من (٢١-١٨) عاماً والغاء شرط حيازة الممتلكات العقارية كشرط مسبق للمشاركة في الانتخابات لم يسمح لأي حزب سياسي بالمشاركة في الانتخابات، ممارساً سياسة تكميم الافواه، موصلاً بذلك سياسة سلفه القائمة على تجريم أي حزب سياسي ينافس الحزب الحاكم.

٩- في سبعينيات القرن العشرين ظهرت في ليبيريا حركات معارضة اخذت من الجامعات منبراً للتعبير عن آرائها التي تدعو الى الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الانسان والمساواة في فرص العمل بين جميع اطياف الشعب الليبيري. وعلى الرغم من مشروعية المطالب التي طالبت بها حركات المعارضة جوبهت بالقمع والتنكيل من طبقة الامريكيين الليبيريين الذين وجدوا في مثل هذه الحركات تهديداً لصالحهم.

١٠- اثارت سياسة الاضطهاد التي مورست بحق السكان الاصليين عدداً من قيادات الجيش الذين شرعوا بالتخطيط لانقلاب عسكري يطيح بحكم الامريكيين - الليبيريين، تخوض عنه قيام انقلاب الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٠، بقيادة الرقيب صمويل دو، الذي اطاح بحكم الرئيس ويليام تولبرت، وتولي الرقيب صمويل دو رئاسة الدولة ليصبح بذلك اول رئيس لليبيريا من السكان الاصليين في تاريخ البلاد.

١١- لم يكن صمويل دو بأحسن من سبقوه ان لم يكن أسوأهم. فعلى الرغم من مساندة السكان الاصليين للانقلاب عمل دو على احتكار السلطة، واسند المناصب العليا في الدولة والجيش والامن الداخلي لأفراد قبيلة الكران التي يتتمي اليها ليكونوا سندًا له ضد الحركات المعارضة لحكمه، بدلاً من كسب ود قبائل السكان الاصليين الذين كانوا مساندين له في بداية الانقلاب، وبذلك ارتكب دو خطأً فادحًا كلفه حياته

وادخل البلاد في حرب اهلية احرقت الاخضر واليابس.

١٢ - بعد خسارة صمويل دو لشعبته في الداخل، خسر الدعم الدولي والاقليمي بسبب الاعدامات التي قام بها بحق السياسيين السابقين بعد نجاح الانقلاب، ووجه للمعارضين في السجون بدون محاكمة، في انتهاك صارخ لحقوق الانسان.

١٣ - كان للمجازر التي ارتكبها صمويل دو بحق قبائل الجيو والمانو وقبائل المانديغو بعد الانقلاب الفاشل عام ١٩٨٥، الاثر الاكبر في اندلاع الحرب الاهلية الليبيرية الاولى. فأفراد هذه القبائل جاؤوا الى الدول المجاورة بغية اعادة تنظيم صفوفهم والعودة الى ليبيريا لاسقاط حكومة دو انتقاماً لذويهم، فأسسوا منظمات مسلحة في ساحل العاج ومنها انطلقت الشرارة الاولى لبدء الحرب الاهلية في الرابع والعشرين من كانون الاول عام ١٩٨٩.

١٤ - كانت للحرب الاهلية الليبيرية الاولى خلال المدة (١٩٨٩-١٩٩٦) اثار مدمرة على الصعد كافة، وفيها انتهكت الحرمات وسفكت دماء الالاف وتشرد الملايين فضلاً عن الاثار المدمرة التي لحقت بالبنية التحتية جراء العمليات العسكرية.

١٥ - بعد فشل جهود المصالحة التي بناها مجلس الكنائس الليبيري ورفض الامم المتحدة والدول العظمى، لاسيما، الولايات المتحدة الامريكية التدخل في الحرب الاهلية الليبيرية لكونها شأنًا داخلياً، اضطرت المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الى التدخل عن طريق ارسال فريق مراقبين عسكريين يشرف على جهود المصالحة ونزع سلاح الاطراف المتنازعة. ويعود تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا للتدخل في الحرب الاهلية الليبيرية الى اسباب متعددة اهمها حسم التزاع الدائر قبل انتقال شرارة الحرب الاهلية الى اراضي اعضائها، فالأسباب التي ادت الى اندلاع الحرب الاهلية الليبيرية اسباب كامنة في معظم الدول الافريقية.

١٦ - لم تكن مهمة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا قتالية، وانما أوكلت لها مهمة حفظ السلام عن طريق فك الاشتباك،

الامر الذي جعل من دورها محدوداً وغير فاعل.

١٧- على الرغم من قرار الامم المتحدة التدخل في الحرب الاهلية الليبية عام ١٩٩٣ ، عن طريق ارسال بعثة اممية الى ليبيريا، لم تسهم هي الاخرى إسهاماً فاعلاً في انتهاء النزاع، ولعل ذلك عائد الى عدم ارسالها لقوات حفظ السلام، واقتصرها على بعثتها التي كانت مهمتها استشارية.

١٨- يعود سبب اطالة امد الحرب الاهلية الليبية الى توظيف الاختلافات الاثنية في الصراع. فضمويل دو اعتمد على مساندة قبائل الكران، فيما ساندت قبائل الجيو والمانو تشارلز تايلر، فيما ساندت قبائل الماندينغو الحاج كروما، الامر الذي جعل من الانصياع لجهود السلام التي رعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والام المتحدة غاية في الصعوبة.

١٩- لم تقتصر اطالة امد الحرب على توظيف الاختلافات الاثنية، بل ادت العوامل الخارجية دوراً كبيراً في اطالة امد الحرب الاهلية. فالدول الاقليمية بدأت على دعم الفصائل المسلحة بالأسلحة والمال والقوى البشرية خدمة لصالحها في ليبيريا.

٢٠- على الرغم من محدودية تأثير الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في الحرب الاهلية الليبية في سنواتها الاولى بسبب استخدامها الوسائل السلمية لحل النزاع، كان لها القرار الحاسم في انتهاء الحرب عام ١٩٩٦ ، بعد تهديدها لقادة الفصائل المسلحة باستخدام القوة ضدهم وترحيل عوائلهم من دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ان لم يرضخوا لقرارات اتفاق ابوجا الثاني.

٢١- انتهت الحرب الاهلية الليبية الاولى رسمياً في السابع عشر من اب عام ١٩٩٦ ، بموجب اتفاق ابوجا الثاني، وبانتهاء الحرب انطوت صفحة من صفحات تاريخ ليبيريا المعاصر، وعلى وفق بنود ومقررات اتفاق ابوجا الثاني تم اختيار روث بيري رئيسةً لمجلس الدولة في ليبيريا واستمرت احد عشر شهرًا في الرئاسة حتى اجراء انتخابات عام ١٩٩٧ ، وبذلك أصبحت بيري اول امرأة تتولى رئاسة الدولة في

القارة الافريقية بعامة وفي ليبيريا تحديداً.

٢٢ - تركت الحرب الاهلية الليبيرية الاولى صورة رهيبة لانتهاكات حقوق الانسان يندى لها الجبين تمثلت بالقتل الذي لم يستثن طفلاً ولا شيخاً ولا امرأة، والتنكيل والاغتصاب التي ما زالت شاخصة في اذهان معاصريها.

٢٣ - كان حلم تشارلز تايلر في تحقيق جبهته النصر في الحرب الاهلية بأن يصبح رئيساً للبييريا الا انه لم يكن موفقاً بأي حال من الاحوال، وذلك بسبب تعدد اطراف النزاع الذين جندوا الاف المقاتلين قسرًا ولم يسلم منهم حتى الاطفال، ونتيجة لذلك اتجه تشارلز تايلر الى طريقة اخرى لتحقيق حلمه عبر سعيه لإنهاء الحرب واجراء الانتخابات لأنها خير سبيل لتحقيق احلامه بالوصول الى كرسي الرئاسة، وهذا ما حدث بالفعل.

الْمُبِينُ الْحَقُّ

ملحق رقم (١١)

قائمة برؤساء ليبيريا أبان مدة الدراسة

الترتيب	الاسم	مدة الحكم
١	ويليام فاكانارات شادراش توبمان William Vacanarat Shadrach Tubman	١٩٤٤-١-٣ ١٩٧١-٧-٢٣
٢	وليام ريتشارد تولبرت William Richard Tolbert	١٩٧١-٧-٢٣ ١٩٨٠-٤-١٢
٣	صمويل كانيون دو Samuel Kanyon Doe	١٩٨٠-٤-١٢ ١٩٩٠-٩-٩
٤	عamos سوير Amos Sawyer	١٩٩٠-٩-٩ ١٩٩٤-٣-٧
٥	ديفيد دي كبور ماكبور David D. Kpormakpor	١٩٩٤-٣-٧ ١٩٩٥-٩-١
٦	ويلتون جباكولو سينجبي سانكاولو Wilton Gbakolo Sengbe Sankawulo	١٩٩٥-٩-١ ١٩٩٦-٩-٣
٧	روث بيري Ruth Perry	١٩٩٦-٩-٣ ١٩٩٧-٨-٢

ملحق رقم (٢)^(١).



التقسيم السياسي لليبيريا قبل عام ١٩٦٣



إعادة توزيع الخريطة للجغرافية السياسية بعد عام ١٩٦٤

(١) هشام سيد أبو سريع، المصدر السابق، ص ١٠٦-١٠٧.

ملحق رقم (٣)^(١).

الجماعات المسلحة المشاركة في الحرب الأهلية الليبية الأولى

الاقاليم التي تسيطر عليها	تاريخ الدخول في الحرب الأهلية	القائد	الرمز	اسم الجماعة	الترتيب
منوفيا والمناطق المجاورة لها	كانون الاول ١٩٨٩	متعددة القيادة	AFL	القوات المسلحة الليبية	١
نيبما والمناطق المجاورة لها	كانون الاول ١٩٨٩	تشارلز تايلور	NPFL	الجبهة الوطنية القومية الليبية	٢
قاعدة كادويني والمناطق القرية من منوفيا	تموز ١٩٩٠	البرنس يورمي جونسون	INPFL	الجبهة الوطنية القومية الليبية المستقلة	٣
الشمال الغربي	حزيران ١٩٩١	الحاج كروما	ULIMO	حركة التحرر المتحدة من أجل الديمقراطية	٤
مقاطعة لوفا	كانون الاول ١٩٩٣	فرانسوا ماساكوا	L.D.F	قوة دفاع لوفا	٥

(١) الملحق من عمل الباحث.

المقاطعات الشرقية	كانون الاول ١٩٩٣	جورج بوبي	L.P.C	مجلس السلام الليبيري	٦
الجنوب الغربي	ايار ١٩٩٤	روزفلت جونسون	ULI- MO-J	حركة التحرر المتحدة من اجل الديمقراطية جناح جونسون	٧
بعض مناطق غبارنغا	ايلول ١٩٩٤	توم ووبيو + سام دوكى	NPFL- CRC	المجلس الثوري المركزي التابع للجبهة الوطنية القومية الليبيرية	٨

ملحق رقم (٤) ^(١).

قادة فريق المراقبين العسكريين لدول غرب افريقيا حتى كانون الاول ١٩٩٨

الترتيب	القائد	البلد	المنصب	ال المباشرة والانفكاك
١	الفريق أرنولد قوسينو	غانانا	قائد القوة	١٩٩٠ - ١٩٩٠ تموز - ايلول
٢	اللواء جوشوا دوجونيارو	نيجيريا	القائد الميداني	١٩٩١ - ١٩٩٠ شباط - ايلول
٣	اللواء رفوس كوبولاتي	نيجيريا	القائد الميداني	١٩٩١ - ايلول شباط
٤	اللواء إيشايا باكوت	نيجيريا	القائد الميداني	١٩٩٢ - ١٩٩١ تشرين الاول - تشرين الاول
٥	اللواء تونجي اولورين	نيجيريا	القائد الميداني	١٩٩٣ - ١٩٩٢ تشرين الثاني - تشرين الاول
٦	اللواء جون شاجايا	نيجيريا	القائد الميداني	١٩٩٣ - كانون الاول الثاني
٧	اللواء جون مارك اينينجر	نيجيريا	القائد الميداني	١٩٩٦ - ١٩٩٣ كانون الاول - آب
٨	اللواء فيكتور صمويل مالو	نيجيريا	قائد القوة	١٩٩٨ - ١٩٩٦ كانون الاول - آب

١) بدر حسن شافعي، المصدر السابق، ص ٢٤١.

ملحق رقم (٥)^(١)

الهيكل التنظيمي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

تاریخ نشر البعثة	العنوان
١٩٩٣ ايلول	مقر القيادة
<ul style="list-style-type: none"> - تريفور ليفنجستون ج. سوميرز (جاميكا) تشرين الثاني ١٩٩٢-تشرين الثاني ١٩٩٤ - انطوني نياكا (تنزانيا) كانون الاول ١٩٩٧ - نيسان ١٩٩٤ 	رئيس البعثة وممثل الأمين العام للأمم المتحدة
<ul style="list-style-type: none"> - الجنرال دانيال اوباندي (كينيا) تشرين الاول ١٩٩٣ - ايار ١٩٩٥ - اللواء محمود طلحة (مصر) كانون الاول ١٩٩٥ - حزيران ١٩٩٦ - الكولونيل ديفيد ماجومير (كينيا) قوز ١٩٩٦ - كانون الاول ١٩٩٦ - الجنرال اسكندر شامي (باكستان) كانون الاول ١٩٩٦ - كانون الثاني ١٩٩٧ 	قائد المراقبين العسكريين
<p>٣٠٣ مراقباً عسكرياً، ووحدة طبية ٢٠ فرداً، ووحدة هندسية ٤٥ فرداً، ٩٠ موظفاً مدنياً دولياً، ١٣٦ موظفاً مدنياً محلياً، ٥٨ موظفاً مدنياً محلياً، ١٢٠ موظفاً مدنياً محلياً، ١٦٠ موظفاً مدنياً دولياً، ١٠٥ موظفاً مدنياً دولياً، ٥٥٠ موظفاً مدنياً محلياً، ٣١٤ موظفاً مدنياً محلياً، ١٩٩٥-تشرين الثاني ١٩٩٣ قوام البعثة</p>	
<p>١٦٠ مراقباً عسكرياً، ووحدة طبية عسكرية، ١٠٥ موظفاً مدنياً دولياً، ٥٥٠ موظفاً مدنياً دولياً، ١٣٦ موظفاً مدنياً محلياً، ٣١٤ موظفاً مدنياً محلياً، ١٢٠ موظفاً مدنياً محلياً، ١٩٩٦-تشرين الثاني ١٩٩٥ قوام البعثة</p>	

(١) ايمن السيد محمد احمد حسن شيانه، المصدر السابق، ص ٣١٤.

٩٢ مراقباً عسكرياً يدعمهم وحدة طيبة وعدد من الموظفين المدنيين الدوليين والمحليين	قام البعثة تشرين الثاني ١٩٩٦ - ايلول ١٩٩٧
٢٢ دولة (النمسا، بنجلادش، بلجيكا، البرازيل، الصين، الكونغو، التشيك، مصر، غينيا بيساو، المجر، الهند، الاردن، كينيا، ماليزيا، النيبال، هولندا، باكستان، بولندا، روسيا الاتحادية، سلوفاكيا، السويد، اوروجواي)	الدول المشاركة بعناصر عسكرية
١٠٣٠٧ مليون دولار بما في ذلك تكاليف انسحاب وتفكيك البعثة	التكاليف الاجمالية للعملية
٣٠ ايلول ١٩٩٧	تاريخ انتهاء عملية البعثة

قائمة المختصرات

المختصر	التفاصيل
.F.R.U.S	Foreign Relations of the United States العلاقات الخارجية للولايات المتحدة
.A.F.P.C.D	American Foreign Policy Current Documents وثائق السياسة الخارجية الأمريكية الحالية
ECOWAS	Economic Community of West African States المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
.U.N	United Nations الامم المتحدة
CIA	Central Intelligence Agency وكالة المخابرات المركزية
NSC	National Security Council مجلس الامن القومي

الْمَصَادِرُ

اولاً: الوثائق المنشورة:

١ - تقارير جمعية الاستيطان الأمريكية:

1. First Annual Report of the American Society for Colonizing the Free People of Colour of the United States and the Proceedings of the Society At Their Annual Meeting in the City of Washington on the First Day of January, 1818.

٢. الوثائق الأمريكية:

1. The American Journal of International Law, Documents Relating to the United States and Liberia, Act of March 3., 1819, Relative to The Slave Trade, Publisher, Vol. 4, Washington, 1/7/ 1910.

2. United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States, 1929, Volume III, , Washington , 1944.

3. United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1943, The Near East and Africa, Volume IV, Washington, 1964.

4. United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States Diplomatic Papers 1944, Vol-

ume V, The Near East, South Asia and Africa The Far East , Washington, 1965.

5. United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers 1945, Volume V, The Near East and Africa, Washington, 1969.

6. United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States Diplomatic Papers 1945, Volume VIII, The Near East and Africa, Washington, 1969.

7. United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States, 1950, Volume V, The Near East, South Asia and Africa, Washington, 1978.

8. United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States 1951, Volume V, Washington , 1982.

9. United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States 1951, Volume V, The Near East and Africa, Washington, 1983.

10. United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Volume XVIII, Africa, Washington 1989.

11. United States Government Printing Office, Foreign Relations of the United States 1977-1980, Volume XVII, Part 2, Sub-Saharan Africa, , Washington, 2018.

12. American Foreign Policy Current Documents 1990, Washington 1991.

13. American Foreign Policy Current Documents 1991, New York, 2008.

٣. وثائق المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا:

1. ECOWAS, Official Journal of the Economic Community of West African States, Vol. 21, N o v . 1991.

٤. وثائق الامم المتحدة:

أ- الاجنبية:

1. United Nations, General Assembly (A/3'4/552), 11 October 1979.

2. United Nations , Security Council, (S/RES/788,1992), 19 November 1992

3. United Nations , Security Council, (S/RES/813,1993), 26 March 1993.

4. United Nations, Security Council, (S/26272), 9 August 1993.

5. United Nations , Security Council, (S/RES/856,1993), 10 August, 1993.

6. United Nations, Conseil de sécurité, (S/1995/7 5) janvier 1995.

7. United Nations, Security Council, (S/RES/1001,1995), 30 June 1995.

8. United Nations, Security Council, (S/RES/1014,1995), 15 September 1995.

9. United Nations , Security Council, (S/RES/1041,1996), 29 January 1996.

10. United Nations , Security Council, (S/RES/1071 ,1996), 30 August 1996.

11. United Nations , Security Council, (S/1996/962), 19 November 1996.

ب- العربية:

١. الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن، ١٩٩١، السنة السادسة والاربعون /نيويورك، ١٩٩٣.

٢. الامم المتحدة، مجلس الامن، (S/23886)، نيوبيورك، ٧ ايار ١٩٩٢.

٣. الامم المتحدة، مجلس الامن، (S/24815) نيوبيورك، ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٢.

٤. الامم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والاربعون، ٩ تشرين الاول ١٩٩٠.

٥. الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن، (S/RES/866, 1993)، نيوبيورك، ١٩٩٣.

٦. الامم المتحدة، الجمعية العامة، (A/C.5/48/L.53) نيوبيورك، ١٩٩٤.

٧. الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٤، (S/1994/168) نيوبيورك،

. ١٩٩٩ . ٨. الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٤، (S/1994/680) نيويورك، ١٩٩٩ . ٩. الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٤، (St/ LIB/SER/S.52) نيويورك، ١٩٩٥ . ١٠. الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٤، (S/1994/680) نيويورك، ١٩٩٩ . ١١. الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٥، (S/1995/279)، نيويورك، ١٩٩٩ . ١٢. الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٥، (S/1995/473) نيويورك، ١٩٩٩ . ١٣. الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٥، (S/INF/51)، نيويورك، ١٩٩٨ . ١٤. الامم المتحدة، الجمعية العامة، ١٩٩٥، (A/50/49)، نيويورك، ١٩٩٦ . ١٥. الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٥، (S/1995/1042) نيويورك، ١٩٩٩ . ١٦. الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٥، (S/1995/742)، نيويورك، ٢٠٠٠ . ١٧. الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٦، (S/1994/463) نيويورك، ١٩٩٨ . ١٨. الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٦، (S/1996/47) نيويورك، ٢٠٠٠ .

١٩. الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٦، (S/INF/52) نيوYork، ١٩٩٨.
٢٠. الامم المتحدة، قرارات مجلس الامن ١٩٩٦، (S/1996/679) نيوYork، ١٩٩٨.
٢١. الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، الدورة التاسعة، جنيف ١٢-١٢ تشرين الثاني ٢٠١٠.

ثانيًا: تقارير وكالة المخابرات المركزية CIA:

1. Central Intelligence Agency, Liberia: Difficult Passage Ahead , An Intelligence Assessment, American Analysis. It was coordinated with the Directorate of Operations and the National Intelligence Council. Comments and queries are welcome and may be addressed to the Chief, West- East Africa Division, ALA, 15 May 1983.
2. Central Intelligence Agency, Liberia: Projects for Tobacco Burrows , Examination of the Ministry of Foreign Affairs, Review Board (C), ALA 82-Confidential 10015, February 1982.
3. Liberia: Difficult Passage Ahead , An Intelligence Assessment, American Analysis. It was coordinated with the Directorate of Operations and the National Intelligence Council. Comments and queries are welcome and may be addressed to the Chief, West- East Africa Division, Washington, D.C, September 21, 1983.

ثالثاً: تقارير مجلس الأمن القومي :NSC

1. National Security Council, Secret, Senior Interagency Group, No. 36, National Security Council, Washington DC, June 16, 1983.

2. National Security Council, Disintegration of The Liberian Nation, Alert Series Liberia, AL/LBR/94.001, Washington, D.C., 1993.

رابعاً: تقارير الكونغرس:

1. United States, Congress, History of Bills and Resolutions - Congressional Record (Bound Edition), Volume 89, Part 13 (January 6, 1943 to December 21, 1943) 27May 1943.

2. United States, Congress, 1st Session, Country Reports on Human Rights Report for 1990, Foreign Affairs of the Senate and House of Representatives respectively, Washington ,1991.

3. United States ,Congress, Liberia: 1989-1997 Civil War, Post-War Developments, and U.S. Relations, Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, December 31, 2003.

4. United States. Congress, Senate. Committee on Foreign Relations. Subcommittee on African Affairs, U.S. Policies Toward Liberia, Togo, and Zaire: Hearing Before the Subcommittee on African Affairs of the Committee on Foreign Relations, United States Senate, One Hundred Third Congress, First Ses-

sion, June 9, 1993, U.S. Government Printing Office, 1994.

5. United States, Congress. House, Country Reports on Human Rights Practices: Report Submitted to the Committee on Foreign Affairs, U.S. House of Representatives and Committee on Foreign Relations, U.S. Senate by the Department of State in Accordance with Sections 116(d) and 502B(b) of the Foreign Assistance 1961, as Amended, Department of State, 1995.

6. United States, Congress , Human Rights Situation in Africa: Hearing Before the Subcommittee on Africa of the Committee on International Relations, House of Representatives, One Hundred Fourth Congress, First Session, February 22, 1995, Vol 4, U.S. Government Printing Office, Washington, 1995.

خامسًا: الكتب:

أ- الجنية:

1. A. Doris Banks Henries, A Biography of President William V. S. Tubman, London, 1967.

2. Abiodun Alao, John MacKinlay and Funmi Olonisakin, Peacekeepers, Politicians, and Warlords: The Liberian Peace Process, United Nations University Press, Tokyo, 1999.

3. Abiodun Alao, The Burden of Collective Goodwill: The International Involvement in the Liberian Civil War, Routledge , New York, 2017.

4. Adekeye Adebajo, Building Peace in West Africa: Liberia, Sierra Leone, and Guinea-Bissau, Lynne Rienner Publishers, London, 2002.
5. _____, Liberia's Civil War: Nigeria, ECOMOG, and Regional Security in West Africa, London, 2002.
6. Amos Sawyer author, The Emergence of Autocracy in Liberia: tragedy and challenge, San Francisco, 1992.
7. Asfa-Wossen Asserate, King of Kings: The Triumph and Tragedy of Emperor Haile Selassie I of Ethiopia, Translation Copyright, London, 2015.
8. Barry Leonard, Basic Facts about the United Nations, DIANE Publishing, New York, 1999.
9. Benjamin G. Dennis and Anita K. Dennis, Slaves to Racism: An Unbroken Chain From America to Liberia, Algora Publishing, New York, 2008.
10. Bridgette Kasuka, prominent african leaders, New Africa Press, 2013.
11. Caree A. Banton, More Auspicious Shores: Barbadian Migration to Liberia, Blackness, and the Making of an African Republic, Cambridge University press, United Kingdom, 2019.
12. Carl Patrick Burrowes, Modernization and the Decline of Press Freedom: Liberia, 1847 to 1970 (Journalism & mass

communication monographs), Association For Education in Journalism and Mass Communication ,1996.

13. Charles Akujieze, Nigeria: an Experiment in Nation Building, AuthorHouse, UK, 2019.

14. Christopher Clapham, Liberia and Sierra Leone: An Essay in Comparative Politics (African Studies), Cambridge University press , 2009.

15. Claude Andrew Clegg, Texts The price of liberty: African Americans and the making of Liberia, University of North Carolina Press, 2004.

16. Colin M. Waugh, Charles Taylor and Liberia: Ambition and Atrocity in Liberia's Lone Star State, London, 2011.

17. David A. Dieterle, Economics: The Definitive Encyclopedia from Theory to Practice, volumes 1, ABC-CLIO, The United States of America, 2017.

18. David Rooney, Kwame Nkrumah. Vision and Tragedy, Sub-Saharan Publishers, Ghana, 2007.

19. Dorina A. Bekoe, Implementing Peace Agreements: Lessons from Mozambique, Angola, and Liberia, Palgrave Macmillan, New York, 2008.

20. Ebenezer Mianlawon Vonhm Benda, Civil War Liberia, Washington, American University, 2004.

21. Edward Newman, *Understanding Civil Wars: Continuity and change in intrastate conflict*, Routledge, New York, 2014.
22. Felix Gerdes, *Civil War and State Formation: The Political Economy of War and Peace in Liberia*, Campus Verlag, New York, 2013.
23. Felix Gerdes, *The Evolution of the Liberian State A Study in Neo-patrimonial State Formation and Political Change*, Universität Hamburg, 2013.
24. Frazer Egerton, *Explaining African conflict The War in Liberia and Sierra Leone*, At Dilhousie University , 2004.
25. Gabriel I. H. Williams, *Liberia: The Heart of Darkness: Accounts of Liberia's Civil War and Its Destabilizing Effects in West Africa*, Trafford Publishing, United States of America. , 2002.
26. Guida M. Jackson, *Women Rulers throughout the Ages: An Illustrated Guide*, ABC-CLIO, The United States of America, 1999.
27. Guy Arnold, *Historical Dictionary of Civil Wars in Africa*, The Scarecrow Press, Lanham, 2008.
28. Gwendolen M. Carter, *African one-party states* , Cornell University Press, New York, 1962.
29. H. Boima Fahnbulleh, *Voices of Protest: Liberia on the*

Edge, 1974-1980, Universal Publishers, California, 2005.

30. Harold D Nelson, Liberia, a country study, Foreign Area Studies the American University (Washington, D.C.)1984.

31. Heather Lehr Wagner, Ronald Reagan (Great American Presidents), Chelsea House, The United States of America, 2004.

32. Innocent A. Nass, A Study in Internal Conflicts: The Liberian Civil Crisis, New York, 2000.

33. Isabelle Duyvesteyn, Clausewitz and African War; Politics and Strategy in Liberia and Somalia, Leiden University, January 2005.

34. James C. Bennett and Other, The Anglosphere Challenge: Why the English Speaking Nations Will Lead the Way in the Twenty-First Century, Hudson Institute, Washington, D.C., 2005.

35. Jerome J Verdier, Final Report of the Truth and Reconciliation Commission of Liberia, (Volume II), Republic of Liberian Truth and Reconciliation Commission, Press Union of Liberia, 2009.

36. Jesse N. Mongrue, Liberia: America's Footprint in Africa: Making the Cultural, Social, and Political Connections, I Universe. INC, United States of America, 2011.

37. Johanna Söderström, Peacebuilding and Ex-Combat-

ants: Political Reintegration in Liberia, Routledge, New York, 2015.

38. John M. Kibia, Humanitarian Intervention and Conflict Resolution in West Africa, Ashgate Publishing Company, United States of America, 2009.

39. John Seh David ,The American Colonization Society: And The Founding of the First African Republic, United States of America, 2014.

40. John-Peter Pham, Liberia: Portrait of a Failed State, New York, 2004.

41. Joseph Kaifala, Free Slaves, Freetown, and the Sierra Leonean Civil War, The Jeneba Project Inc. , New York , 2017.

42. Joseph Saye Guannu , The Inaugural Addresses of the presidents of Liberia From Joseph Jenkins Roberts to William Richard Tolbert, Jr. 1848 to 1976 , New York, 1980.

43. Laurie Lanzen Harris, Modern African Leaders, Volume 2, Detroit, Michigan, United States, 1997.

44. Lawrence A. Marinelli, The New Liberia; a Historical and Political Survey, New York, 1964.

45. Louise Chipley Slavicek, Jimmy Carter (Great American Presidents) Rinted and Bound , United States of America, 2004.

46. Mark Huband, The Liberian Civil War, Routledge, New

York, 1998.

47. Mats Utas , Sweet Battlefields: Youth and The Liberian Civil War, Uppsala university, 2003.

48. Michael E. Brown, Ethnic Conflict and International Security, Princeton University, 2000.

49. Nicolas Cook, Liberia: 1989-1997 Civil War, Post-War Developments, and U.S. Relations, Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, December 31, Washington, D.C, 2003.

50. Niels Stephan Cato Hahn, Two Centuries of US Military Operations in Liberia Challenges of Resistance and Compliance, Air University Press, Alabama, 2020.

51. Nina Wilén, Justifying Interventions in Africa: (De)Stabilizing Sovereignty in Liberia, Burundi and the Congo, Palgrave Macmillan, UK, 2012.

52. Paul Gifford, Christianity and Politics in Doe's Liberia, Cambridge University Press, UK, 1993.

53. Peter Baxter, Biafra: the Nigerian Civil War, 1967-1970, Helion & Company, Eastern Nigeria, 2014.

54. Peter Dennis, A Brief History of Liberia, The International Center for Transitional Justice, 2006.

55. Renée C. Fox, Doctors Without Borders: Humanitarian Quests, Impossible Dreams of Médecins Sans Frontières, Johns

Hopkins University Press, Baltimore, 2014.

56. Robert A Smith, William V. S. Tubman;: The life and Work of an African President and statesman, (Liberian writers series), Providence Publications, California, 1971.
57. Robert Layton, Order and Anarchy: Civil Society, Social Disorder and War, Cambridge University Press, 2006.
58. Robert M. Farnsworth, The Life of Leon Mercer Jordan and the Shaping Memories of His Father and Grandfather, N.D.
59. Robert Quiminee, Liberia, its Poverty Recovery Strategies and Failures, and why Its Pro poor Agenda will Fail if Lacked Future Perspectives The Quest for Economic Reform and Liberation 1871 – 2017, Monrovia, Liberia, N.D.
60. Robert W. Clower, Growth Without Development: an Economic Survey of Liberia, Northwestern University Press, 1966.
61. Rupert Emerson , Africa and United States police prentice – Hall, INC, New Jersey, 1967.
62. Simon Cooper and others, Madame President, Simon & Schuster Audio, New York, 2017.
63. Stephen Ellis, The Mask of Anarchy, The Destruction of Liberia and the Religious Roots of an African Civil War, Hurst & Co Ltd, London ,2001.

64. Stephen John and Stedman Stedman, Ending Civil Wars: The Implementation of Peace Agreements, Lynne Rienner Publishers, The United States of America, 2002.
65. Teah Wulah, Back to Africa: A Liberian Tragedy, Author House, United States of America, 2009.
66. Thomas Kaydor , Liberian Democracy, Author House, Bloomington, Indiana, 2014.
67. Thomas McCants Stewart, Liberia: the Americo-African Republic, New York, 1886.
68. Tukumbi Lumumba-Kasongo, The Dynamics of Economic and Political Relations Between Africa and Foreign Powers: A Study in International Relations, United States of America , 1999.
69. William R. Smyser , From Yalta to Berlin: The Cold War struggle Over Germany , Palgrave Macmillan , United States of America , 1999.
70. wood Dunn, The Annual Messages of the Presidents of Liberia 1848-2010 Slate of the Nation Addresses to the National Legislature, Volume 1, New York,2011.

ب- العربية:

١. أحمد ابراهيم محمود، الحروب الاهلية في افريقيا، مؤسسة الاهرام – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١.

٢. احمد الرشيدى، موسوعة احداث القرن العشرين، الجزء الرابع، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٠.
٣. أحمد نبيل جوهر، قرارات منظمة الوحدة الافريقية النظرية والتطبيق، منشأة المعارض، الاسكندرية، ١٩٨٧.
٤. اودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٨٩ حتى اليوم، ترجمة ابو عبد الرحمن الكردي، الطبعة الاولى، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦.
٥. بدر حسن شافعى، تسوية الصراعات في افريقيا (نموذج الايكواس) دار النشر للجامعات، الطبعة الاولى، القاهرة، ٢٠٠٩.
٦. بطرس بطرس غالى، العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية، الطبعة الاولى، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧٤.
٧. توماس باتريك ميلادى، شخصيات زعماء غرب افريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦١.
٨. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٨.
٩. رافت غنيمي الشيخ، أفريقيا في التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩١.
١٠. عبد الرزاق مطلوك الفهد، البدايات الاولى للوجود الامريكي في افريقيا ليبيريا انموذجاً، الطبعة الاولى، دار الفراهيدي للتوزيع والنشر، بغداد، ٢٠١٦.
١١. عبد الناصر الفكي، الثقافة المجتمعية ومعدلات الاصابة بالأمراض في ليبيريا، دار المنظومة، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم، د.ت.
١٢. فاروق يوسف يوسف احمد، الثورة والتغير السياسي، مكتبة عين شمس، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٩.
١٣. فتحي محمد ابو عيانه، جغرافية افريقيا، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية،

. ١٩٩٨

١٤. فيج جي دي، تاريخ غرب افريقيا، ترجمة يوسف نصر، الطبعة الاولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

٥١. م . ب. أكيان، تاريخ افريقيا العام، المجلد الثامن، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٩٠.

١٦. محمد اسماعيل محمد، سيراليون وليبيريا، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٣.

١٧. محمد عاشور مهدي، دليل الدول الافريقية، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٨. محمد عبد الغني سعودي، أفريقيا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.

١٩. محمد علي القوزي، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

٢٠. محمد فاضل علي وسعيد ابراهيم كريديه، المسلمين في غرب افريقيا (تاريخ وحضارة)، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧.

٢١. وهبي غبريان، ليبيريا دولة أفريقية مستقلة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.

٢٢. يوجين . س. أجيواما، توبمان أفريقيا، ترجمة خليل حسن خليل، د.م. ١٩٦٩.

سادساً: الرسائل والاطاريف الجامعية :

أ- الاجنبية:

1. Alex Lovit, "The Bounds of Habitation": The Geography of the American Colonization Society, 1816-1860, A disserta-

tion submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy History, University of Michigan, 2011.

2. Andrew T. Young, Costly Discrimination and Ethnic Conflict: The Case of the Liberian Civil Wars, Department of Economics, University of Mississippi, 2008.

3. Anthony Dennissegbey, Ecowas Ecomog Mitteary Iniervemion in Liberia and Siern Leone, Master Thesis, Acadia University, 2005.

4. Antwi-Ansorge, Nana Akua, Ethnic mobilisation and the Liberian civil war (1989-2003), Thesis (Ph.D.),University of Oxford, 2014.

5. Chandra R. Dunn, Africa and Liberia in world politics, dissertation , American University ,Washington, D.C, 2016.

6. Chavanne Lenisc Peccry, Local leadership in Democratic Transition Paving The Way Or baring The Route, Ph.D Thesis, Tulane University, 2010.

7. Clifford Casper, Tragic Pragmatism: Liberia and the United States, 1971-1985, A thesis submitted to the Graduate Faculty of North Carolina State University in Partial Fulfillment of The requirements for the Degree of Master of Arts, 2012.

8. D. Elwood Donn, The foreign policy of the republic of Liberia as Reflected in Selected Political Questions in the Unit-

ed Nations, Ph.D, The American University, Washington, D.C., 1972.

9. David Forest, Causes et Motivations De La Guerra Civiler AU. Liberia (1989-1997), Essai de la maîtrise en relations, Université Laval, 2004.

10. Emmanuel Oritsejolomi Ikomi, Implementation of Abuja II accord and post-conflict security in Liberia, Master of Arts in Security Studies, University of Calabar, 1991.

11. Greenwood Ralph, The Presidency o f William Y. S. Tubman, President of Liberia, 1944-1971, A Dissertation, Northern Arizona University, 1993.

12. Ikechi Maduka Mgbeoji, Collective security and the legality of the Ecowas intervention in the Liberian Civil War, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the Degree of Master of Laws at Dalhousie University Halifax, Nova Scotia, Canada, 1999.

13. Matthew F. K. McDaniel, Emigration to Liberia: From the Chattahoochee Valley of Georgia and Alabama, 1853-1903, Thesis (M.A.), Louisiana State University,2007.

14. Roland Tuwea Clarke, Postwar Reconstruction in Liberia: The Participation and Recognition of Women in Politics in Liberia, Degree.MA, Portland State University, 2013.

15. Roosevelt Seedee, The Impact of Foreign Aid on Ex-

treme Poverty: A Case Study of Liberia's Development Complexities (1980-2018), Dissertations, East Tennessee State University, 2018.

16. Sharon Alane Abramowitz, Psychosocial Liberia: Managing Suffering in Post-Conflict Life, A dissertation presented, Harvard University, 2009.

17. Thomas Jaye, ECOWAS intervention in the Liberian Civil War: issues of sovereignty, strategy and security, A thesis submitted for the degree of Ph. D in International Politics at the University of Wales, Aberystwyth, 1999.

18. Timothy D. Nevin, Politics and Popular Culture the Renaissance in Liberian Music, 1970-1989, A dissertation Presented to the Graduate School of the University of Florida in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, 2010.

ب- العربية :

١. احمد محمد جاسم عبد، السياسة البريطانية تجاه غانا ١٩٥٧-١٩١٤، اطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

٢. امنة سلمى، منظمة الوحدة الافريقية ودورها في حل النزاعات الحدودية النزاع السنغالي الموريتاني انماذجاً، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣.

٣. اية جليل عباس محمد، بطرس بطرس غالى ودوره السياسي في مصر والدبلوماسي في الامم المتحدة ١٩٧٧-١٩٩٦، اطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة

٢٠٢٠، بغداد

٤. إيمان رجب زكي، العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا ١٩٤٤-١٩٨١، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بنى سويف، ٢٠١١.

٥. ايمن السيد محمد احمد حسن شيانه، دور الامم المتحدة في بناء السلم في افريقيا دراسة حالة: موزنبق وليبيا، رسالة ماجستير معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

٦. حنان طلال جاسم، التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا (١٩٦٠-١٩٧٩)، اطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٤.

٧. سارة مالك حميد الشوالي، منظمة الوحدة الافريقية ١٩٦٣-١٩٧٣، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٣.

٨. سامي بخوش، دور المنظمات الاقليمية في ادارة النزاعات في غرب افريقيا نموذج الايكواس في ليبيريا وکوت ديفوار، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، ٢٠١٢.

٩. سلاماتي عبد القادر، الاستعمار وظاهرة الرق في افريقيا الغربية السنغال نموذجًا ١٨٥٤-١٩٦٠، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاسلامية، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٦.

١٠. سلامة عبد الله الحولي، دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي في ١٩٧١-١٩٨٩، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

١١. سماح دياب عبد السميع سيد، العلاقات الليبية الإسرائيلية (١٩٤٨-١٩٧٤)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٩.

١٢. صادق أحمد حامد، التطورات السياسية الداخلية في ليبيريا ١٨٤٧-١٩٤٥،

١٠. اطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.
١١. عايدة حرحوس، دور الايكواس في ادارة النزاعات الالثنية في أفريقيا دراسة حالة ليبيريا - سيراليون، رسالة ماجستير جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٦.
١٢. عباس صالح عباس كانة، الاسلام والنشاط التنصيري في ليبيريا، اطروحة دكتوراه، كلية الدعوة واصول الدين، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٠.
١٣. عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الاقليمية الفرعية الافريقية ودوره في تحقيق الوحدة الافريقية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بكر بالقайд، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٥.
١٤. محمد عبود الفرج، دور العسكريين في أفريقيا، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨.
١٥. محمد علي القذافي، التطورات والتحولات السياسية في العمل الافريقي المشترك، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، ٢٠٠٣.
١٦. مروه خالدي وسهيلة برياني، مؤتمر برلين الثاني وأثره في العلاقات الاوربية (١٨٨٤-١٩١٤) رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر، ٢٠١٦.
١٧. هشام طه دردير، الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيريا ١٩٠٩-١٩٦٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المينا، ٢٠٠٧.
١٨. هاني سليمان اسماعيل، العلاقات المدنية العسكرية في افريقيا منذ عام ١٩٩٠ دراسة حالة ليبيريا وكون ديفوار، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ٢٠١٥.
١٩. هشام سيد ابو سريع طلحة، مشكلة الاندماج الوطني في ليبيريا، رسالة

ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٢.

سابعاً: البحوث والدراسات الأكademie:

أ- الأجنبية:

1. A.Sesay, Le coup État du Liberia Facteurs internes et effets régionaux, Plural Societies, II automne 1980.
2. Ademola Adeleke, The Politics and Diplomacy of Peace-keeping in West Africa: The Ecowas Operation in Liberia, The Journal of Modern African Studies, Vol. 33, No. 4 , Dec Cambridge Core, 1995.
3. Andrew Osei Asibey, Liberia: Political Economy of Underdevelopment and Military «Revolution continuity or Change, Canadian Journal of Development Studies/Revue canadienne d études du développement, volume 2, issue 2,1981.
4. Clement E Adibe, The Liberian conflict and the ECOWAS-UN partnership, Journal: Third World Quarterly , volume 18, issue 3 , United Kingdom ,1997.
5. Cyril I. Obi, Economic Community of West African States on the Ground: Comparing Peacekeeping in Liberia, Sierra Leone, Guinea Bissau, and Côte D'Ivoire, African Security, Journal: African Security, Vol. 2; Iss. 2, Taylor and Francis Group, 2009.
6. Emeka Okolo Julius, Liberia: The Military Coup and

Its Aftermath, *The World Today* (Journal), Volume:37, United Kingdom, 1981.

7. Emmanuel Olatunde Ojo, The Politics of Conflict and Internal Displacement: An Assessment of the Internal and External Causes of the Liberian Civil War, European Scientific Journal, Arab Open University, Lebanon Vol. 11, No. 4,2015.

8. George Klay Kieh, Irregular Warfare and Liberia's First Civil War, *Journal of International and Area Studies*, Vol. 11, No. 1, International Affairs-Soul National, June 2004.

9. Human Rights Watch, Liberia , Waging War to Keep the Peace: The ECOMOG Intervention and Human Rights, *News From Africa Watch*, Volume 5, Issue No. 6, June 1993.

10. Jacob M Pereira-Lunghu, Agricultural Policy and Performance in Liberia (1920 1990): Implications for Policy in Post-Gvil War Liberia, *Africa Development*, Vol. XXIII, No. 1, 1998.

11. Johanna Speyer and Christina Stobwasser, Liberia (NFPL) 1989-1996, , 14 September 2016.

12. John Adedeji, The Legacy of J.J. Rawlings in Ghanaian Politics, 1979-2000, *African Studies Quarterly*, Volume 5, Issue 2 | Summer 2001.

13. Julius Emeka Okolo, Liberia: The Military Coup and Its Aftermath, *The World Today*, Vol. 37, No. 4 ,Apr., 1981.

14. Kofi Oteng Kufuor, Developments in the Resolution of the Liberian Conflict, American University International Law Review, Volume 10 , Issue 1, 1996.
15. Lawrence A. Marinelli, Liberia's Open-Door Policy, The Journal of Modern African Studies, volume 2, Issue 1 ,1964.
16. M. B. Akpan, Black Imperialism: Americo-Liberian Rule Over the African Peoples of Liberia, 1841-1964, Canadian Journal, Vol. 7, No. 2, Canadian, 1973.
17. Max A Sesay, Civil War and Collective Intervention in Liberia, Review of African Political Economy, a University of Staffordshire , Stoke-on-Trent, UK, Vol. 23 , No.67, 24 Feb 2007.
18. Max Ahmadu Sesay, Collective Security or Collective Disaster?: Regional Peace-Keeping in West Africa, Journal: Security Dialogue, volume 26, issue 2, Staffordshire University, Stoke-on-Trent, UK ,1995.
19. McAlpine, J.L and Other, Liberia: forests as a challenge and an opportunity, Journal: The International Forestry Review, volume 8, issue 1 ,2006.
20. Natalle E. Brown, Ecowas and the Liberia Experience: Peacekeeping and Self Preservation, US Department of State, 1999.
21. Stephen Riley, and Max Sesay, Liberia: after Abuja, Journal: Review of African Political Economy, volume 23, issue

69 , 1996.

22. Vilém Řehák, Mediace jako nástroj řešení konfliktů: případ občanské války v Libérii, Ústav mezinárodních vztahů, 2011.

ب- العربية:

١. ابو بكر عبد القادر سيسى، إضطهاد القبيلة المسلمة العملاقة في غرب افريقيا، البيان(مجلة)، العدد ١٩٣ ، المملكة العربية السعودية، تشرين الاول، ٢٠٠٣ .
٢. أحمد عبد السلام فاضل وآخرون، معمر القذافي ودوره في السياسة الليبية حتى عام ٢٠١١ ، العدد ٥ ، المجلد ٣٤ ، كلية التربية للعلوم الإنسانية(مجلة)، جامعة تكريت، نيسان ٢٠١٦ .
٣. احمد غالب الشلاه و زيد عدنان محسن، واقع ومستقبل السيادة الوطنية في افريقيا، دراسات افريقية(مجلة)، العدد الثاني، مركز الدراسات الافريقية، العتبة العباسية المقدسة، نيسان ٢٠١٧ .
٤. احمد غالب محى، مستقبل السيادة الوطنية في افريقيا نهادج مختارة، تحولات (مجلة)، العدد ٢ ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، حزيران ٢٠١١ .
٥. احمد فاضل يعقوب، دور منظمة الايكواس في حل ازمة ليبيريا، السياسة الدولية، العدد ١١٧ ، القاهرة، ١٩٩٤ .
٦. احمد يوسف، مؤتمر منروفا وتطور منظمة الوحدة الافريقية، السياسة الدولية (مجلة)، العدد ٢٧ ، القاهرة، ١٩٧٩ .
٧. إطلال سالم حنا، بطرس بطرس غالى ونشاطه السياسي ١٩٧٧ - ٢٠١٦ ، الملوية للدراسات الإثارية والتاريخية (مجلة)، المجلد ٥ ، العدد ١١ ، السنة الخامسة، . ٢٠١٨ .
٨. انس مصطفى كامل، الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد،

السياسة الدولية، العدد ١٠٧، القاهرة، ١٩٩٢.

٩. بدر حسن شافعي، الجبهة الوطنية الليبيرية سلاح منظمات التنصير ضد سكان البلاد الأصليين، المجتمع (مجلة) العدد ١٦٣٥، الكويت، ٢٠٠٥.

١٠. جاسم محمد عبد وباسم زغير محمد هندي، منظمة الوحدة الأفريقية النشأة والتطور، جامعة الانبار للعلوم الانسانية (مجلة)، العدد ١، كلية الآداب، جامعة الانبار، ايلول ٢٠١٥.

١١. جاسم خيري عبد الرزاق، الاتحاد الأفريقي النشأة الهيكلية التحديات، السياسة الدولية (مجلة)، المجلد الثامن، العدد ٣٢-٣١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٦ / ١٢ / ٣١.

١٢. حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسية في افريقيا (الاسباب والانهاء وافق المستقبل) قراءات افريقية (مجلة) المنتدى الاسلامي، العدد الاول، تشرين الاول، ٢٠٠٤.

١٣. رسول حسين الجميلي، مقارنة بين نظام عصبة الامم وميناق الامم المتحدة، السياسة الدولية (مجلة)، العدد ١٥، مركز البحث والدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

١٤. ريكو شريف، حرب الابادة ضد المسلمين في ليبيريا، البيان (مجلة)، العدد ٣٠، المملكة العربية السعودية، نيسان، ٢٠٠٣.

١٥. سيكو ابو بكر شريف، مأساة المسلمين في ليبيريا حقائق وارقام، البيان (مجلة)، العدد ٨١، السعودية، شباط ١٩٩٤.

١٦. عباس رشدي العماري، ليبيريا والتطور المستقل في افريقيا، السياسة الدولية (مجلة)، العدد ٦٨، القاهرة، ١٩٨٢.

١٧. عبد السلام علي صباح وآخرون، الحروب الاهلية الافريقية الاسباب والنتائج،

الدراسات الاقتصادية (مجلة)، العدد الاول، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا،
كانون الثاني ٢٠١٨.

١٨. علي متولي احمد، أفريقيا في الاستراتيجية الامريكية في أعقاب الحرب العالمية
الثانية، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية (مجلة) العدد ٢٢، القاهرة،
٢٠١٥.

١٩. عمر أحمد البرعصي، التطور التاريخي لمنظمة الوحدة الأفريقية، قاريونس
العلمية (مجلة)، العدد الثالث والرابع، جامعة قاريونس، بنغازي، ٢٠١٠.

٢٠. محمد عاشور مهدي، اتفاق السلام ليس نهاية المطاف، السياسة الدولية،
العدد ١٢، القاهرة، كانون الثاني، ٢٠٠٣.

٢١. محمد مصطفى شحاته، ابعاد الحروب الاهلية، السياسة الدولية، العدد ١٠٣،
القاهرة، كانون الثاني ١٩٩١.

٢٢. منى حسين عييد، التطورات السياسية المعاصرة في ليبيريا، دراسات دولية
(مجلة) العددان (٣٢-٣١) مركز الدراسات الدولية، بغداد، ايلول - كانون الاول،
٢٠٠٦.

٢٣. نورا عبد القادر حسن، ليبيريا ازمة جديدة للدولة في افريقيا، السياسة الدولية،
العدد ١٥٤، القاهرة كانون الثاني، ٢٠٠٣.

٢٤. هنا سيد، ملف معلومات اساسية عن جمهورية ليبيريا، آفاق افريقيا (مجلة)،
المجلد السادس، العدد التاسع عشر، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢٥. هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة
دلتا نهر النيجر، دراسات دولية (مجلة) العدد السادس والاربعون، مركز الدراسات
الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

ثامنًا: الموسوعات والقواميس:

أ- الأجنبية:

1. Britannica Concise Encyclopedia, London, 2006.
2. Britannica Student Encyclopedia, Volume 1, London, 2010.
3. Carl Cavanagh Hodge, Encyclopedia of the Age of Imperialism, 1800-1914 , Two Volumes, Greenwood, United States of America, 2008.
4. Colum Hourihane, The Grove Encyclopedia of Medieval Art and Architecture, Volume 1, Aache to Cecco DI Pietro, New York, 2012.
5. David Owusu-Ansah and Daniel Miles McFarland, Historical dictionary of Ghana, Scarecrow Press, Ghana, 2005.
6. Edmund Jan Osmańczyk, Encyclopedia of the United Nations and International Agreements: A to F, Routledge, 2017.
7. Elwood Dunn and others, Historical Dictionary of Liberia, United States of America, 2001.
8. Frank J. Coppa, Encyclopedia of Modern Dictators: From Napoleon to the Present, Peter Lang, New York, 2006.
9. Frank J. Coppa, Encyclopedia of Modern Dictators: From Napoleon to the Present, New York, 2006.
10. Henry Louis Gates, Jr. and Kwame Anthony Appiah, En-

cyclopedia of Africa, Oxford University Press, New York, 2010.

11. Jamie Stokes and Other, Encyclopedia of The Peoples of Africa and the Middle East (Facts on File Library of World History), Facts on File, New York, 1990.

12. John C. Fredriksen, Biographical Dictionary of Modern World Leaders, Volumes 1 and 2, 1900 to 1991 and 1992 to the Present, New York, 2004.

13. Kevin Shillington Encyclopedia of African History, Volume Set 3, Routledge ,New York, 2004.

14. Kevin Shillington, Encyclopedia of African History 3-Volume Set, Volume3, Routledge, New York, 2005.

15. M. Keith Booker, The Chinua Achebe Encyclopedia, Greenwood Press, Westport, Connecticut , London, 2003.

16. Neil A. Hamilton , Presidents: A Biographical Dictionary, Second Edition, Facts on File, New York, 2005.

17. Neil A. Hamilton , Presidents: A Biographical Dictionary, Second Edition , New York, 2010.

18. Paul Robert Bartrop, A Biographical Encyclopedia of Contemporary Genocide: Portraits of Evil and Good, ABC-CLIO.,The United States of America, 2012.

19. Thomas M. Leonard, Encyclopedia of the Developing World, Volume 1, Routledge, New York, 2006.

20. Timothy J. Stapleton, Encyclopedia of African Colonial Conflicts [2 volumes I-Z], ABC-CLIO.,Santa Barbara, 2017.
21. Toyin Falola, Historical Dictionary of Nigeria (African Historical Dictionaries Historical Dictionaries of Africa), Plymouth, UK, 2009.
22. Tuan Wreh, Love of Liberty: The Rule of President William V.S. Tubman in Liberia 1944-1971, Universe Pub, Monrovia , Liberia, 1976.

ب- العربية:

١. عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، موسوعة التاريخ والسياسة في افريقيا، المكتب المصري للتوزيع والمطبوعات، القاهرة، ١٩٧٠.
٢. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الخامس، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠.
٣. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الثامن عشر، بيروت، ٢٠٠٤.

تاسعاً: الصحف:

أ- الأجنبية:

1. Chicago Tribune, No.317, Chicago, 13/11/1985.
2. Chicago Tribune, No.348, Chicago, 14/11/1985.
3. Los Angeles Times Newspapers, VoL. XC, Los Angeles 24 / 7/ 1971.

4. Los Angeles Times, No/no , California, 16/11/1985.
5. Los Angeles Times, No/no, California, 13/4/1980.
6. The Manchester Guardian Weekly (Newspaper), No. 32,619, England, 1/ 5/ 1951.
7. The New York Times, No. 41619, United States of America, 5/1/1972.
8. The New York Times, No. 44552, United States of America, 13/4/1980.
9. The New York Times, No. 44552, United States of America, 13/4/1980.
10. The New York Times, No. 44552, United States of America, 13/4/1980.
11. The New York Times, No. 46564, United States of America, 16/10/1985.
12. The New York Times, No. 46564, United States of America, 16/10/1985.
13. The New York Times, No. 46565, United States of America, 17/10/1985.
14. The New York Times, No. 46592, United States of America, 13/11/1985.
15. The New York Times, United States of America, No/no, January 3, 1972.

16. The New York Times, United States of America, No/no, Nov. 1, 1971.
17. The New York Times, Vole . CV, No. 35,773, United States of America, 3/ 1/ 1956.
18. Washington Post, No. 132 , Washington, 15/4/1980.
19. Washington Post, No. 132 , Washington, 15/4/1980.
20. Washington Post, No.101 , Washington, 15/3/1980.
21. Washington Post, No.316 , Washington, 17/10/1985.
22. Washington Post, No.317 , Washington, 18/10/1985.
23. Washington Post, No.322 , Washington, 23/10/1985.
24. Washington Post, No.329 , Washington, 30/10/1985.
25. Washington Post, No.344 , Washington, 14/11/1985.
26. Washington Post, No.346 , Washington, 16/11/1985.

ب- العربية:

١. الاهرام، العدد ٣٤٠٩٢، القاهرة، ١٥/٤/١٩٨٠ .
٢. الاهرام، العدد ٣٤١٠٠، القاهرة، ٢٣/٤/١٩٨٠ .
٣. الاهرام، العدد ٣٤١٥٤، القاهرة، ١٦/٦/١٩٨٠ .
٤. الاهرام، العدد ٣٤١٥٥، القاهرة، ١٧/٦/١٩٨٠ .
٥. الاهرام، العدد ٣٧٨٢٢، القاهرة، ٢٧/٦/١٩٨٠ .
٦. الاهرام، العدد ٣٦١٣٢، القاهرة، ١١/١١/١٩٨٥ .

٧. الاهرام، العدد ٣٦١٣٥، القاهرة، ١٤/١١/١٩٨٥.
٨. الاهرام، العدد ٣٦١٣٦، القاهرة، ١٥/١١/١٩٨٥.
٩. الاهرام، العدد ٣٦١٣٨، القاهرة، ١٧/١١/١٩٨٥.
١٠. الزمان، العدد ١٥٧٥، بغداد، ٥ اب ٢٠٠٣.

عاشرًا: تقارير البنك الدولي:

1. Paul Richards and Other, Community Cohesion in Liberia A Post-War Rapid Social Assessment, The World Bank, Washington, DC, 2005.

حادي عشر: تقارير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح:

1. Clement Adibe, Disarmament and Conflict Resolution Project Managing Arms in Peace Processes: Liberia, United Nations Institute for Disarmament Research Geneva, United Nations ,New York and Geneva, 1996.

اثنا عشر: تقارير ليبيريا ووتش لحقوق الانسان:

1 . Liberia Watch for Human Rights, Will human rights be respected in Liberia Ballots not bullets, No. 436/2, Monrovia – Republic of Liberia, January 2006.

ثلاثة عشر: تقارير مكتب مساعدة الكوارث الأجنبية:

1.OFDA., Annual Report, United States. Agency for International Development. Office of U.S. Foreign Disaster Assistance, 1991.

2. United States. Agency for International Development. Office of U.S. Foreign Disaster Assistance, OFDA Annual Report 1993, Washington, D.C., 2000.

اربعة عشر: تقارير مركز جنيف الدولي لازالة الألغام:

1. Action on Armed Violence Post-Conflict Rehabilitation and Reintegration, Mine Action And Armed Violence Reduction Case Study , Geneva International Centre for Humanitarian Demining Centre International de Déminage Humanitaire , Genève, September 2012.

خمسة عشر: إصدارات حكومة جمهورية Liberia:

١ - الدساتير:

1. Constitution of the Republic of Liberia with the Laws of the Republic, enacted by the Senate and House of Representatives at their First Session, held in Monrovia, January and February, 1848. Printed at the Herald Office, by Authority, March, 1848.

2. Liberia's Constitution of 1986, Liberia 1986.

٢ - دليل الانتخابات الليبيرية:

1. Election results of Liberia, 1975, Antiparliamentary Union for Democracy for everyone. 1975.

2. Chronicle of Parliamentary Elections and Developments, 15 October 1985.

ستة عشر: مقالات:

1. Geography and Environment of Northern Nimba County, Liberia, Western Range DSO Iron Ore Project, Liberia Environmental and Social Studies 2008-2010 , 1 October 2010.

2. Côte d'Ivoire: COI Compilation , Austrian Centre for Country of Origin & Asylum Research and Documentation, Vienna, Austria, 2020.

3. David John Harris, Civil War and democracy in West Africa: conflict resolution, elections and justice in Sierra Leone and Liberia, Tauris Academic Studies;I .B., New York , 2012.

سبعة عشر: منظومة شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت):

1. <http://www.dar-ein.com/articles/1014>

2. <https://www.latimes.com/>

3. [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/607.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/607.htm)

4. <https://unis.unvienna.org/unis/en/pressrels/2000/sga136.html>

5. <https://www.britannica.com/biography/Nicephore-Soglo>

6. https://en.wikipedia.org/wiki/George_Boley

7. https://en.wikipedia.org/wiki/Roosevelt_Johnson

الفهرس

٧	مقدمة المركز
١١	المقدمة ونطاق البحث وتحليل المصادر
الفصل الأول	
ليبيريا: التسمية والوصف الجغرافي	
والتطورات السياسية حتى العام ١٨٤٧	
١٨٤٧	الفصل الأول: ليبيريا: التسمية والوصف الجغرافي والتطورات السياسية حتى العام
٢٥	٢٥
٢٧	الخلفية الجغرافية لليبيريا
٢٩	٢٩
٤٣	التطورات السياسية في ليبيريا حتى عام ١٩٤٥
٤٧	٤٧
٥٦	مشاركة ليبيريا في الحرب العالمية الثانية
٦٠	٦٠
٦٨	٦٨
٧٢	انتخابات أيار عام ١٩٥٥، ودور المعارضة حتى عام ١٩٥٨
٨٠	٨٠
٨٢	التطورات السياسية في ليبيريا ١٩٥٩-١٩٧١
٨٤	٨٤
	الغاء نظام الحكم غير المباشر
	الانقلاب العسكري لعام ١٩٦٣

انتخابات عام ١٩٦٧ وقضية فانبو الله ٨٧
دور ليبيريا السياسي على الصعيدين الدولي والاقليمي ١٩٤٥-١٩٧١ ٩١
دور ليبيريا في تأسيس منظمة الامم المتحدة ٩١
الاتفاقيات الليبيرية - الامريكية ٩٥
دور ليبيريا في تأسيس منظمة الوحدة الافريقية ١٠٠
تشكيل منظمة الوحدة الافريقية ١١٠

الفصل الثاني

التطورات السياسية الداخلية في ليبيريا ١٨٤٧-١٨٨٥ م

الفصل الثاني: التطورات السياسية الداخلية في ليبيريا ١٨٤٧-١٨٨٥ م ١١٥
تسليم وليام تولبرت الحكم عام ١٩٧١ ١١٧
اجراءات حكومة تولبرت في احتواء المشاكل الداخلية ١٢٧
اجتماع منظمة الوحدة الافريقية في منروفيا عام ١٩٧٩ ١٣٩
انقلاب الثاني عشر من نيسان ١٩٨٠ ١٤٥
الموقف الافريقي والدولي من انقلاب الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٠ ١٦١
التطورات الدستورية في ليبيريا ١٩٨١-١٩٨٤ ١٦٨
انتخابات الخامس عشر من تشرين الاول عام ١٩٨٥ ١٧٢
محاولة انقلاب عام ١٩٨٥، واجراءات حكومة صمويل دو حتى عام ١٩٨٨ .. ١٨٠

الفصل الثالث

التطورات السياسية الداخلية في ليبيريا في ظل المتغيرات الدولية ١٩١٩-١٨٨٥

الفصل الثالث: التطورات السياسية الداخلية في ليبيريا في ظل المتغيرات الدولية ١٩١٩-١٨٨٥ ١٨٧

ظروف قيام الحرب الاهلية على المستويين الداخلي والخارجي ١٨٩
اندلاع الحرب الاهلية الليبيرية ١٩٩
انشقاق الجبهة الوطنية القومية الليبيرية ٢١٠
المتغيرات الاقليمية والدولية واثرها في الحرب الاهلية في ليبيريا ٢١٦
تشكيل الحكومة المؤقتة ٢٣٦
اتفاقيات السلام ١٩٩٠-١٩٩٢ ٢٤٠

الفصل الرابع

التطورات السياسية الداخلية في ليبيريا ١٩٤٥-١٩٢٠

الفصل الرابع: التطورات السياسية الداخلية في ليبيريا ١٩٤٥-١٩٢٠ ٢٥٥
عملية الاخطبوط ٢٥٧
اتفاق كوتونو ١٩٩٣ ٢٧٠
البعثة الاممية لمراقبة وقف اطلاق النار ١٩٩٣ ٢٧٥
تشكيل فصائل مسلحة جديدة وعرقلة اتفاق كوتونو ٢٨١
تشكيل الحكومة الانتقالية ٢٨٤
اتفاق اكوسومبو ١٩٩٤ ٢٨٧
اتفاق اكرا ١٩٩٤ ٢٩٢
اتفاقاً أبوجا الاول والثاني ونهاية الحرب الاهلية الليبيرية الاولى ١٩٩٥-١٩٩٦ ٢٩٥
عملية اعتقال روزفلت جونسون ٣٠٥
الخاتمة ٣١٩
الملاحق ٣٢٧
المصادر ٣٣٧

إصدارات مركز الدراسات الأفريقية

السنة الإصدار	المؤلف	اسم الكتاب	ت
فصلية	مجموعة من الباحثين	مجلة دراسات افريقية(المحكمة)	١
٢٠٢٢	جمع واعداد وتنظيم أ.م.د زينب عبد الواحد سليمان	بليوغرافيا البحث الأفريقية في المجالات العراقية المحكمة ج ١ (السودان)	٢
٢٠٢٢	جمع وإعداد وتنظيم أ.م.د زينب عبد الواحد سليمان	بليوغرافيا البحث الأfrican في المجالات العراقية المحكمة ج ٢ (شرق افريقيا وغربها وجنوب افريقيا)	٣
٢٠٢٣	أ.د علاء أبو الحسن العلاق الخبير القضائي فائزه غني ناصر الخبير القضائي مصطفى جاسم محمد	حق المؤلف بين اراء الفقهاء واحكام القضاء	٤
٢٠٢٣	أدم حواء باري	دور الفولانيين ودولتهم في دخول الإسلام ونشر معارف أهل البيت عليهم السلام في غرب افريقيا	٥
٢٠٢٣	د. صالح محروس محمد	الحضارة العربية والإسلامية في ترنسانيا	٦
٢٠١٩	رضوى زكريا رضوان	الاتحاد وسط افريقيا(دراسة تاريخية لتأثير المشروعات الاستعمارية على الافارقة)	٧
٢٠٢٣	مجموعة بباحثين	مقالات افريقية(الإصدار الأول)	٨
٢٠٢٢	جمع واعداد وتنظيم كرار كاطع عباس	هل تعلم؟	٩

سنة الاصدار	المؤلف	اسم الكتاب	ت
٢٠٢٢	القاضي عمر بن ابي بكر الشيرازي (تحقيق د. احمد عبد الباقي حسين)	تأريخ جزر القمر	١٠
٢٠١٩	جيهان عبد الرحمن جاد	الحركة الوطنية في روديسيا الجنوبيّة (١٩٦٢-١٩٨٠)	١١
٢٠٢٠	ترجمة الى اللغة الفولانية (مركز الدراسات الأفريقية)	نهج البلاغة	١٢
٢٠٢٠	ترجمة الى اللغة الفولانية (مركز الدراسات الأفريقية)	الفتاوى الميسرة	١٣
٢٠٢٠	ترجمة الى اللغة الفولانية (مركز الدراسات الأفريقية)	علي صراط الله المستقيم	١٤
٢٠٢١	ترجمة الى اللغة الفولانية (مركز الدراسات الأفريقية)	منهاج الحياة في الادعية والزيارات	١٥
٢٠٢١	ترجمة الى اللغة الفولانية (مركز الدراسات الأفريقية)	الوجيز في احكام العبادات	١٦
٢٠٢١	ترجمة الى اللغة السواحلية (مركز الدراسات الأفريقية)	منتخب مفاتيح الجنان	١٧
٢٠٢٣	د. صادق احمد حامد	التطورات السياسية الداخلية في ليبيريا (١٨٤٧-١٩٤٥)	١٨
٢٠٢٣	سيد جعفر سيد مجتبى العارف الكشفي	دين الله هو الإسلام (بحوث حول كلمتي الإسلام والمسلم في ضوء الآيات القرآنية)	١٩
٢٠٢٣	جعفر محمود سليمان عباس	التطورات السياسية في ليبيريا ١٩٩٦-١٩٤٥	٢٠